

خرائط الزاد

[الإصدار الثاني]

حساب الخرائط على تطبيق، تويتر وتيليجرام

@zadmap

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه ، أما بعد:

فهذه خرائط ذهنية لمتن زاد المستقنع - رحم الله مؤلفه وجزاه عنا خير الجزاء - سميتها خرائط الزاد ، واعلم سلمك الله أن ما ذكر في هذه الخرائط قسمان:

الأول: هو نص عبارة الزاد كما وردت في تحقيق الشيخ عبدالمحسن القاسم وفقه الله ، وهذا هو الأصل في الخريطة ، ويكون هذا القسم داخل مربعات الفروع.

والصلاة

الثاني: ما كتب لزيادة إيضاح ، أو صيغ بغير عبارة المؤلف ليسهل تفريع المسألة وهذا:

- إما أن يكون خارج المربعات. لم تطهر

- أو يكون داخلها ، ووضعت بين قوسين لكي لا يختلط بعبارة الزاد. أو (حصل له غلبة نعاس)

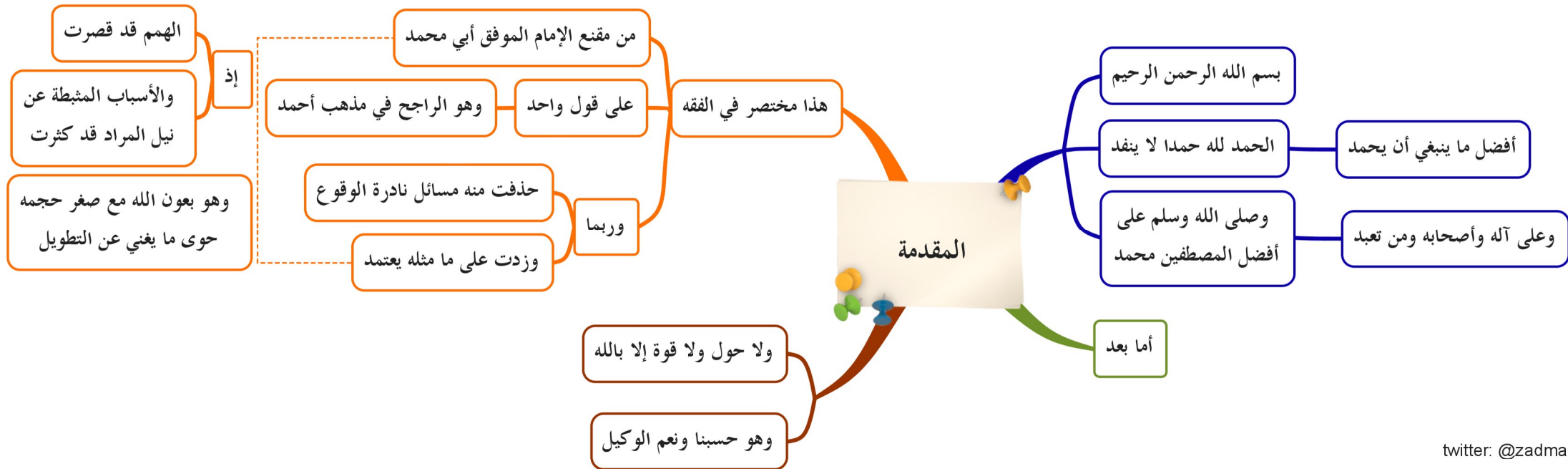
والأصل أنني ألزمت ترتيب الزاد ولا أقدم مسألة على مسألة أو كلمة على كلمة ، وهذا هو الغالب الأعم ، لكن حصل في أبواب قليلة جداً أن قدمت وأخرت كما في أول كتاب الطهارة (المياه) وكباب سجود السهو ، مع عدم الإخلال بعبارة الزاد .

وفي خاتمة هذه المقدمة في ساعة ترجى فيها الإجابة فإني أحمد الله وأشكره على تيسيره ، وأسأله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه موافقاً لمرضاته نافعاً لطلاب العلم ، وأسأله لوالدي الكريمين الرحمة والمغفرة وأن يجعل قبريهما روضة من رياض الجنة وأن يرزقهما الفردوس الأعلى ، كما أسأله سبحانه أن يجزي شيخي الفاضل محمد بن عبد الله المعيوف عني خير الجزاء وأن يبارك له في علمه وعمله وعقبه ، كما أسأله أن يوفقك - أخي القارئ - ويهديك ويسددك ويجعلك من العلماء الربانيين الذين تعلموا فعملوا بما علموا ثم علموا وصبروا على ذلك ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أخوكم

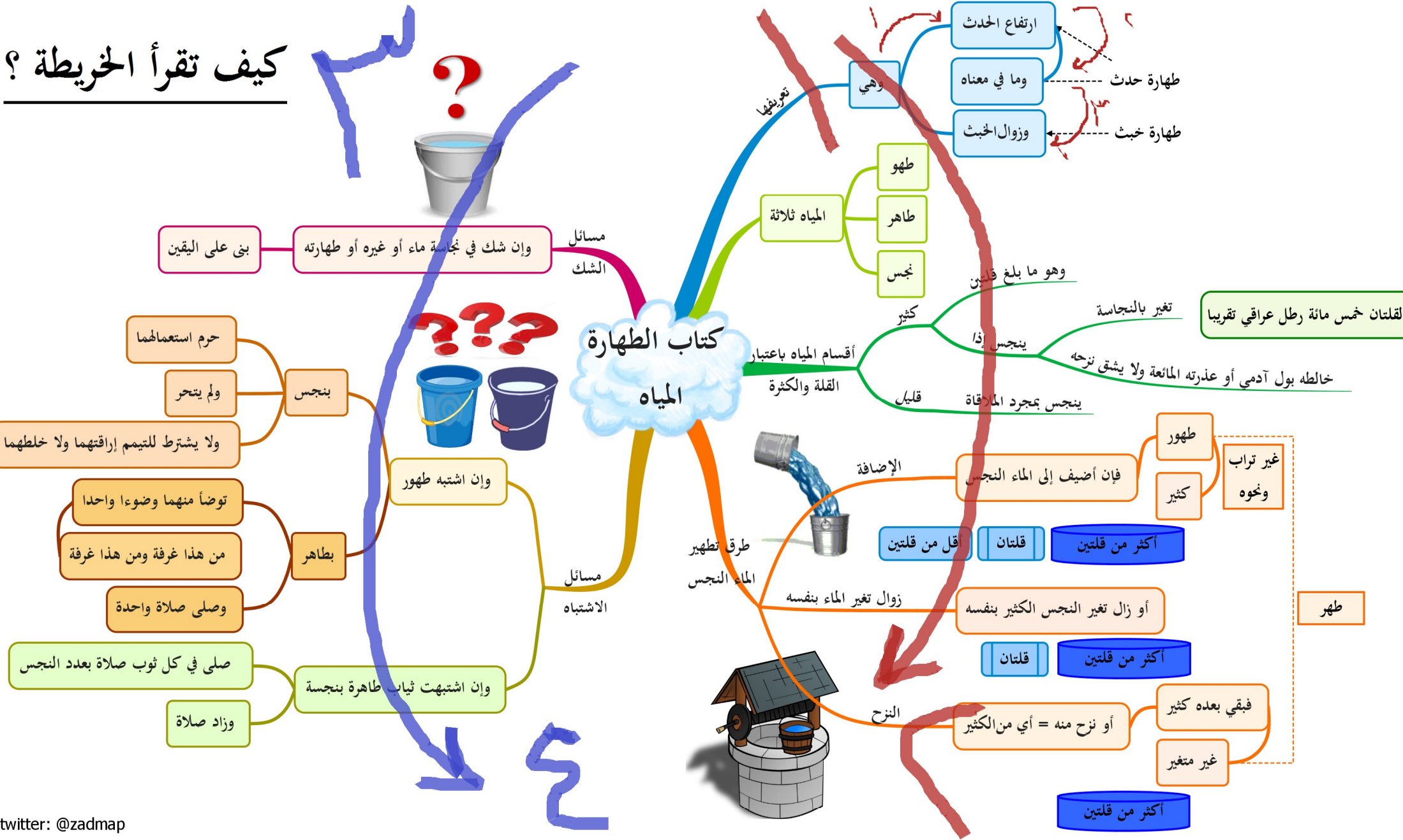
زيد بن محمد بن زيد العشبان

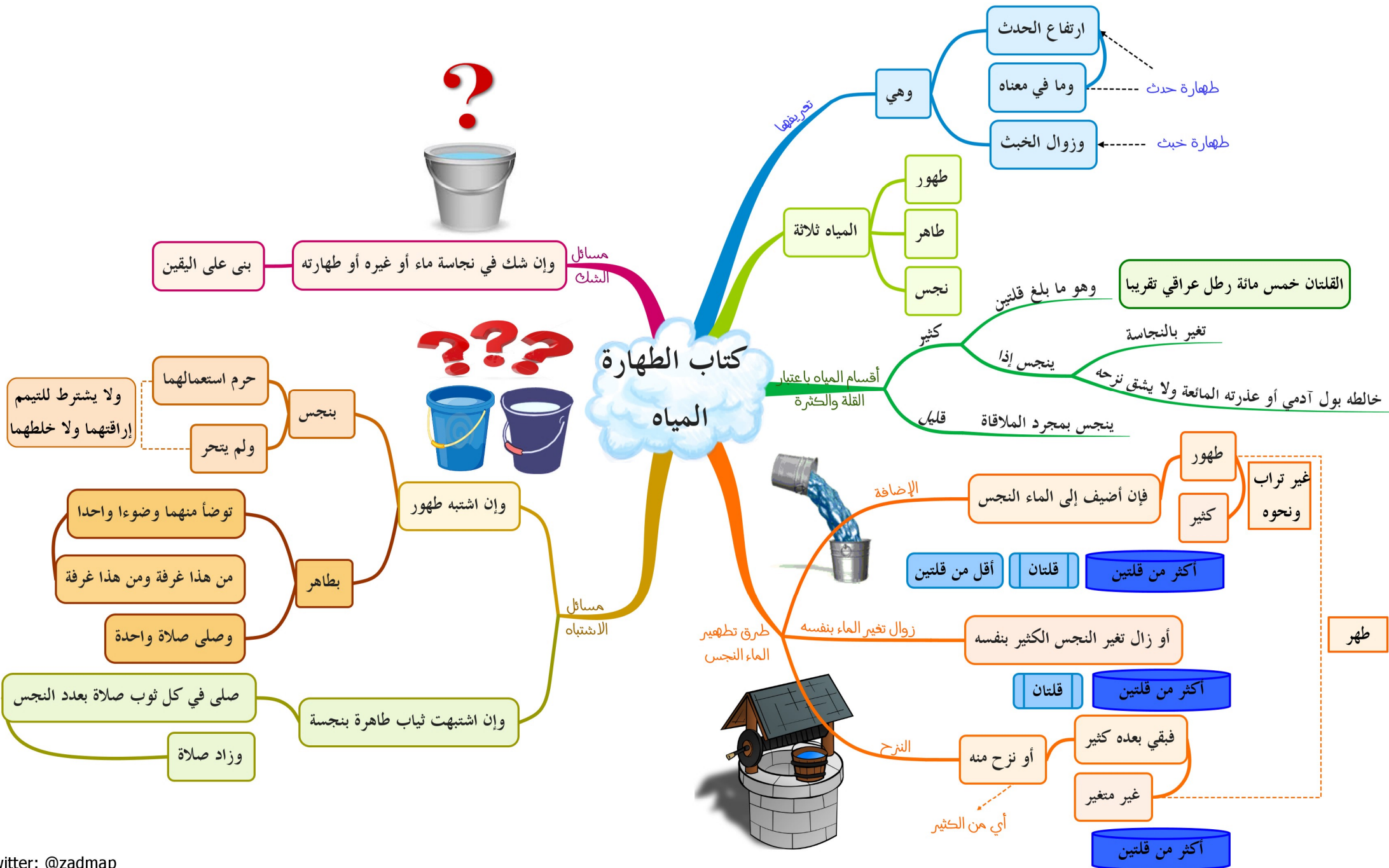
عصر الجمعة ١٤٤١/٢/٥ هـ

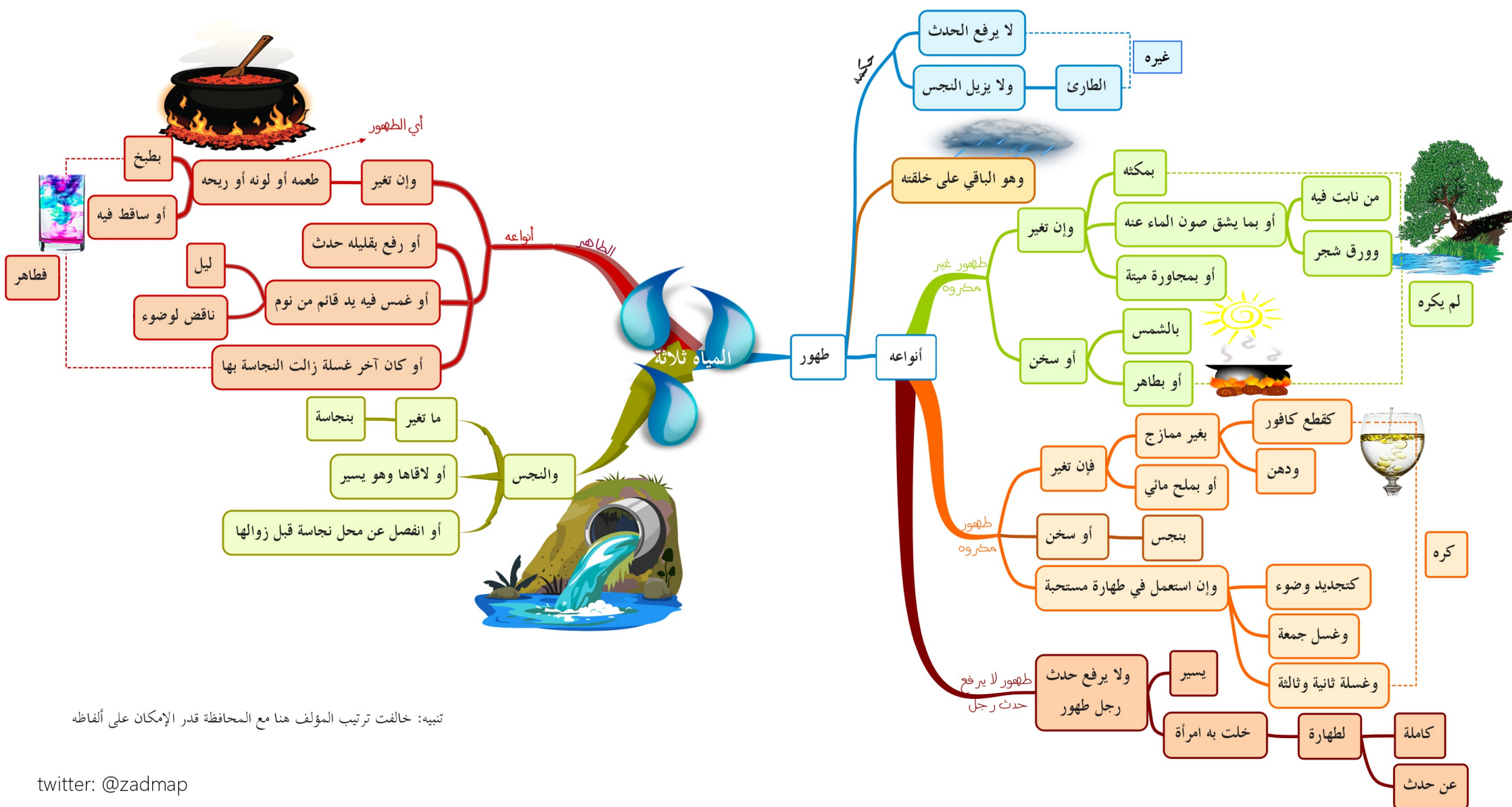


كتاب الطهارة

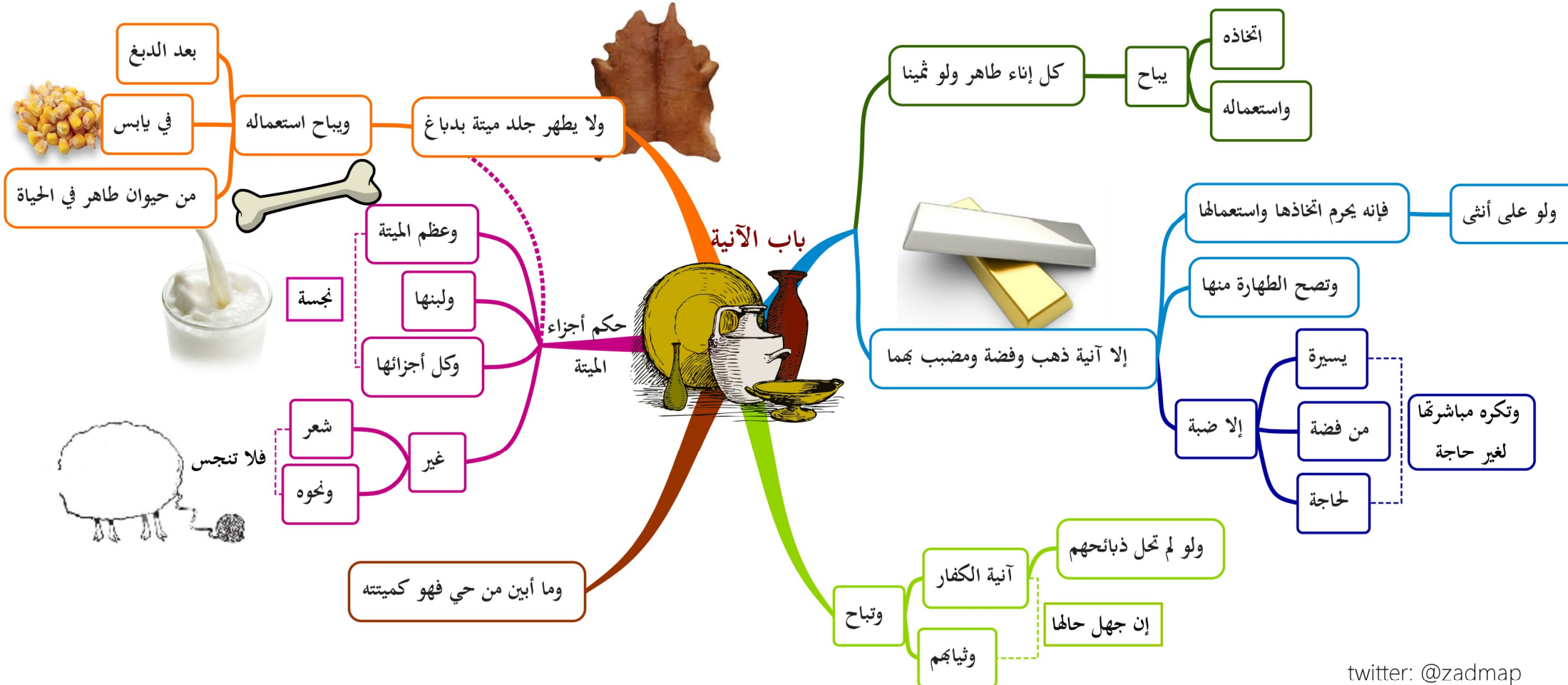
كيف تقرأ الخريطة ؟

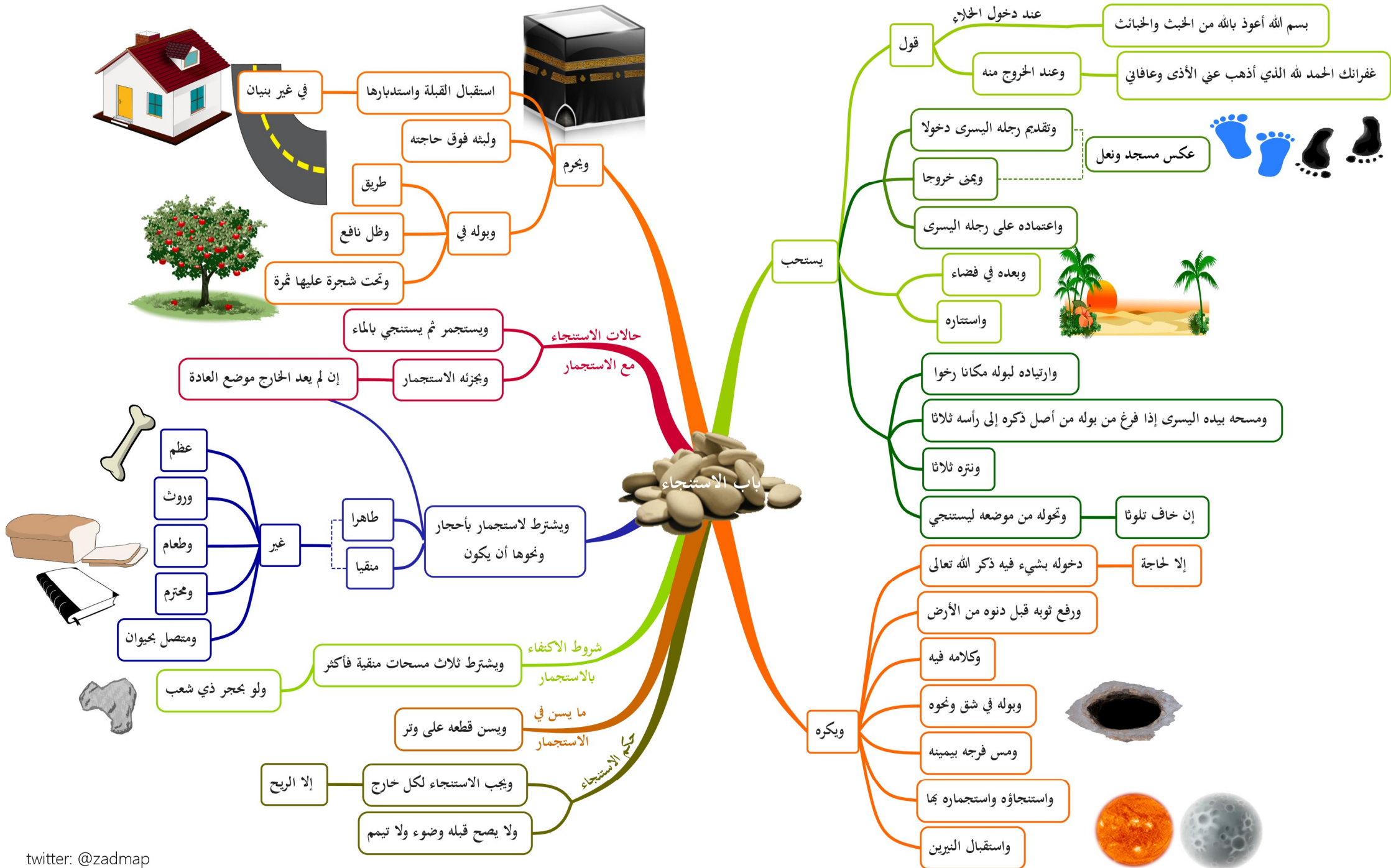


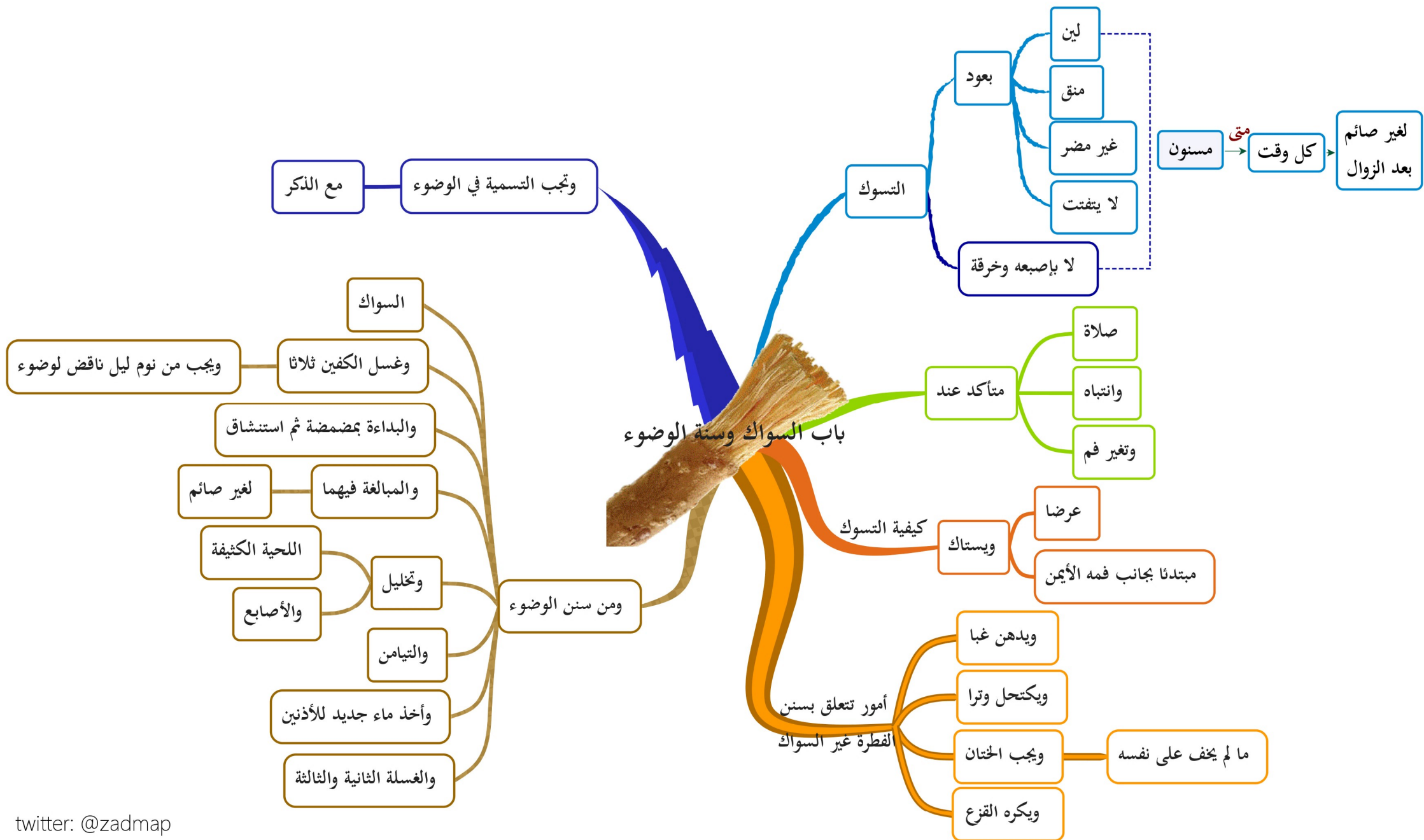


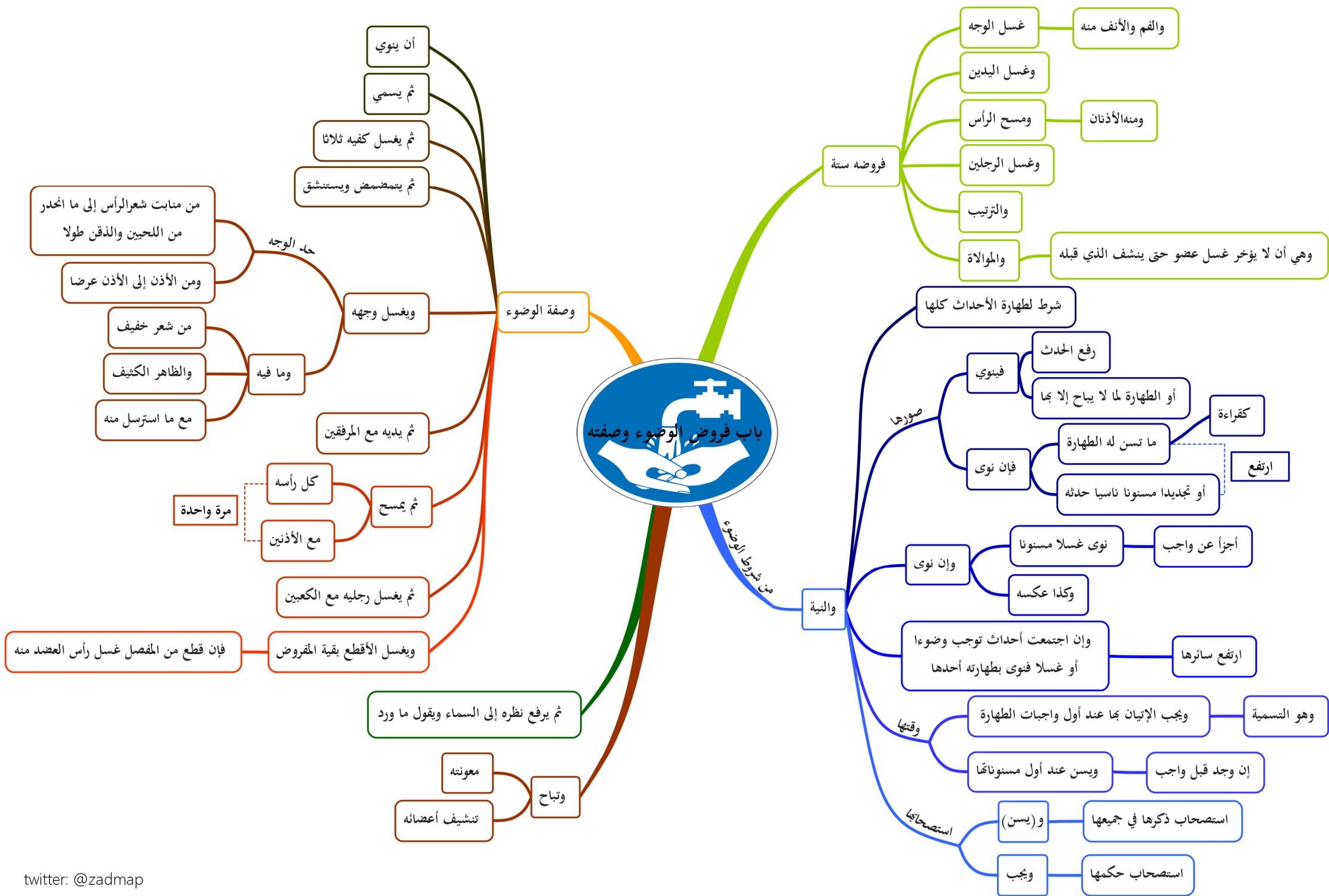


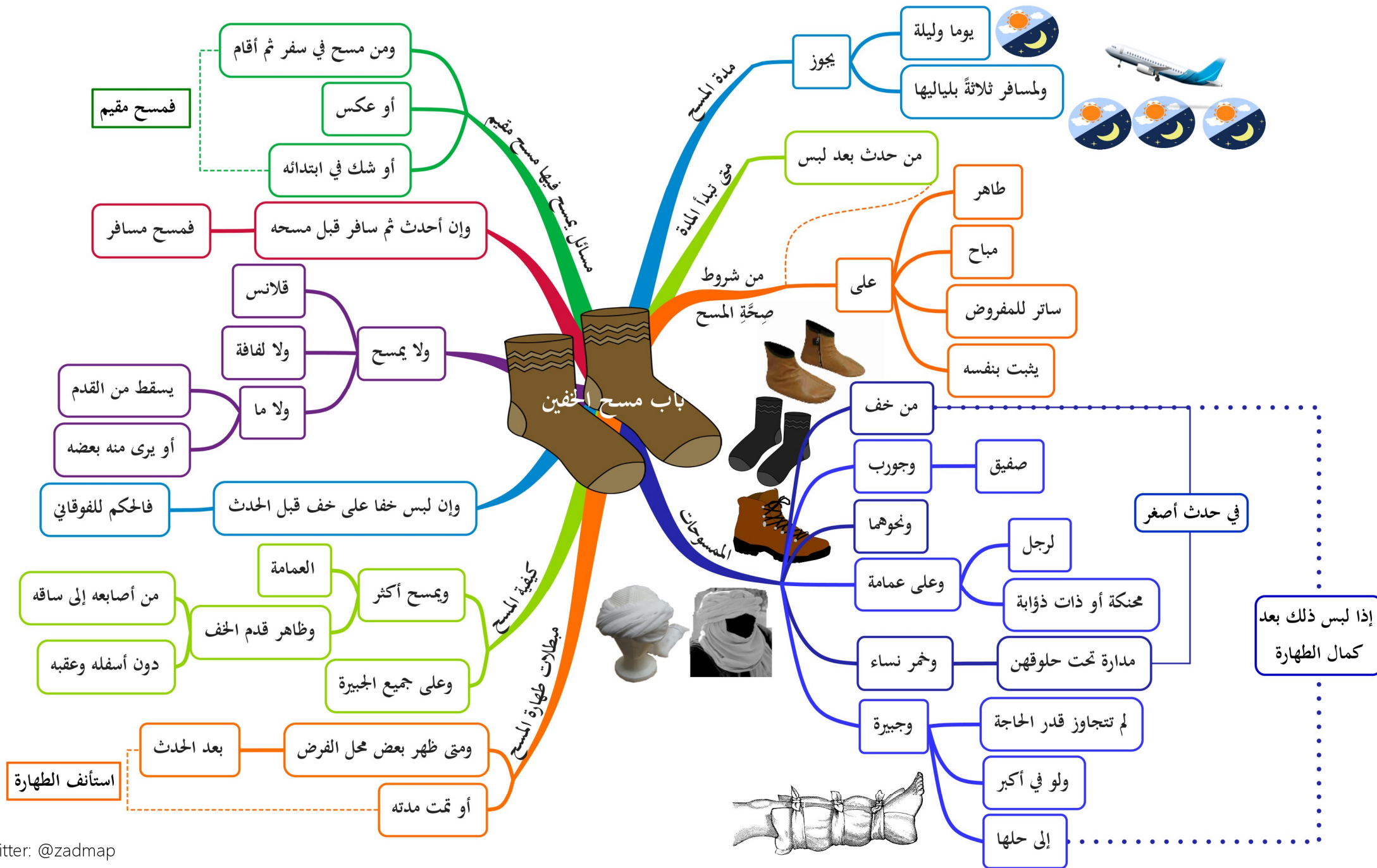
تنبيه: خالفت ترتيب المؤلف هنا مع المحافظة قدر الإمكان على ألفاظه

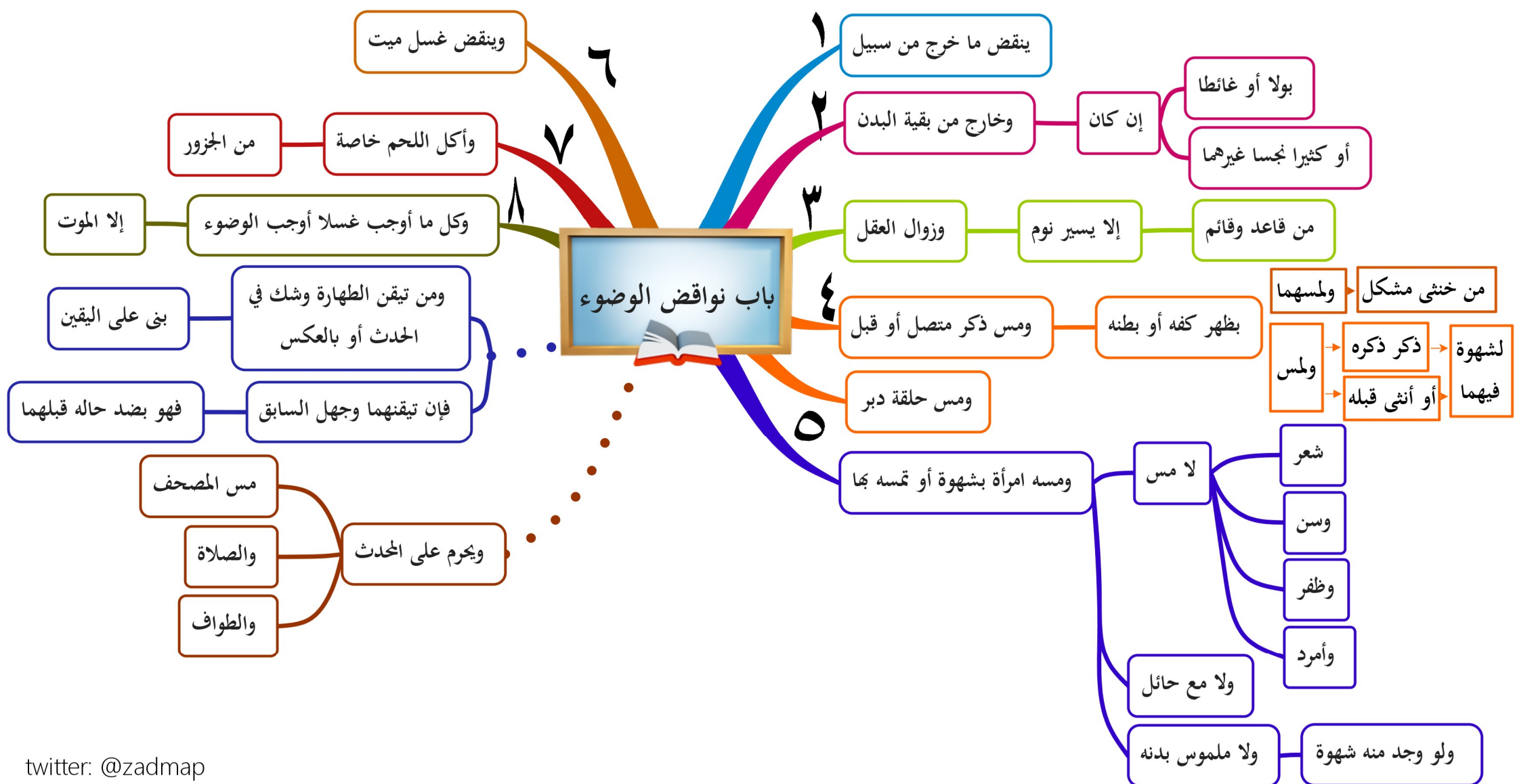












باب الغسل

موجبه

- من غير نائم
 - لا بدوئهما
 - خروج المني دفقا بلذة
- فإن خرج بعده لم يعده
 - وإن انتقل ولم يخرج اغتسل له
- وتغيب حشفة أصلية في فرج أصلي
 - قبلا كان أو دبرا
 - ولو
 - من بهيمة
 - أو ميت
- وإسلام كافر
- وموت
- وحيض
- ونفاس
 - لا ولادة عارية عن دم

ومن لزمه الغسل

- حرم عليه قراءة القرآن
- ويعبر المسجد لحاجة
- ولا يلبث فيه بغير وضوء

ومن غسل ميتا

- من جنون
 - بلا حلم
- أو أفاق
 - أو إغماء

الأغسل المستحبة

والغسل الكامل

- أن ينوي
- ثم يسمي
- ويغسل
 - يديه ثلاثا
 - وما لوثه
- ويتوضأ
- ويحشي على رأسه ثلاثا
 - ترويه
- ويعم بدنه غسلات ثلاثا
 - ويدلكه
 - ويتيامن
- ويغسل قدميه مكانا آخر

والجزئ

- أن ينوي
- ثم يسمي
- ويعم بدنه بالغسل
 - مرة

القدر الذي يتطهر به

- ويتوضأ بمد
- ويغتسل بصاع
- فإن أسبغ بأقل

أجزاء

- أو نوى بغسله الحدثين
- ويسن لجنب غسل فرجه والوضوء
 - لأكل
 - ونوم
 - ولمعاودة وطء

باب التيمم

شرع التيمم

وهو بدل طهارة الماء

إذا دخل وقت فريضة أو أبيحت نافلة

وعدم الماء

أو زاد على ثمنه كثيرا

أو بثمان يعجزه

أو خاف باستعماله

أو طلبه ضرر

بدنه

أو رفيقه

أو حرمة

أو ماله

بعطش أو مرض
أو هلاك ونحوه

الجمع بين الماء
والتيمم

ومن وجد ماء يكفي بعض طهره

تيمم بعد استعماله

ومن جرح

تيمم له

وغسل الباقي

ويجب طلب الماء

في رحله

وقربه

وبدلالة

فإن نسي قدرته عليه وتيمم

أعاد

مسائل يصلي
فيها ولا يعيد

وإن نوى بتيممه

أحداثا

أو نجاسة على بدنه

تضر إزالتها

أو عدم ما يزيلها

فتيمم

أو خاف بردا

أو حبس في مصر

أو عدم الماء والتراب

صلى ولم يعد

ويجب التيمم بتراب

طهور

له غبار

لم يغيره طاهر غيره

مسح

وجهه

ويديه إلى كوعيه

والترتيب

في حدث أصغر

والموالة

وفروضة

فإن نوى أحدها

لم يجزئه عن الآخر

وتشترط النية لما يتيمم له من حدث أو غيره

وإن نوى نفلا أو أطلق

لم يصل به فرضا

(وإن نواه) أي الفرض

صلى كل وقته فروضا ونوافل

ويبطل التيمم

بخروج الوقت

وبمبطلات الوضوء

ولو في الصلاة

وبوجود الماء

لا بعدها

والتيمم آخر الوقت لراحي الماء

أولى

وصفته

أن ينوى

ثم يسمي

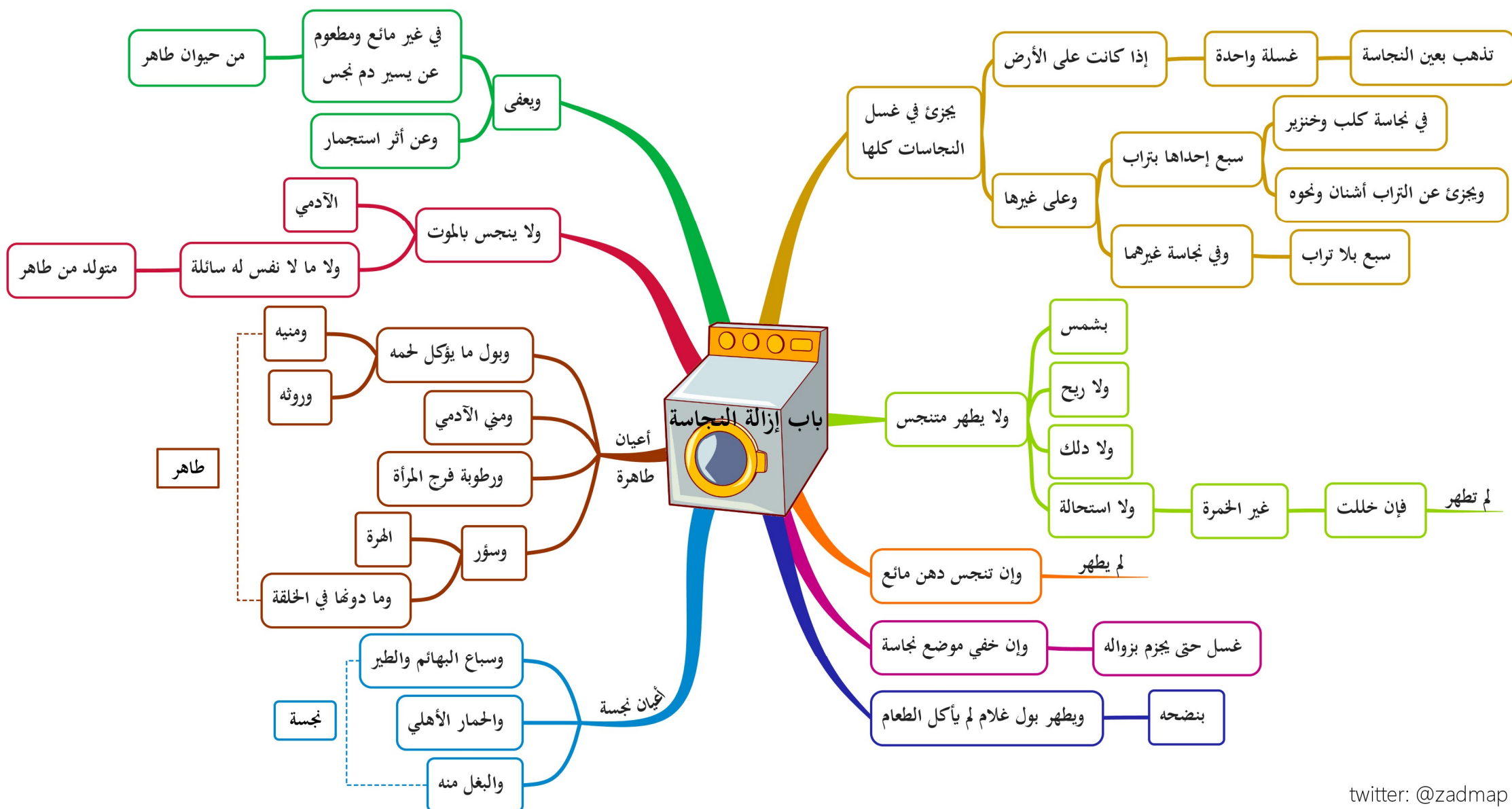
ويضرب التراب بيديه

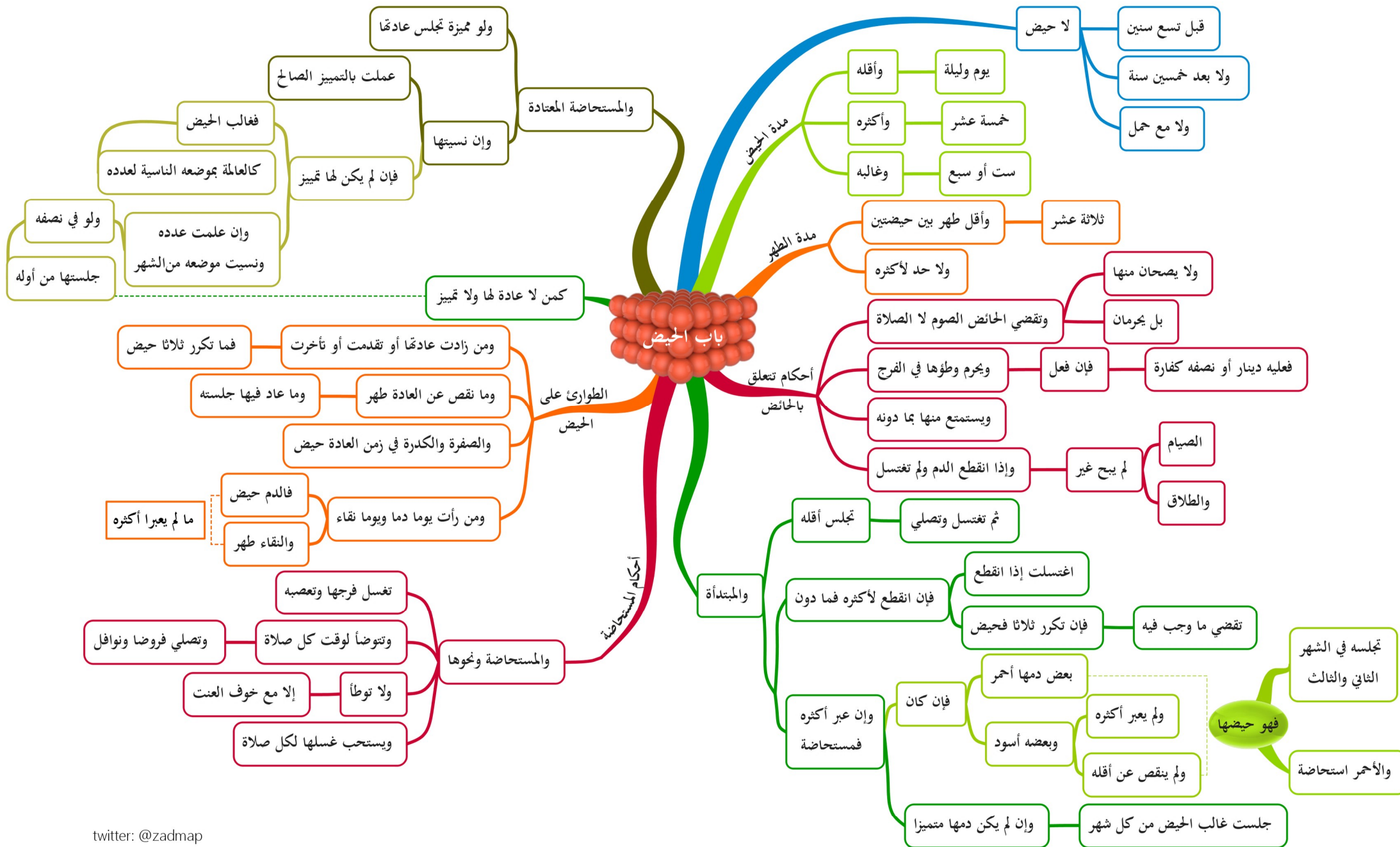
مفرجتي الأصابع

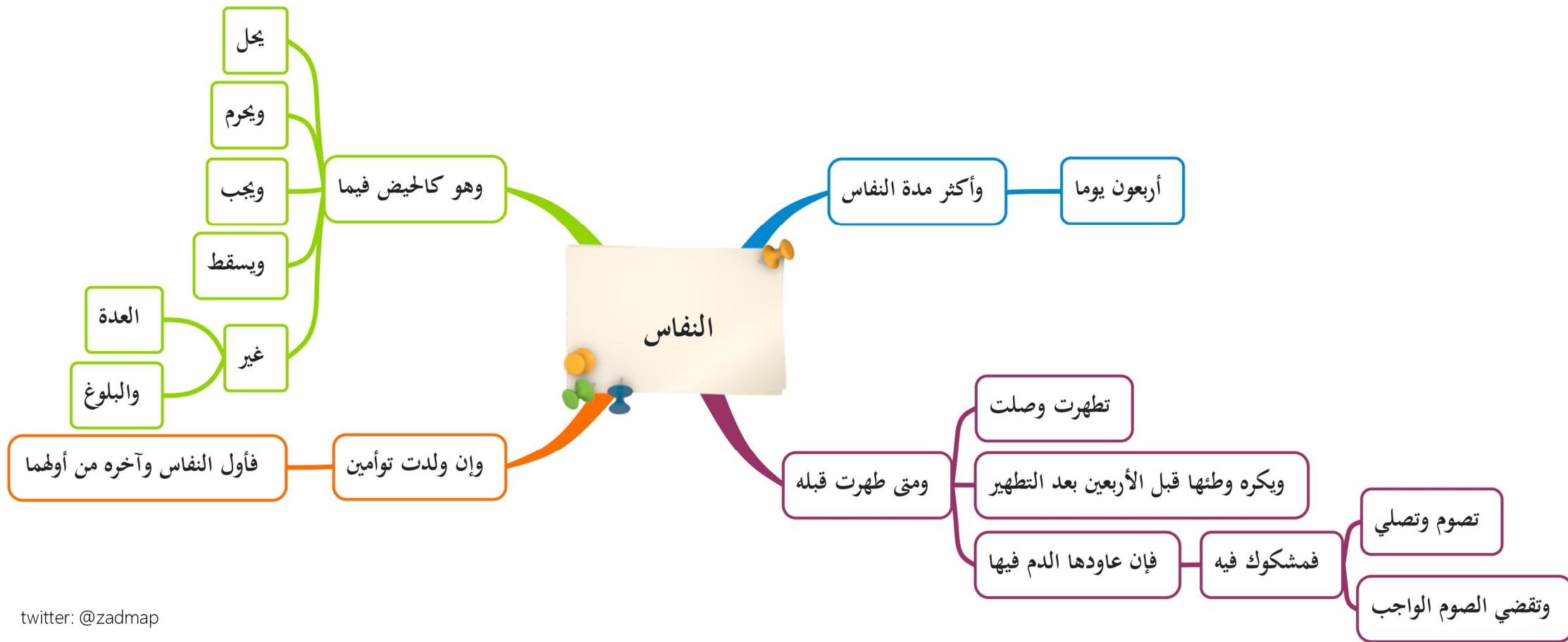
يمسح وجهه باطنهما

وكفيه براحتيه

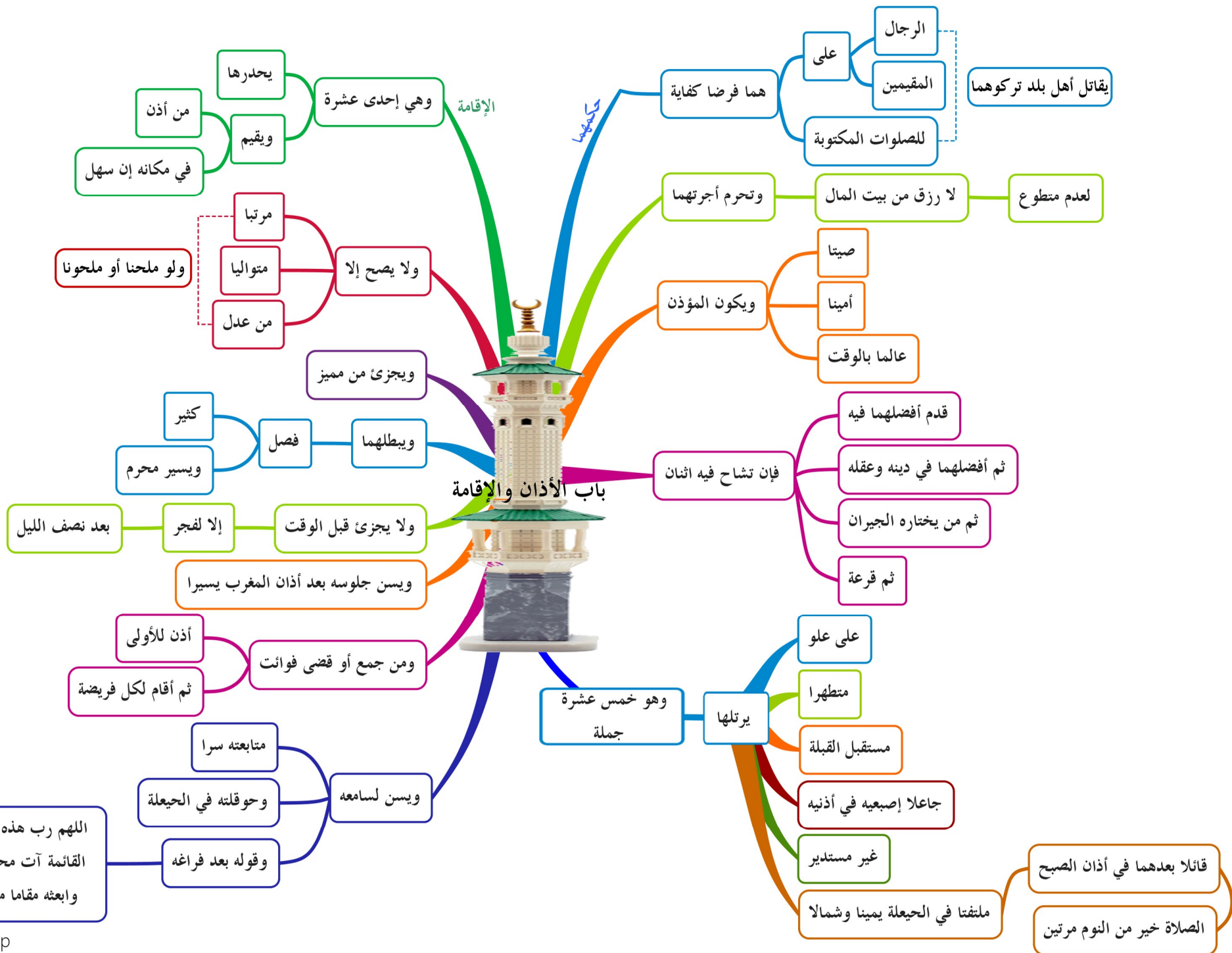
ويخلل أصابعه







كتاب الصلاة







كيفية صلاة العاري

فيجب بما لا يصف بشرتها

أقسام العورة في الصلاة

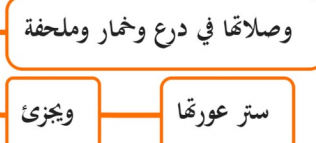


اللباس المستحب

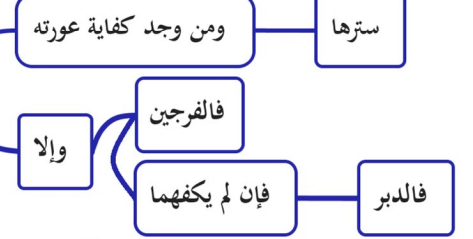
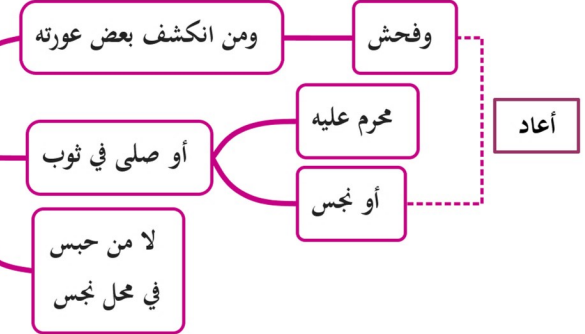
الرجل



المرأة



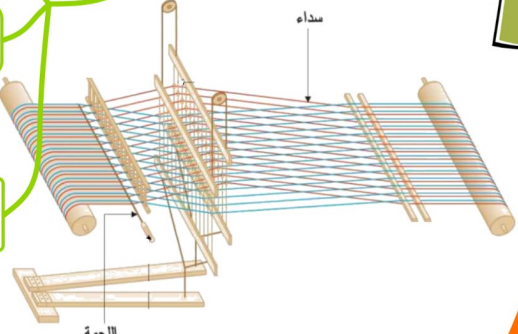
الأولى بالستر



لزمه قبولها وإن أعبر ستره

ويحرم

ويحرم استعمال



والحرير



وأياب حرير

وما هو أكثره ظهورا

إذا استويا

أو لضرورة

أو حكة

أو مرض

أو حشو

أو رقاعا

أو لبنة جيب

أو سجف فراء

ويكره في الصلاة



ويكون إمامهم وسطهم

ويصلي كل نوع وحده

ستره قريبة في أثناء الصلاة

فإن وجد

ولا

ابتداء

فإن شق

ثم عكسوا

صلى الرجال واستدبرهم النساء

قاعدا

بالإيماء

استحبابا فيهما

ومنها اجتناب النجاسات

متى يصدق أنه
مجتنب للنجاسة

فمن

حمل نجاسة لا يعفى عنها

أو لاقاها

بثوبه

أو بدنه

لم تصح صلاته

وإن طين أرضا نجسة

أو فرشها طاهرا

كره وصحت

بطرف مصلى

متصل

وإن كانت

صحت

إن لم ينجر بمشيئه

ومن رأى عليه نجاسة بعد صلاته

جهل كونها فيها

لم يعد

وإن علم أنها كانت فيها لكن

نسيها

أو جهلها

أعاد

ما كن لا تصح فيها الصلاة

الصلاة في الكعبة

ولا تصح الصلاة في

مقبرة

وحش

وحمام

وأعطان إبل

ومغصوب

وأسطحتها

وتصح إليها

ولا تصح الفريضة في

الكعبة

ولا فوقها

وتصح النافلة باستقبال شاخص منها

لم يجب قلعه مع الضرر

ومن جبر عظمه بنجس

فطاهر

وما سقط منه (أي الآدمي) من عضو أو سن

ومنها النية

عين صلاة معينة

فيجب أن ينوي

الفرض

والأداء

والقضاء

والنفل

والإعادة

نيتهن

ولا يشترط في

قلب نية
الفرض والنفل

وإن قلب منفرد فرضه نفلا

في وقته المتسع

جاز

وإن انتقل بنيتة من فرض إلى فرض

بطلا

ويجب نية

الإمامة

والإتتمام

لم تصح

وإن نوى المنفرد الإتمام

كنية إمامته فرضا

وإن انفرد مؤتم بلا عذر

بطلت

وتبطل صلاة مأموم

فلا استخلاف

ببطلان صلاة إمامه

وإن أحرم إمام الحي بمن

أحرم بهم نائبه وعاد النائب مؤتما

صح

قلب نية الامامة
والإتتمام والانفراد

متى ينوي

وينوي مع التحريمة

وله تقديمها عليها

بزمان يسير

في الوقت

أمر تتعلق بالنية

تبطل الصلاة

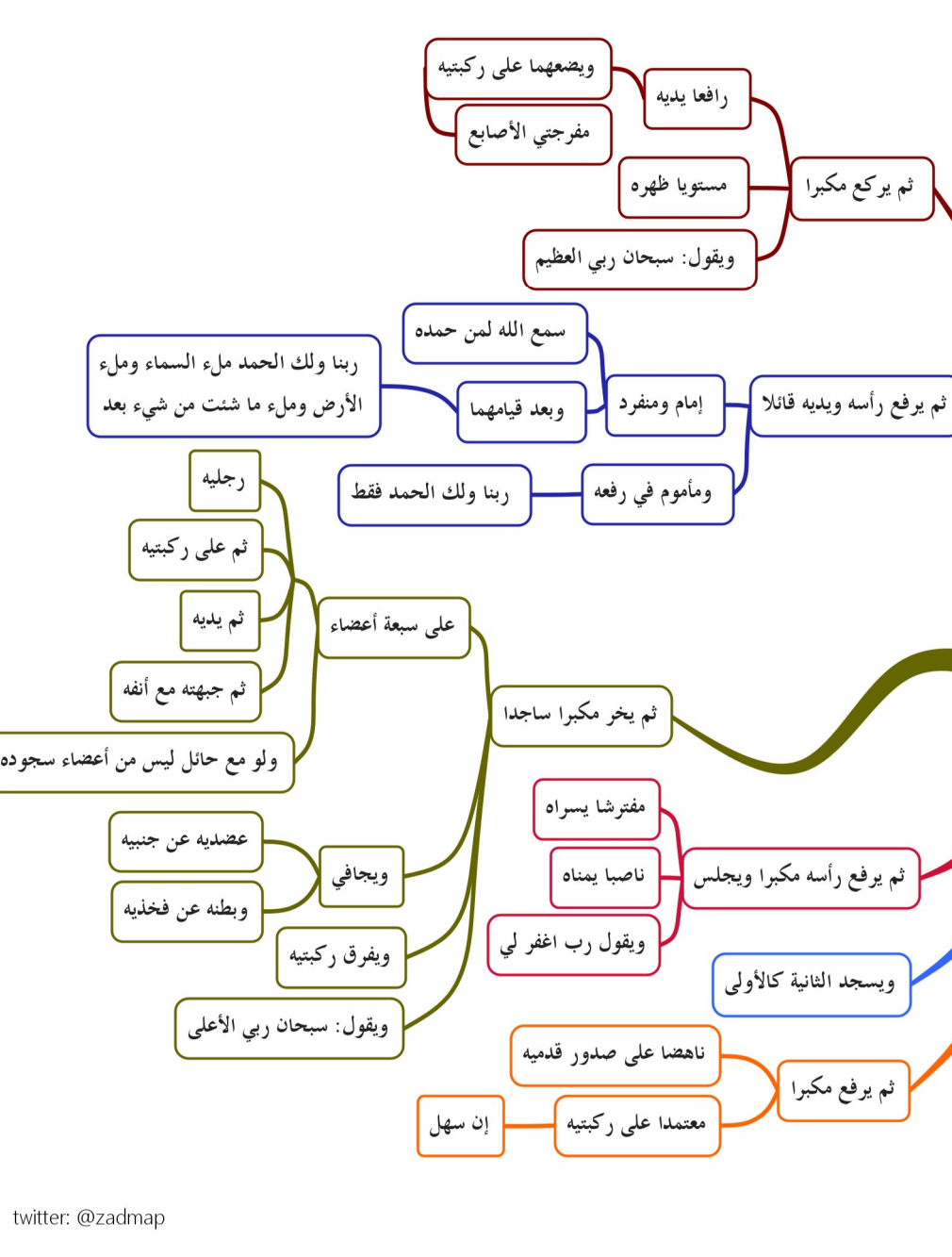
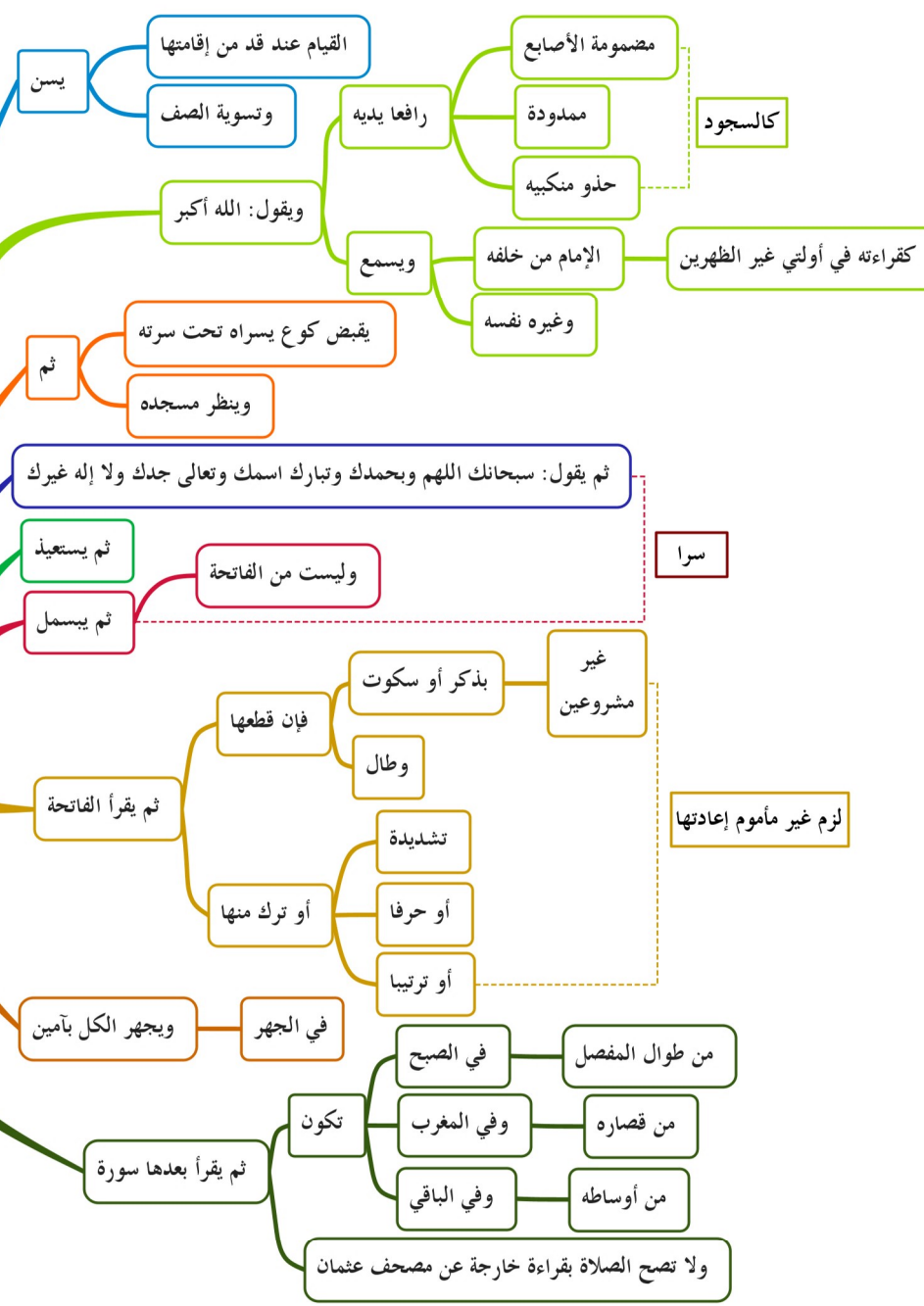
فإن قطعها في أثناء الصلاة

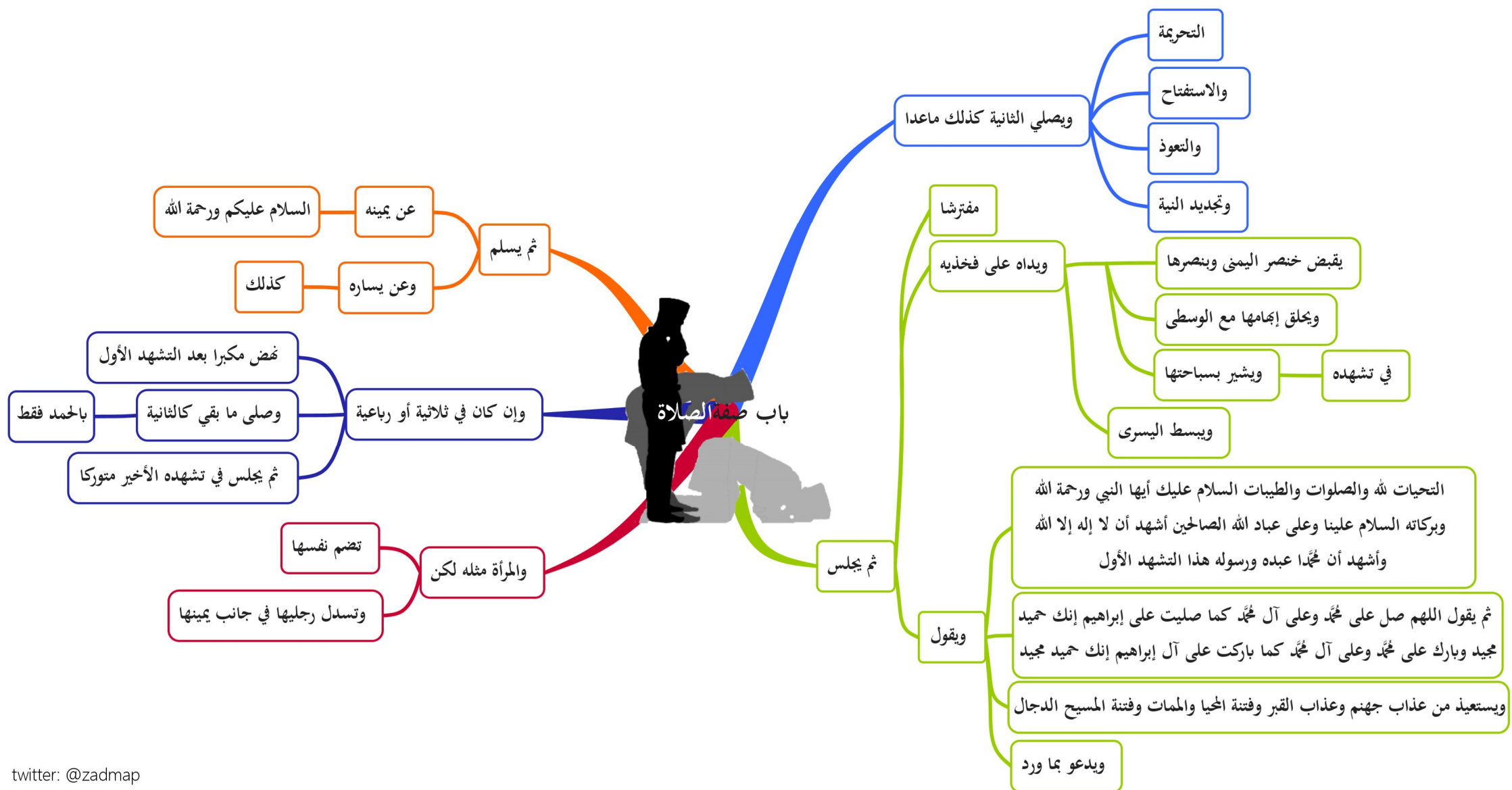
أو تردد

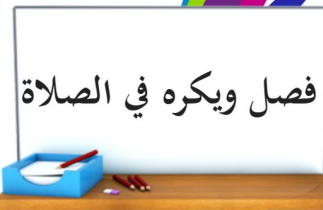
بطلت



باب صفة الصلاة







فصل ويكره في الصلاة

التفاتة

ورفع بصره إلى السماء

وتغميض عينيه

واقعاؤه

وافتراشه ذراعيه ساجدا

وعبته

وتخصره

وتروحه

وفرقة أصابعه

وتشبيكها

وأن يكون

حاقنا

أو بحضرة طعام يشتهي

وتكرار الفاتحة

لا جمع سور

في فرض

كنفل

وله

وعد الآي

رد المار بين يديه

والفتح على إمامه

ولبس

الثوب

والعمامة

حية

وعقرب

وقمل

وقتل

فإن أطل الفعل

عرفا

من غير ضرورة

ولا تفريق

بطلت ولو سهوا

ويباح

قراءة أواخر السور

وأوساطها

وإذا نابه شيء

سبح رجل

وصفقت امرأة

بطن كفها على ظهر الأخرى

ويبصق في الصلاة

عن يساره

وفي المسجد في ثوبه

سترة المصلي

وتسن صلاته إلى سترة

وتبطل بمرور كلب أسود بيمين فقط

كآخرة الرجل

فإن لم يجد شاخصا فإلى خط

وله

التعوذ عند آية وعيد

والسؤال عند آية رحمة

ولو في فرض

٤١

فصل أركانها

- القيام
- والتحريم
- والفاتحة
- والركوع
- والاعتدال عنه
- والسجود على الأعضاء السبعة
- والاعتدال عنه
- والجلوس بين السجدين
- والطمأنينة في الكل
- والتشهد الأخير
- وجلسه
- والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه
- والترتيب
- والتسليم

وواجباتها

- التكبير غير التحريم
- والتسميع
- والتحميد
- وتسبيحنا
- وسؤال المغفرة
- والتشهد الأول
- وجلسه

- وما عدا الشرائط والأركان والواجبات المذكورة سنة
- فمن ترك شرطا لغير عذر
 - غير النية فإنها لا تسقط بحال
- أو تعمد ترك
 - ركن
 - أو واجب
- وما عدا ذلك سنن أقوال وأفعال
 - لا يشرع السجود لتركه
 - وإن سجد فلا بأس

مرة مرة ← ويسن ثلاثا



باب صلاة التطوع (أ) آكدھا

كسوف

ثم استسقاء

ثم وتر

وقته

ويفعل بين العشاء والفجر

وأقله

ركعة

وأكثره

إحدى عشرة

كيفية

مثنى مثنى ويوتر بواحدة

وإن أوتر بخمس أو سبع لم يجلس إلا في آخرها

ويتسع يجلس عقب الثامنة ويتشهد ولا يسلم ثم يصلي التاسعة ويتشهد ويسلم

وأدنى الكمال

ثلاث ركعات بسلامين

يقرأ في الأولى بسبح

وفي الثانية الكافرون

وفي الثالثة الإخلاص

ويقنت فيها بعد الركوع ويقول

اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت إنك تقضي ولا يقضى عليك إنه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبِعِفْوِكَ من عقوبتك وبِكَ منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك اللهم صل على محمد وعلى آل محمد

ويمسح وجهه بيديه

فيقنت الإمام في الفرائض

إلا أن تنزل بالمسلمين نازلة

غير الطاعون

ويكره قنوته في غير الوتر

ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها

وركعتان بعد المغرب

وركعتان بعد العشاء

وركعتان قبل الفجر وهما آكدھا

عددها عشر ركعات

آكدھا

ثم السنن الرواتب

ومن فاته شيء منها سن له قضاؤها

عددها

والتراويح عشرون ركعة

كيفية

تفعل في جماعة مع الوتر

وقتها

بعد العشاء في رمضان

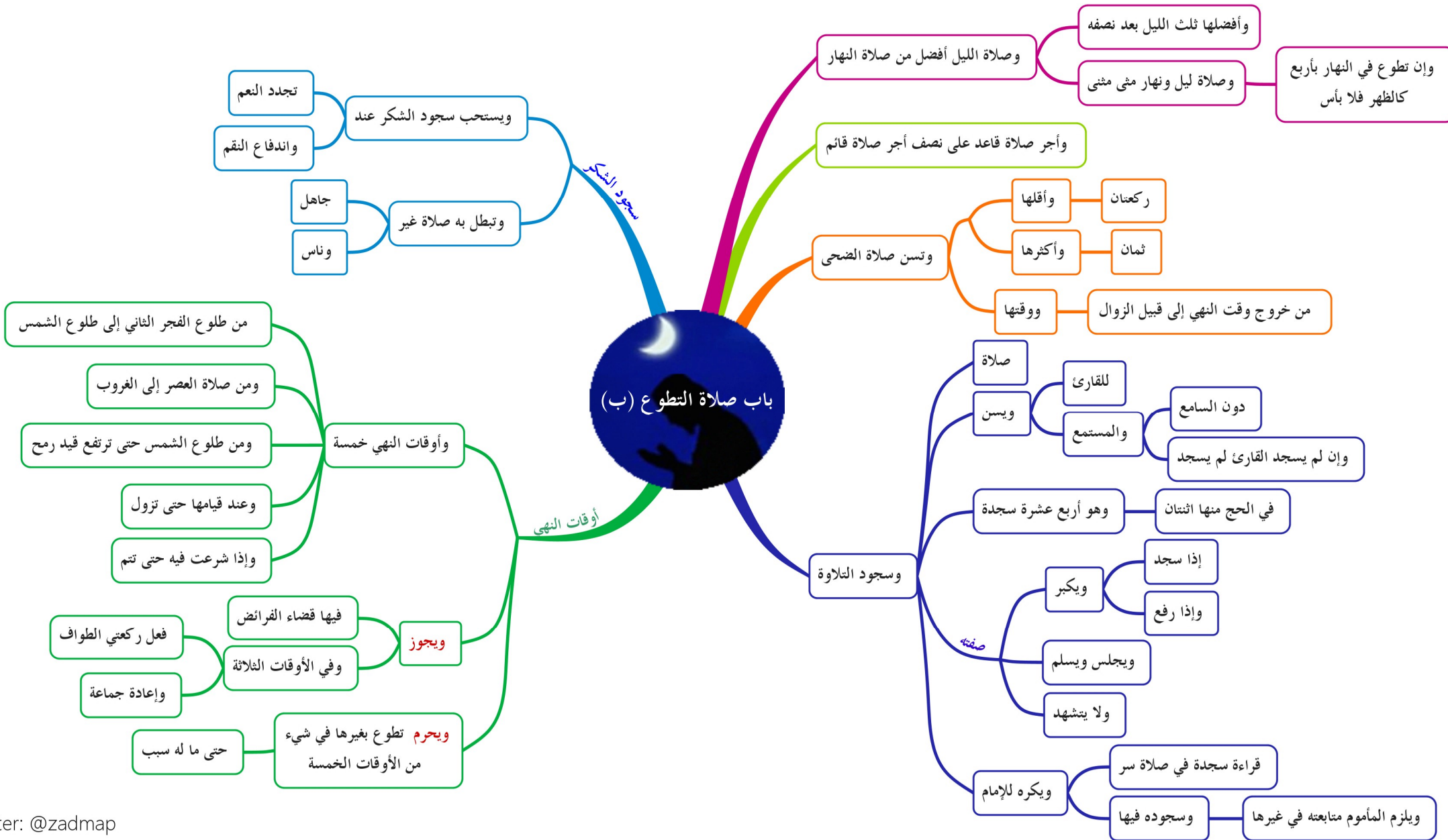
ما يفعل المتهجد إذا صلى مع الإمام

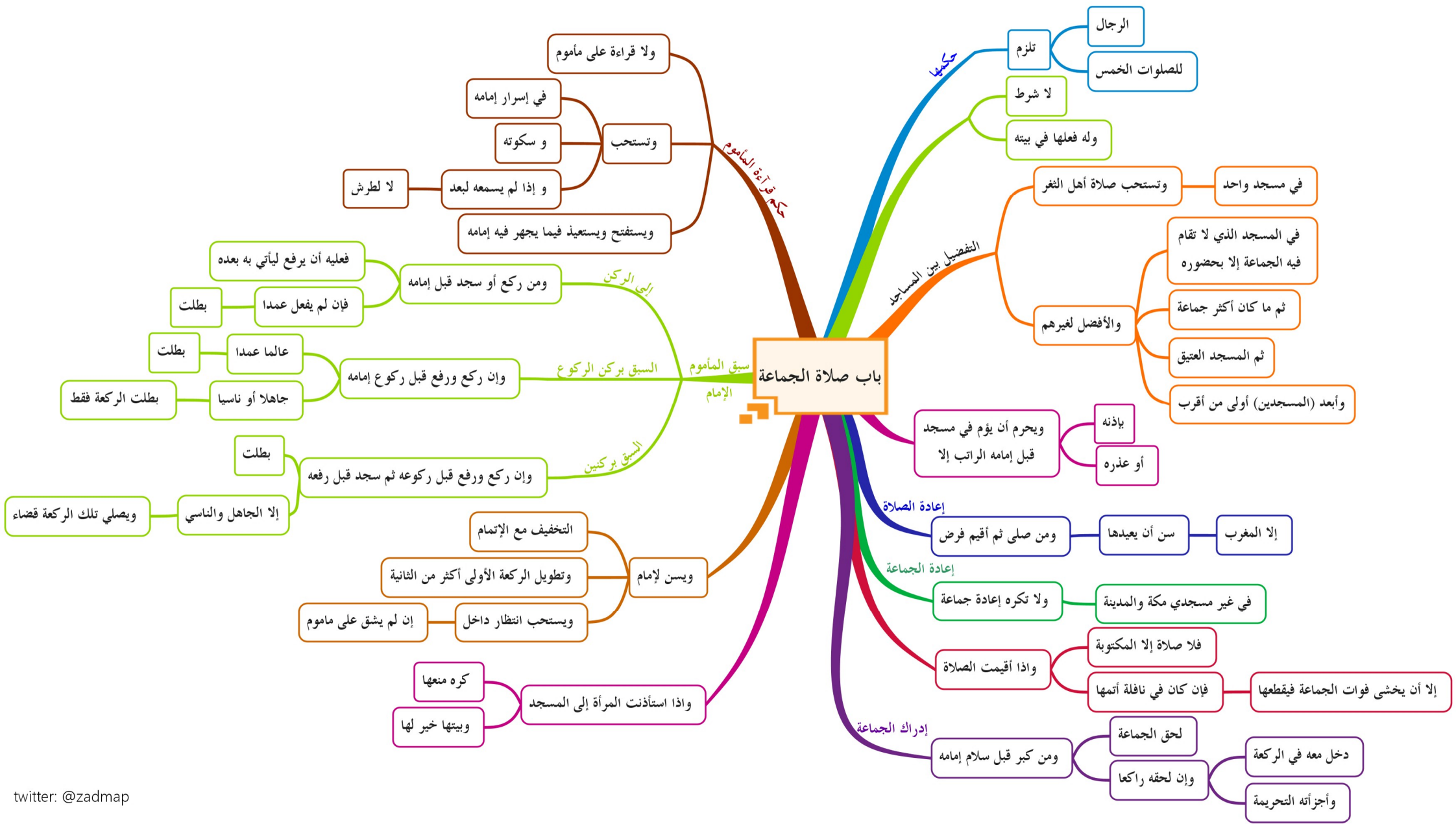
ويوتر المتهجد بعده

فإن تبع إمامه شفعه بركعه

ويكره التنفل بينها

لا (يكره) التعقيب في جماعة







الأولى بالإمامة

- الأقرأ العالم فقه صلاحه
- ثم الأفقه
- ثم الأسن
- ثم الأشرف
- ثم الأقدم هجرة
- ثم الأتقى
- ثم من قرع

إلا من ذي سلطان → أحق

- وساكن البيت
- وإمام المسجد

- وحر
- وحاضر
- ومقيم
- وبصير
- ومختون
- ومن له ثياب

أولى من ضدهم

ككافر → خلف فاسق

ولا امرأة → للرجال

وخنثي

ولا صبي → لبالغ

وأخرس

ولا عاجز عن ركوع أو سجود أو قعود

ولا عاجز عن أو قيام

وتصح خلف من به سلس بول بمثله

ولا تصح خلف محدث

ولا متنجس

ولا إمامة الأمي

وإن قدر على إصلاحه لم تصح صلاحه

ويصلون وراءه جلوسا ندبا
فان ابتدأ بهم قائما ثم اعتل فجلس
أتموا خلفه قياما وجوبا

صحت لمأموم وحده → فإن جهل هو والمأموم حتى انقضت → يعلم ذلك

من لا يحسن الفاتحة

أو يدغم فيها ما لا يدغم

أو يبدل حرفا

أو يلحن فيها لحنا يحيل المعنى

إلا بمثله

وهو

وتكره

إمامة

- اللعان
- والفأفاء
- والتمتام

وأن يؤم

- و من لا يفصح ببعض الحروف
- أجنبية فأكثر
- أو قوما أكثرهم يكرهه بحق
- لا رجل معهن

وتصح إمامة

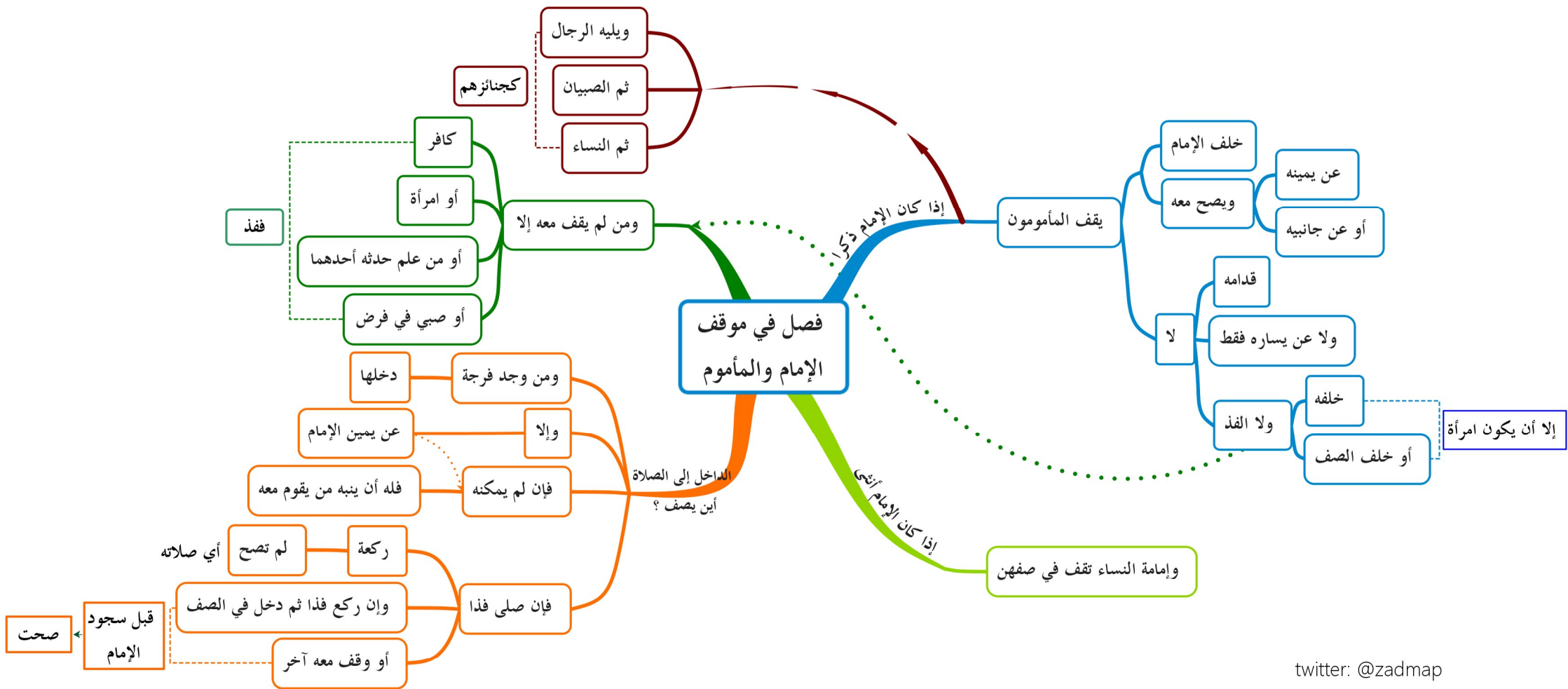
- ولد الزنا
- والجندي

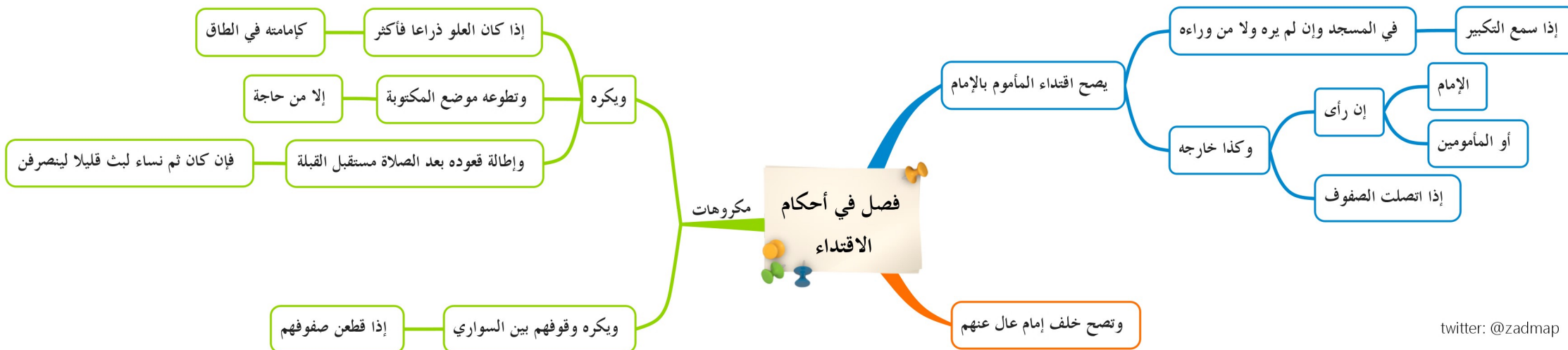
إذا سلم دينهما

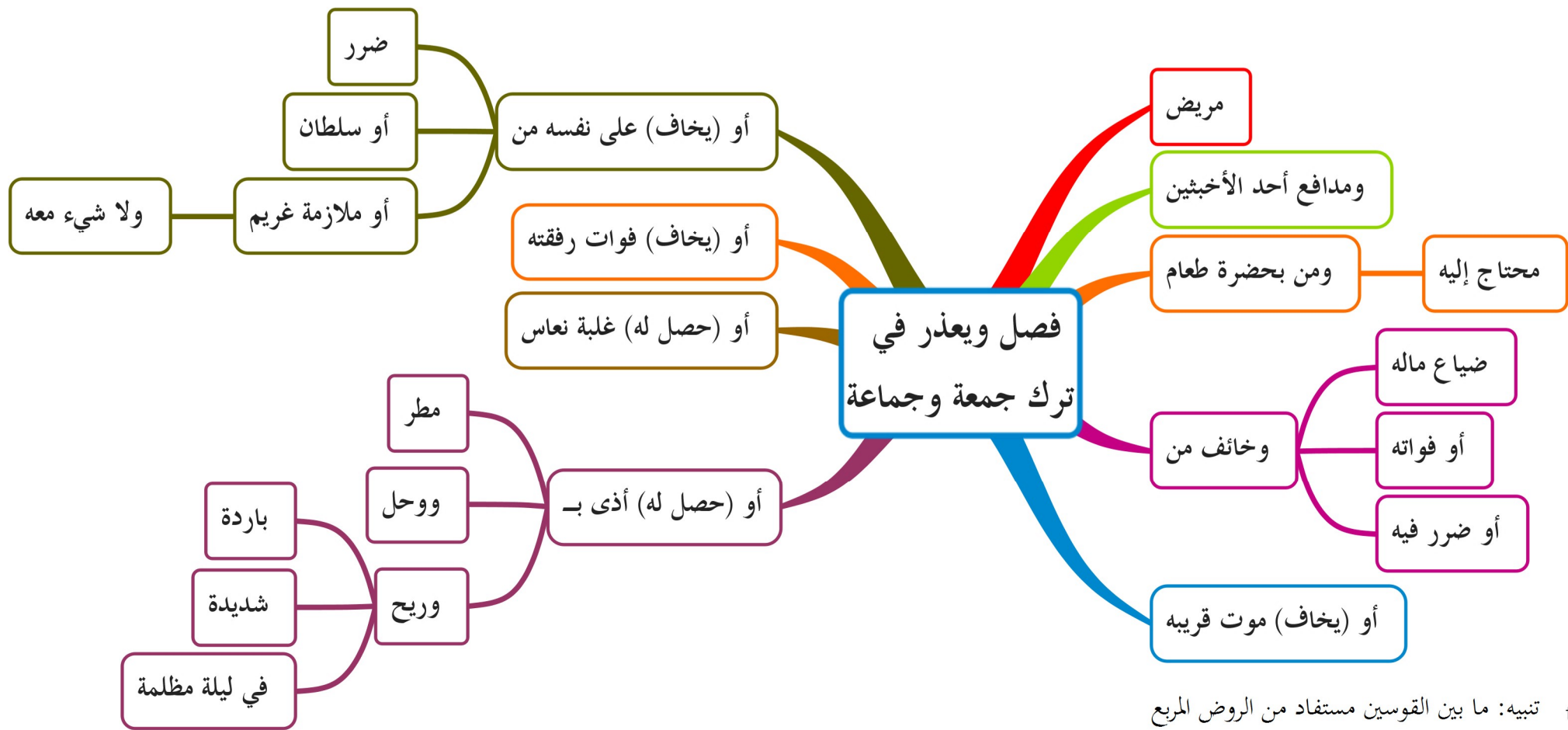
من يؤدي الصلاة بمن يقضيها وعكسه

لا مفترض بمتنفل

ولا من يصلي الظهر بمن يصلي العصر أو غيرها





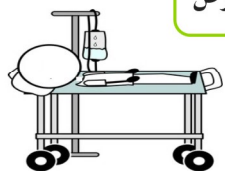




ولا تصح صلاته قاعدا في السفينة وهو قادر على القيام

ويصح الفرض على الراحلة خشية التأذي بالوحل

لا (يصح الفرض على الراحلة) للمرض



twitter: @zadmap

تنبيه: ما بين القوسين مستفاد من الروض المربع

الصلاة على
المركوب

باب صلاة أهل الأعذار



كيف يركع ويسجد
من عجز عنهما

يلزم المريض الصلاة

قائما

فإن لم يستطع فقاعدا

فإن عجز فعلى جنبه

فإن صلى مستلقيا
ورجله إلى القبلة صح

ويومئ

راكعا

وساجدا

ويخففه عن الركوع

فإن عجز

أومأ بعينه

فإن قدر أو عجز في أثنائها

انتقل إلى الآخر

وإن قدر على قيام وقعود

وعجز عن ركوع وسجود

أومأ بركوع قائما وبسجود قاعدا

ولمريض الصلاة مستلقيا مع
القدرة على القيام لمداواة

بقول

طبيب

مسلم





فصل في قصر المسافر الصلاة

مسائل يلزم المسافر فيها الإتيان

من سافر

سفرا مباحا

أربعة برد

إذا فارق

سن له قصر رباعية ركعتين

عامر قريته

أو خيام قومه

وإن أحرم

حضرا ثم سافر

أو سفرا ثم أقام

أو أحرم بصلاة يلزمه إتمامها
ففسدت وأعادها

أو ذكر

صلاة حضر في سفر

أو عكسه

أو ائتم

بمقيم

أو بمن يشك فيه

تتعلق بالنية

أو لم ينو القصر عند إحرامها

أو شك في نية القصر

أو نوى إقامة أكثر من أربعة أيام

أو كان ملاحا معه أهله لا ينوي الإقامة ببلد

لزمه أن يتم

قصر

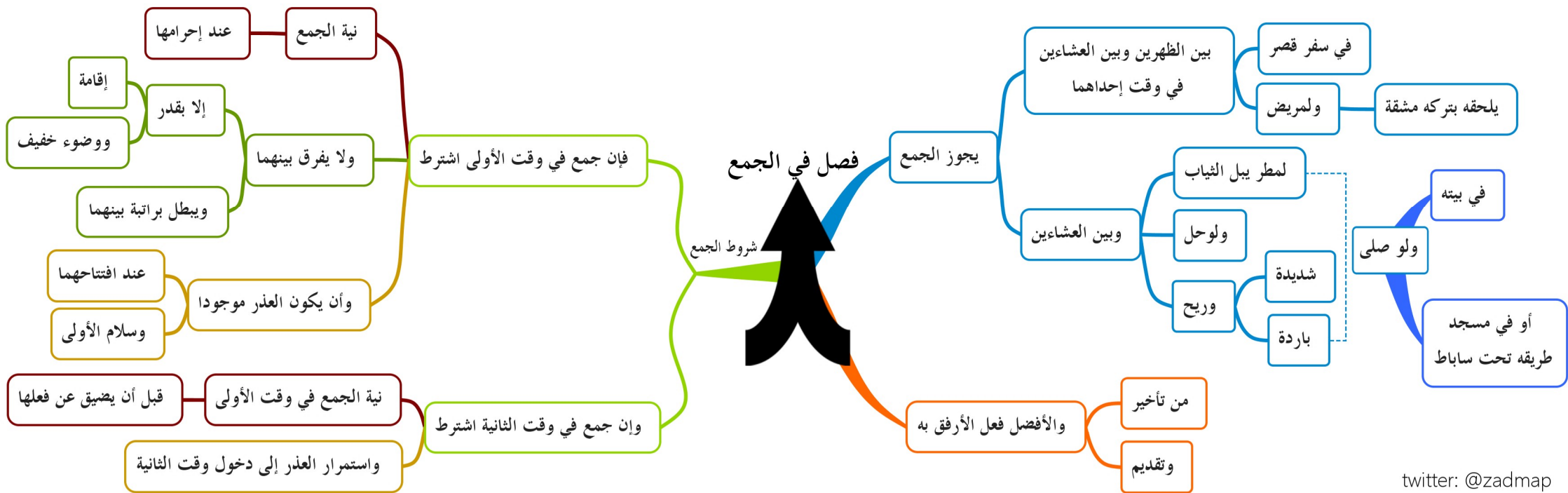
وإن كان له طريقان فسلك أبعدهما

أو ذكر صلاة سفر في آخر

وإن حبس ولم ينو إقامة

أو أقام لقضاء حاجة بلا نية إقامة

قصر أبدا





صحت عن النبي صلى الله عليه وسلم
بصفات كلها جائزة

ويستحب أن يحمل معه
في صلاتها من السلاح

ما يدفع به عن نفسه

ولا يثقله

كسيف ونحوه

باب صلاة الجمعة

تلزم كل

ذكر

حر

مكلف

مسلم

مستوطن ببناء اسمه واحد

ولو تفرق

ليس بينه وبين موضعها أكثر من فرسخ

ولا تجب على

مسافر سفر قصر

ولا عبد

ولا امرأة

ومن حضرها منهم

أجزأته

ولم تنعقد به

ولم يصح أن يؤم فيها

ومن سقطت عنه لعذر غير سفر

وجبت عليه

وانعقدت به

وأما فيها

صلاة الظهر قبل أن يصلي إمام الجمعة

ومن صلى الظهر ممن عليه حضور الجمعة قبل صلاة الإمام

لم تصح

وتصح ممن لا تجب عليه

والأفضل حتى يصلي الإمام

ولا يجوز لمن تلزمه

السفر في يومها بعد الزوال



ويشترط تقدم خطبتين

من شرط صحتها

حمد الله تعالى

والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم

وقراءة آية

والوصية بتقوى الله عز وجل

وحضور العدد المشترط

ولا يشترط لهما

الطهارة

ولا أن يتولاهما من يتولى الصلاة

أن يخطب على منبر أو موضع عال

ويسلم على المأمومين إذا أقبل عليهم

ثم يجلس إلى فراغ الأذان

ويجلس بين الخطبتين

ويخطب قائما

ويعتمد على سيف أو قوس أو عصا

ويقصد تلقاء وجهه

ويُقصر الخطبة

ويدعو للمسلمين

ليس منها إذن الإمام

أحدها الوقت

وأوله

أول وقت صلاة العيد

وآخره

آخر وقت صلاة الظهر

فإن خرج وقتها قبل التحريمة

صلوا ظهرا

وإلا فجمعة

الثاني حضور أربعين

من أهل وجوبها

بقرية مستوطنين

وتصح فيما قارب البنيان من الصحراء

فإن نقصوا قبل إتمامها

استأنفوا ظهرا

بمع تارك الجماعة

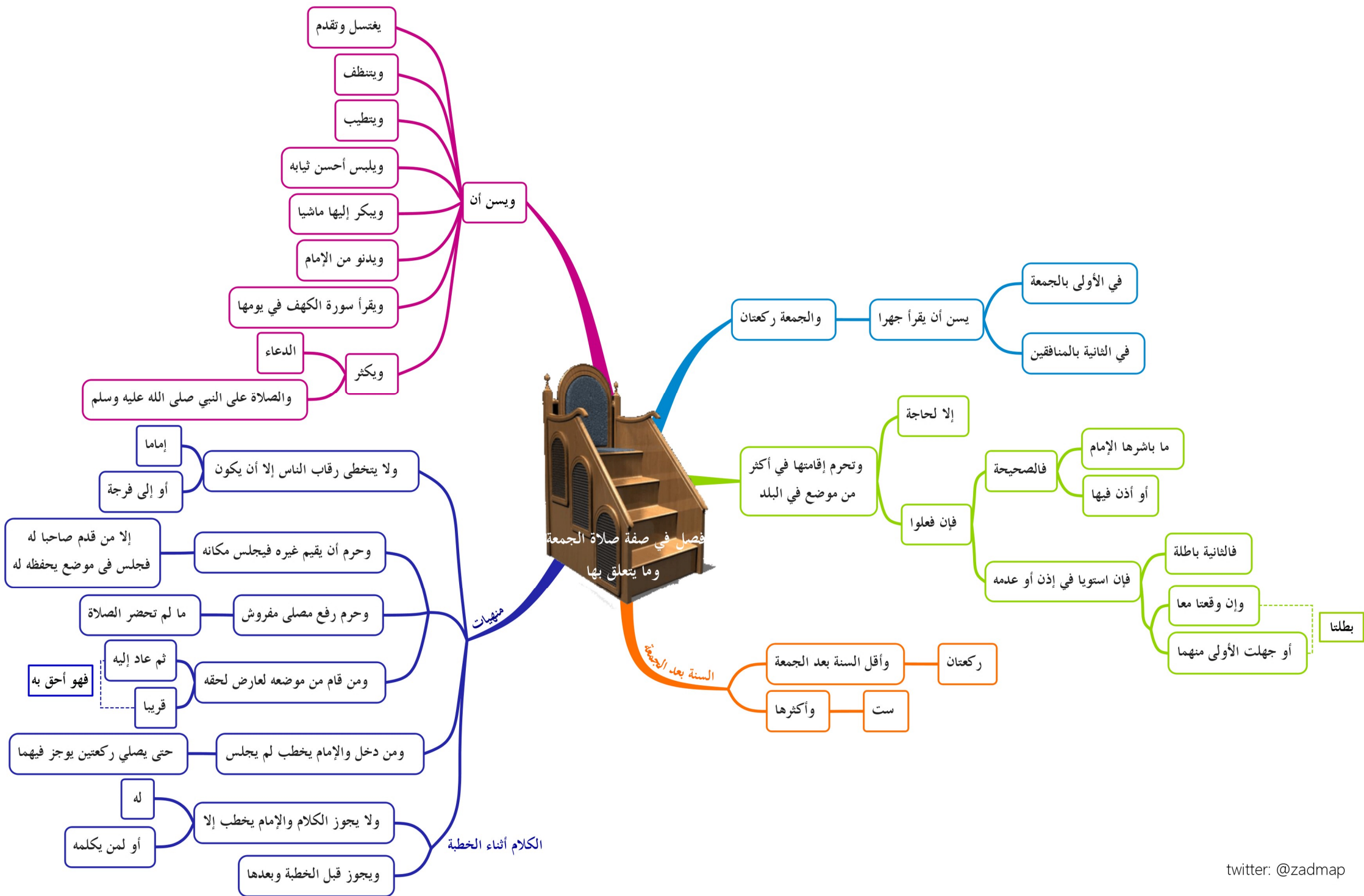
ومن أدرك مع الإمام منها ركعة

أتمها جمعة

وإن أدرك أقل من ذلك

أتمها ظهرا

إذا كان نوى الظهر



باب صلاة العيدين

حاشيها

إذا تركها أهل بلد قاتلهم الإمام

وهي فرض كفاية

كصلاة الضحى
وآخره الزوال

ووقتها

فإن لم يعلم بالعيد إلا بعده صلوا من الغد

هل تقضى إذا خرج وقتها ؟

وتسن
مكانها ووقتها
في صحراء
وتقديم صلاة الأضحية
وعكسه الفطر
وأكله قبلها
وعكسه في الأضحية

لمضح
ماشيا
بعد الصبح
تبكير مأموم إليها

وتأخير إمام إلى وقت الصلاة
إلا المعتكف ففي ثياب اعتكافه
على أحسن هيئة

أن يرجع من طريق آخر

ويسن

وتكره في الجامع

ويكره التنفل

قبل الصلاة
وبعدها

في موضعها

استيطان
وعدد الجمعة
لا إذن إمام

ومن شرطها

صفتها

ويصلها ركعتين

قبل الخطبة

في الأولى

بعد الاستفتاح

وقبل التعوذ والقرآءة

ستا

في الثانية

قبل القراءة

خمسا

يرفع يديه مع كل تكبيرة

ويقول الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليما

وإن أحب قال غير ذلك

ثم يقرأ جهرا

في الأولى بعد الفاتحة

بسبح

وبالغاشية

في الثانية

في إذا سلم

خطب خطبتين

كخطبتي الجمعة

يستفتح

الأولى بتسع تكبيرات

والثانية

ب سبع

يحثهم في الفطر

على الصدقة

ويبين لهم ما يخرجون

ويرغبهم في الأضحية

في الأضحية

ويبين لهم حكمها

والتكبيرات الزوائد

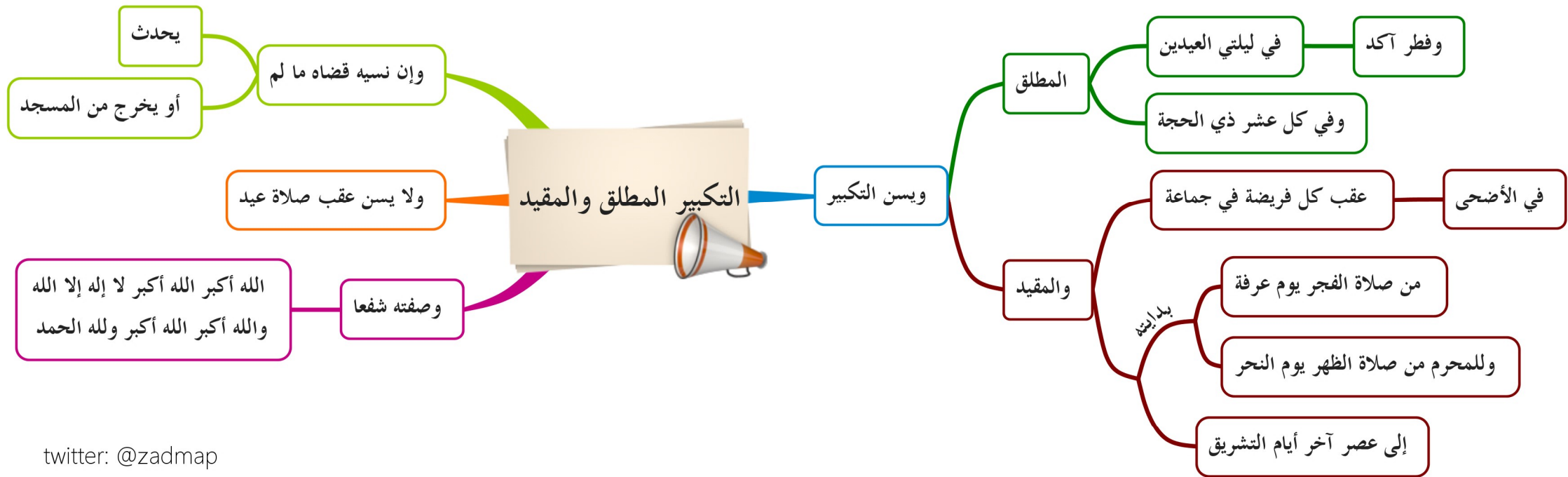
والذكر بينها

والخطبتان

سنة

ويسن لمن فاتته أو بعضها قضاؤها على صفتها

سنن تتعلق بصلاة العيد



باب صلاة الكسوف

متى

تسن

جماعة

وفرادى

ركعتين

إذا كسف أحد النيرين

يقرأ في الأولى جهراً بعد الفاتحة سورة طويلة

ثم يركع طويلاً

ثم يرفع ويسمع ويحمد

ثم يقرأ الفاتحة وسورة طويلة دون الأولى

ثم يركع فيطيل وهو دون الأول

ثم يرفع

ثم يسجد سجدين طويلتين

لكنها دونها في كل ما يفعل ثم يصلي الثانية كالأولى

ثم يتشهد ويسلم

صفتها

حالات لا تصلى فيها الكسوف

فإن تجلى الكسوف فيها

أتمها خفيفة

وإن غابت الشمس كاسفة

أو طلعت والقمر خاسف

أو كانت آية عدا الزلزلة

لم يصل

صفات أخرى لصلاة الكسوف

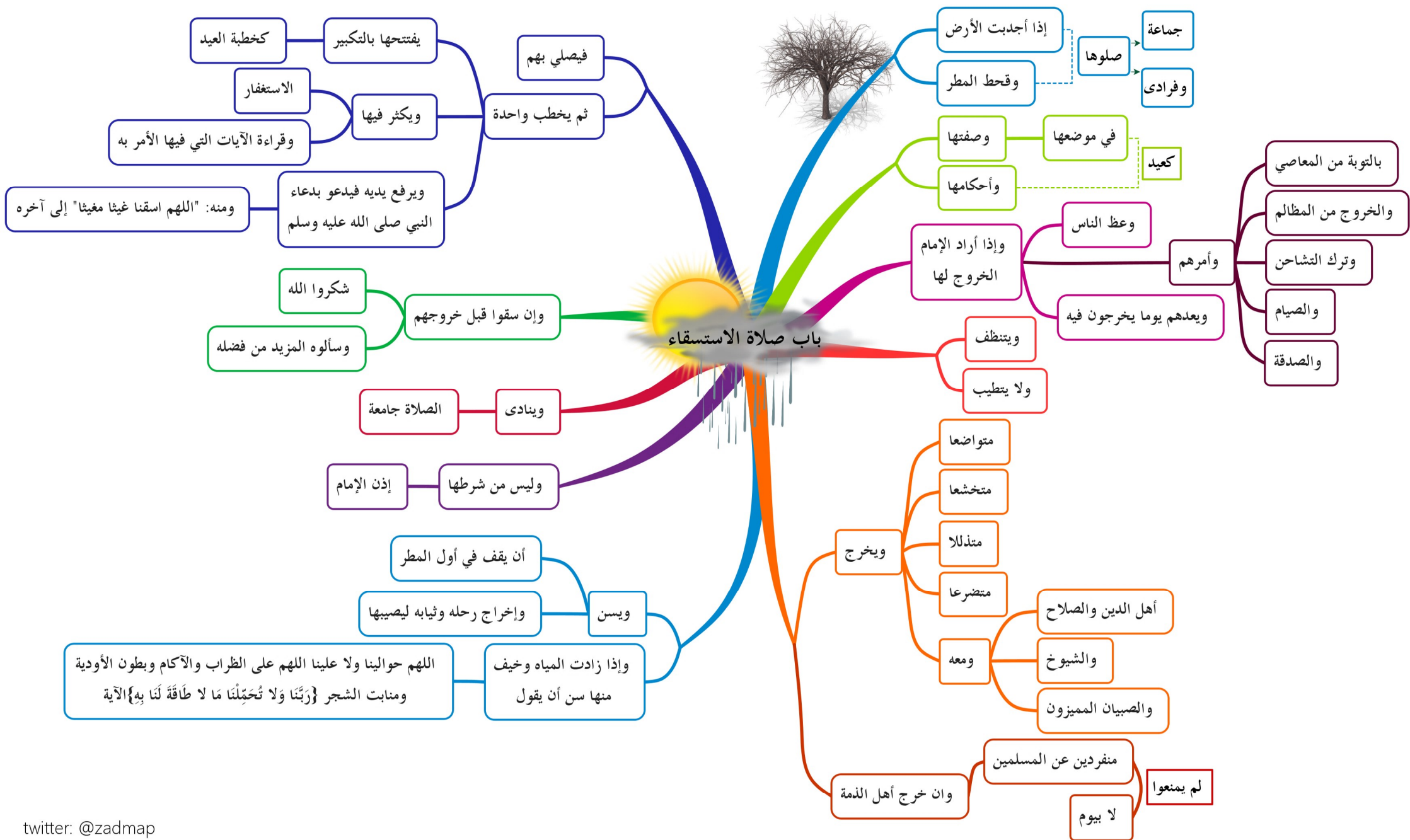
وإن أتى في كل ركعة

بثلاث ركوعات

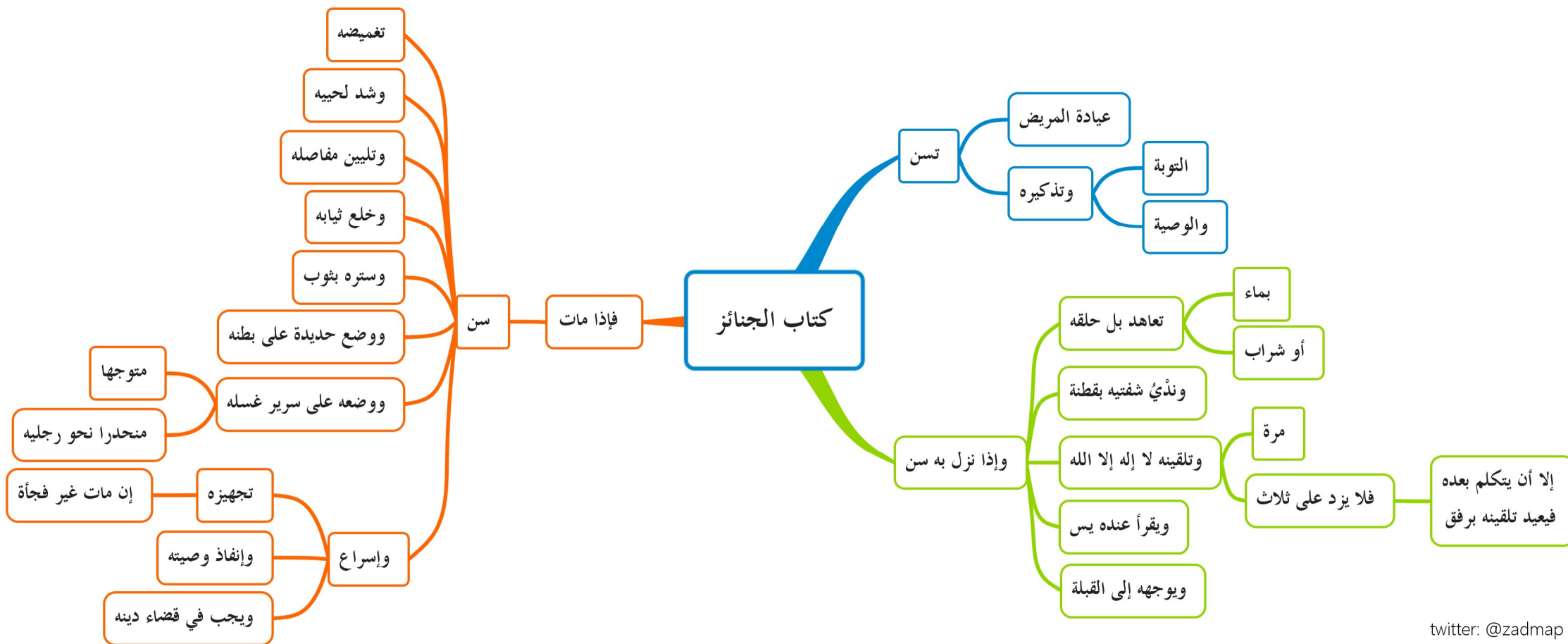
أو أربع

أو خمس

جاز



كتاب الجنائز



فصل في غسل الميت القسم الثاني

أحكام الشهيد

- ولا يغسل شهيد إلا أن يكون جنباً
- ويدفن في ثيابه بعد نزع السلاح والجلود عنه وإن سلبها كفن بغيرها
- ولا يصلى عليه

شهيد يغسل ويصلى عليه

- وإن سقط من دابته أو وجد ميتاً ولا أثر به
- أو حمل فأكمل أو طال بقاؤه
- غسل وصلي عليه

والسقط إذا بلغ أربعة أشهر

- غسل وصلي عليه
- ومن تعذر غسله يمّم

وعلى الغاسل ستر ما رآه إن لم يكن حسناً

- ويقص شاربه
- ويقلم أظفاره
- ولا يصرح شعره
- ثم ينشف بثوب
- ويضفر شعرها

- ثلاثة قرون
- ويسدل وراءها

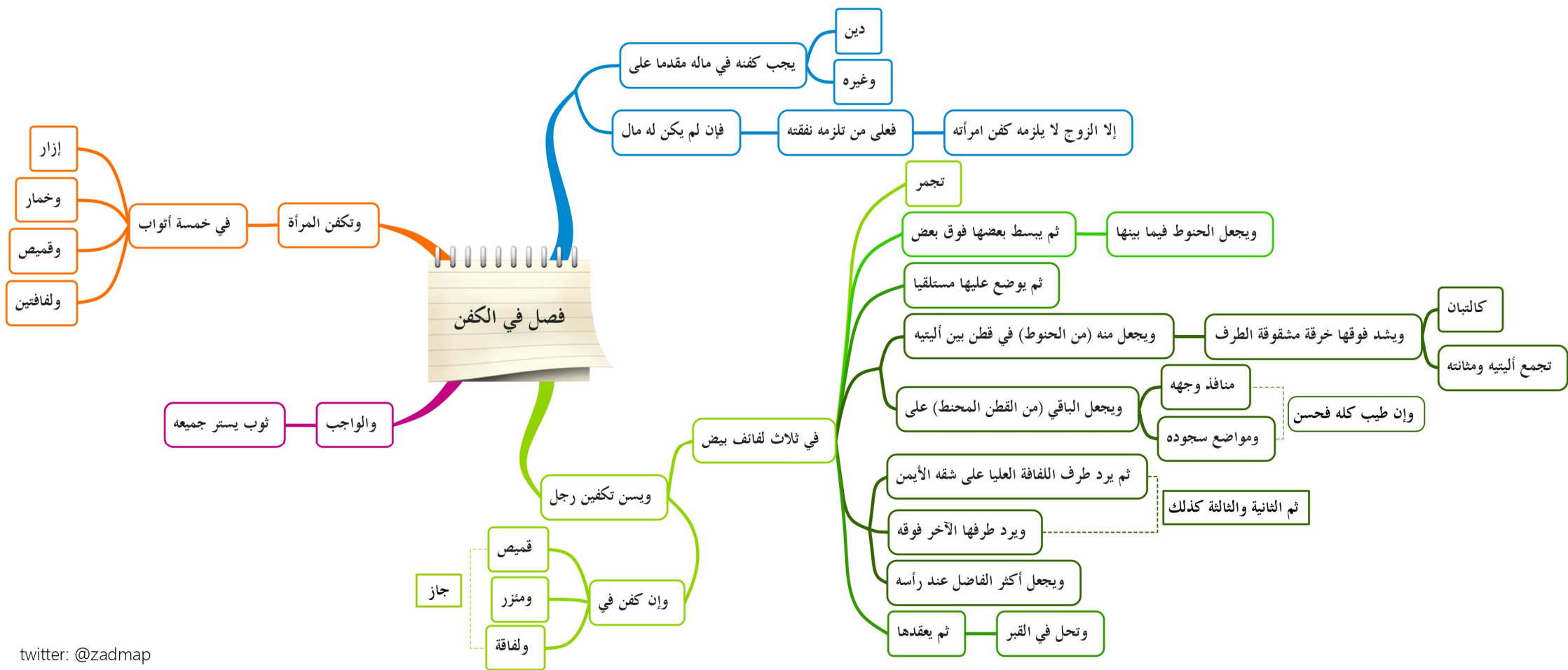
فإن لم يستمسك فبطين حر

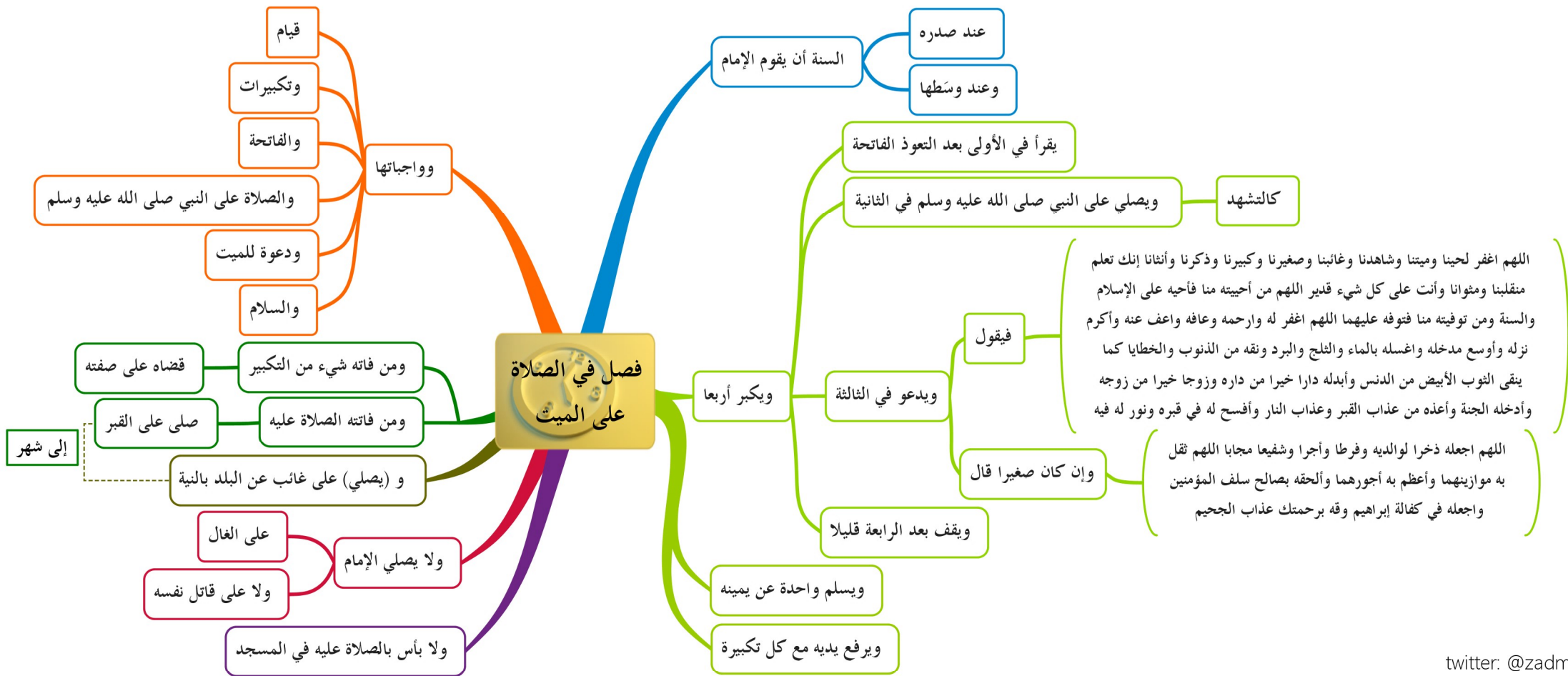
- حشي بقطن
- ثم يغسل المحل ويوضأ
- وإن خرج منه شيء بعد سبع

لم يعد الغسل وإن خرج بعد تكفينه

ومحرم ميت كحي

- يغسل بماء وسدر
- ولا يقرب طيباً
- ولا يلبس ذكر
- ولا يغطي رأسه ولا وجهه أنثى





فصل في حمل الميت ودفنه

ويباح بين العمودين

يستحب التربع في حمله

الإسراع بها

ويسن

المشاة أمامها

وكون

والركبان خلفها

جلوس تابعها حتى توضع

ويكره

ويسجى قبر امرأة فقط

واللحد أفضل من الشق

بسم الله وعلى ملة رسول الله

ويقول مدخله

على شقه الأيمن

ويضعه في لحده

مستقبل القبلة

ويرفع القبر عن الأرض

قدر شبر

مسنما

ويكره

تجسيصه

والبناء عليه

والكتابة

والجلوس

عليه

والوطء

والاتكاء إليه

ويحرم فيه دفن اثنين فأكثر

إلا لضرورة

ويجعل بين كل اثنين حاجز من تراب

ولا تكره القراءة على القبر

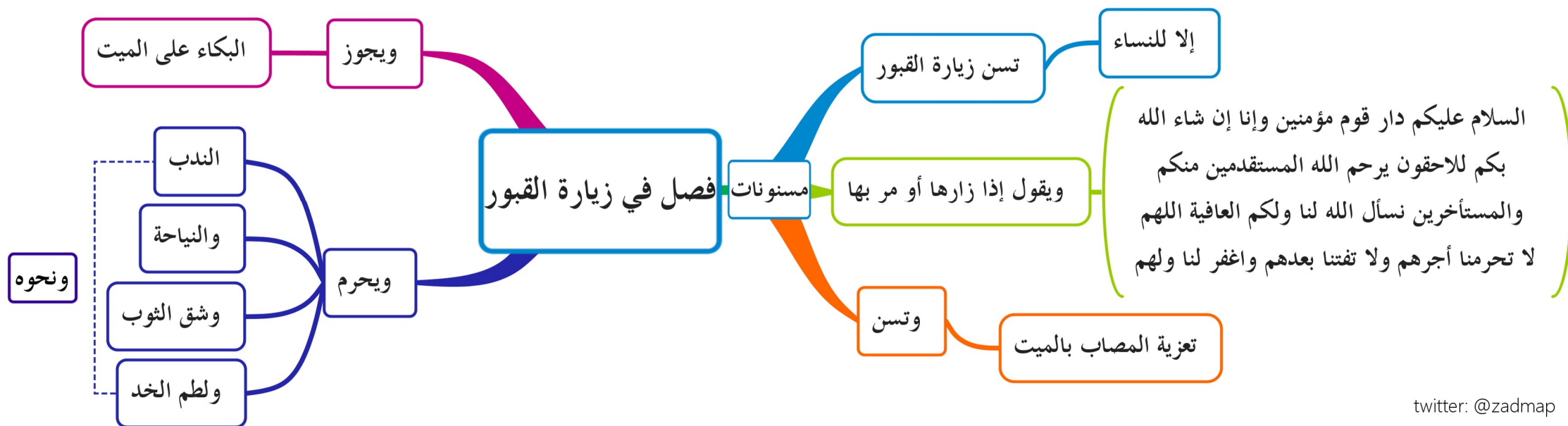
وأى قربة فعلها وجعل ثوابها لميت مسلم أو حي

نفعه ذلك

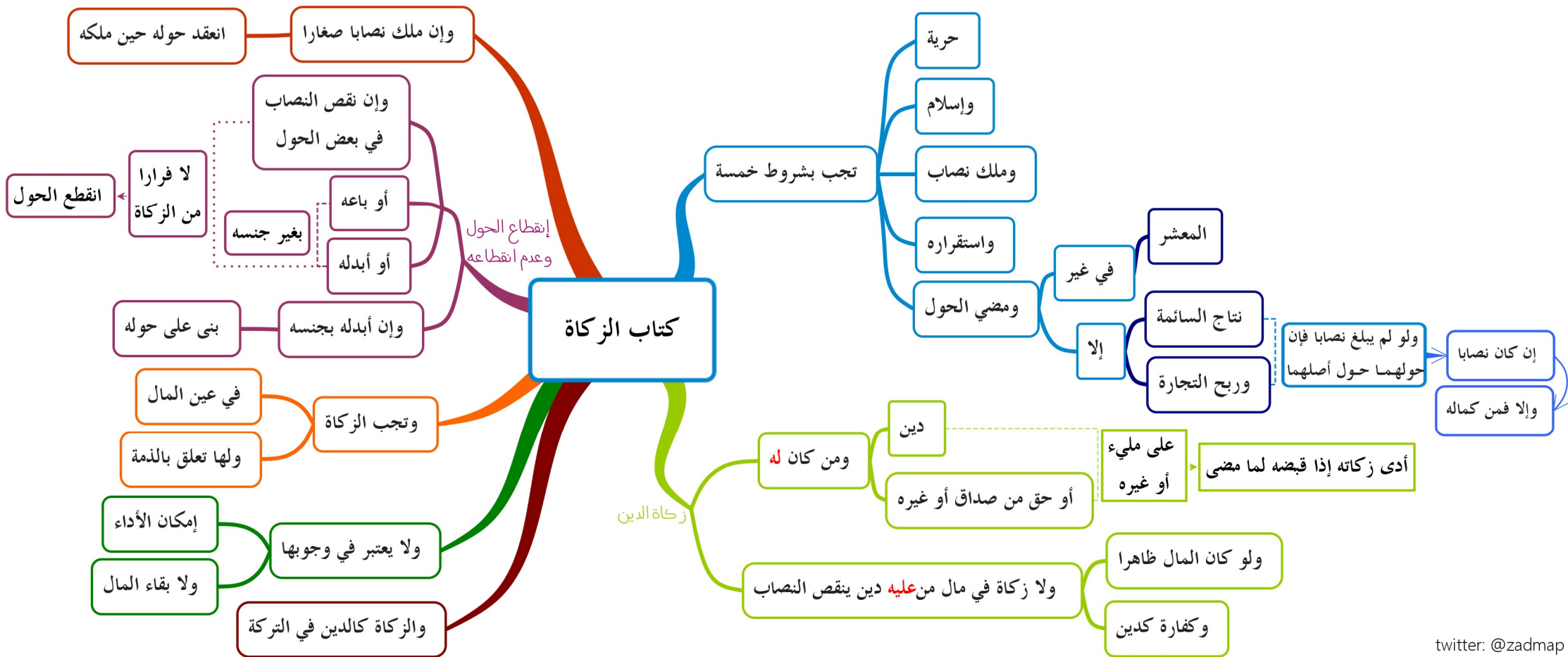
ويسن

أن يصنع لأهل الميت طعام يبعث به إليهم

ويكره لهم فعله للناس



كتاب الزكاة



باب زكاة بهيمة الأنعام

تجب في

- إبل
- وبقر
- وغنم

إذا كانت سائمة → الحول أو أكثره

فيجب

- بنت مخاض → في خمس وعشرين من الإبل
- في كل خمس شاة → وفيما دونها
- بنت لبون → وفي ست وثلاثين
- حقة → وفي ست وأربعين
- جدعة → وفي إحدى وستين
- بنتا لبون → وفي ست وسبعين
- حقتان → وفي إحدى وتسعين
- فثلاث بنات لبون → فإذا زادت عن مائة وعشرين واحدة
- بنت لبون → في كل أربعين
- حقة → وفي كل خمسين

ويجب

- في ثلاثين من البقر → تباع أو تبيعة
- وفي أربعين → مسنة
- وفي ستين → تبيعان
- ثم → في كل ثلاثين → تباع
- وفي كل أربعين → مسنة

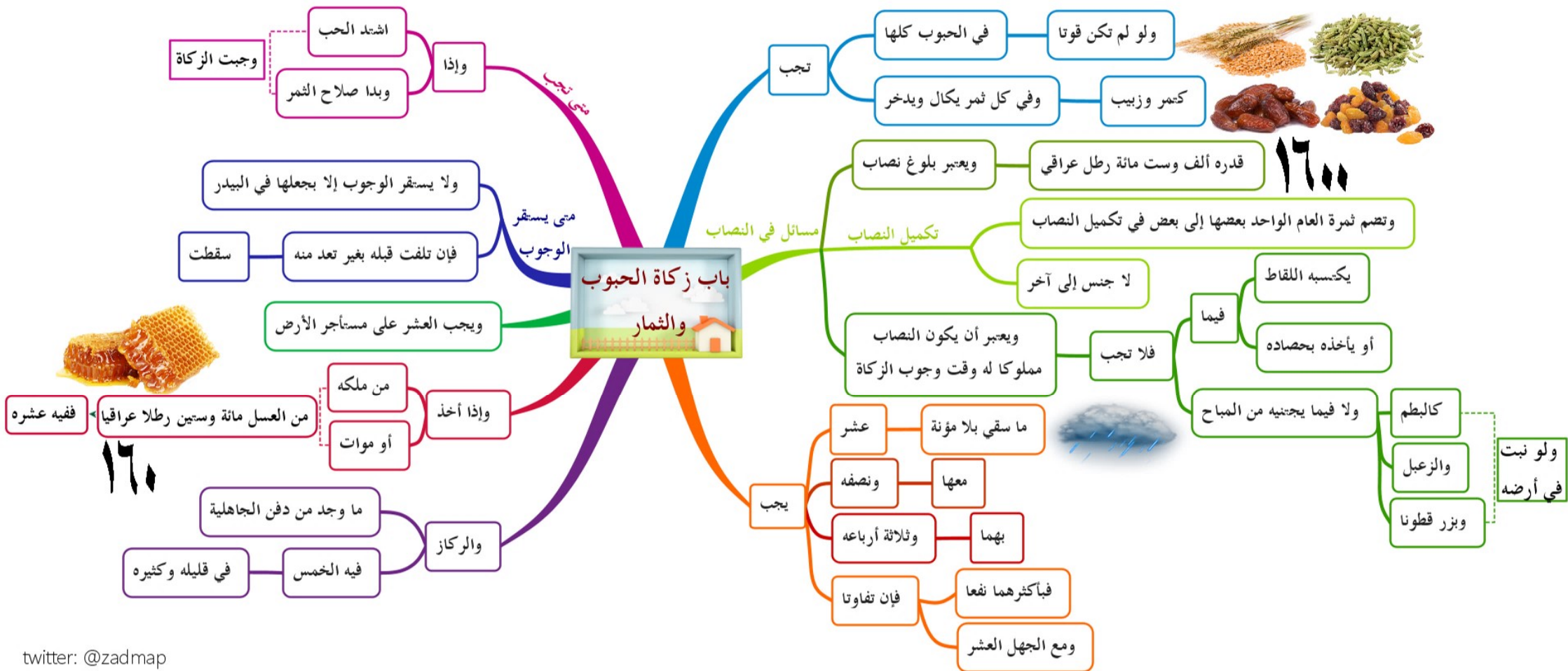
ويجزئ الذكر

هنا أي في زكاة البقر
وابن لبون مكان بنت مخاض
وإذا كان النصاب كله ذكورا

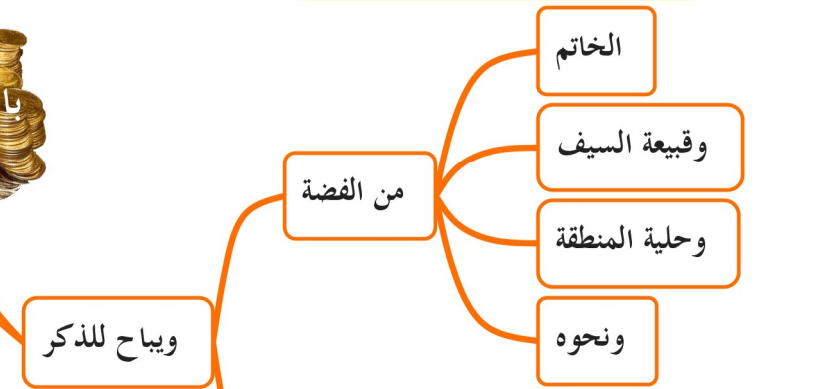
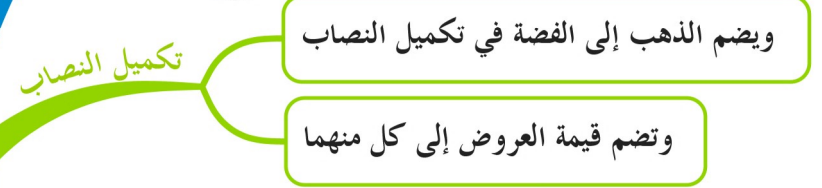
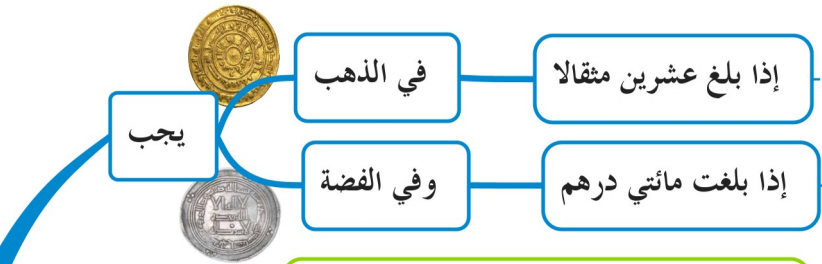
ويجب

- في أربعين من الغنم → شاة
- وفي مائة وإحدى وعشرين → شاتان
- وفي مائتين وواحدة → ثلاث شياه
- ثم في كل مائة شاة → شاة

والخلطة تصير المالين كالواحد



ربع العشر منهما
٢٠
٢٠



باب زكاة النقدين

زكاة حلي الذهب والفضة

ويباح للنساء من الذهب والفضة

ما جرت عادتهن بلبسه

ولو كثر

ولا زكاة في حليهما المعد

للاستعمال

أو العارية

إن أعد للكرى

أو النفقة

أو كان محرما

ففيه الزكاة



باب زكاة العروض

وتقوم عند الحول

بالأحظ للفقراء

من عين

أو ورق

ولا يعتبر ما اشترت به

إذا ملكها

بفعله

بنية التجارة

وبلغت قيمتها نصابا

زكى قيمتها

لا تكون
للتجارة

فإن ملكها

بإرث

أو بفعله بغير نية التجارة

ثم نواها

لم تصر لها

البناء على
الحول

وإن اشترى عرضا

بنصاب من أثمان أو عروض

بني على حوله

وإن اشتراه بسائمة

لم يبين

twitter: @zadmap

باب زكاة الفطر

فضل له يوم العيد وليلته
صاع عن

- قوته
- وقوت عياله
- وحوائجه الأصلية

تجب على كل مسلم

إلا بطله
ولا يمنعها الدين

فيُخرج

- عن نفسه
- ومسلم يمونه

ولو شهر رمضان

- بنفسه
- فامراته
- فرقيقه
- فأمه
- فأبيه
- فولده
- فأقرب في ميراث

فإن عجز عن البعض بدأ

حكمهما من حيث
وقت إخراجهما

- ويجوز إخراجها قبل العيد بيومين فقط
- ويوم العيد قبل الصلاة أفضل
- وتكره في باقيه
- ويقضيتها بعد يومه آثما

- والعبد بين شركاء عليهم صاع
- ويستحب عن الجنين
- ولا تجب لناشر
- ومن لزم غيره فطرته فأخرج عن نفسه بغير إذنه
- أجزاء

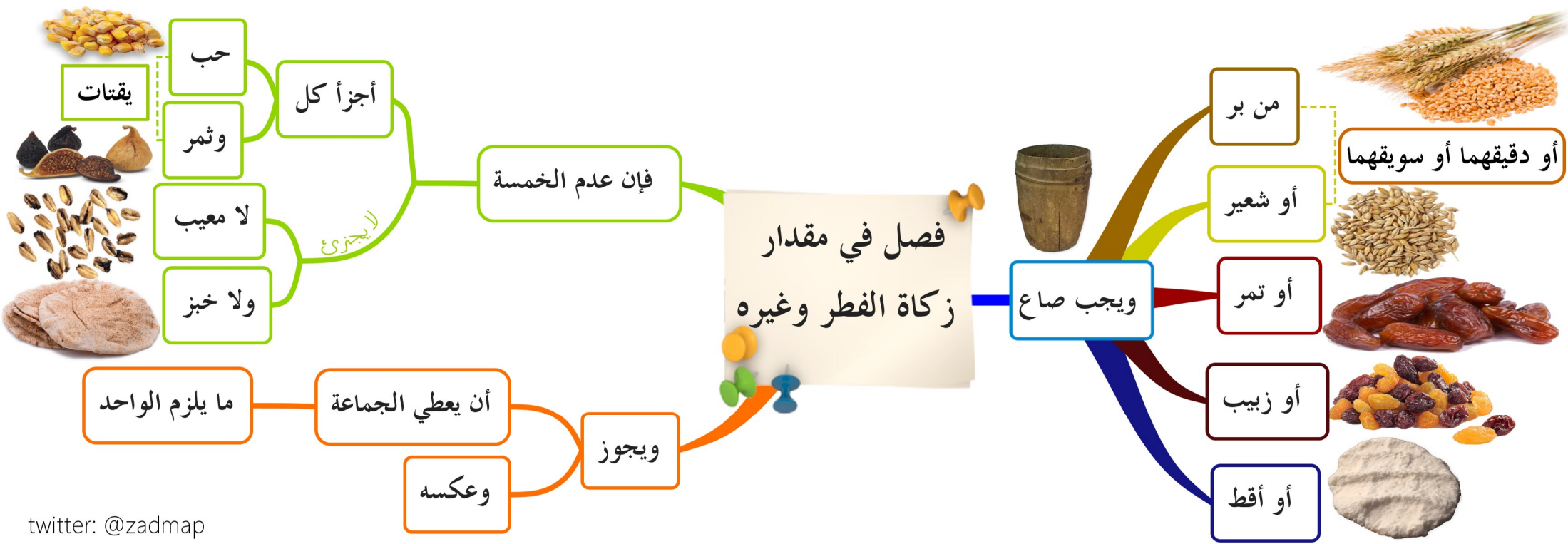
وتجب بغروب الشمس ليلة الفطر

وقبله تلزمه

- فمن
- أسلم بعده
- أو ملك عبدا
- أو (تزوج) زوجة
- أو ولد له ولد

لم تلزمه فطرته

ما وضع بين القوسين مذكور في
بعض النسخ بدلا من قوله (زوجة)



باب إخراج الزكاة

يجب على الفور

مع إمكانه
إلا لضرر

فإن منعها

جحدًا لوجوبها
وأخذت
وقتل

كفر عارف بالحكم

أخذت منه
وعزر
أو بخلا

وتجب في مال صبي ومجنون

فيخرجها وليهما

ولا يجوز إخراجها إلا بنية

والأفضل

أن يفرقها بنفسه

ويقول عند دفعها هو وأخذها ما ورد

والأفضل إخراج زكاة كل مال في فقراء بلده

ولا يجوز نقلها إلى ما تقصر فيه الصلاة

فإن فعل أجزاء

إلا أن يكون في بلد لا فقراء فيه

فيفرقها في أقرب البلاد إليه

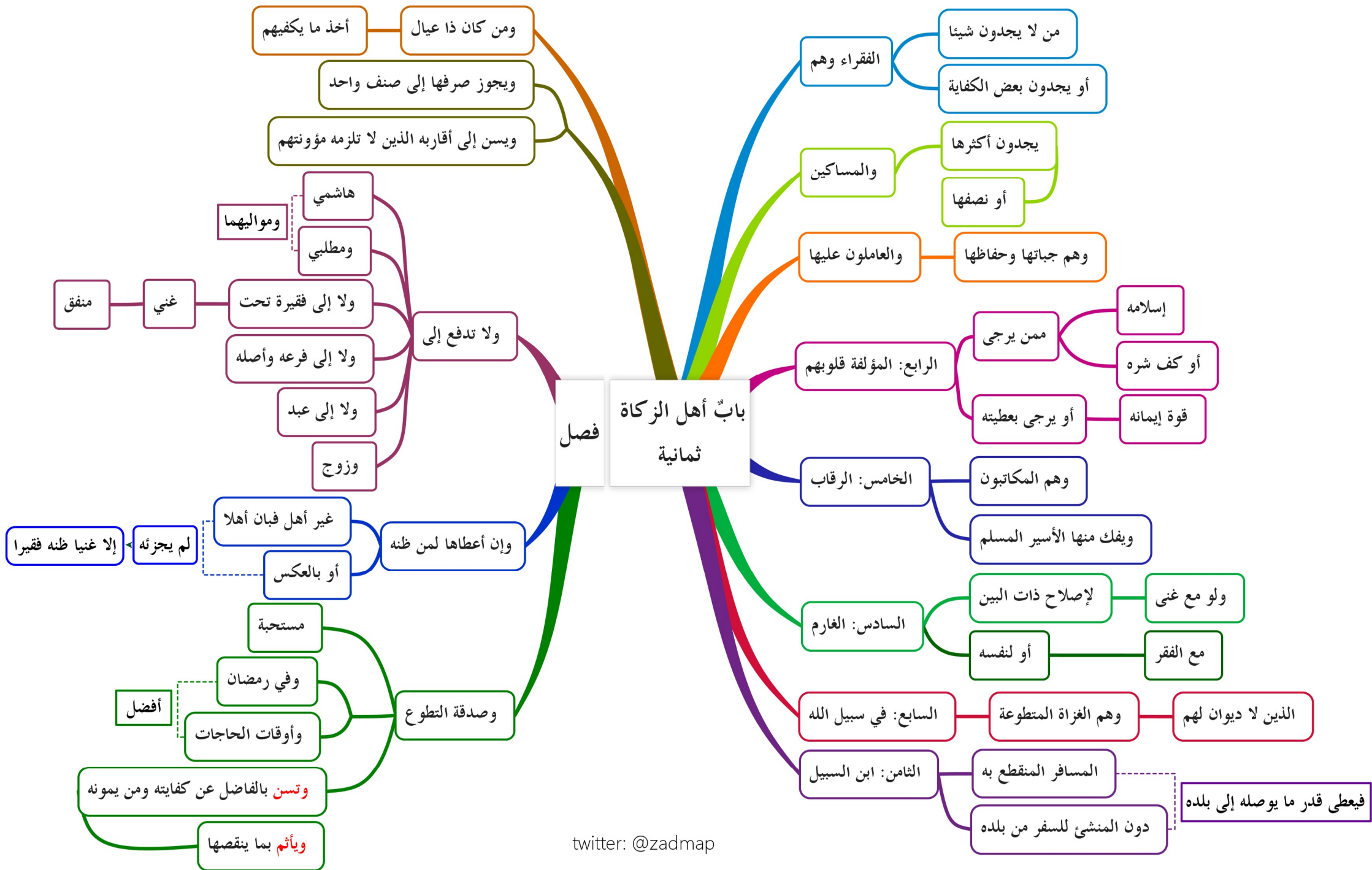
فإن كان في بلد وماله في آخر أخرج

زكاة المال في بلده

وفطرته في بلد هو فيه

ويجوز تعجيل الزكاة لحولين فأقل

ولا يستحب



كتاب الصيام



كتاب الصيام

يجب صوم رمضان

برؤية هلاله

فإن لم ير مع صحو ليلة الثلاثين

وإن حال دونه غيم أو قتر

أصبحوا مفطرين

فظاهر المذهب يجب صومه

وإن رأى نهاراً فهو لليلة المقبلة

لزم الناس كلهم الصوم

ولو أنتى

ويصام برؤية عدل

فإذا صاموا بشهادة واحد ثلاثين يوماً فلم ير الهلال

أو صاموا لأجل غيم

ومن رأى وحده هلال رمضان ورد قوله

أو رأى هلال شوال



لم يفطروا

صام

ويلزم الصوم لكل

مسلم

مكلف

قادر

وجب الإمساك والتقضاء

وإذا قامت البينة في أثناء النهار

وعلى كل من صار في أثناءه أهلاً لوجوبه

حائض ونفساء طهرتا

ومسافر قدم مفطراً

وكذا

الفطر

ومن أفطر

لكبير

أو مرض لا يرجى برؤه

أطعم لكل يوم مسكيناً

ويسن

لمريض يضربه

ولمسافر يقصر

وإن نوى حاضر صوم يوم

ثم سافر في أثناءه

فله الفطر

وإن أفطرت حامل أو مرضع خوفاً

على أنفسهما

قضتاه فقط

وعلى ولديهما

قضتا

وأطعمتا لكل يوم مسكيناً

ومن نوى الصوم ثم

جن

أو أغمى عليه

جميع النهار ولم يفق جزء منه

لم يصح صومه

لا إن نام جميع النهار

ويلزم المغمى عليه القضاء فقط

مسائل في النية

ويجب تعيين النية من الليل

لصوم كل يوم واجب

لا نية الفريضة

ويصح النفل بنية من النهار

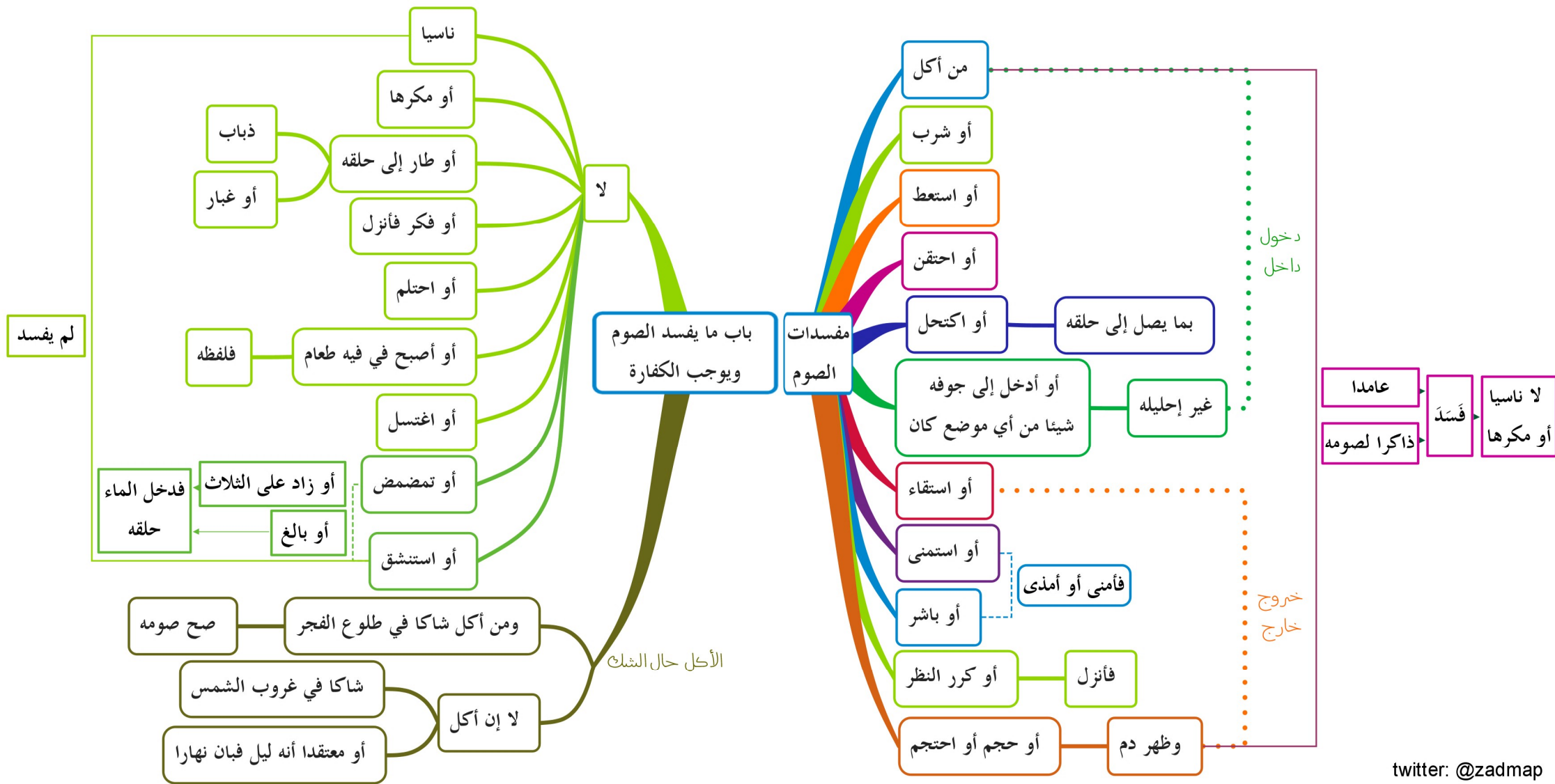
قبل الزوال وبعده

ولو نوى إن كان غداً من رمضان فهو فرضي

لم يجزئه

ومن نوى الإفطار

أفطر



فصل في الجماع في نهار رمضان

فعليه القضاء والكفارة

في نهار رمضان

ومن جامع

في قبل أو دبر

ومن جامع وهو معافى ثم

مرض

أو جن

أو سافر

لم تسقط

ولا تجب الكفارة بغير الجماع في صيام رمضان

أفطر ولا كفارة

وإن جامع دون الفرج فأنزل

أو كانت المرأة معذورة

أو جامع من كان نوى الصوم في سفره

تداخل الكفارات

فكفارتان

وإن جامع في يومين

أو كرره في يوم ولم يكفر

وإن جامع ثم كفر ثم جامع في يوم

فكفارة واحدة

فكفارة ثانية

وكذلك من لزمه
الإمساك إذا جامع

twitter: @zadmap

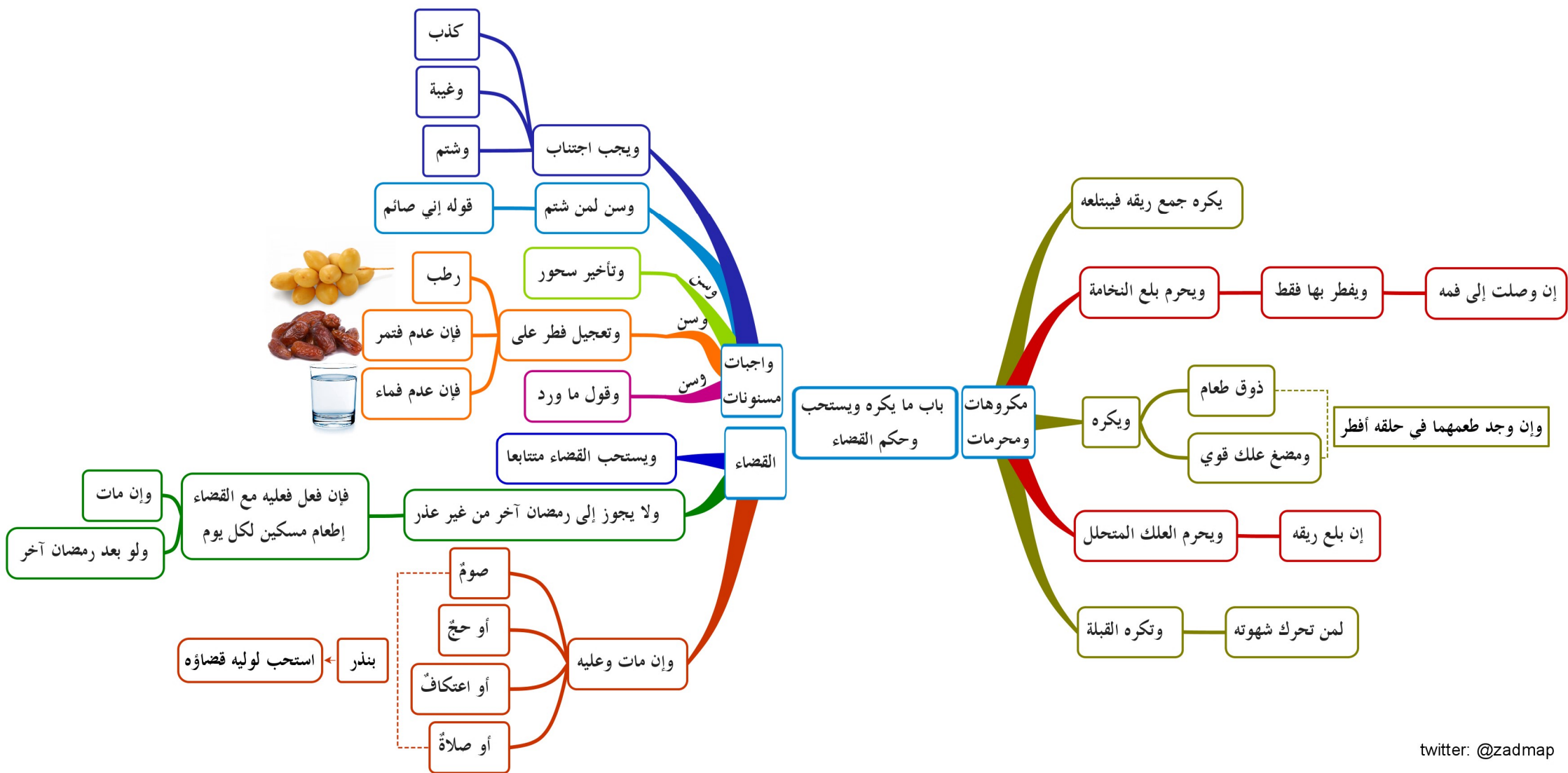
وهي

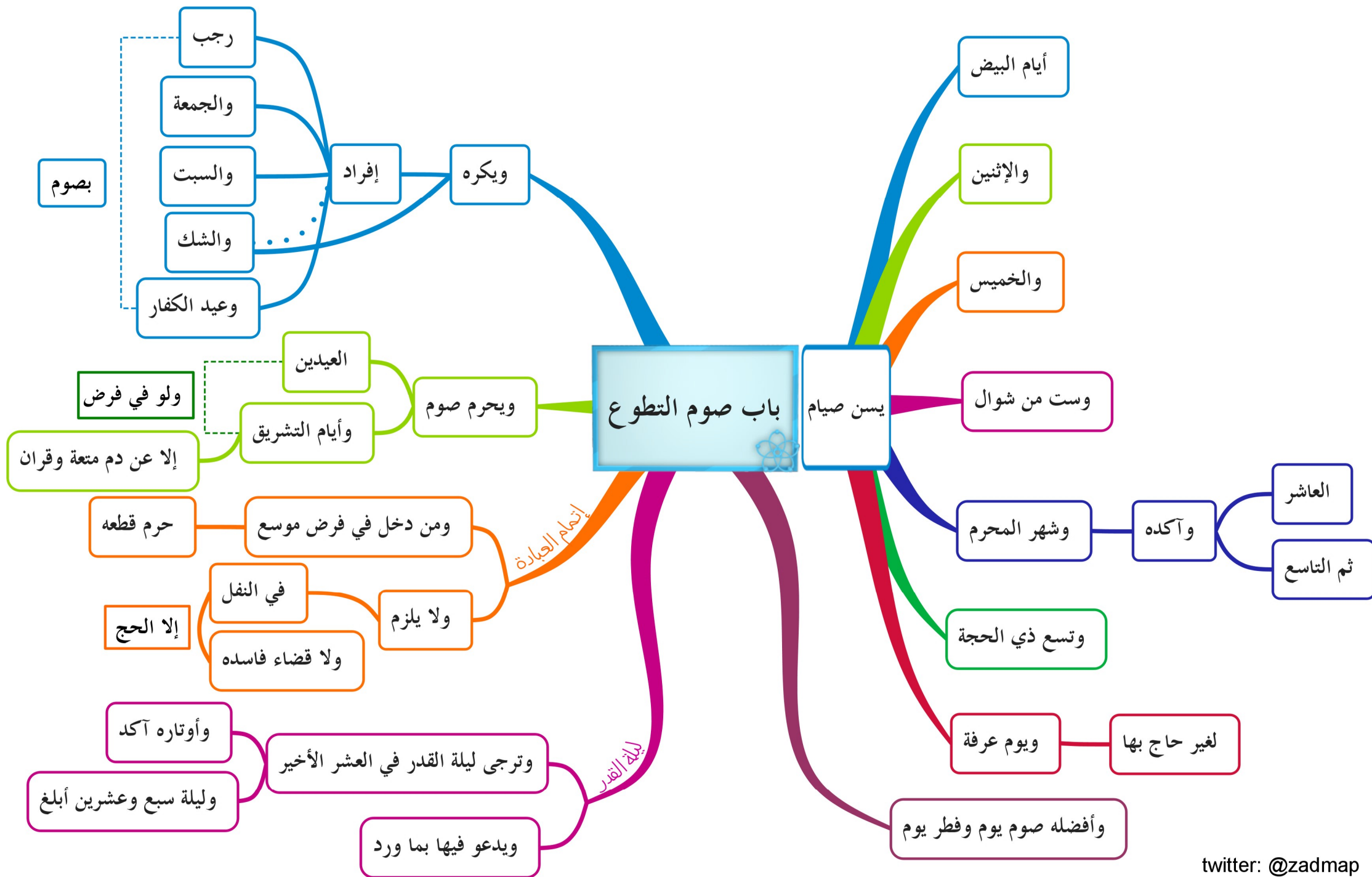
عتق رقبة

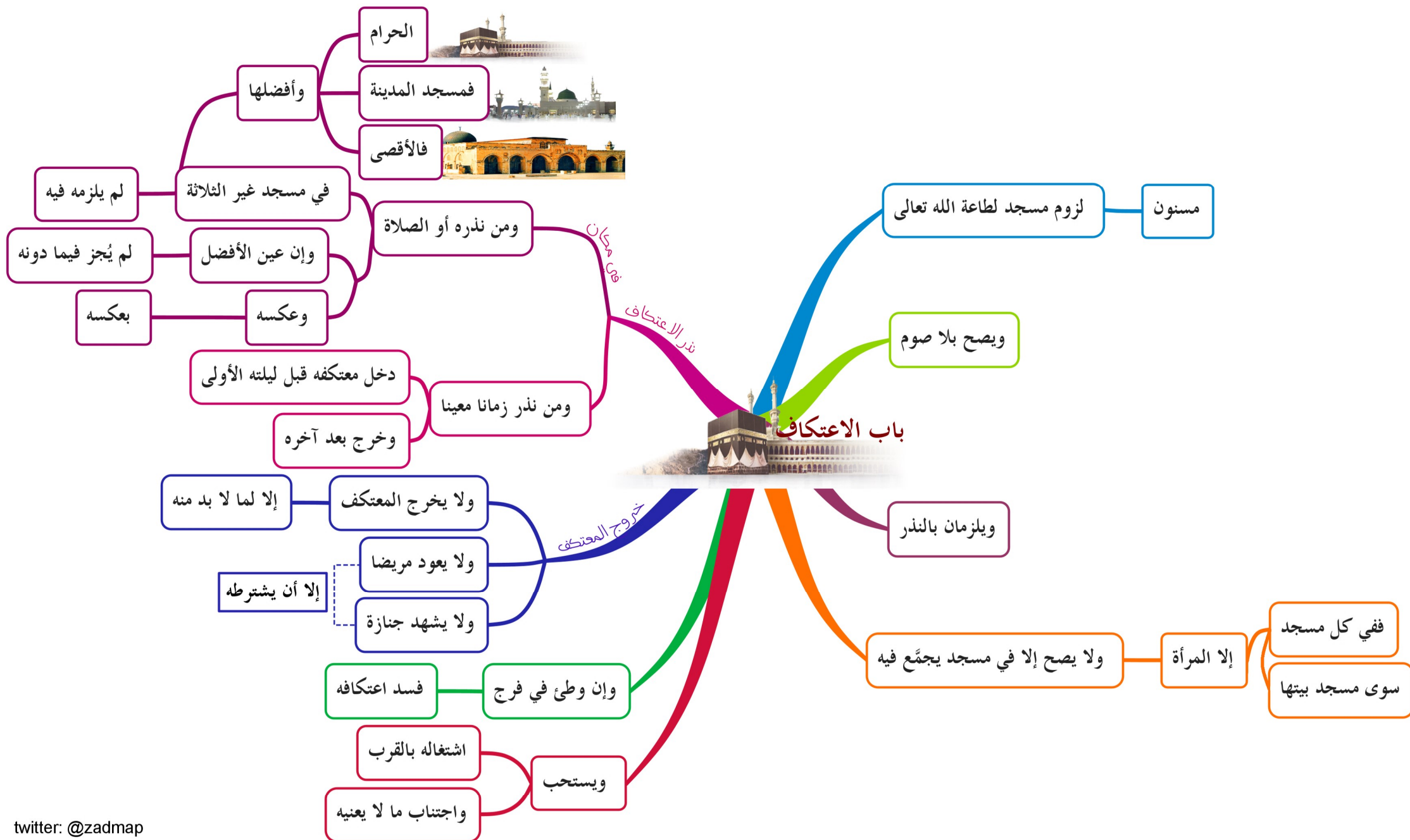
فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين

فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا

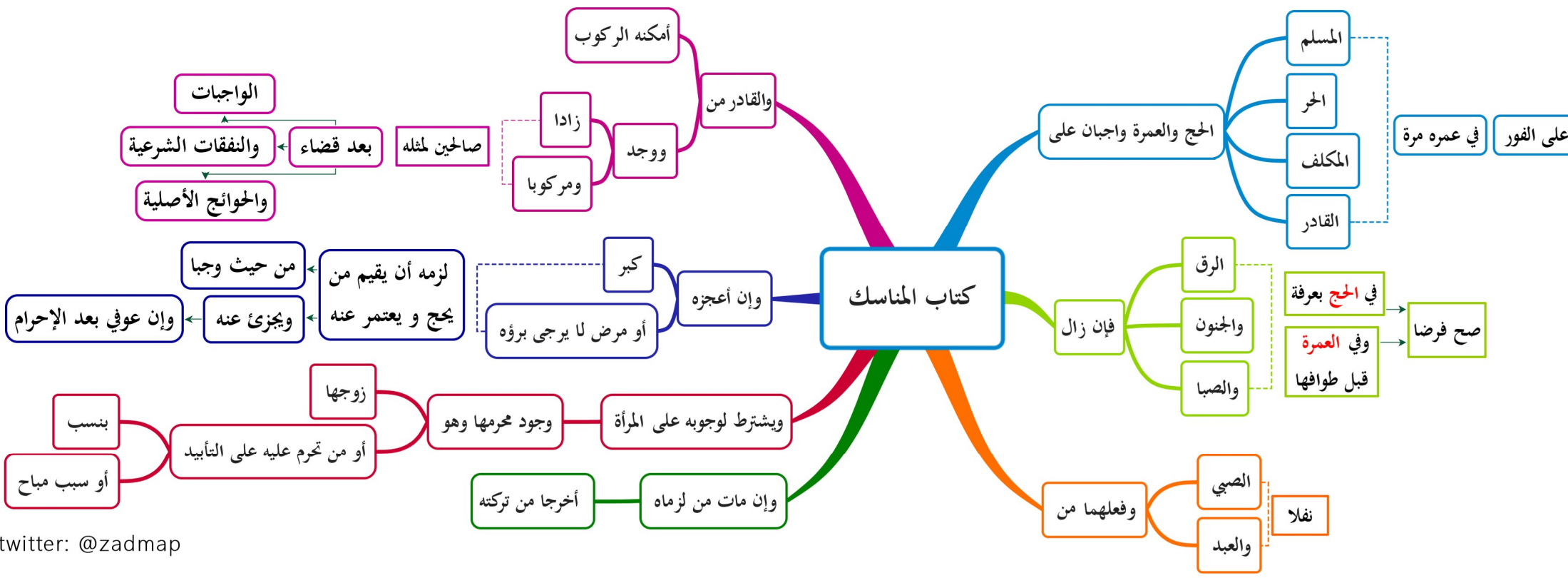
فإن لم يجد سقطت

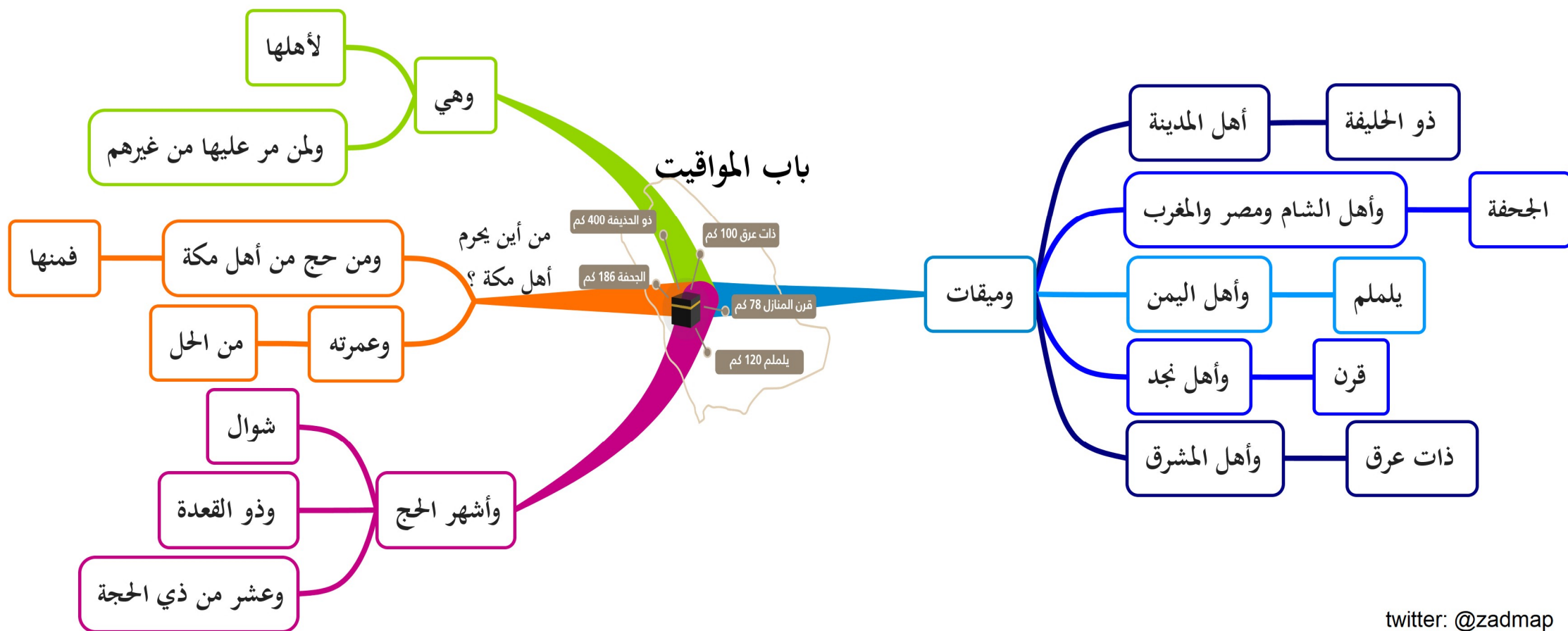






كتاب المناسك





تنبيه: لا يقصد بالإحرام اللباس المعروف

نية النسك

الإحرام

أو تيمم لعدم

غسل

وتنظف

وتطيب

وتجرد عن مخيط

في إزار ورداء أبيضين

وإحرام عقب ركعتين

سن لمريده

ونيته شرط

أي نية الدخول في النسك

باب

وأفضل الأنساك التمتع

وصفته

أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج
ويفرغ منها

ثم يحرم بالحج في عامه

وعلى الأفقي دم

وإن حاضت المرأة

فخشيت فوات الحج

أحرمت به وصارت قارنة

وإذا استوى على راحلته قال: لبيك اللهم لبيك لبيك لا
شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك

يصوت بها الرجل

وتخفيها المرأة

ويستحب قوله

اللهم إني أريد نسك كذا فيسره لي

وإن حبسني حابس فمحلي حيث حبستني

باب محظورات الإحرام وهي تسعة

عقد النكاح

- ويحرم عقد نكاح
- ولا يصح
- ولا فدية
- وتصح الرجعة

وإن جامع

- قبل التحلل الأول
 - فسد نسكهما
 - ويمضيان فيه
 - ويقضيانه ثاني عام

وتحرم المباشرة

فإن فعل فأنزل

- لم يفسد حجه
- وعليه بدنه

لكن يحرم من الحل لطواف الفرض

قال الشيخ بن عثيمين رحمه الله: يظهر أن هذا سَبَقُ قلم من الماتن ؛ لأن هذا الحكم المستدرک لا ينطبق على المباشرة، بل على الجماع بعد التحلل الأول

وإحرام المرأة كالرجل

إلا في اللباس

- وتجتنب
 - البرقع
 - والقفازين
 - وتغطية وجهها
- ويباح لها
 - التحلي

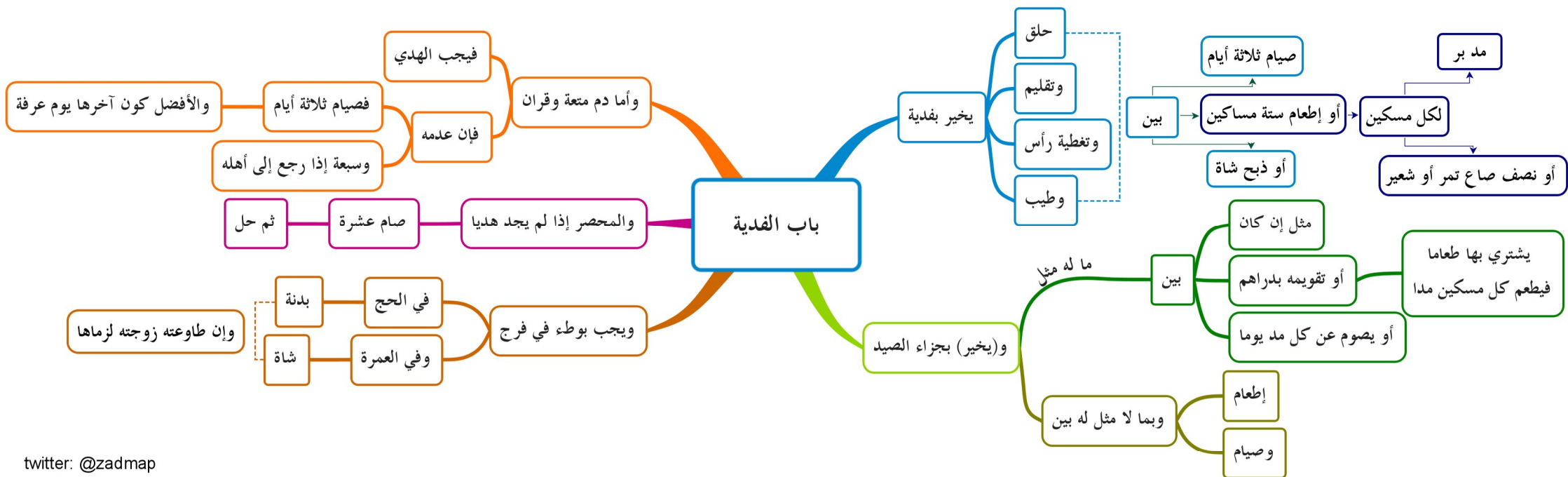
الطيب

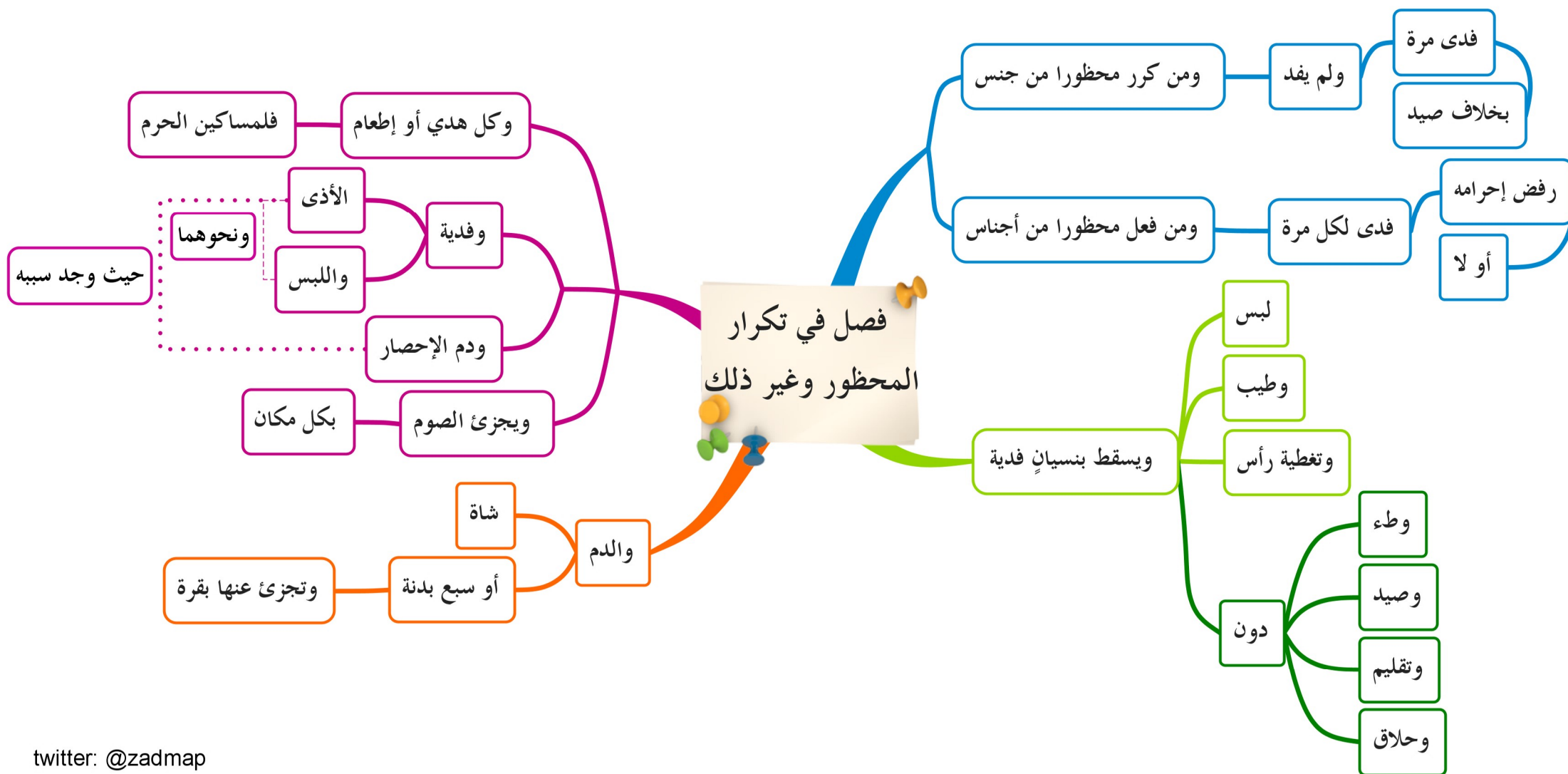
- حلق الشعر
 - فمن حلق أو قلم ثلاثة فعليه دم
- وتقليم الأظفار
- فدى
 - ومن غطى رأسه بملاصق
- فدى
 - وإن لبس ذكر مخيطا
- وإن طيب
 - بدنه
 - أو ثوبه
- أو ادهن
 - بمطيب
- أو شم
 - طيبا
- أو تبخر به
 - عود
 - ونحوه

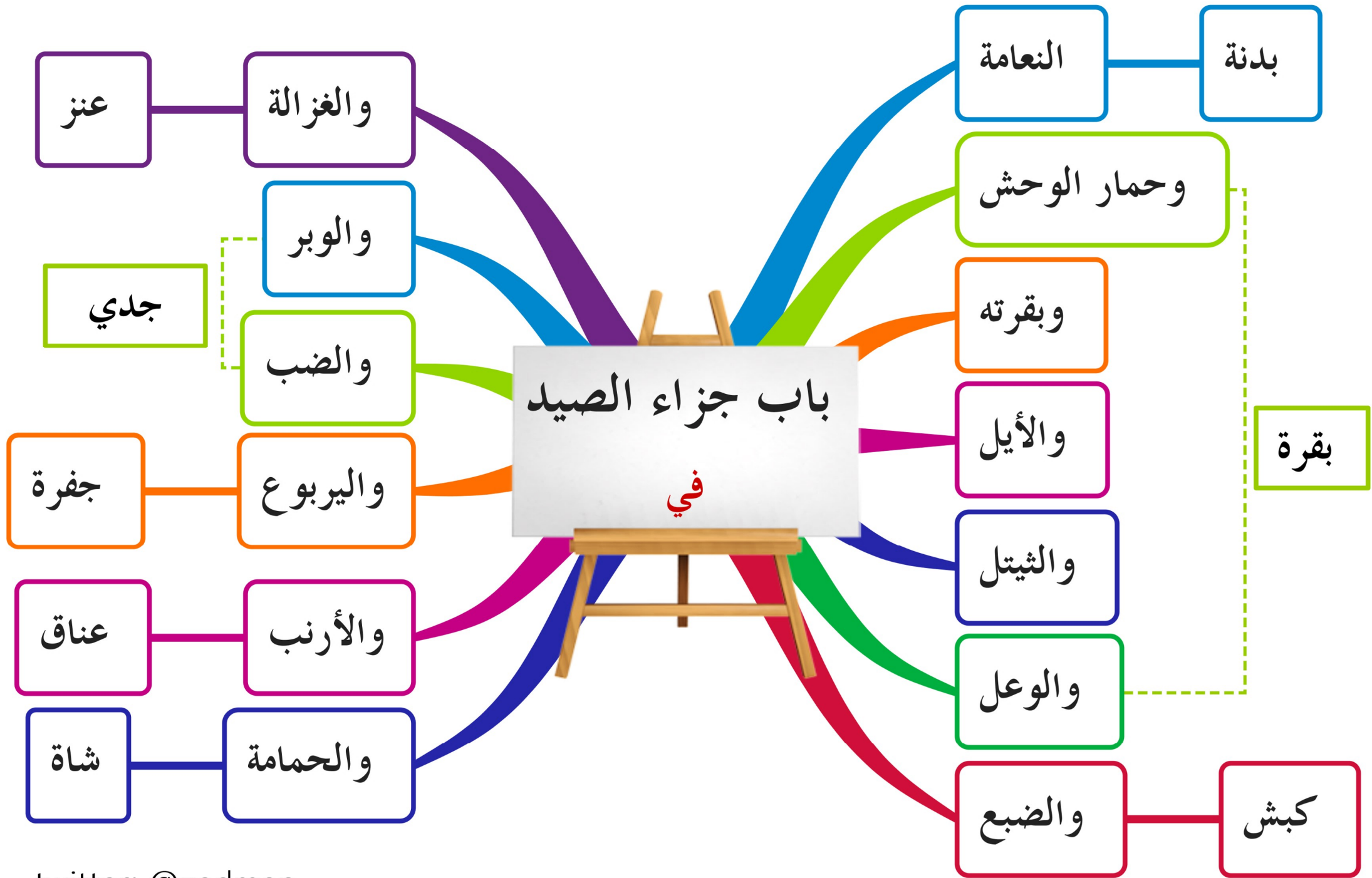
فدى

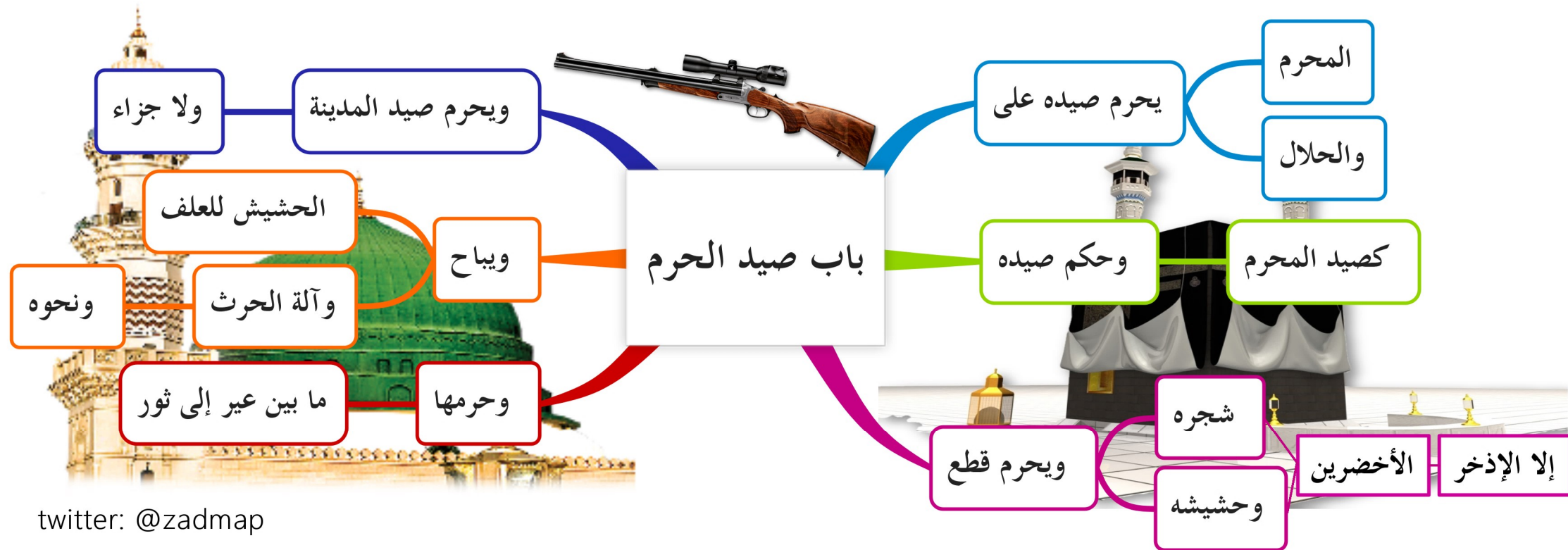
الصيد

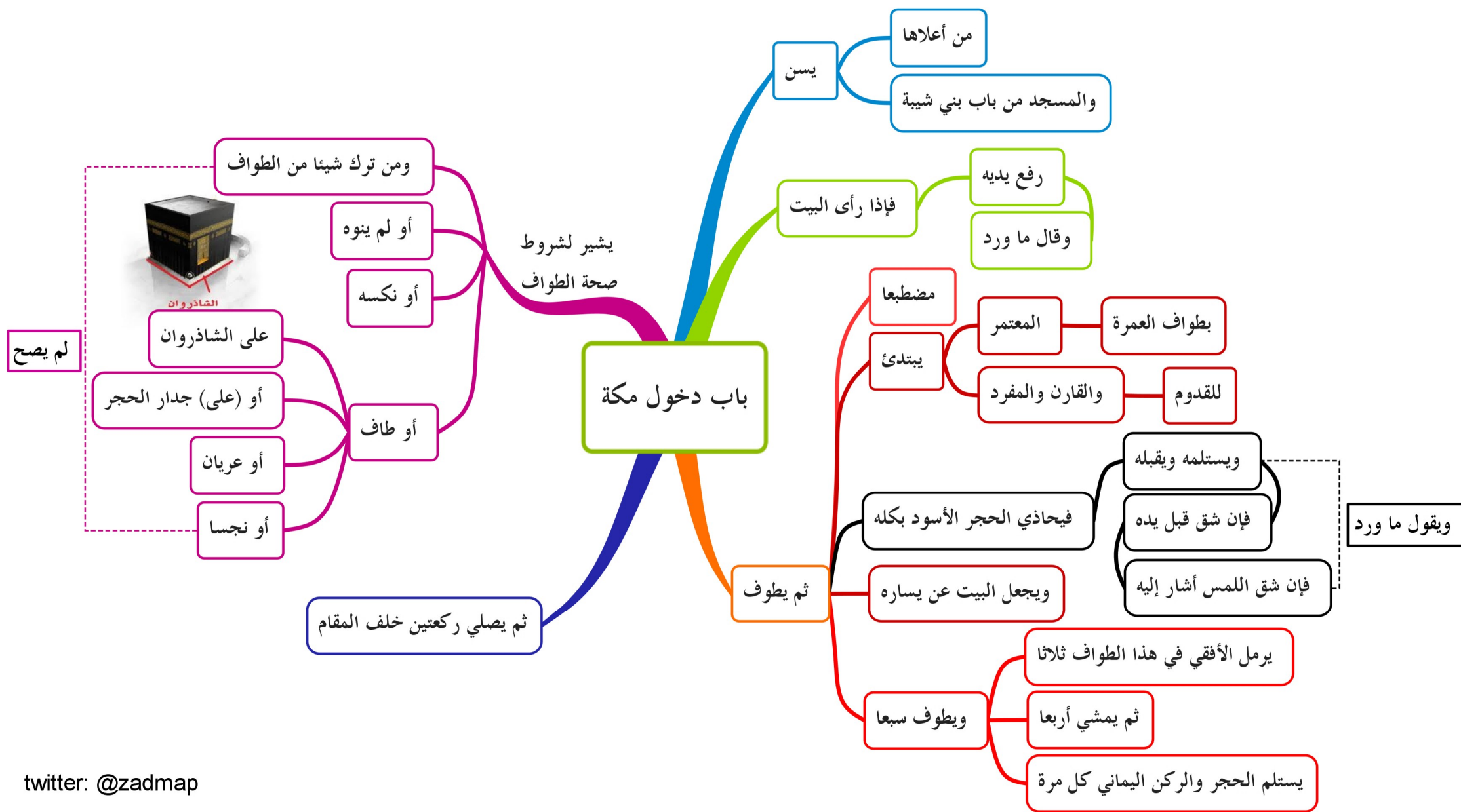
- وإن قتل صيدا
 - مأكولا
 - بريا أصلا
- أو تلف في يده
 - ولو تولد منه ومن غيره فعليه جزاؤه
- ولا يحرم
 - حيوان أنسي
 - ولا صيد البحر
 - ولا قتل
 - محرم الأكل
 - والصائل

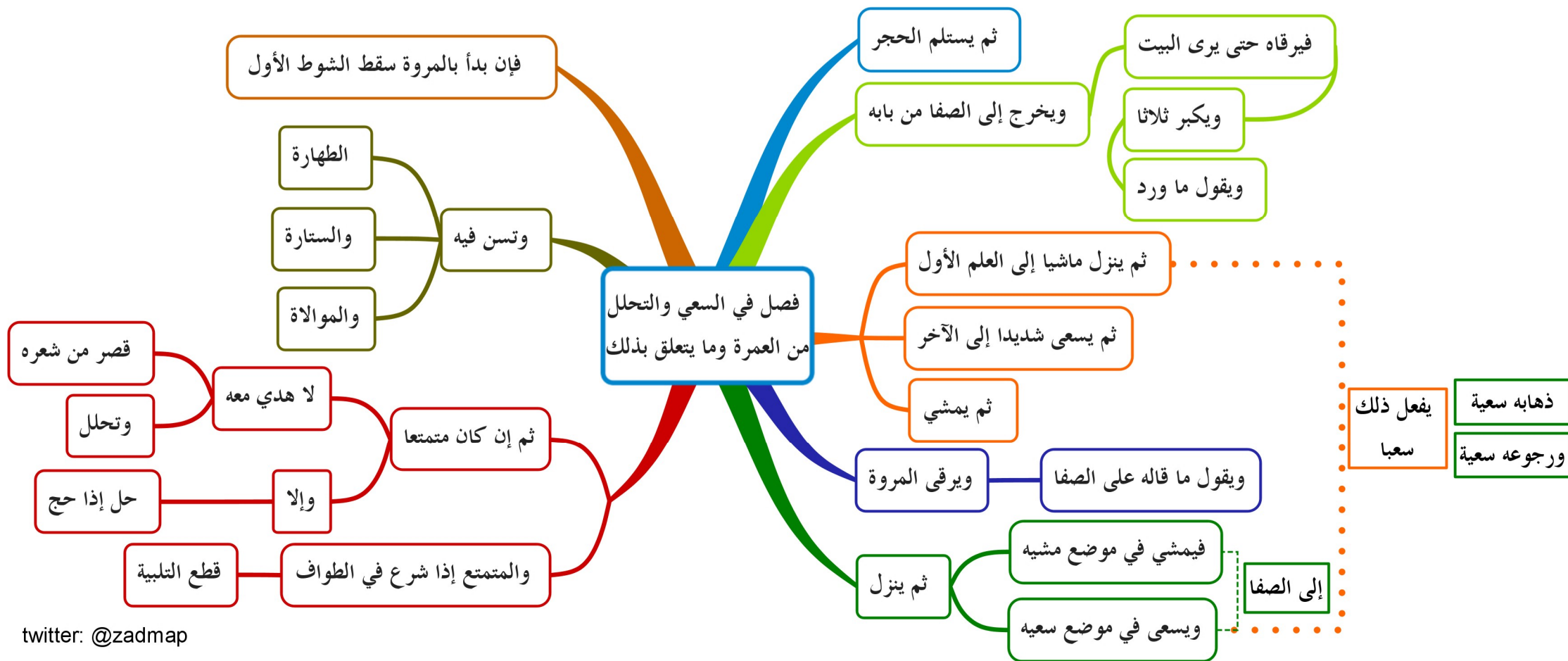


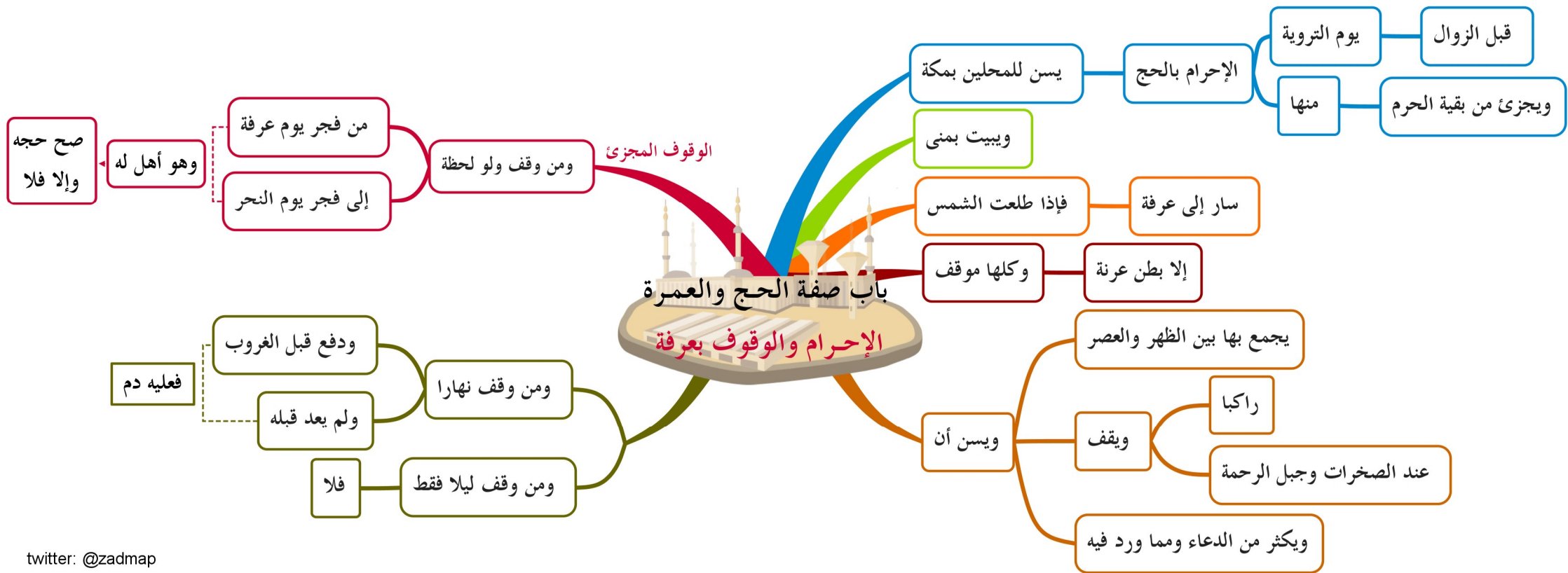


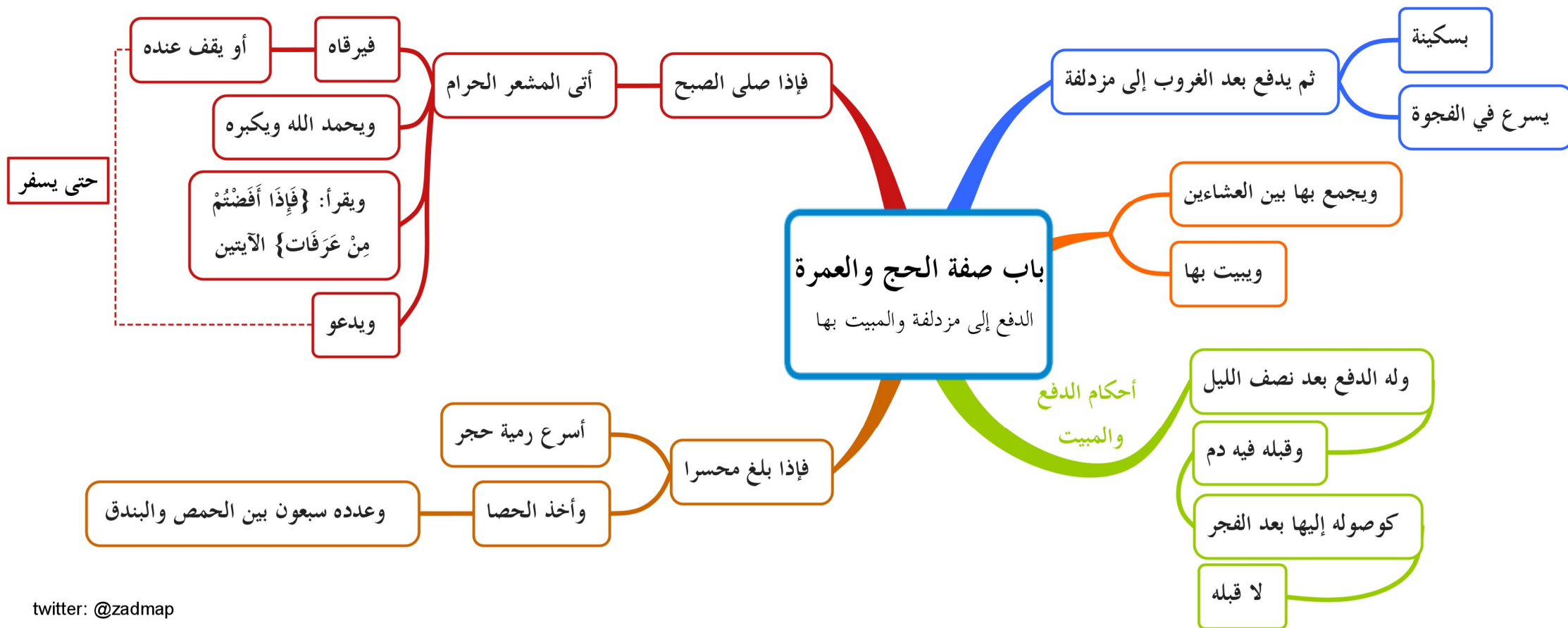


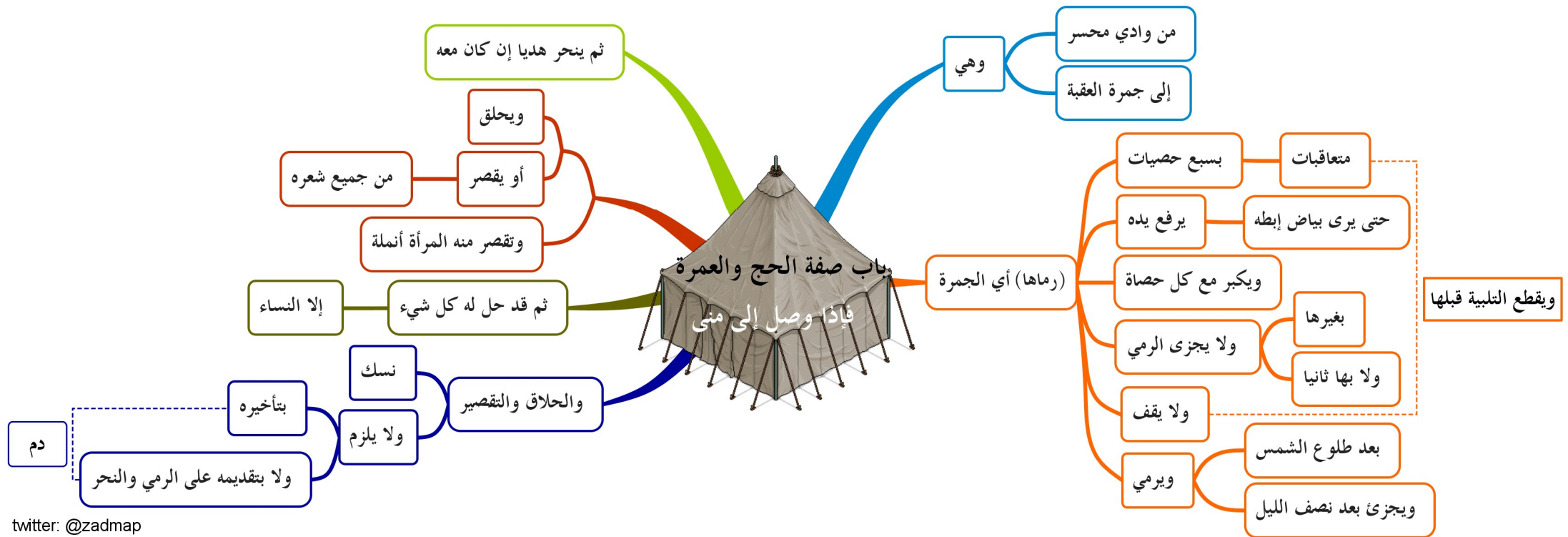


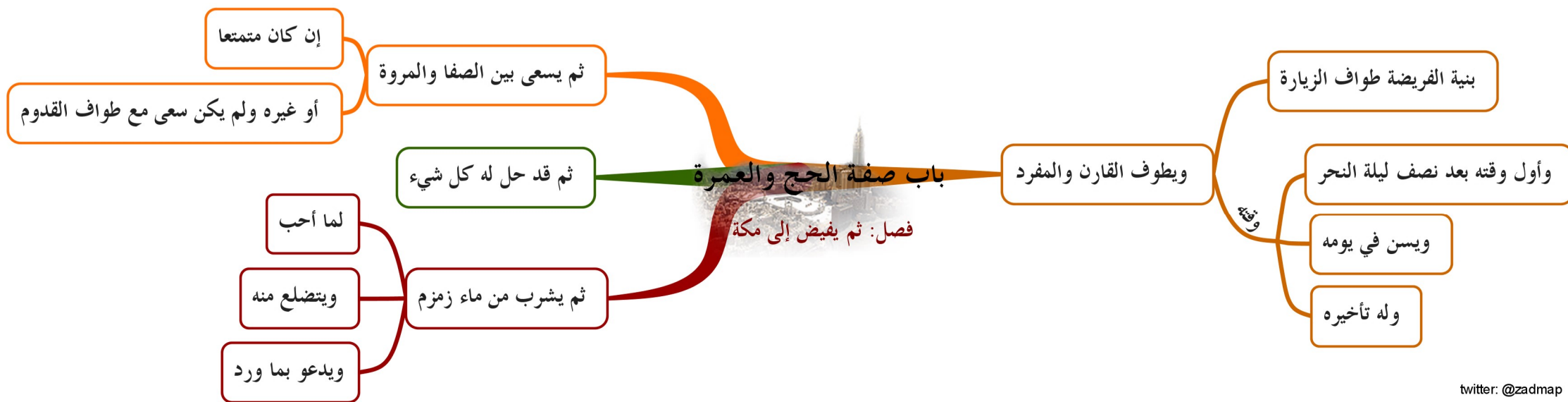


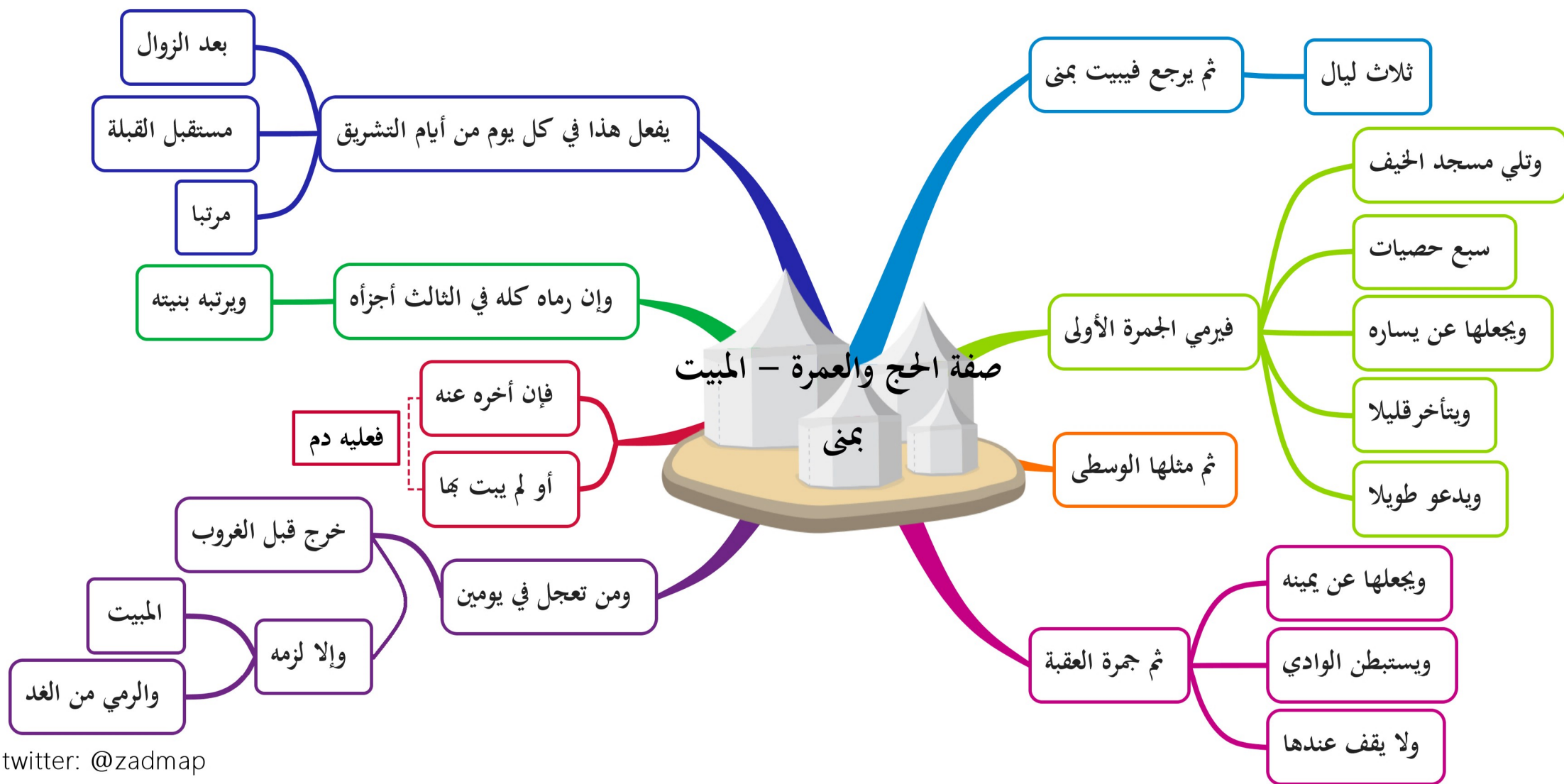












باب صفة الحج والعمرة فصل في الخروج من مكة

لم يخرج حتى يطوف للوداع

فإذا أراد الخروج من مكة

فإن

أقام

أو اتجر

بعده

أعاده

وإن تركه غير حائض

رجع إليه

فإن شق

أو لم يرجع

فعليه دم

وإن آخر طواف الزيارة فطافه عند الخروج

أجزأ عن الوداع

ويقف غير الحائض

بين الركن والباب

داعياً بما ورد

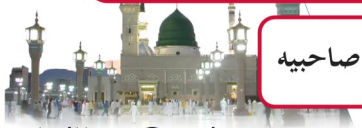
وتقف الحائض ببابه

وتدعو بالدعاء

ويستحب زيارة

قبر النبي صلى الله عليه وسلم

وقبري صاحبيه



twitter: @zadmap

وتجزئ عن الفرض

وتباح كل وقت

باب صفة الحج والعمرة -
فصل - وصفة العمرة

أن يحرم بها

من الميقات

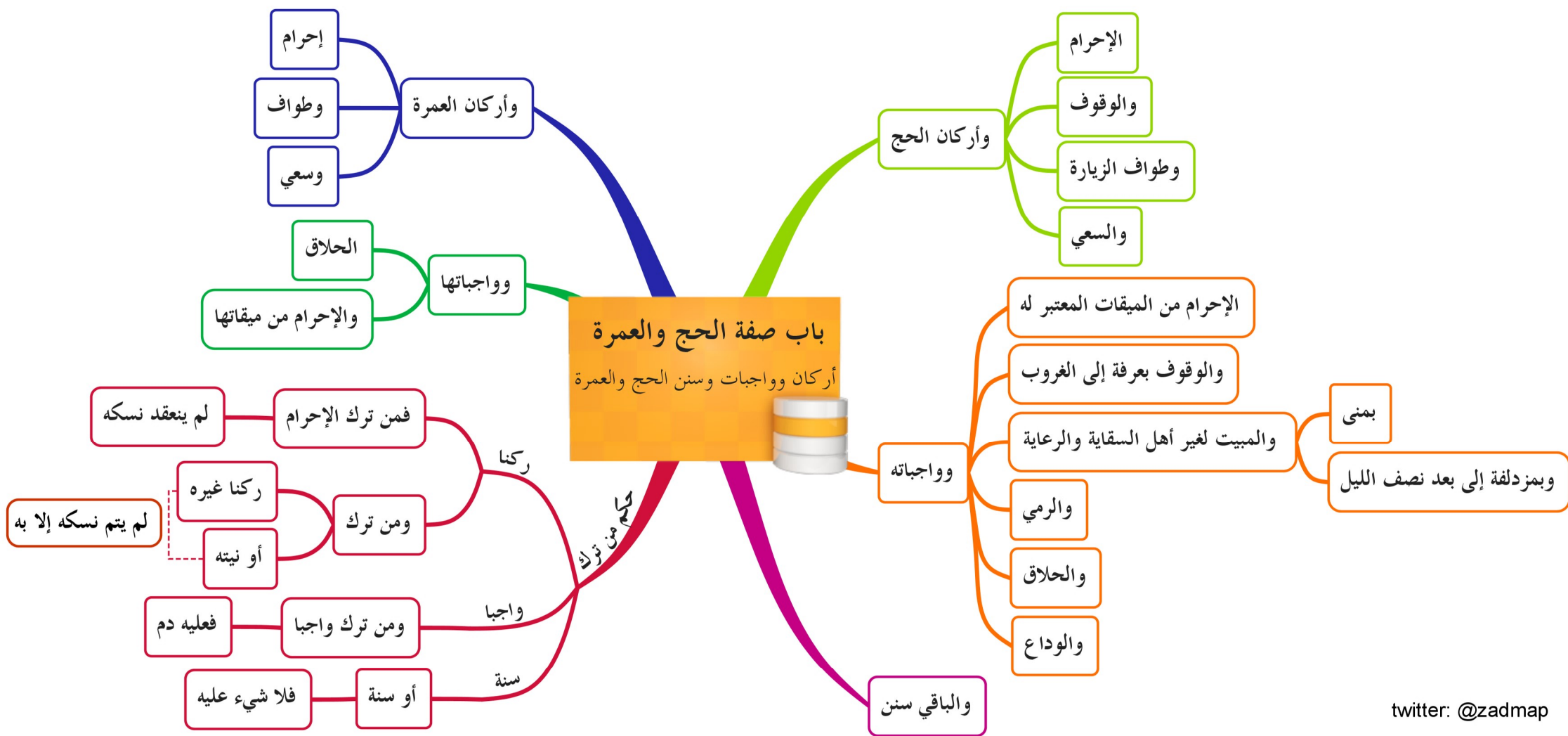
أو من أدنى الحل

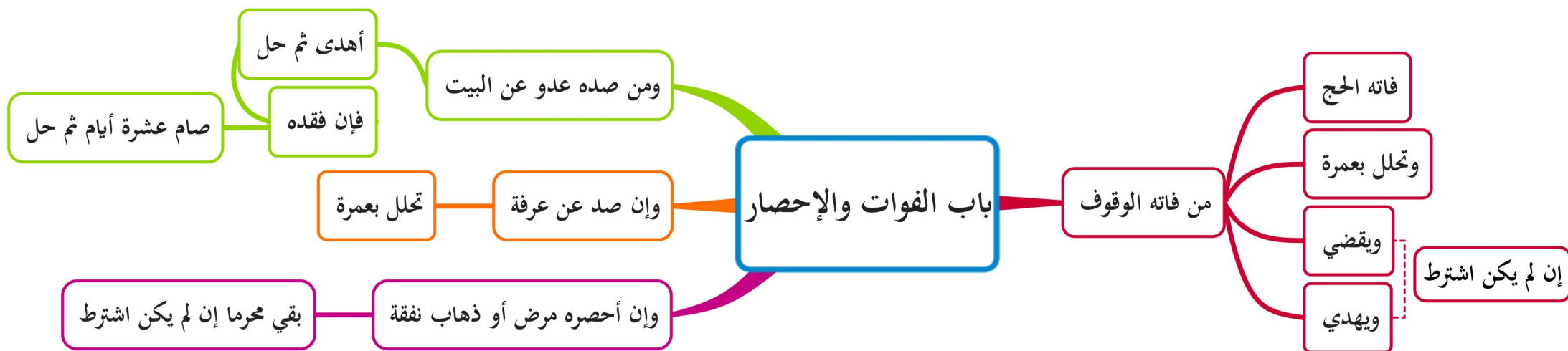
من مكى ونحوه

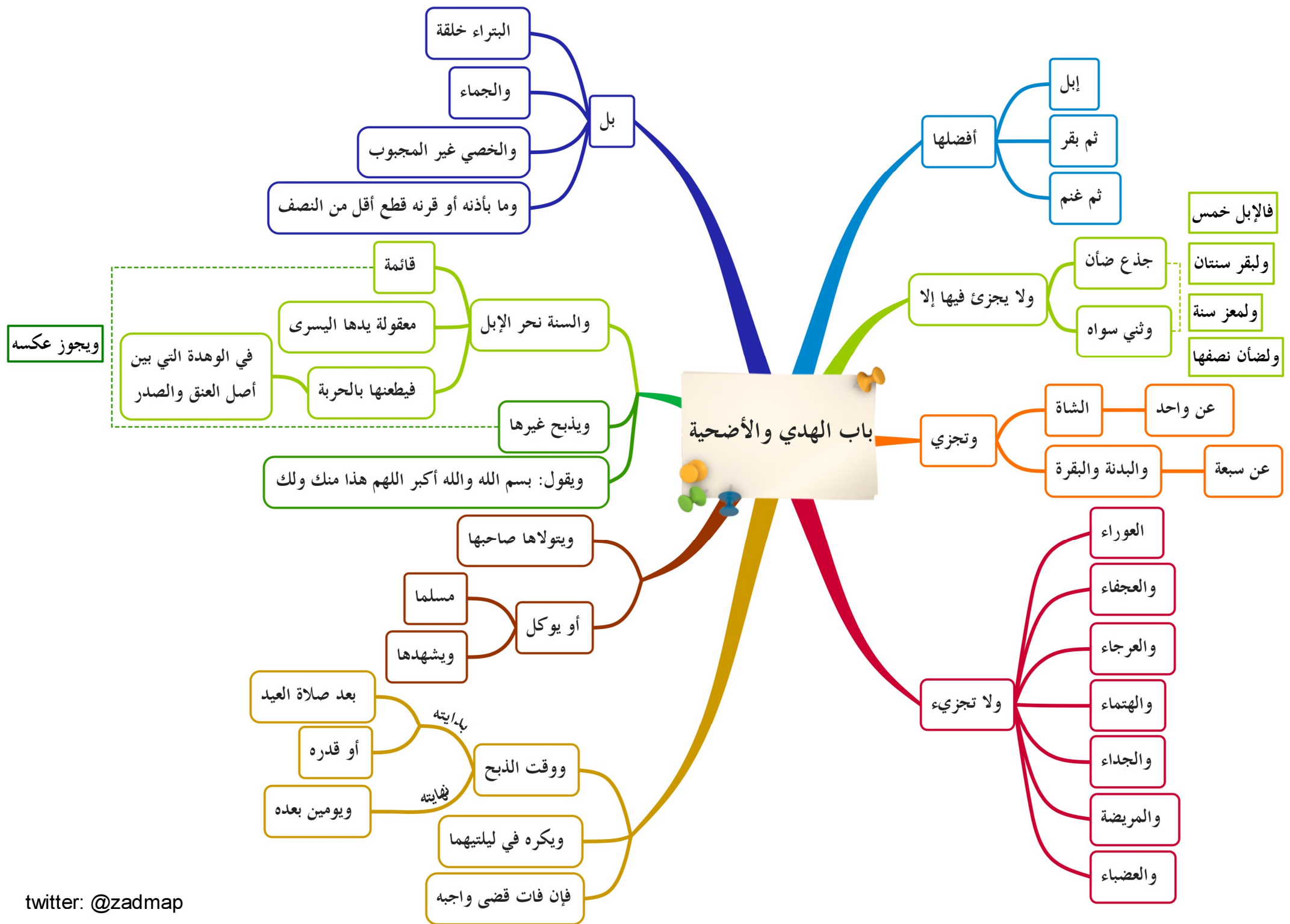
لا من الحرم

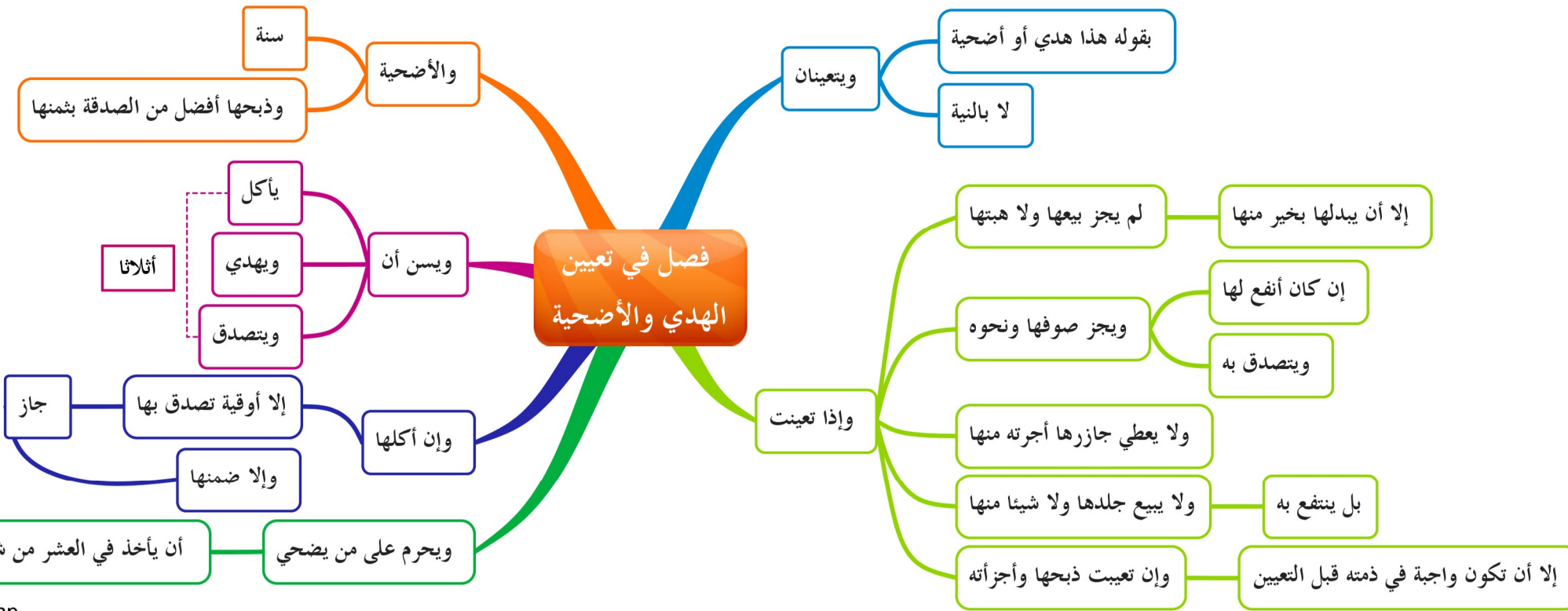
فإذا طاف وسعى وقصر

حل









فصل في العقيقة

تسن العقيقة

عن الغلام شاتان

وعن البجارية شاة

وتذبح يوم سابعه

فإن فات ففي أربعة عشر

فإن فات ففي إحدى وعشرين

تنزع جدولا

ولا يكسر عظمها

وحكمها كالأضحية

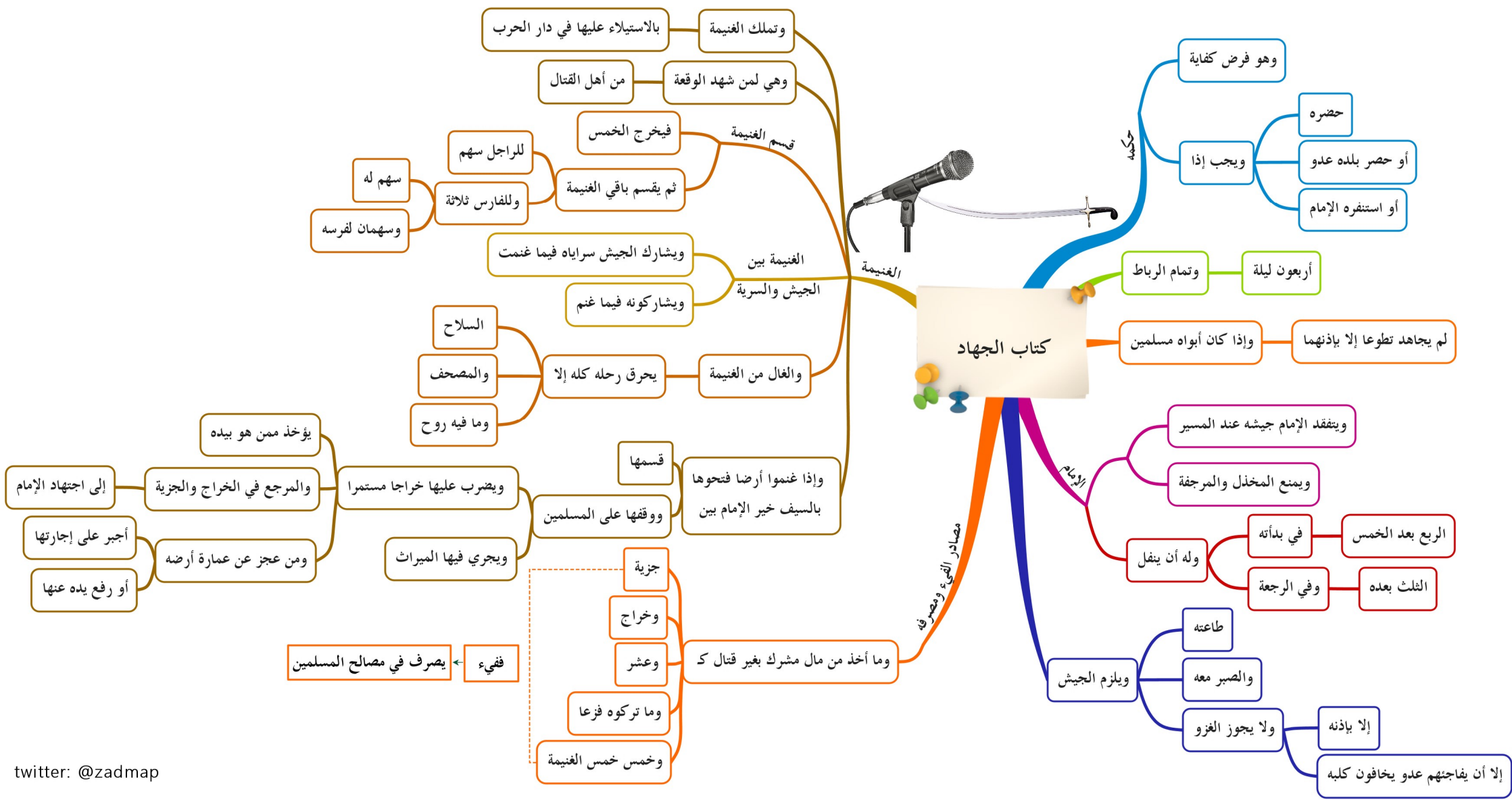
إلا أنه لا يجرى فيها شرك في دم

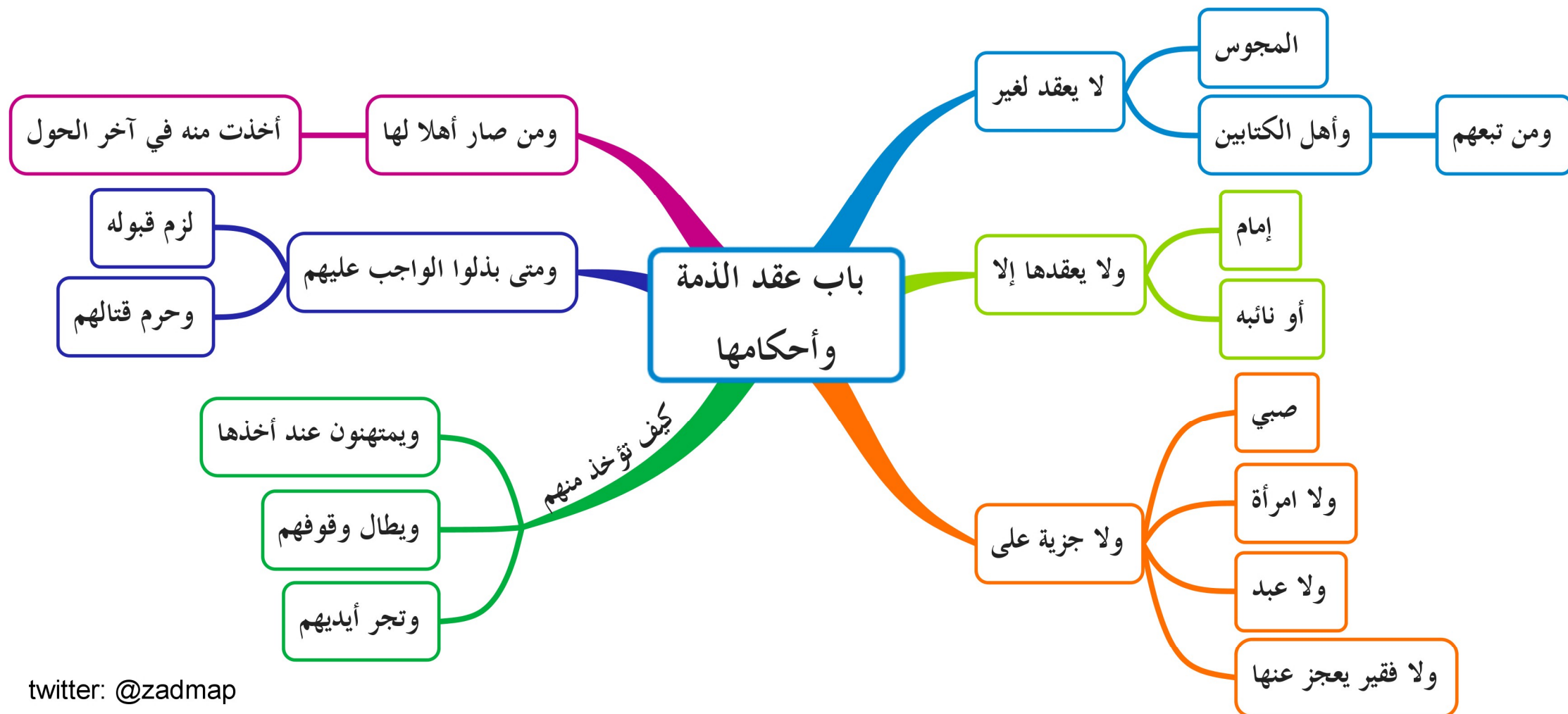
ولا تسن

الفرعة

ولا العتيرة

كتاب الجهاد





فصل في أحكام أهل الذمة

ويلزم الإمام

أخذهم بحكم الإسلام في

النفس

والمال

والعرض

وإقامة الحدود عليهم

فيما يعتقدون تحريمه

دون ما يعتقدون حله

ويلزمهم

التمييز عن المسلمين

ولهم ركوب غير الخيل

بغير سرج

ياكاف



تصديدهم في المجالس

والقيام لهم

وبدأتهم بالسلام

ولا يجوز

ويمنعون

ومن

إظهار

خمر

وخنزير

وناقوس

وجهر بكتابهم

لم يقر

وإن تهود نصراني أو عكسه

ولم يقبل منه إلا

الإسلام

أو دينه

من إحداث

كنائس

وبيع

وبناء ما انهدم منها

ولو ظلما

ومن تعلية بنيان على مسلم

لا مساواته له

فصل فيما ينقض العهد

فإن أبي الذمي

بذل الجزية

أو التزام حكم الإسلام

بقتل

أو زنا

أو قطع طريق

أو تجسيس

أو إيواء جاسوس

أو تعدى على مسلم

أو ذكر

الله

أو رسوله

أو كتابه

بسوء

انتقض عهده

دون

نسائه

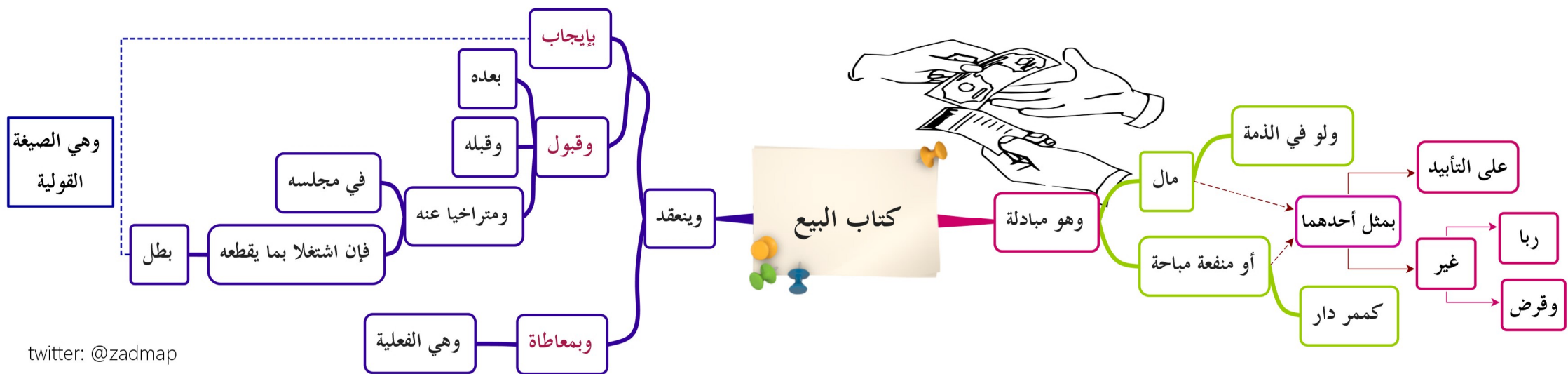
وأولاده

وحل دمه وماله

ما يترتب

على ما سبق

كتاب البيع



شروط البيع من الأول إلى الخامس

بلا حق فلا يصح من مكره ويشترط التراضي منهما

فلا يصح تصرف صبي
غير إذن ولي وسفيه

وأن يكون العاقد جازئ التصرف
ودود القز والحمار كالبغل وسباع البهائم التي تصلح للصيد والفيل وبزره

وأن تكون العين مباحة النفع من غير حاجة
مثال ما يصح بيعه
الكلب ما منفعت مباحة للجارية
والحشرات مالا نفع فيه
والمصحف والميتة والسرجين النجس والأدهان النجسة ولا المتنجسة ويجوز الاستئصاح بها في غير مسجد

وأن يكون من مالك أو من يقوم مقامه

تصرف الفضولي

فإن

أو اشترى شيئا

باع ملك غيره

بعين ماله

بلا إذنه

لم يصح

في ذمته

وإن اشترى له

بلا إذنه

ولم يسمه في العقد

صح بالإجازة

ولزم المشتري بعدمها ملكا

عقود كالأرض الشام ومصر والعراق

تؤجر

ولا يباع غير المساكن

ولا يصح بيع

نقع البئر

ولا ما ينبت في أرضه

من كالأشوك

ويملكه آخذه

أن يكون مقدورا على تسليمه

فلا يصح بيع

آبق

وشارد

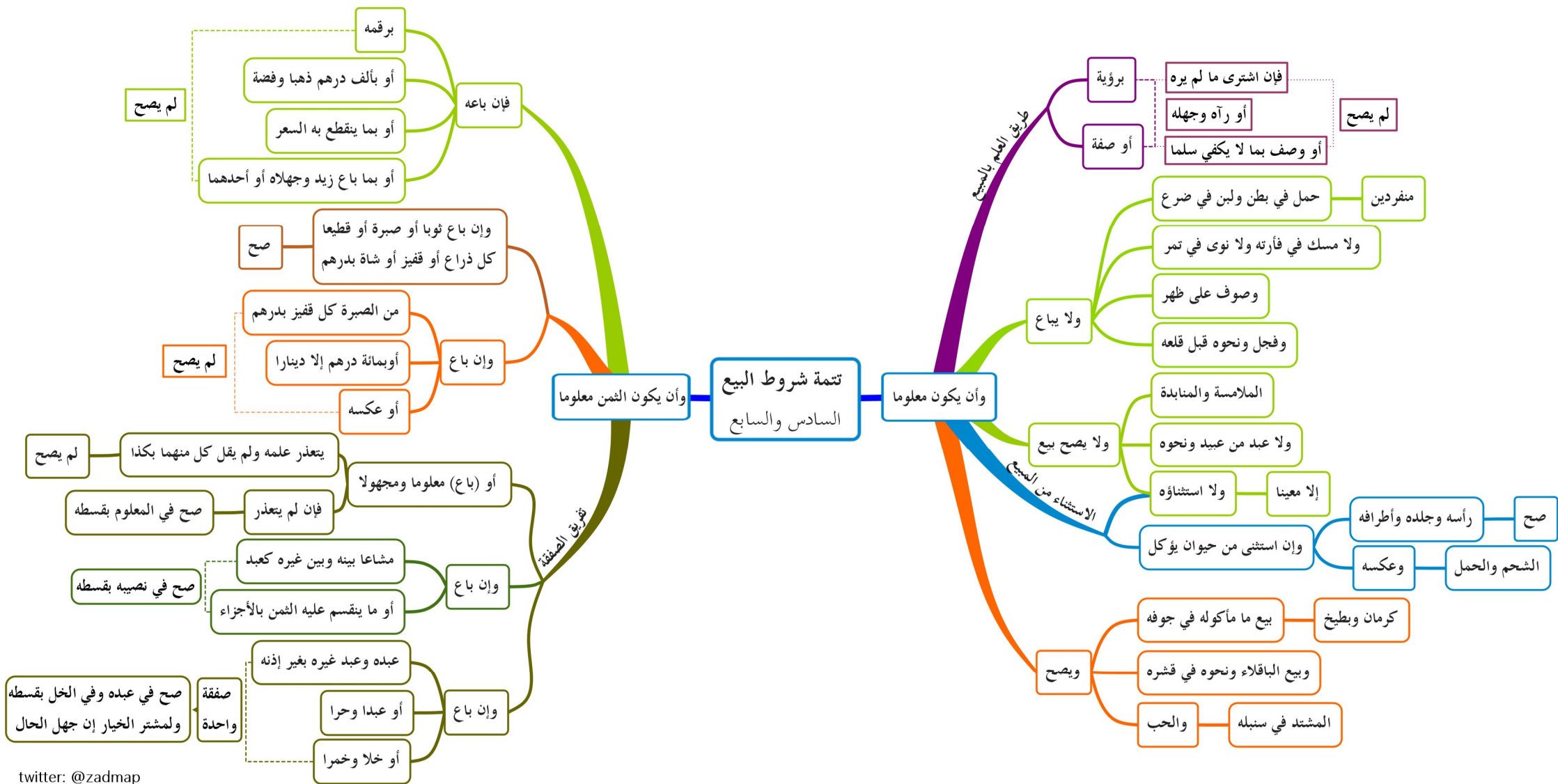
وطير في هواء

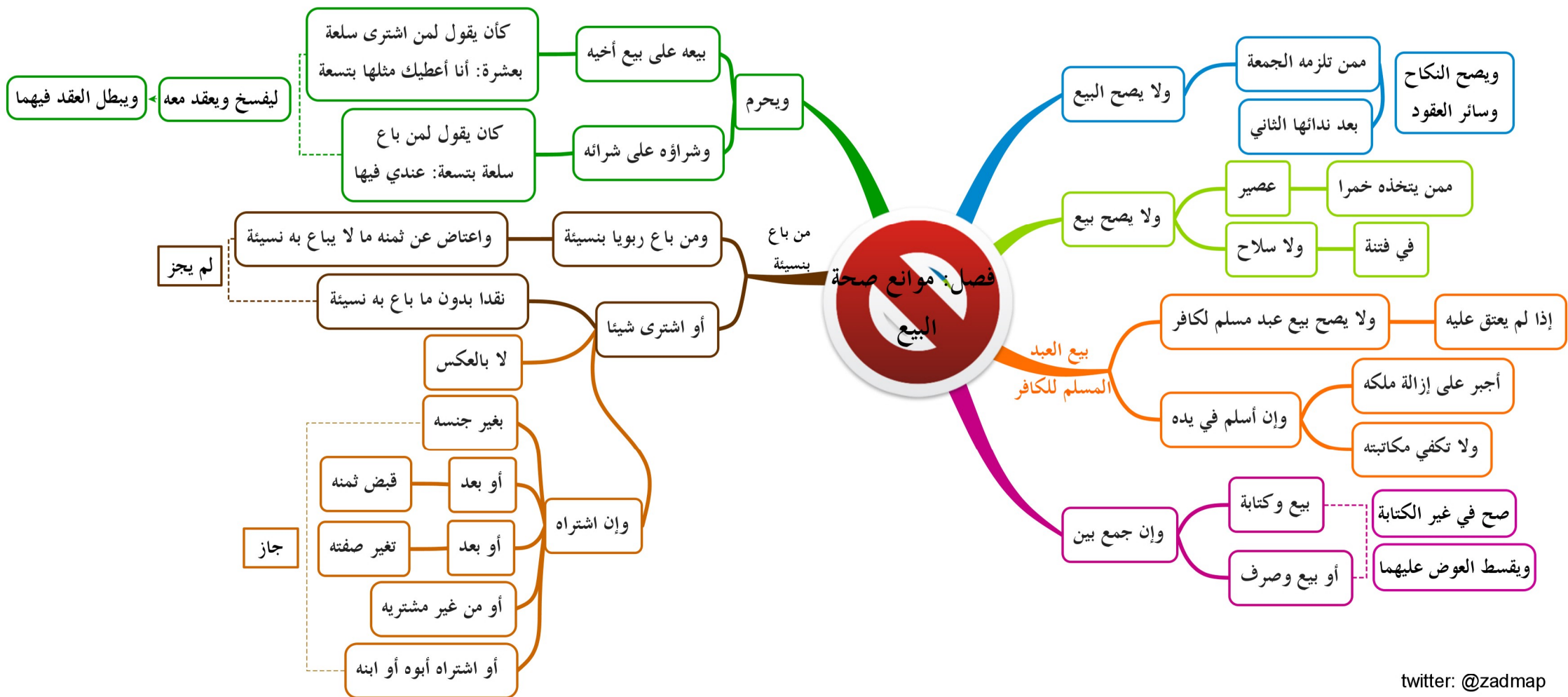
وسمك في ماء

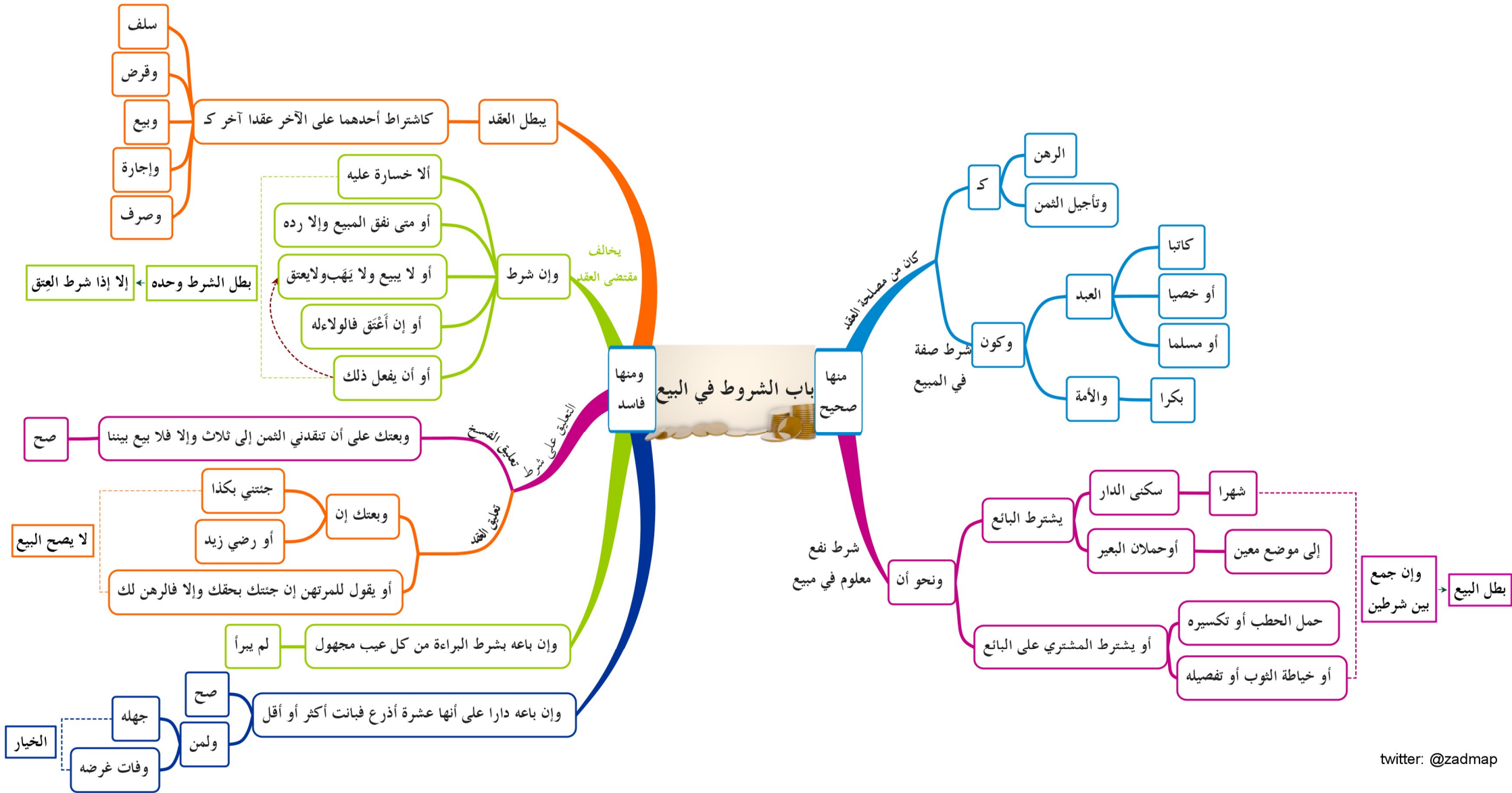
ولا مغصوب من غير

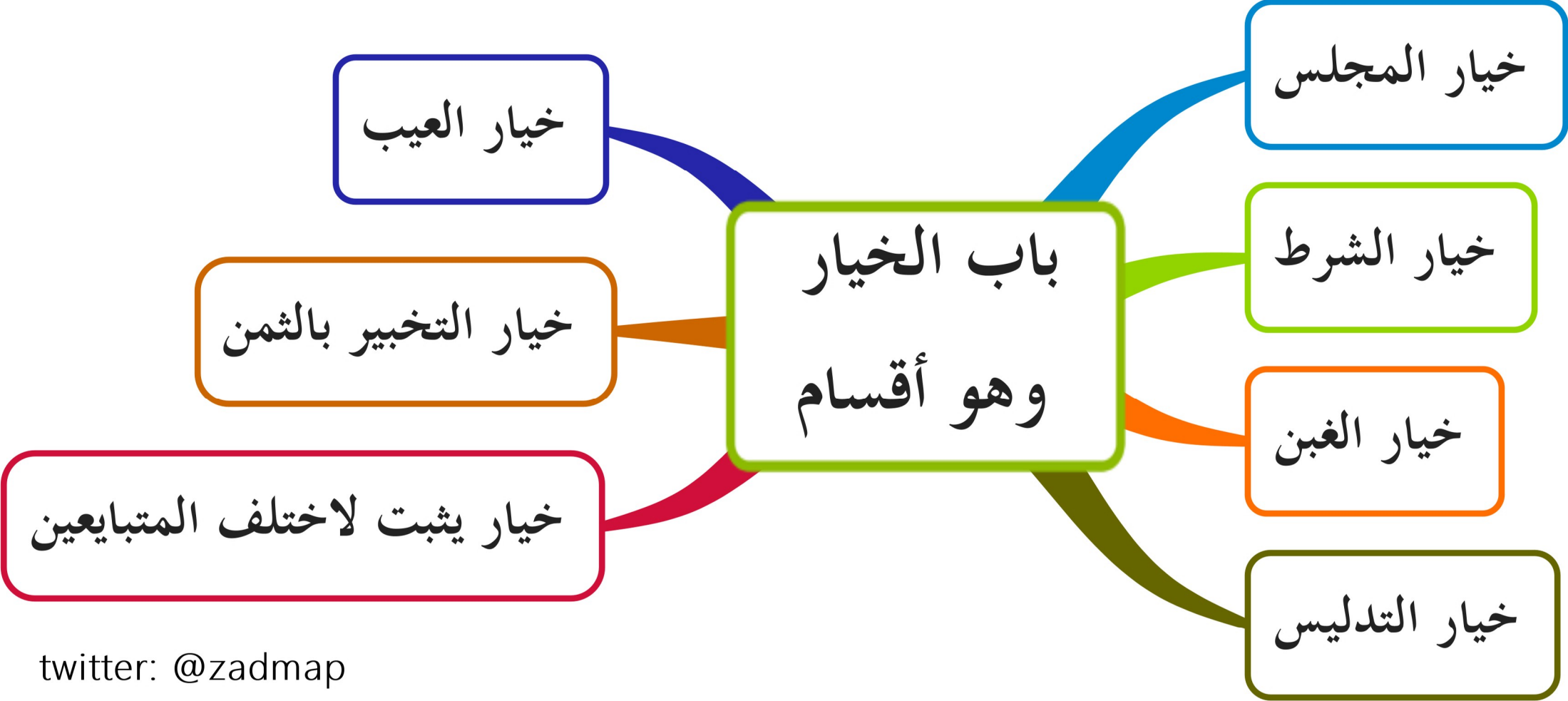
غاصبه

وقادر على أخذه









خيار المجلس والشرط

الأول خيار المجلس يثبت في

- البيع
- والصلح بمعناه
- والإجارة
- والصرف
- والسلم

دون سائر العقود

ولكل من المتبايعين الخيار

ما لم يتفرقا عرفا بأبدانهما

سقوط الخيار ولزوم البيع

- وان نفيه
- أو أسقطاه
- وإن أسقطه أحدهما
- وإذا مضت مدته

سقط

بقي خيار الآخر

لزم البيع

مبطلات خيار الشرط

- وإذا مضت مدته
- أو قطعه

بطل

ويثبت في

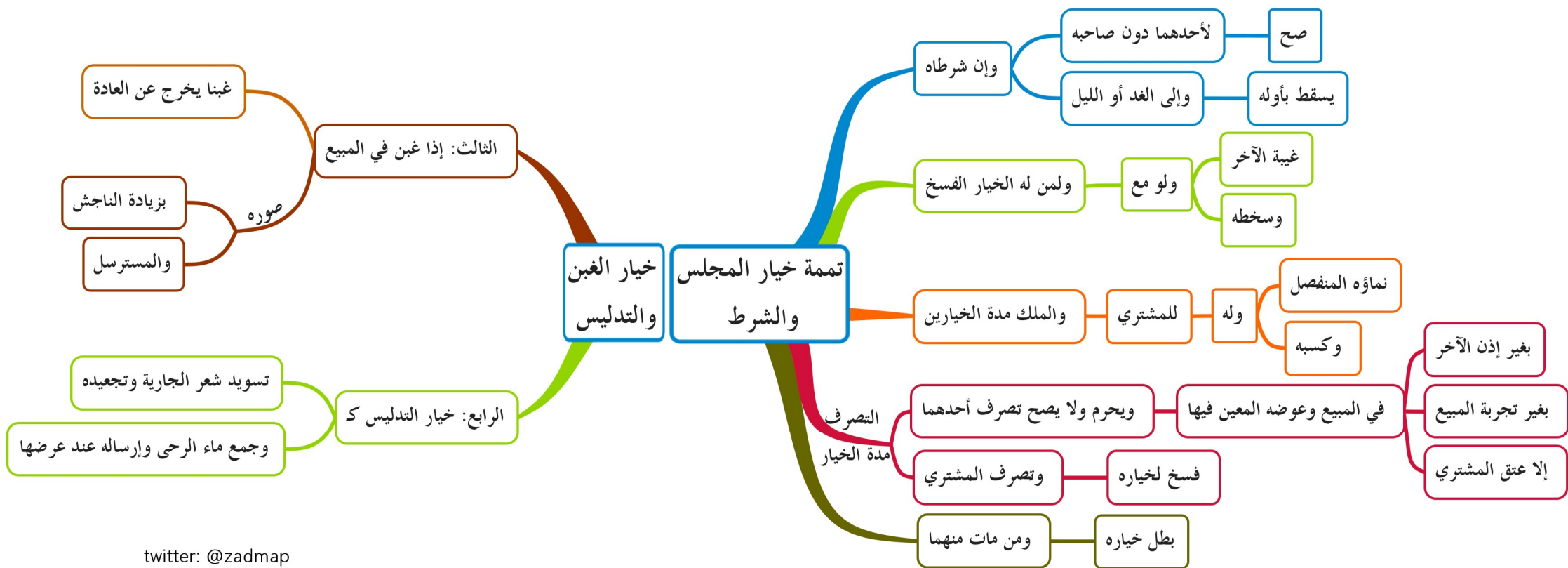
- البيع
- والصلح بمعناه
- والإجارة
- أو على مدة

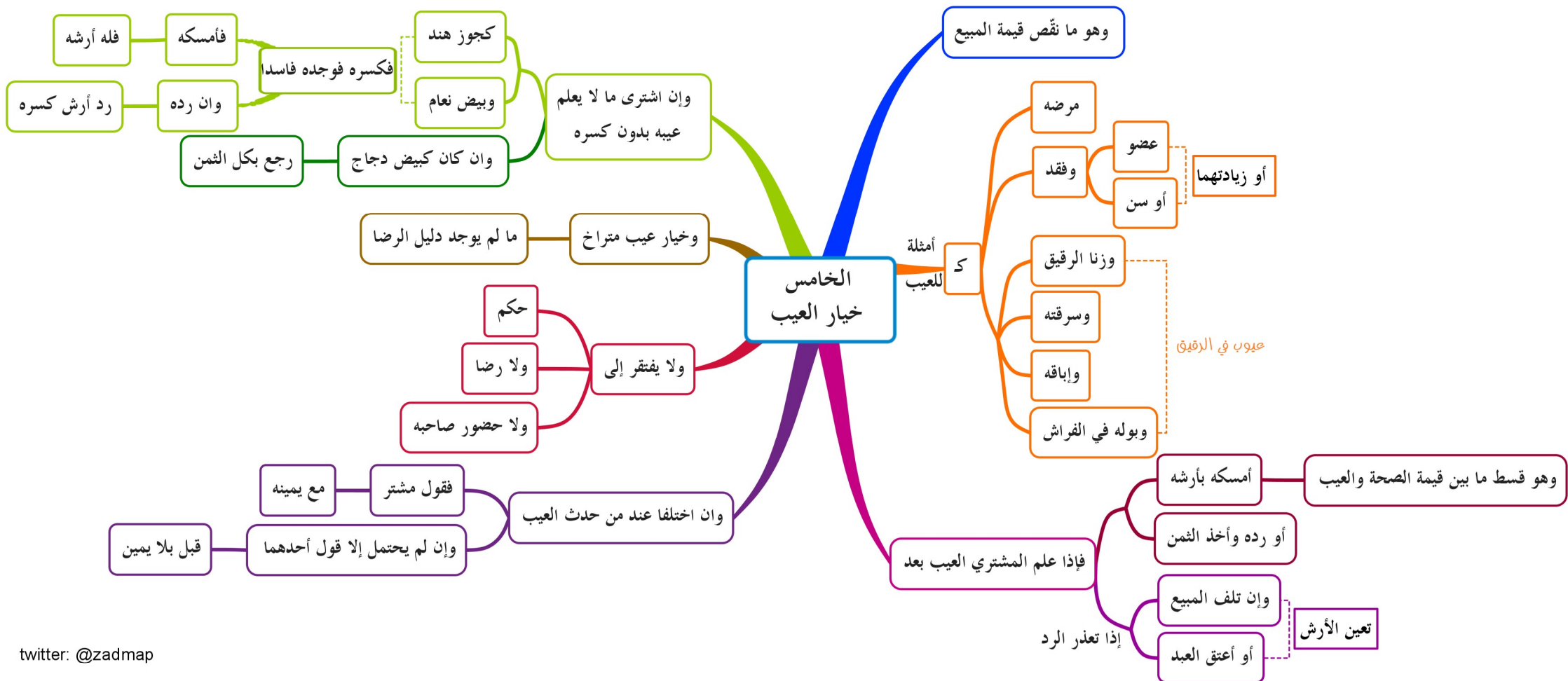
في الذمة

لا تلي العقد

الثاني أن يشترطه في العقد

- مدة
 - معلومة
 - ولو طويلة
 - وابتداؤها
- من العقد





السادس: خيار في البيع بتخبير الثمن

متى بان

- أقل
- أو أكثر

ويثبت في

- التولية
- والشركة
- والمرابحة
- والمواضعة

ولا بد في جميعها من معرفة المشتري رأس المال

وإن اشتراه

بثمن مؤجل

أو ممن لا تقبل شهادته له

أو بأكثر من ثمنه حيلة

أو باع بعض الصفقة بقسطها من الثمن

ولم يبين ذلك في تخبيره بالثمن

فلمشتري الخيار بين الإمساك والرد

وما

يزاد في ثمن

أو يحط منه

أو يؤخذ أرشاً له

في مدة الخيار

عيب

أو جناية عليه

لم يلحق به

وإن كان ذلك بعد لزوم البيع

وإن أخبر بالحال فحسن

يلحق برأس ماله

ويخبر به





فصل: في التصرف في المبيع قبل قبضه وما يحصل به قبضه

ومن اشترى

وما عداه

مكيلا ونحوه

صح

ولزم بالعقد

ولم يصح تصرفه فيه

حتى يقبضه

وإن تلف قبل قبضه

فمن ضمان البائع

وإن تلف بآفة سماوية

بطل البيع

وإن أتلفه آدمي

خير مشتر بين

فسخ

وإمضاء ومطالبة متلفه ببدله

التلف قبل
القبض

يجوز تصرف المشتري فيه قبل قبضه

وإن تلف فمن ضمانه

ما لم يمنعه بائع من قبضه

ويحصل قبض

ما يبيع بكيل أو وزن أو عد أو ذرع

بذلك

وفي صبرة وما ينقل

بنقله

وما يتناول

بتناوله

وغيره

بتخليته

والإقالة فسخ

تجوز

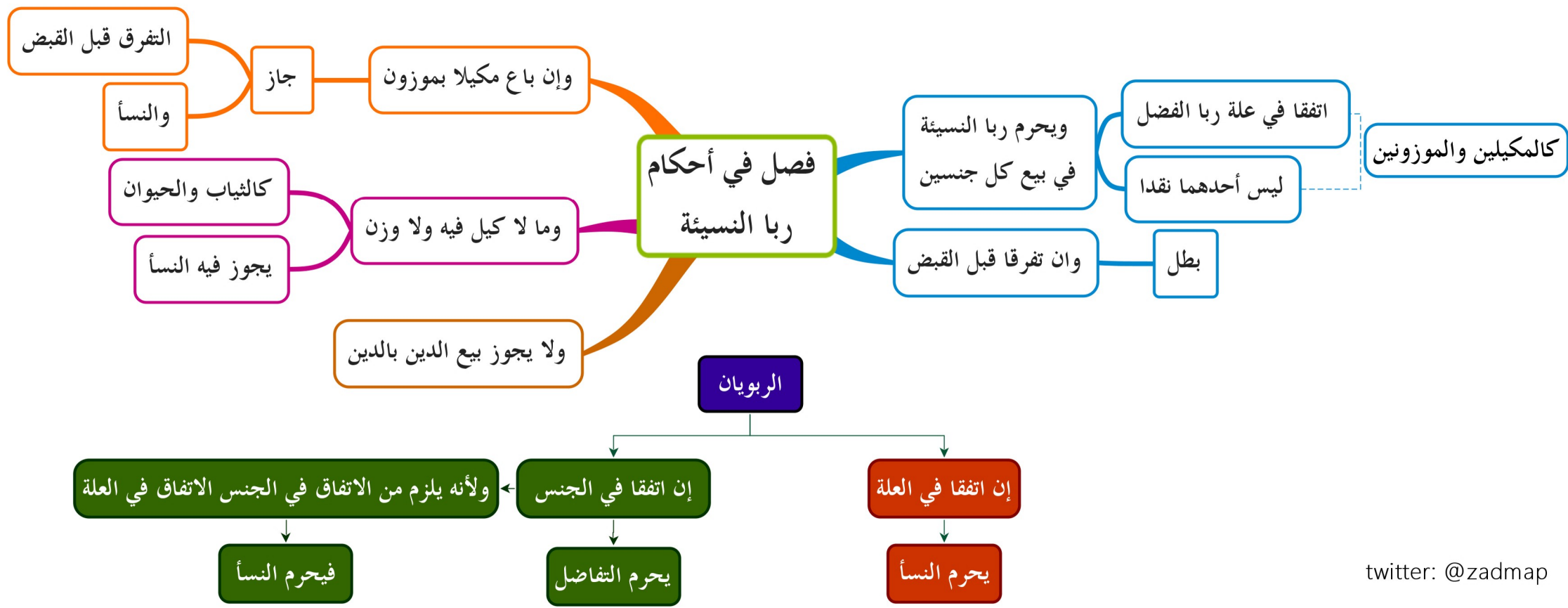
قبل قبض المبيع

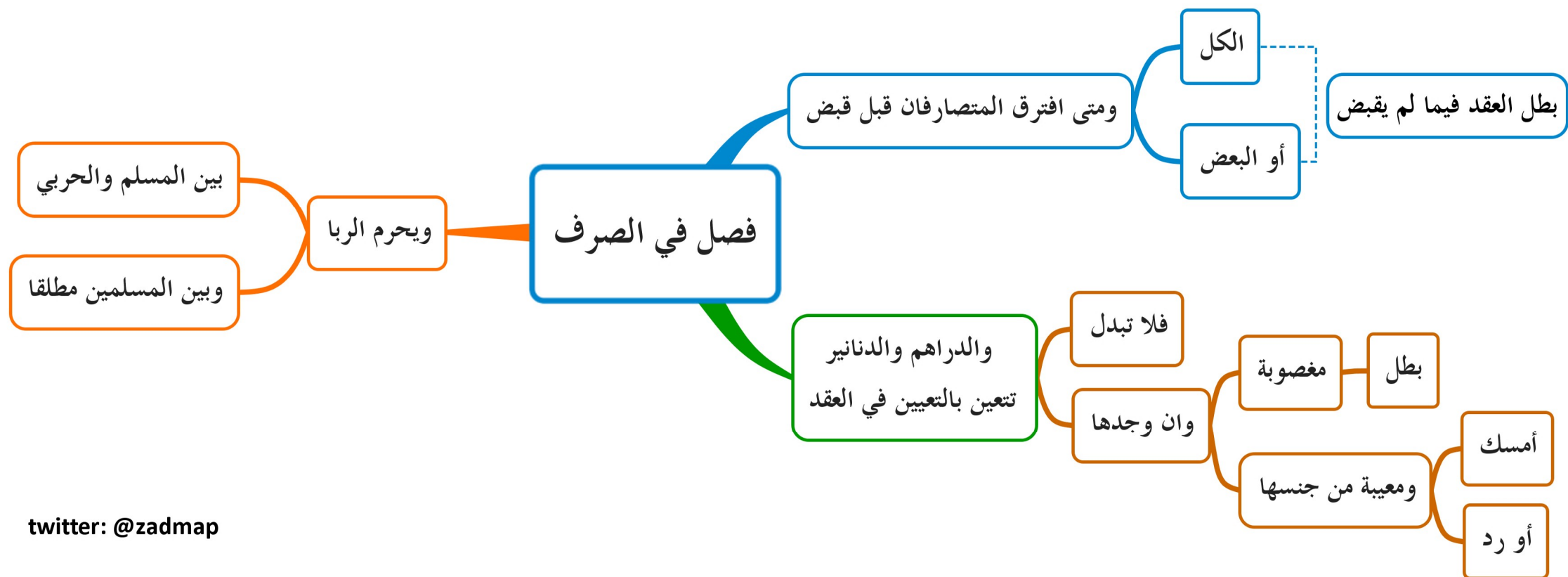
بمثل الثمن

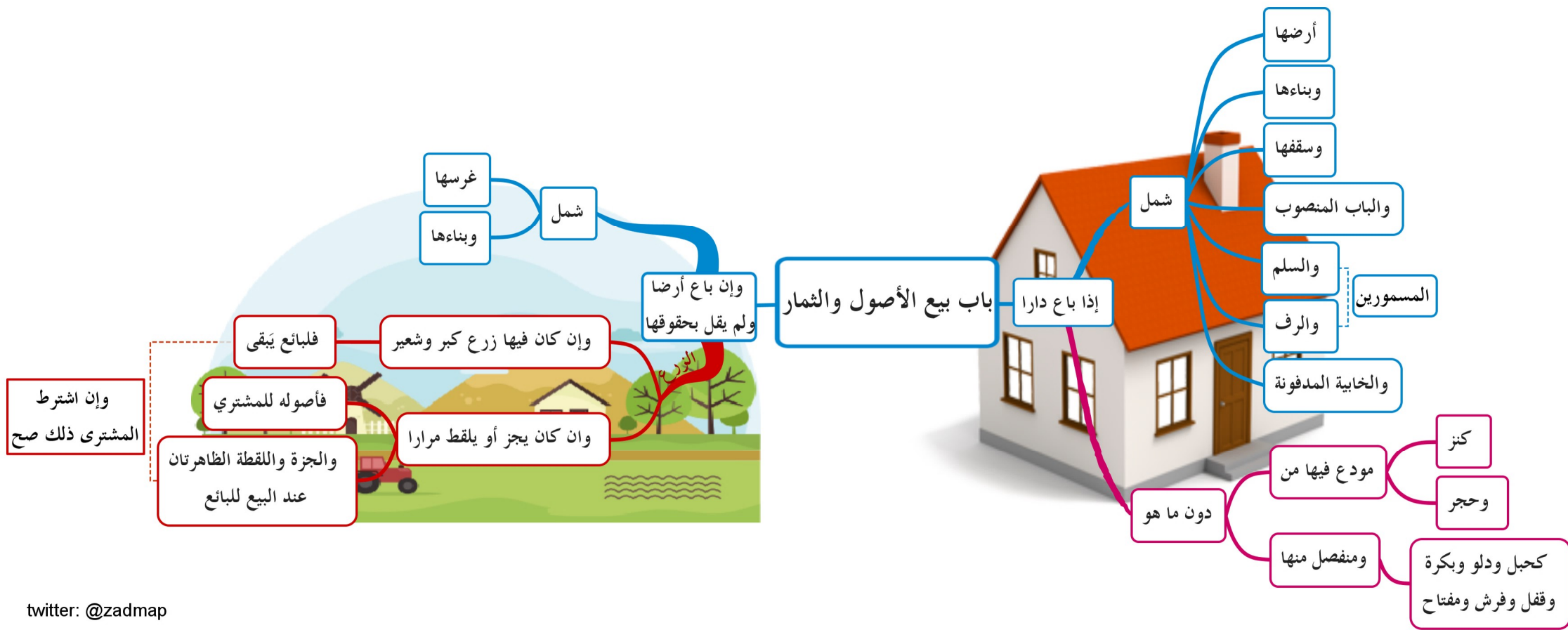
ولا خيار فيها

ولا شفعة









فصل في بيع الثمار

لأن الثمرة هل هي للبائع أم للمشتري؟

- للبائع
 - إلا أن يشترطه مشتر
 - فلبائع مبيعٍ إلى الجذاذ
 - ومن باع نخلا تشقق طلعها
 - وكذلك
 - شجر العنب والتوت والرمان وغيره
 - وما ظهر من نوره كالشمش والتفاح
 - وما خرج من أكمامه كالورد والقطن
 - وما قبل ذلك
 - فلمشتري
 - والورق

- ولا يباع
 - ثمر قبل بدو صلاحه
 - ولا زرع قبل اشتداد حبه
 - ولا رطبة وبقل
 - ولا قثاء ونحوه
- القطع في الحال
أو جزء جزء
أو لقطعة لقطعة
- والحصاد والجذاذ واللقاط على المشتري

- وإن باعه
 - مطلقا
 - أو بشرط البقاء
 - أو اشترى
 - ثمرا لم يبد صلاحه بشرط القطع وتركه حتى بدا
 - أو جزء أو لقطعة فنمتا
 - أو اشترى
 - ما بدا صلاحه وحصل آخر واشتبها
 - أو عرية فأقررت
- بطل
- والكل للبائع

وإذا بدا ما له صلاح في الثمرة واشتد الحب

وإن تلفت بآفة سماوية

وإن أتلفه آدمي خير مشتر بين

وصلاح بعض الشجرة صلاح لها

وبدو الصلاح

وفي ثمر النخل أن تحمر أو تصفر

وفي العنب أن يتموه حلوا

وفي بقية الثمر أن يبدو فيه النضج ويطيب أكله

ومن باع عبدا له مال

فإن كان قصده المال

ووثاب

والعادة للمشتري

مطلقا

وبشرط التبقية

رجع على البائع

الفسخ

والإمضاء ومطالبة المتلف

ولسائر النوع الذي في البستان

علمه

اشترط

وسائر شروط البيع

والا فلا

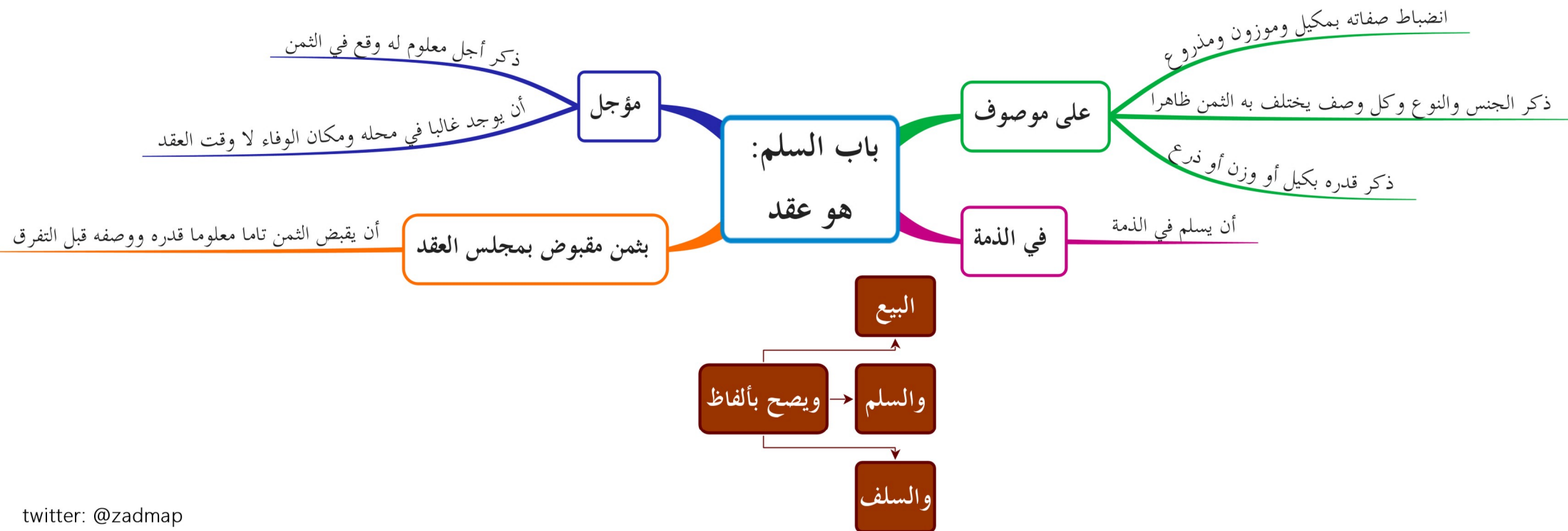
الجمال للبائع

والمعاملة للمشتري

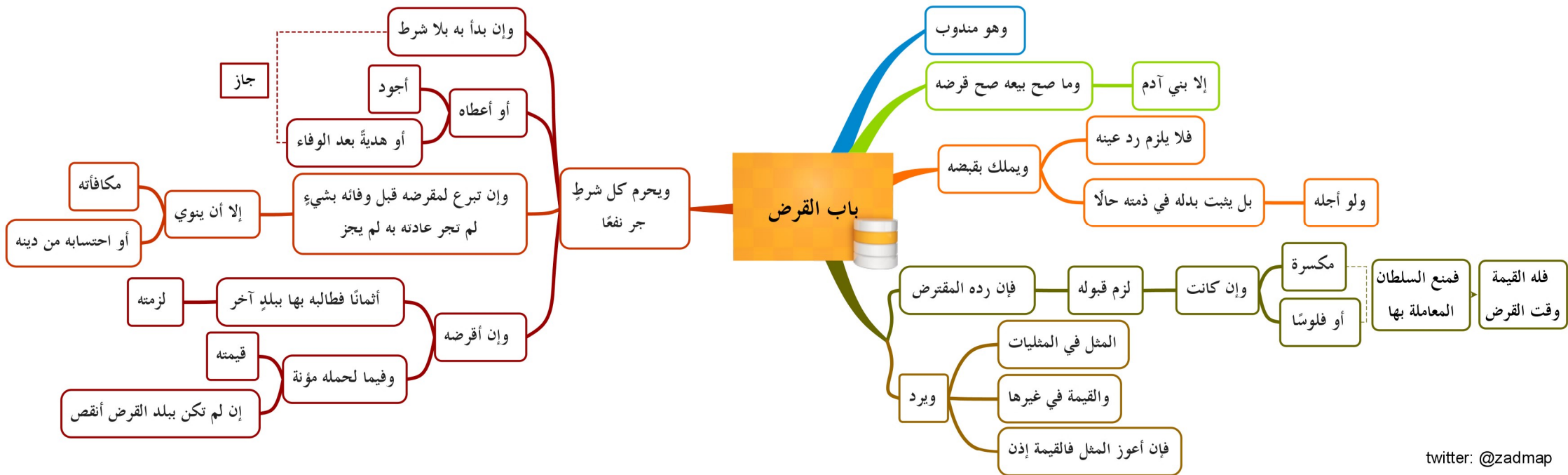
وللمشتري تبقيته إلى الحصاد والجذاذ

ويلزم البائع سقيه إن احتاج إلى ذلك

وإن تضرر الأصل







باب الرهن

حتى المكاتب

- في كل عين يجوز بيعها
- مع الحق
- وبعده
- بدين ثابت

ويصح

في حق الراهن فقط

ويلزم

ويصح رهن المشاع

ويجوز رهن المبيع غير المكيل والموزون

- على ثمنه
- وغيره

وما لا يجوز بيعه لا يصح رهنه

إلا الثمرة والزرع الأخضر قبل بدو صلاحهما بدون شرط القطع

ولا يلزم الرهن إلا بالقبض

زوال لزومه

- فإن أخرجه إلى الراهن باختياره
- واستدامته شرط
- فإن رده إليه عاد لزومه

ولا ينفذ تصرف واحد منهما فيه بغير إذن الآخر

إلا عتق الراهن

- فإنه يصح
- مع الإثم
- وتؤخذ قيمته رهنا مكانه

زيادة الرهن المتصلة والمنفصلة

- ونماء الرهن
- وكسبه
- وأرث الجناية عليه

ملحق به

الإنفاق على الرهن

- ومؤنته
- وكفنه
- وأجرة مخزنه

على الراهن

وهو أمانة في يد المرتهن

إن تلف بغير تعد منه

- فلا شيء عليه
- ولا يسقط بهلاكه شيء من دينه
- وإن تلف بعضه فباقيه رهن بجميع الدين

انفكاك بعضه والزيادة عليه

- ولا ينفك بعضه مع بقاء بعض الدين
- وتجوز الزيادة فيه دون دينه
- وإن رهن عند اثنين شيئا فوفى أحدهما
- أو رهناه شيئا فاستوفى من أحدهما

انفك في نصيبه

وإذا حل الدين وامتنع من وفائه

- فإن كان الراهن أذن للمرتهن أو العدل في بيعه
- بأعاه ووفى الدين
- وإلا أجبره الحاكم على
- وفائه
- أو بيع الرهن
- فإن لم يفعل بأعاه الحاكم ووفى دينه

فصل: فيمن يكون
الرهن عنده

من اتفقا عليه

ويكون عند

وإن شرط

أن لا يبيعه إذا حل الدين

أو إن جاءه بحقه في وقت كذا وإلا فالرهن له

لم يصح الشرط وحده

وإن أذن له في البيع

لم يبع إلا بنقد البلد

وإن قبض الثمن فتلف في يده

فمن ضمان الراهن

وإن ادعى دفع الثمن إلى المرتهن

فأنكره

ولا بينة

ولم يكن بحضور الراهن

كوكيل

ضمن

ويقبل قول راهن في

قدر

الدين

والرهن

ورده

وفي كونه عصيرا لا خمرا

وإن أقر

أنه ملك غيره

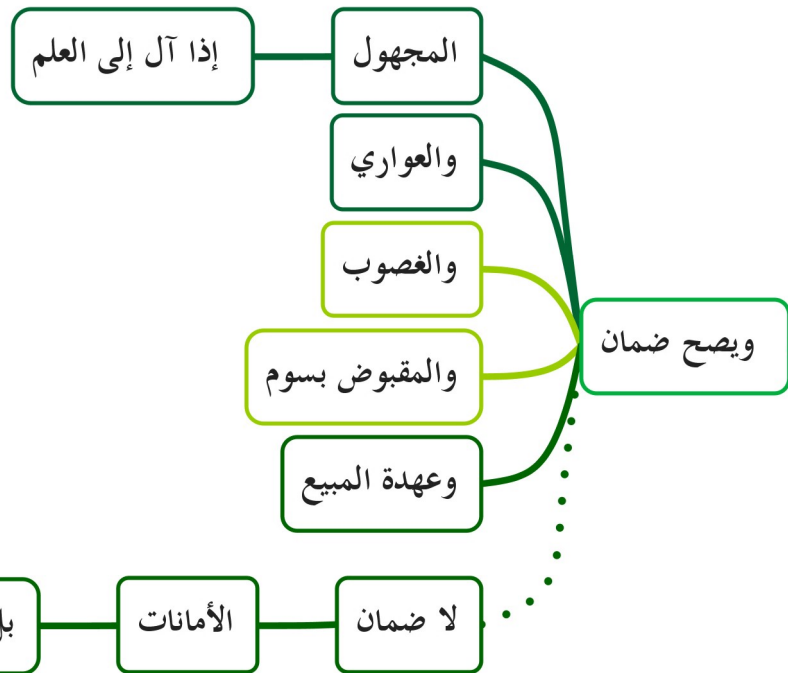
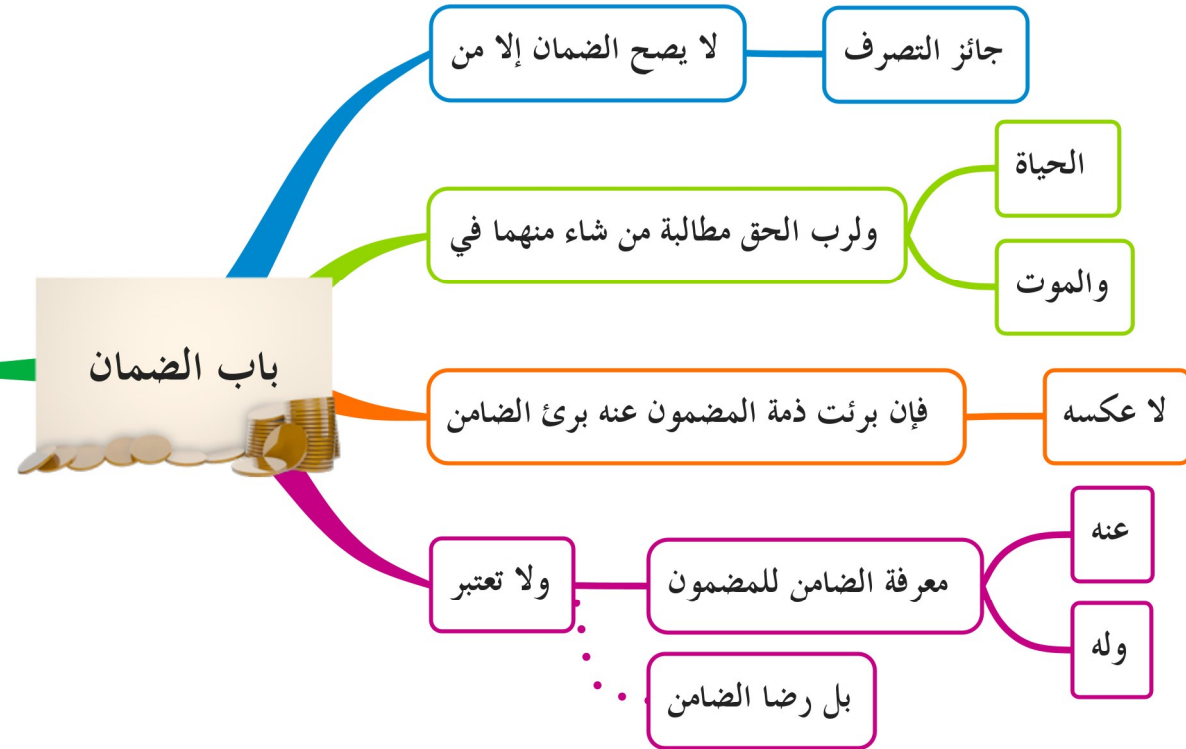
أو أنه جنى

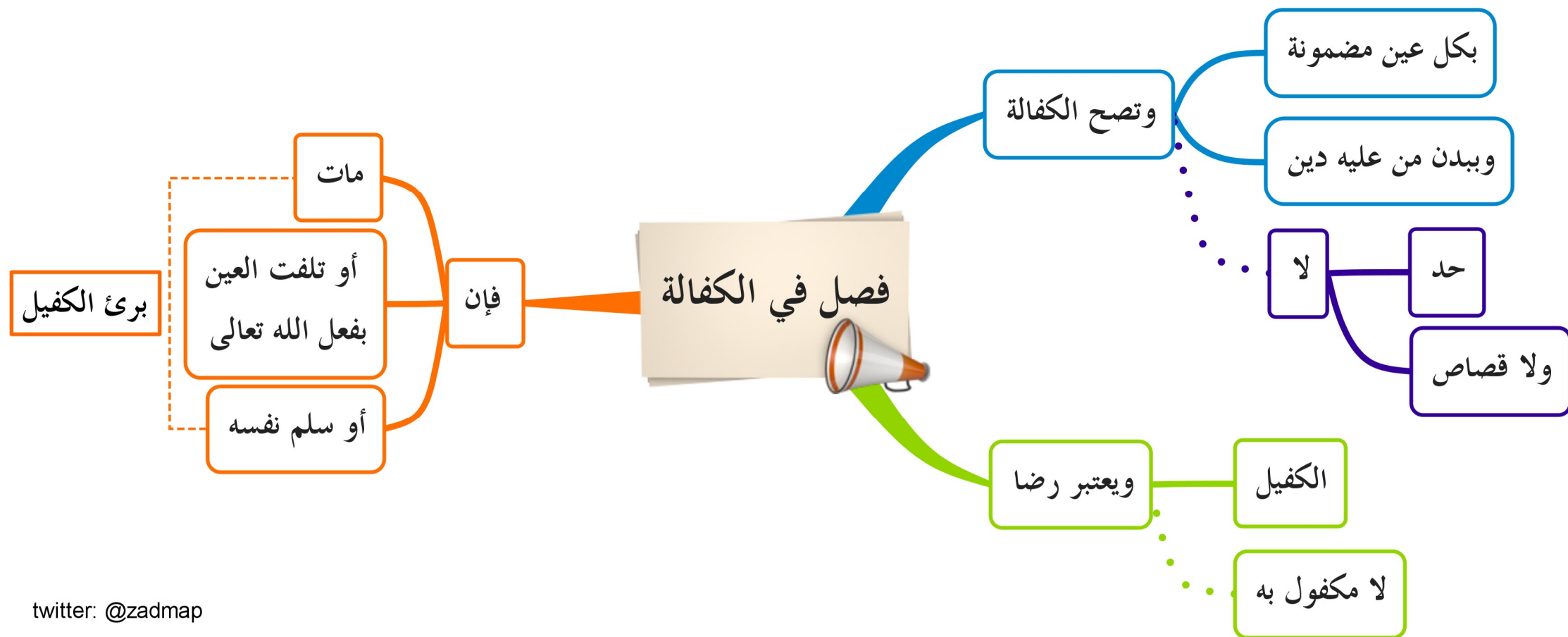
قبل على نفسه

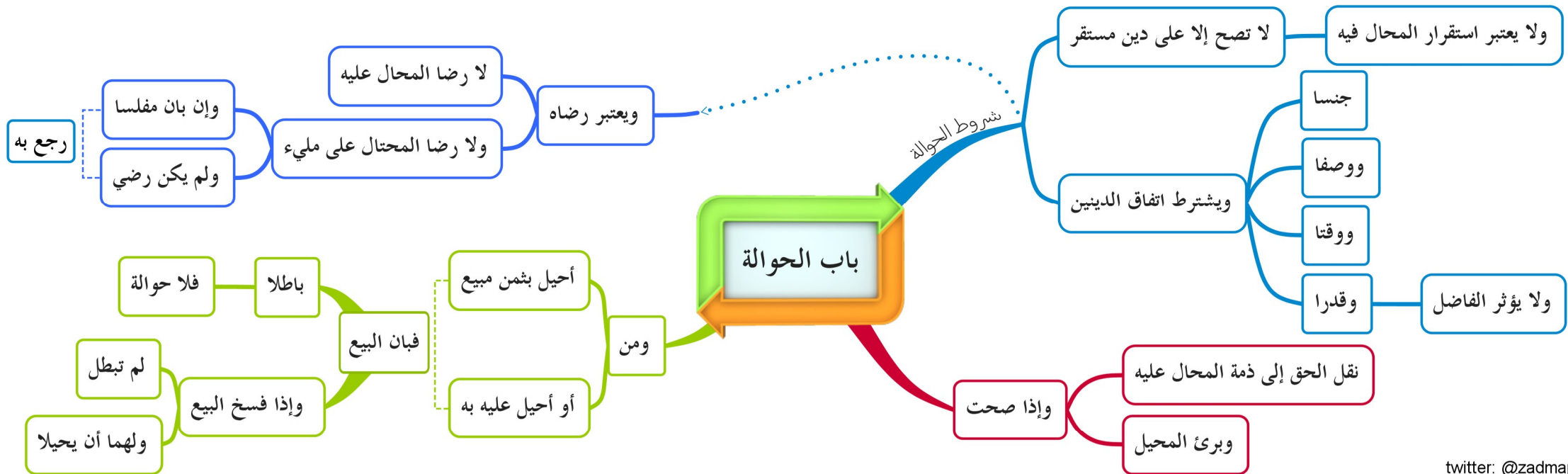
وحكم بإقراره بعد فكه

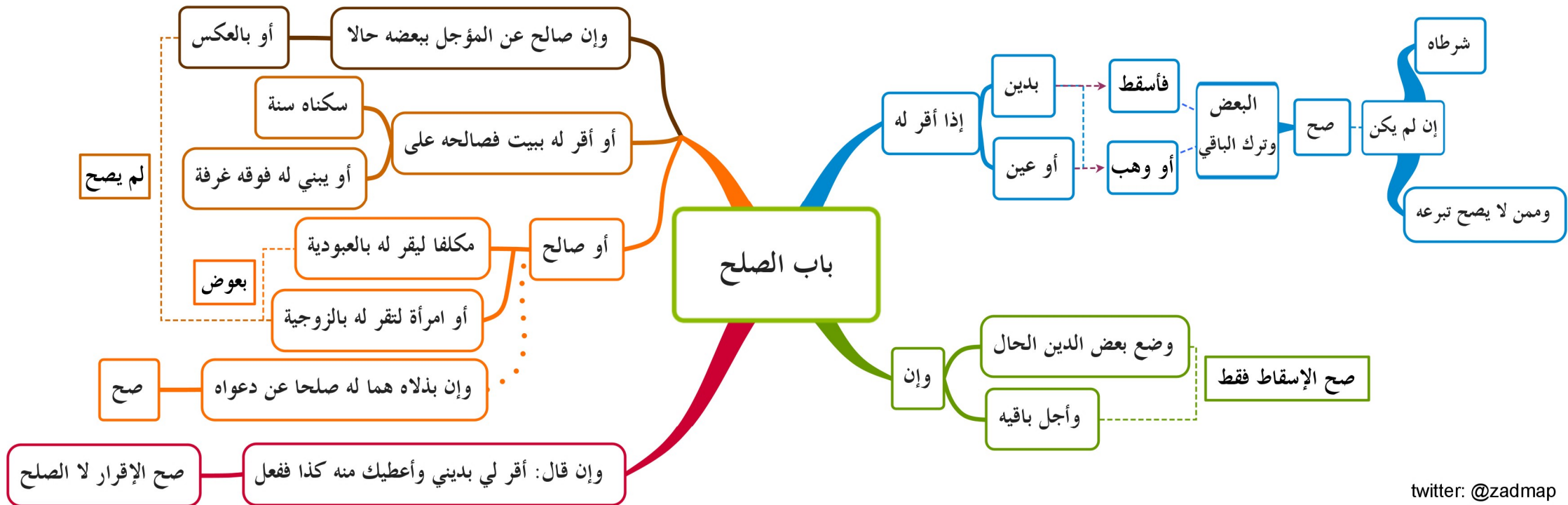
إلا أن يصدقه المرتهن



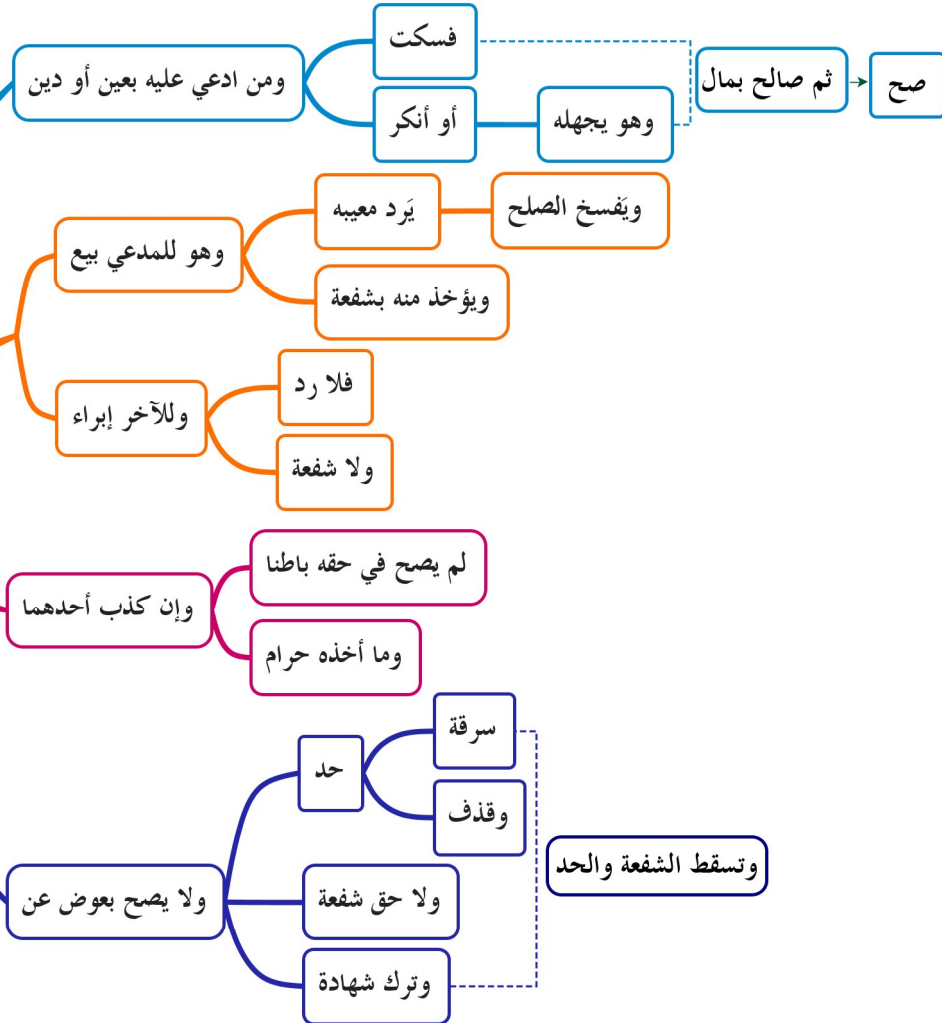




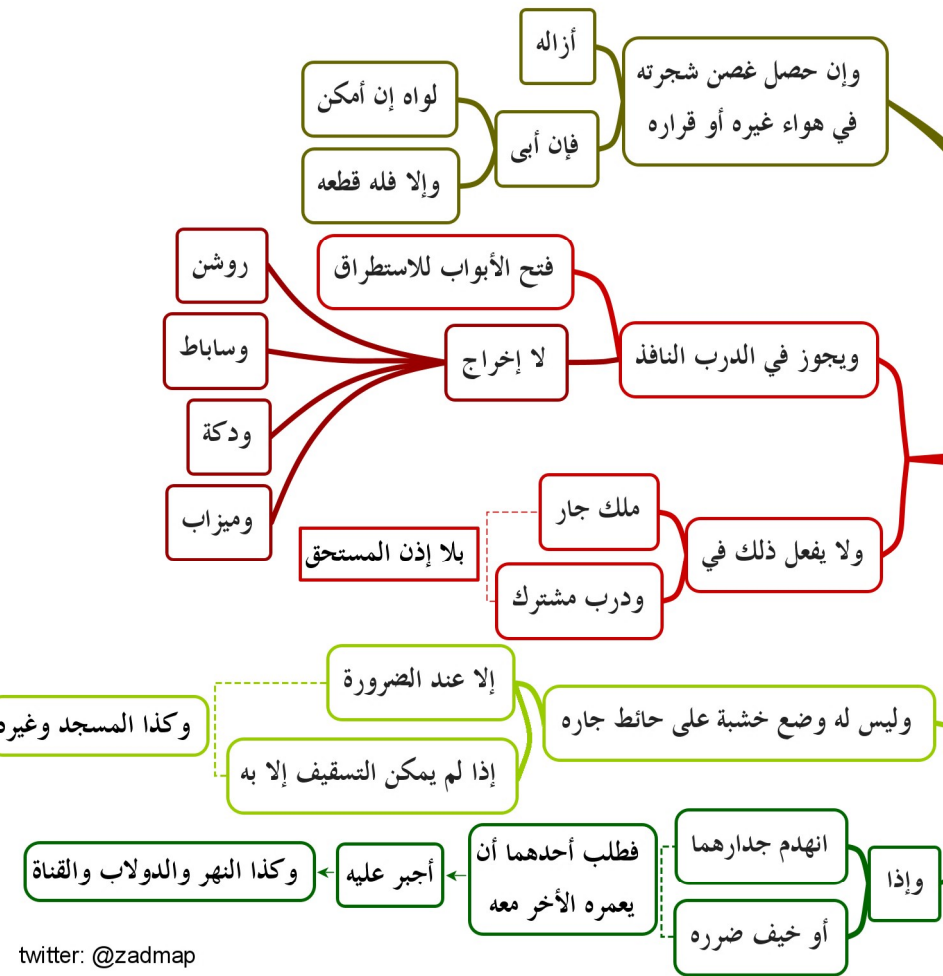




فصل في الصلح على الإنكار وأحكام الجوار



وتسقط الشفعة والحد



باب الحجر

من لم يقدر على وفاء شيء من دينه

لم يطالب به

وحرّم حبسه

ومن ماله قدر دينه أو أكثر

لم يحجر عليه

حبس بطلب ربه

باعه الحاكم وقضاه

ولا يطالب بمؤجل

ومن ماله لا يفي
بما عليه حالا

وجب الحجر عليه

ويستحب إظهاره

بسؤال غرمائه أو بعضهم

ولا ينفذ بعد الحجر

تصرفه في ماله

ولا إقراره عليه

ومن باعه أو أقرضه شيئا بعده

رجع فيه

إن جهل حجره

وإلا فلا

وإن تصرف في ذمته

دينه

أو أقر به

أو جناية توجب مالا

صح

ويطالب به بعد
فك الحجر عنه

ويبيع الحاكم ماله

ويقسم ثمنه بقدر ديون غرمائه

ولا يحل مؤجل

بقلس

ولا بموت

إن وثّق الورثة به

رهن

أو كفيل مليء

وإن ظهر غريم بعد القسمة

رجع على الغرماء بقسطه

ولا يفك حجره إلا الحاكم



باب الوكالة

تصح بكل قول يدل على الإذن
والموكل
والتراخي
على
ويصح القبول
بكل قول أو فعل دال عليه

فله التوكيل والتوكل فيه
ومن له التصرف في شيء

والطلاق والعنق والفسوخ والعقود
من الصيد وتملك المباحات والرجعة
والحشيش ونحوه

كل حق آدمي من
لا
الظهار
واللعان
والأيمان
وفي
كل حق لله
تدخله النيابة
من العبادات
إثباتها
واستيفائها
والحدود في

ويجوز التوكيل في

إلا أن يجعل إليه
وليس للموكل أن يوكل فيما وكل فيه

والوكالة عقد جائز

تبطل بـ
فسخ أحدهما
وموته
وعزل الوكيل
وحجر السفية

لم يبيع ولم يشتري
من نفسه
وولده
ولا يبيع
بعرض
ولا نساء
ولا بغير نقد البلد

وإن باع
بدون ثمن المثل
أو دون ما قدره له

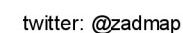
أو اشترى له بأكثر
من ثمن المثل
أو مما قدره له

وإن باع بأزيد

أو قال بع بكذا مؤجلا
فباع به حالا
أو اشترى بكذا حالا
فاشترى به مؤجلا

صح
ضمن النقص والزيادة

ولا ضرر فيهما
صح وإلا فلا



وهي اجتماع في استحقاق أو تصرف

وهي أنواع

فشركة عنان

أن يشترك بدنان

ولو متفاوتا
المعلوم
بماليهما
ليعملا فيه ببدنيهما

فينفذ تصرف كل منهما فيهما
بحكم الملك في نصيبه
وبالوكالة في نصيب شريكه

ويشترط
أن يكون رأس المال
من النقدين المضرويين
ولو مغشوشة يسيرا
مشاعا
معلوما
وأن يشترطا لكل منهما
جزءا من الربح

باب الشركة

وكذا

مساقاة
ومزارعة
ومضاربة

والوضيعة
على قدر المال

ولا يشترط
خلط المالين
ولا كونهما من جنس واحد

فإن لم يذكر الربح
أو شرطا لأحدهما
جزءا مجهولا
أو دراهم معلومة
أو ربح أحد الثوبين

لم يصح

فيعتبر فيها تعيين جزء مشاع معلوم للعامل لما تقدم

الثاني المضاربة

الثاني: المضاربة لمتجر به ببعض ربحه

فإن قال: والربح بيننا

فنصفان

وإن قال

ولي

أو لك

ثلثه

صح
والباقي للآخر

وكذا

مساقاة

ومزارعة

وإن اختلفا لمن المشروط

فلعامل

ولا يضارب بمالٍ لآخر إن

انضر الأول

ولم يرض

فإن فعل

رد حصته في الشركة

ولا يقسم مع بقاء العقد إلا باتفاقهما

وإن تلف رأس المال أو بعضه

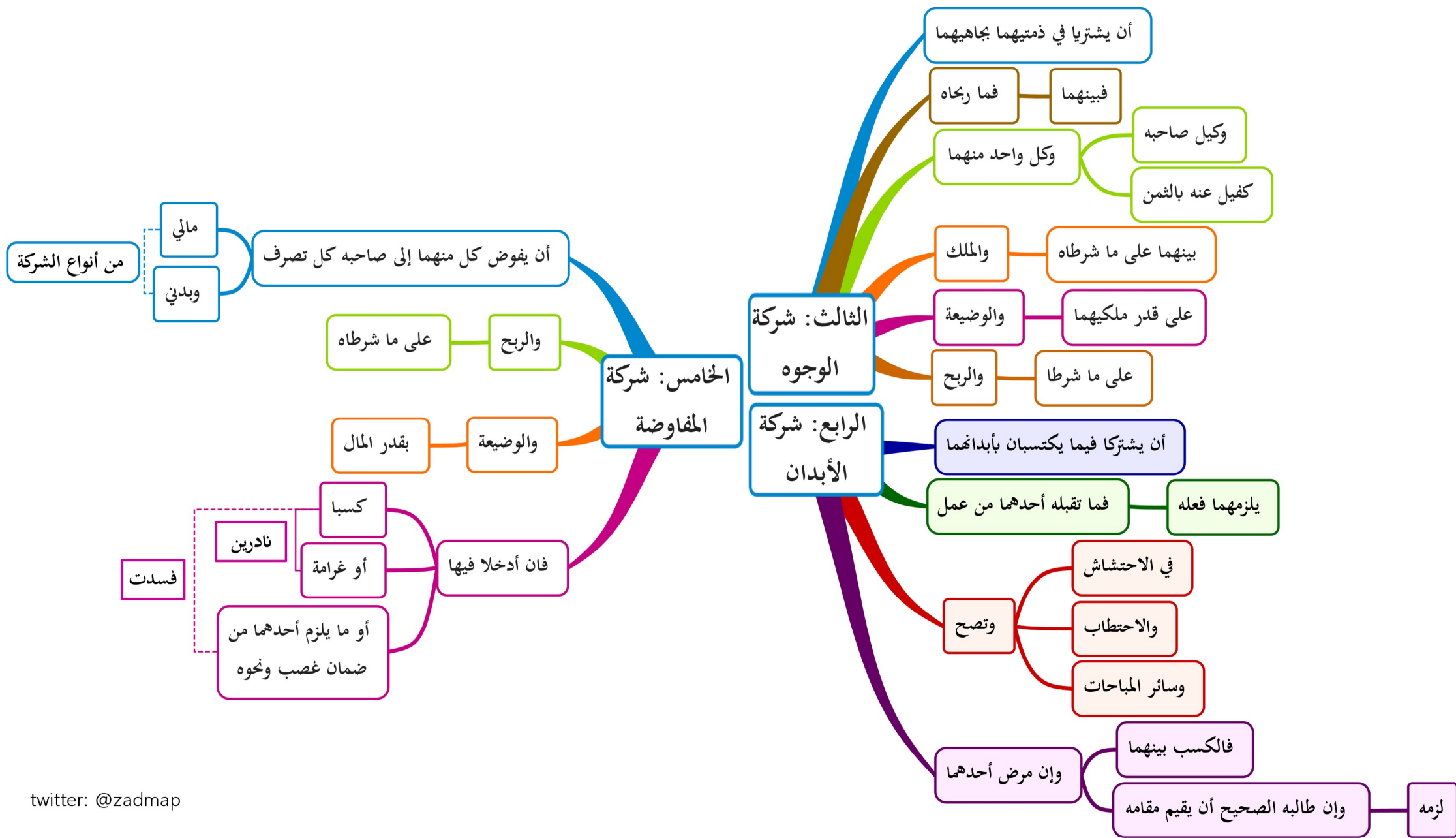
بعد التصرف

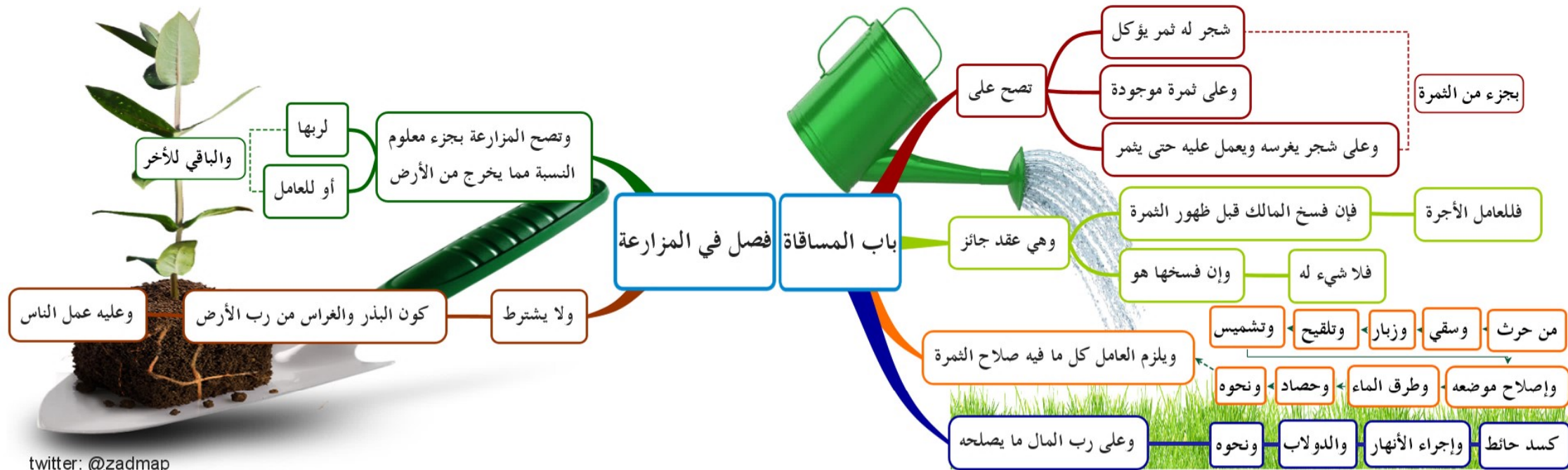
أو خسر

جبر من الربح

قبل قسمته
أو تنضيضه

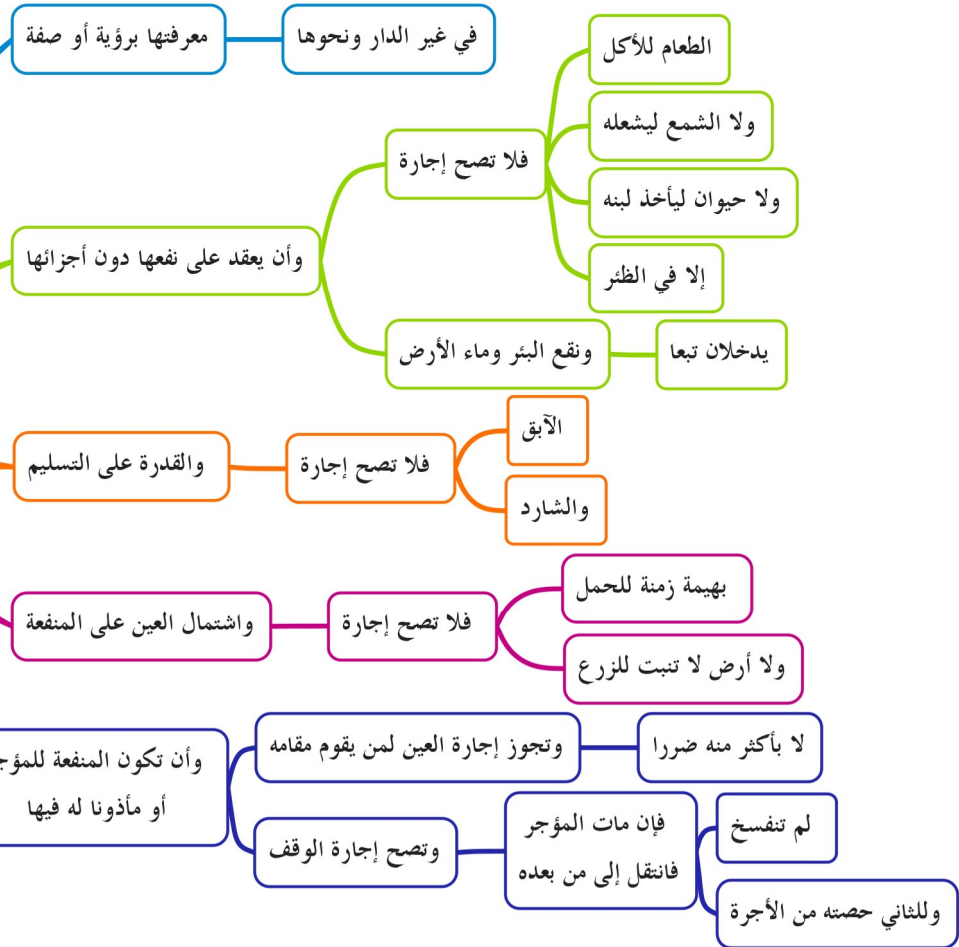
twitter: @zadmap







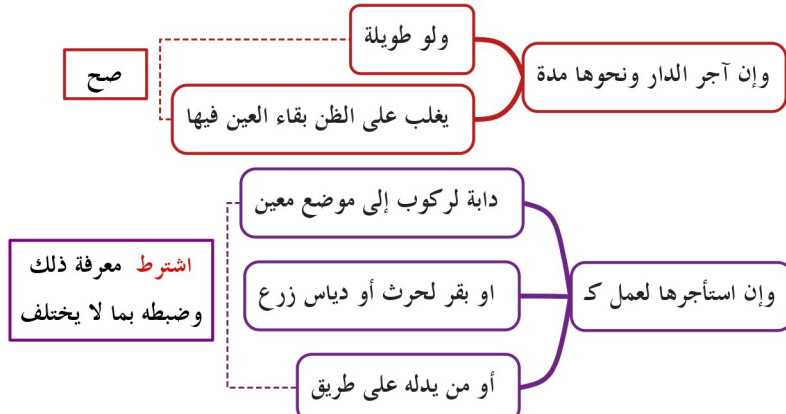
فصل ويشترط في العين المؤجرة



ولا تصح على عمل يختص فاعله أن يكون من أهل القرية

وعلى المؤجر كل ما يتمكن به من النفع

فأما تفريغ البالوعة والكنيف *ما يلزم المستأجر* فيلزم المستأجر إذا تسلمها فارغة



اشترط معرفة ذلك وضبطه بما لا يختلف



فصل: في لزوم عقد الإجارة

وهي عقد لازم

- فلا شيء له
- فإن آجره شيئاً ومنعه كل المدة أو بعضها
- فعليه الأجرة
- وإن بدا للآخر قبل تقضيها

وتنفسخ

- بتلف العين المؤجرة
- وموت المرتضع
- وإن لم يخلف بدلاً
- والراكب
- وبانقلاع ضرر أو برئه ونحوه

فسخ الإجارة

- لا بموت المتعاقدين أو أحدهما
- ولا بضيا ع نفقة المستأجر ونحوه

انفسخت الإجارة في الباقي

- وإن اكترى داراً فانهدمت
- أو أرضاً للزرع فانقطع ماؤها أو غرقت
- وإن وجد العين معيبة
- أو حدث بها عيب

وعليه أجرة ما مضى → فله الفسخ

ضمان الأجير

ولا يضمن

- أجير خاص
- ما جنت يده خطأ
- ولا حجام وطبيب ويطار
- لم تجن أيديهم
- إن عرف حذقهم
- ولا راع
- لم يتعد

الأجير المشترك

ويضمن المشترك ما تلف بفعله

ولا يضمن ما تلف

- من حرزه
- أو بغير فعله
- ولا أجرة له

الأجرة

وتجب الأجرة بالعقد

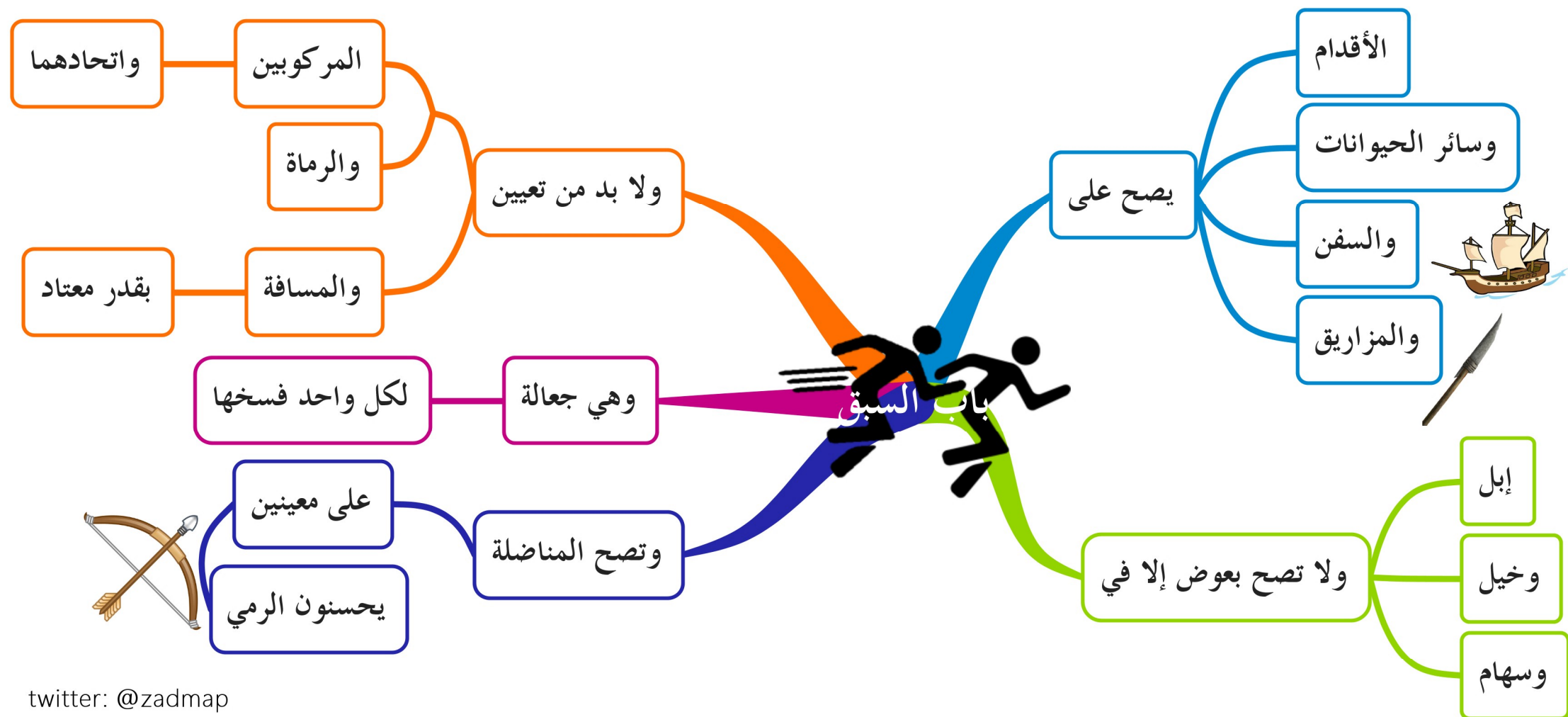
إن لم تؤجل

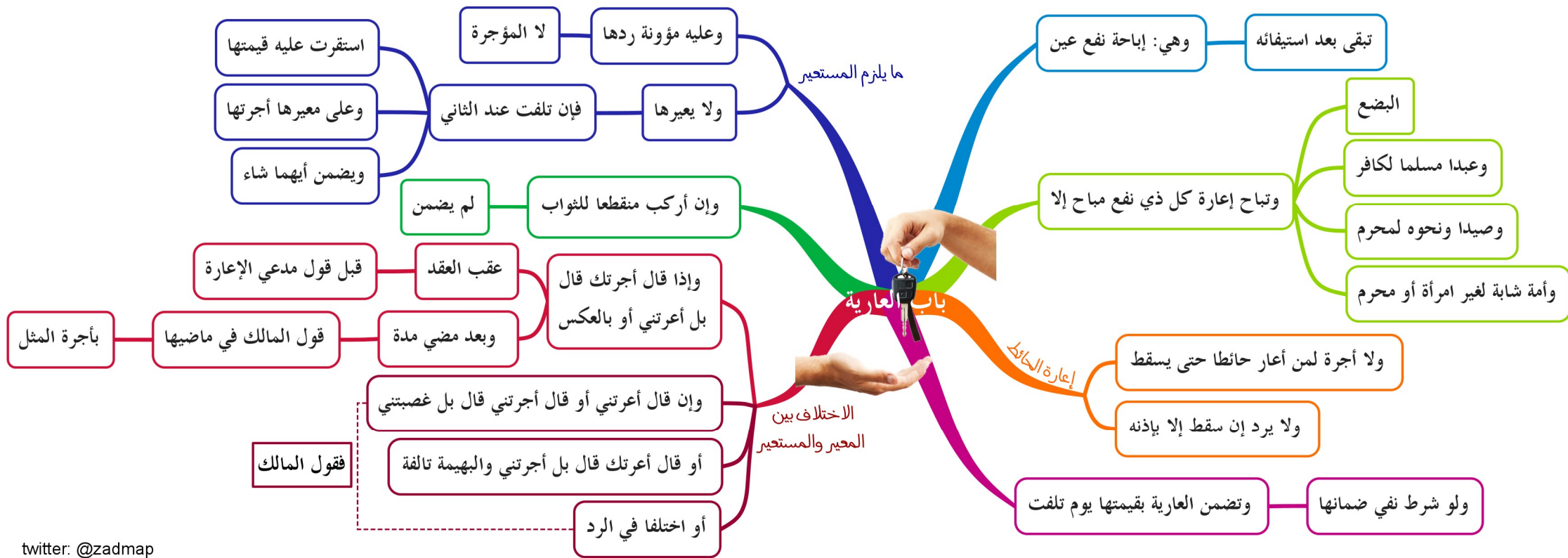
وتستحق بتسليم العمل

الذي في الذمة

ومن تسلم عينا بإجارة فاسدة وفرغت المدة

لزمه أجرة المثل





فصل في خلط
المغصوب وغيره

وإن أطعمه

لعالم بغصبه

فالضمان عليه

وعكسه

بعكسه

وإن أطعمه لمالكة أو رهنه أو أودعه أو أجره إياه

لم يبرأ إلا أن يعلم

ويبرأ بإعارته

وما تلف أو تعيب من مغصوب

مثلي

غرم مثله إذا

وإلا فقيمته يوم تعذر

ويضمن غير المثلي

بقيتمته يوم تلفه

وإن تخمر عصير

فالمثل

فإن انقلب خلا رد معه نقص قيمة عصيره

وإن خلطه بما لا يتميز
كزيت أو حنطة بمثلهما

أو صبيغ الثوب

أو لت سويقاً بدهن أو عكس

ولم تنقص القيمة ولم تزد

وإن نقصت القيمة

وإن زادت قيمة أحدهما

ولا يجبر من أبى قلع الصبيغ

فهما شريكان بقدر
ملكتهما فيه

ضمنها

فلصاحبها

وإذا قُلع غرس المشتري أو بناءه لاستحقاق الأرض

رجع على بائعها بالغرامة

فصل في تصرفات الغاصب وغيرها

وتصرفات الغاصب الحكيمية

باطلة

قيمة التالف

أو قدره

أو صنعته

قوله

والقول في

الاختلاف بين الغاصب
والمغصوب منه

وفي رده

وعدم عيبه

قول ربه

وإن جهل ربه

تصدق به عنه مضمونا

ومن أتلف محترما

أو فتح قفصا عن طائر أو بابا

أو حل وكاء أو رباطا أو قيذا فذهب ما فيه

أو أتلف شيئا

ضمنه → ونحوه

كقتل الصائل عليه

وكسر

مزمار

وصليب

وآنية ذهب وفضة

وآنية خمر غير محترمة

وإن ربط دابة بطريق ضيق فعقرت

لمن دخل بيته بإذنه

أو عقره خارج منزله

كالكلب العقور

وما أتلفت البهيمة

من الزرع

وعكسه النهار

إلا أن ترسل بقرب ما تتلفه عادة

وإن كانت بيد راكب أو قائد أو سائق

ضمن جنايتها بمقدمها

لا بمؤخرها

وباقى جنايتها

هدر

هدر

باب الشفعة
 $1+1=2$

بعوض مالي
ممن انتقلت إليه
حصة شريكه
وهي استحقاق انتزاع
بثمنه الذي استقر العقد عليه

فإن انتقل
بغير عوض
أو كان عوضه
صداقا
أو خلعا
أو صلحا عن دم عمد
فلا شفعة

ويحرم التحيل لإسقاطها
وتثبت لشريك في أرض تجب قسمتها
ويتبعها
الغراس والبناء
لا الثمرة والزرع
فلا شفعة لجار
بطلت
فإن لم يطلبها إذن بلا عذر
وهي على الفور وقت علمه

سقوط الشفعة
بمعني أو صالحني
وإن قال للمشتري
أو كذب العدل
أو طلب أخذ البعض
سقطت

والشفعة لاثنتين
بقدر حقيهما
فإن عفا أحدهما أخذ الآخر الكل أو ترك

وإن اشترى اثنان حق واحد
أو عكسه
أو اشترى واحد شقصين من أرضين صفقة واحدة
فللشفيع أخذ أحدهما

وإن باع شقصا وسيفا
أو تلف بعض المبيع
فللشفيع أخذ الشقص بحصته من الثمن

ولا شفعة
بشركة وقف
ولا في غير ملك سابق
ولا لكافر على مسلم

فصل في تصرف المشتري
 $1+1=2$
فيما ثبت فيه الشفعة

وإن تصرف مشتريه

- سقطت الشفعة
 - بوقفه أو هبته أو رهنه
 - لا بوصية
- فله أخذه بأحد البيعين
 - وبيع

وللمشتري

- الغلة
- والنماء المنفصل
- والزرع
- والثمرة الظاهرة
- فإن بنى أو غرس
 - فالشفع
 - أخذه بلا ضرر
 - ولربه
 - فالشفع
 - تملكه
 - بقيمته
 - وقلعه
 - ويغرم نقصه

وإن مات الشفع

- قبل الطلب
 - بطلت
- وبعده
 - لوارثه

ويأخذه بكل الثمن

- فإن عجز عن بعضه سقطت شفعته

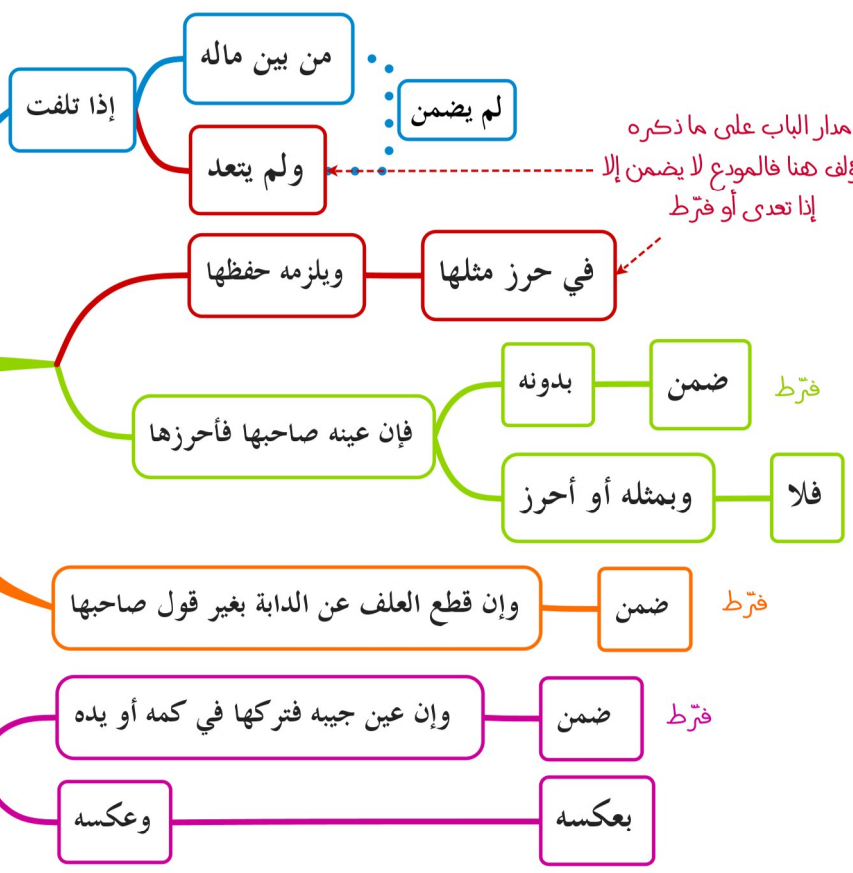
والمؤجل

- يأخذ المليء به
- وضده
 - بكفيل مليء

ويقبل في الخلف مع عدم البينة قول المشتري

- فإن قال: اشتريته بألف
 - أخذ الشفع به
 - ولو أثبت البائع أكثر
- وإن أقر البائع بالبيع وأنكر المشتري
 - وجب
- وعهدة الشفع على المشتري
- وعهدة المشتري على البائع

باب الوديعة

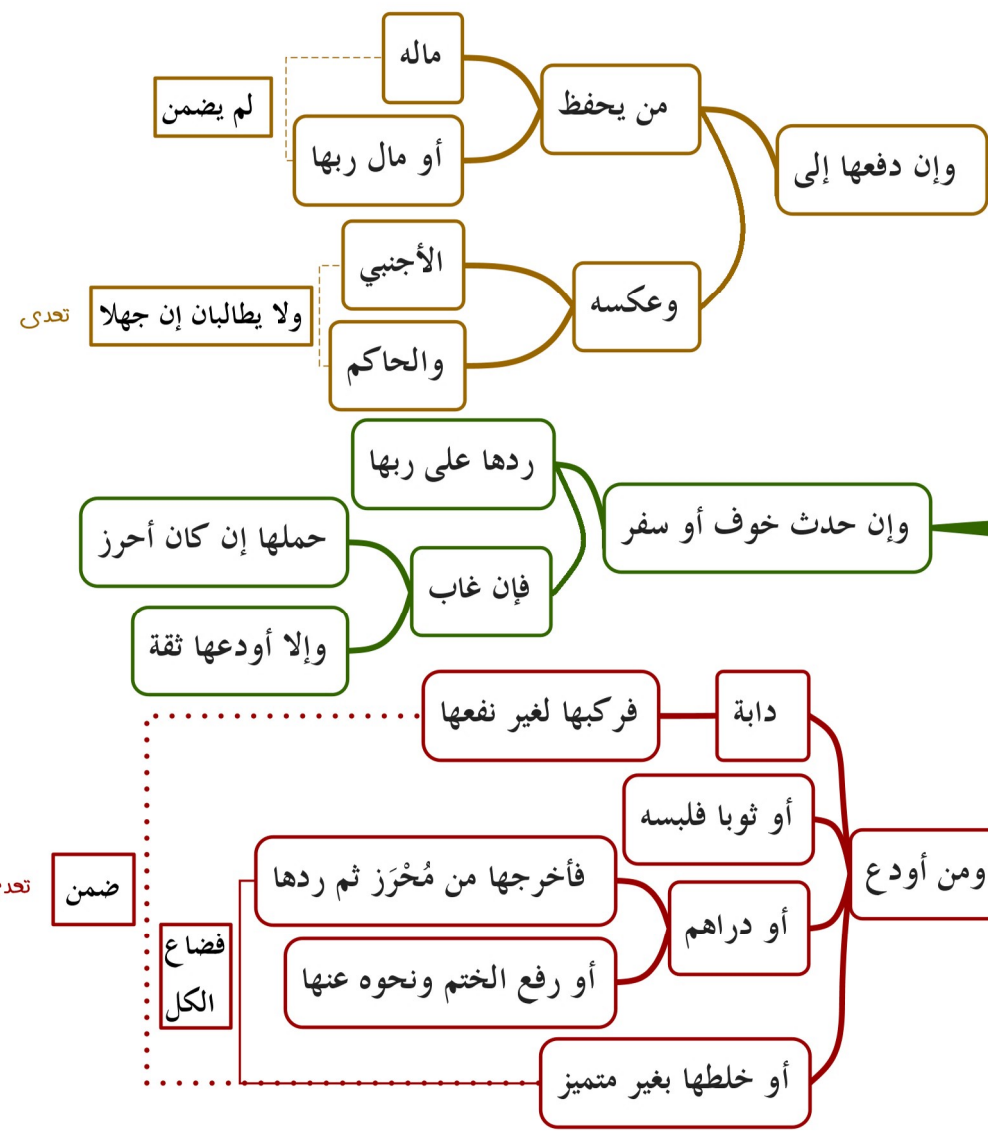


مدار الباب على ما ذكره المؤلف هنا فالمدوع لا يضمن إلا إذا تعدى أو فَرَط

فَرَط

فَرَط

فَرَط



تعدى

ضمن

فضاع الكل

فصل في حكم قول المودع
في رد الوديعة أو تلفها

ويقبل قول المودع في

ردها إلى

ربها

أو غيره

بإذنه

وتلفها

وعدم التفريط

فإن قال:

لم تودعني

ثم ثبت بيينة

أو إقرار

لم يقبلا

ولو بيينة

ثم ادعى ردا أو تلفا

سابقين لجحوده

في قوله مالك عندي شيء ونحوه

بل

أو بعده بها

بعد الجحود بيينة

وإن ادعى وارثه الرد

منه

أو من مورثه

لم يقبل إلا بيينة

وإن طلب أحد الوديعين نصيبه

أخذه

من مكيل أو موزون ينقسم

وللمستودع

والمضارب

والمرتهن

والمستأجر

مطالبة غاصب العين

باب إحياء الموات

وهي الأرض المنفكة عن
الاختصاصات
وملك معصوم

فمن أحيّاها ملكها
من مسلم وكافر
بإذن الإمام وعدمه
والعنوة كغيرها
في دار الإسلام وغيرها
ويعمل بالإحياء ما قرب من عامر
إن لم يتعلق بمصلحة

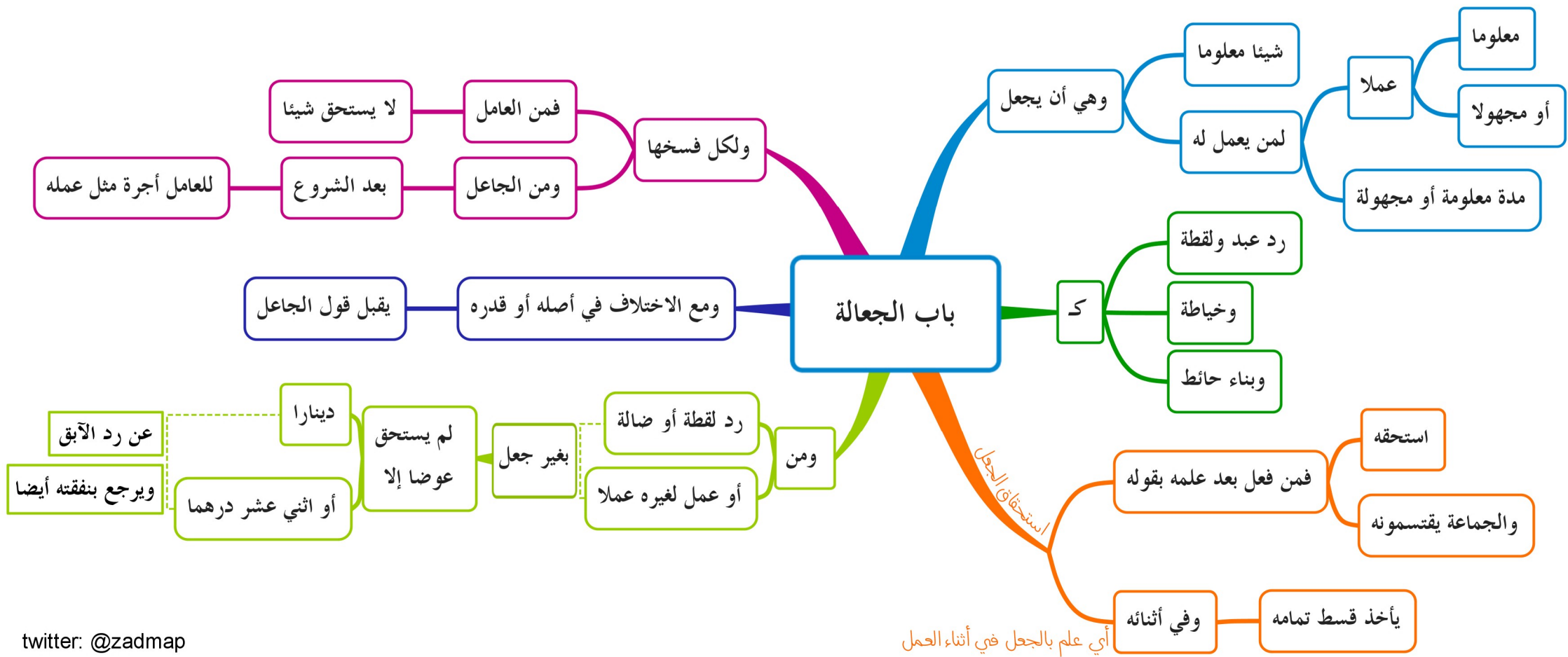
فقد أحياه
أي أجرى الماء
إلى الموات
أو أجره إليه من عين ونحوها
أو حبسه عنه ليزرع
ومن
أحاط مواتا
فوصل إلى الماء
أو حفر بئرا
أو حبسه عنه ليزرع

ويعمل حريم البئر
العادية
خمسین ذراعا من كل جانب
وحريم البديّة
نصفها



إقطاع تملك
إقطاع موات لمن يحييه
ولا يملكه
أي بمجرد الإقطاع بل لابد من الإحياء
وللإمام
وله إقطاع الجلوس
في الطرق الواسعة
ما لم يضر بالناس
ويكون أحق بجلوسها
إقطاع إرفاق

ومن غير إقطاع
لمن سبق بالجلوس
ما بقي قماشه فيها
وإن طال
وإن سبق اثنان
اقتربا
وإلى أن يصل إلى كعبه
ثم يرسله إلى من يليه
ولمن في أعلى الماء
المباح السقي وحبس الماء
وللإمام دون غيره
حمى مرعى لدواب المسلمين
ما لم يضرهم



باب اللقطة

وهي مال أو مختص

ضل عن ربه

وتتبعه همة أوساط الناس

التحريف
باللقطة

ما يترتب على
التحريف بشروطه

ويعرف الجميع بالنداء

حولا

في مجامع الناس

غير المساجد

ويملكه بعده حكما

لكن لا يتصرف فيها
قبل معرفة صفاتها

فمتى جاء طالبها
فوصفها

لزم دفعها إليه

والسفيه والصبي

يعرف لقطتهما وليهما

أنواع
اللقطة

فيملك بلا تعريف

فأما الرغيف والسوط ونحوهما

كثور وجمل ونحوهما

حرم أخذه

وما امتنع من سبيع صغير

إن أمن نفسه على ذلك

وله التقاط غير ذلك من حيوان وغيره

وإلا فهو كغاصب

ومن ترك حيوانا بفلاة

لأنقطاعه

أو عجز ربه عنه

ملكه أخذه

ومن أخذ نعله ونحوه ووجد موضعه غيره

فلقطة

باب اللقيط

وهو طفل
لا يعرف
نسبه
ولا رقه
نبذ أو ضل

وأخذه
فرض كفاية

حكمه وحكم ما وجد عنده
وهو حر
وما وجد
وهو مسلم
معه
أو تحته
ظاهره
أو مدفونا طريا
كحيوان وغيره
أو متصلا به
أو قريبا منه

ينفق عليه
فله
منه
وإلا فمن بيت المال

وينفق عليه بغير إذن حاكم
لواجده الأمين
وحضانته

وليه في العمد الإمام
يتخير بين
القصاص
والدية
وميراثه
ودينته
لبيت المال

وإن أقر رجل أو امرأة أو ذات
زوج أو مسلم أو كافر أنه ولده
لحق به
ولو بعد موت اللقيط
ولا يتبع الكافر في دينه
إلا ببينة تشهد أنه
ولد على فراشه
وإن
اعترف بالرق مع سبق مناف
لم يقبل منه
أو قال: إنه كافر
وإن ادعاه جماعة
قدم ذو البينة
وإلا فبمن ألحقته القافة

كتاب الوقف

كتاب الوقف

وهو

تحسيس الأصل

وتسهيل المنفعة

ويصح

بالقول

وبالفعل الدال عليه

كمن جعل أرضه

مسجدا وأذن للناس في الصلاة فيه

أو مقبرة وأذن في الدفن فيها

أنواع الوقف
بالقول

وقفت

وحبست

وسبلت

تصدقت

وحرمت

وأبدت

وكنايته

ما يشترط في الكناية

فتشترط النية مع الكناية

أو اقتران

أحد الألفاظ الخمسة

أو حكم الوقف

ما لا يشترط في الوقف

لا قبوله

ولا إخراجه عن يده

ويشترط فيه

المنفعة

دائما

من معين

يُنتفع به مع بقاء عينه

كعقار وحيوان ونحوهما

على بر كالمسجد والقناطر

والمسكين والأقارب من مسلم وذمي

وأن يكون

غير

والوقف على نفسه

وكذا الوصية

أن يكون على معين يملك

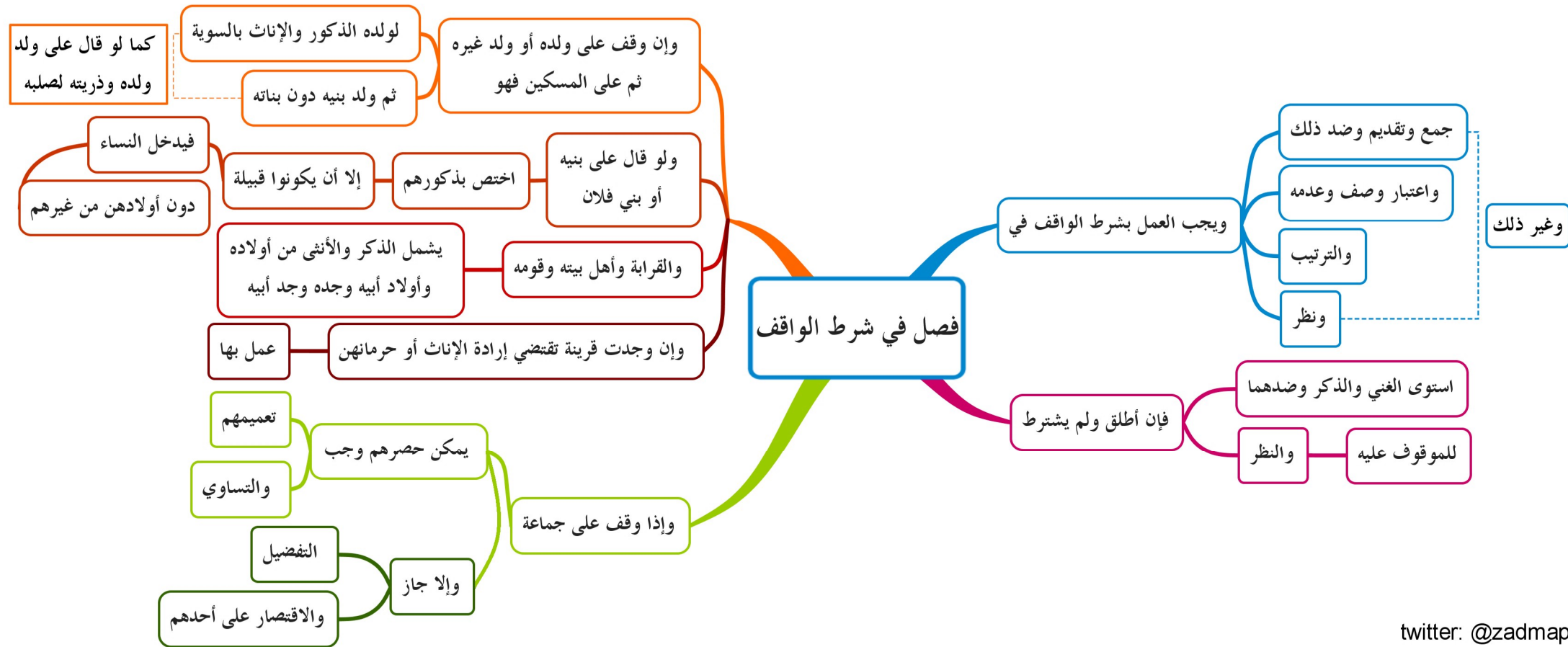
لا

ملك

وحيوان

وحمل

وقبر



فصل والوقف عقد لازم

لا يجوز فسخه

ولا يباع

إلا أن تتعطل منافعه

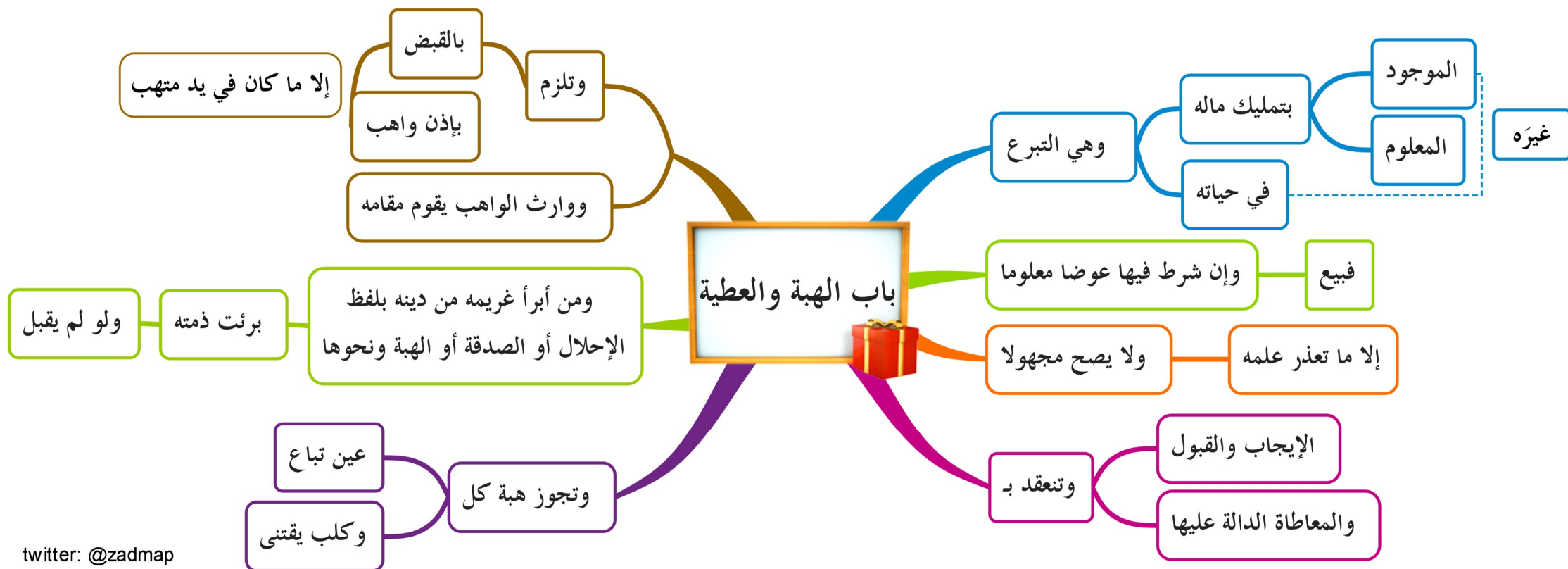
ويصرف ثمنه في مثله

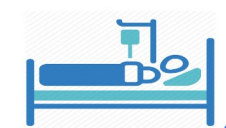
ولو أنه مسجد وآلته

صرفه إلى مسجد آخر

وما فضل عن حاجته جاز

والصدقة به على فقراء المسلمين





فصل في العطية



بقدر إرثهم

يجب التعديل في عطية أولاده

رجوع

سوى بـ

فإن فضل بعضهم

أو زيادة

ثبت

فإن مات قبله

إلا الأب

ولا يجوز لواهب أن يرجع في هبته اللازمة

أي للأب

وله

أن يأخذ ويملك من مال ولده ما

لا يضره

ولا يحتاجه

أي مال الولد

فإن تصرف في ماله

ولو فيما وهبه له

بيع أو عتق أو إبراء

أو أراد أخذه قبل

رجوعه

قول

أو نية

أو تملكه بـ

وقبض معتبر

لم يصح

بل بعده

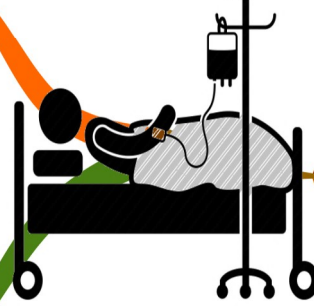
وليس للولد مطالبة أبيه بدين ونحوه

إلا نفقته الواجبة عليه فإن له

مطالبته بها

وحبسه عليها

فصل في تصرفات المريض



من مرضه غير مخوف

كوجع ضرس وعين وصدا ع يسير

فتصرفه لازم كالصحيح

ولو مات منه

كبرسام وذات جنب ووجع قلب ودوام قيام أو رعا ف وأول فالج وآخر سل والحمى المطبقة

وما قال طبيبان مسلمان عدلان أنه مخوف

ومن وقع الطاعون ببلده ومن أخذها

وإن كان مخوفا

مثاله

لوارث بشيء

لا يلزم تبرعه

ولا بما فوق الثلث

إذا مات فيه إلا بإجازة الورثة لها

فكصحيح

وإن عوفي

ولم يقطعه بفراش

فمن كل ماله

والعكس

بالعكس

ومن امتد مرضه بجذام أو سل أو فالج

ويعتبر الثلث عند موته

الفرق بين الحطية الوصية

ويسوى بين المتقدم والمتأخر في الوصية

ويبدأ بالأول فالأول في العطية

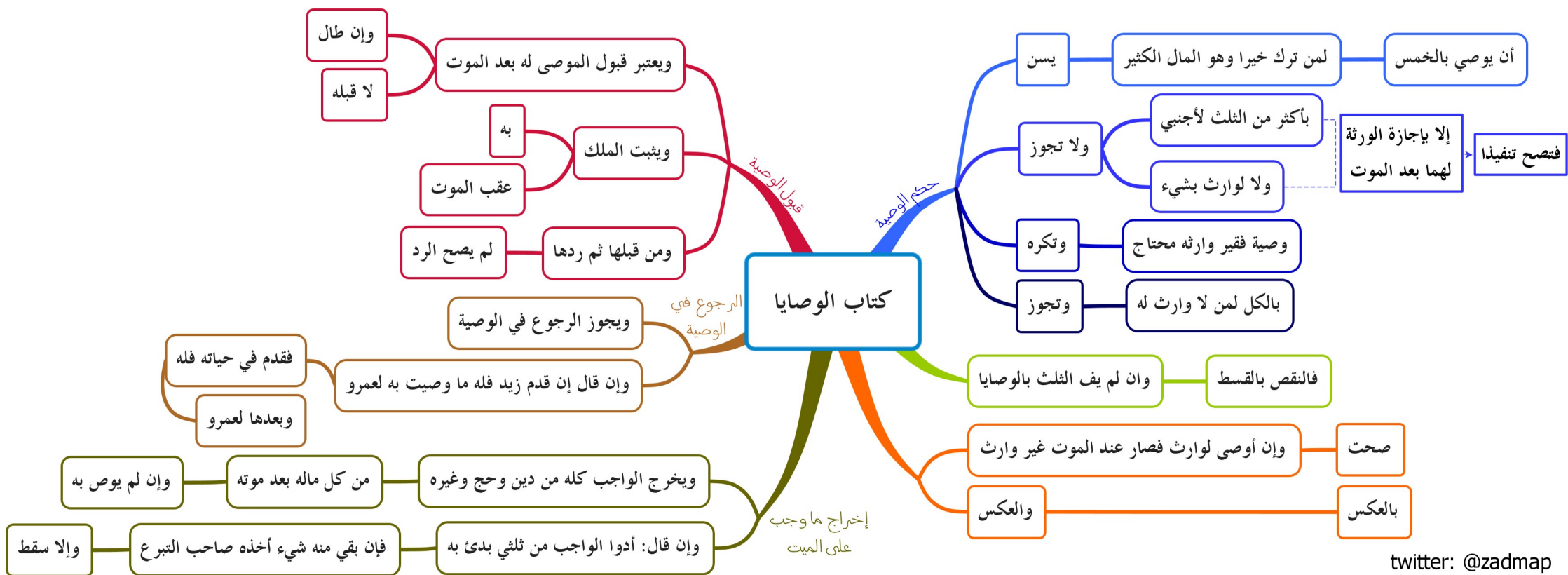
ولا يملك الرجوع فيها

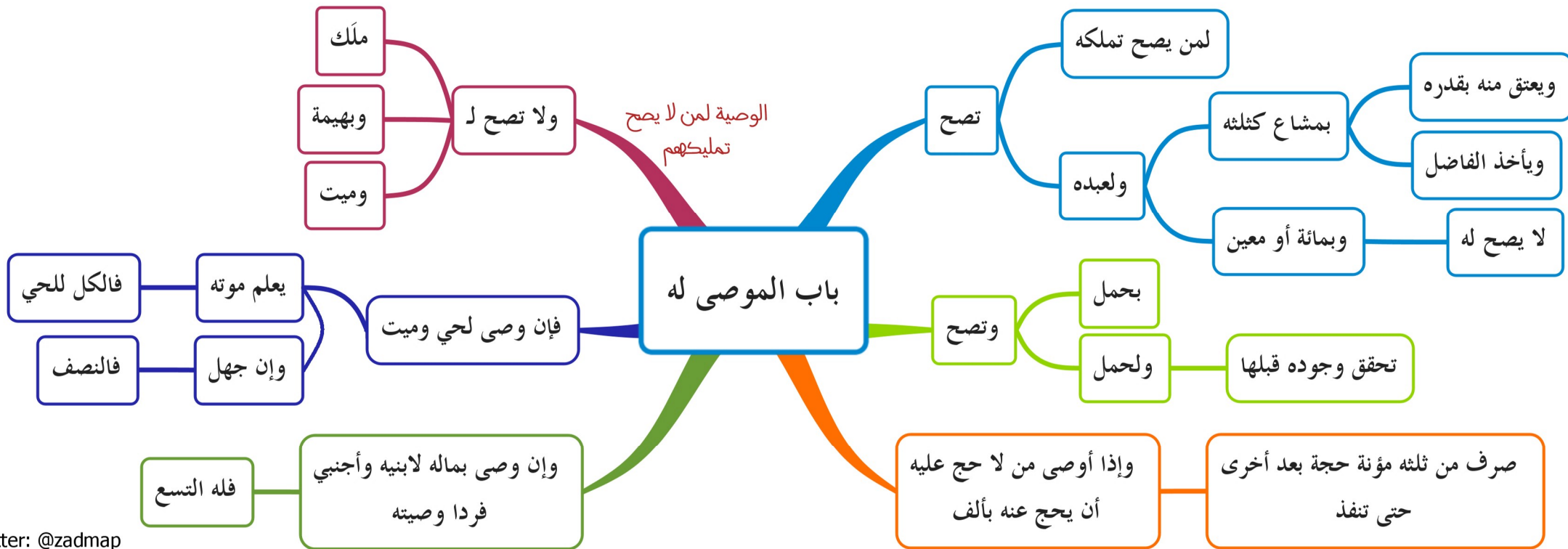
ويعتبر القبول لها عند وجودها

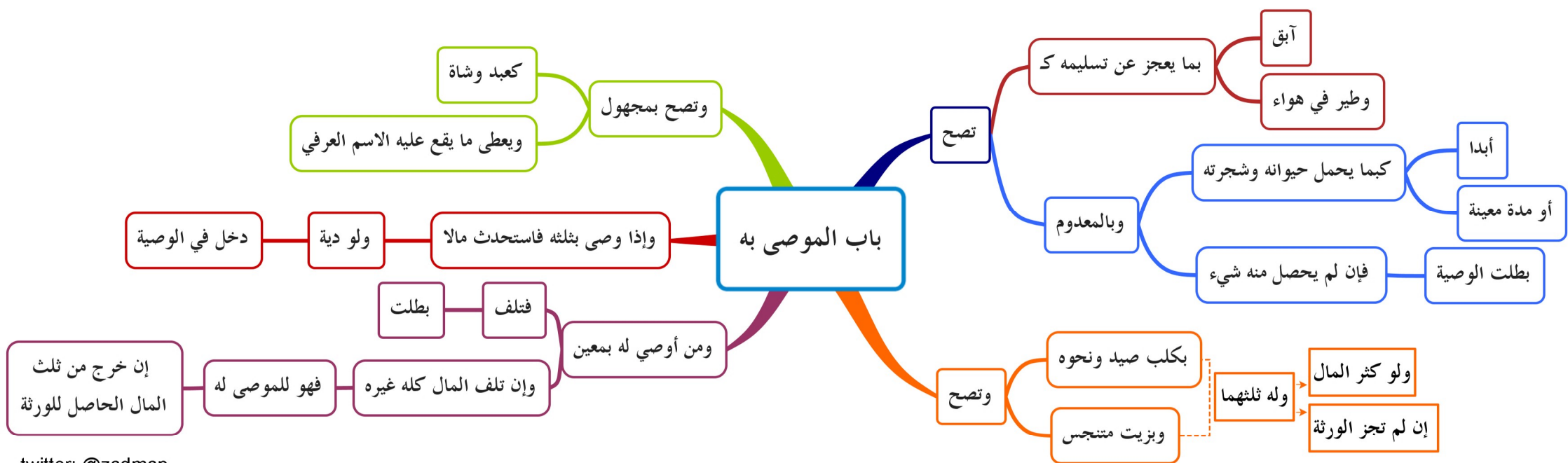
والوصية بخلاف ذلك

ويثبت الملك إذاً

كتاب الوصايا







باب الوصية بالأنصباء والأجزاء

إذا أوصى بمثل نصيب وارث معين

فله مثل نصيبه مضموماً إلى المسألة

مثاله

فإذا أوصى بمثل نصيب ابنه

وله ابنان

فله الثلث

وإن كانوا ثلاثة

فله الربع

وإن كان معهم بنت

فله التسعان

وإن أوصى له بمثل نصيب أحد ورثته ولم يبين

كان له مثل ما لأقلهم نصيباً

مثاله

فمع ابن وبنت

ربع

ومع زوجة وابن

تسع

وبسهم من ماله

فله سدس

وبشيء أو جزء أو حظ

أعطاه الوارث ما شاء

باب الموصى إليه

تصح وصية المسلم إلى كل

مسلم

مكلف

عدل

رشيد

ويقبل بإذن سيده → ولو عبدا

وإذا أوصى إلى زيد وبعده إلى عمرو
ولم يعزل زيدا

اشتركا

ولا ينفرد أحدهما بتصرف لم يجعله له

ولا تصح وصية إلا في
تصرف معلوم يملكه الموصي

كقضاء دينه وتفرقة ثلثه والنظر لصغاره

ولا تصح بما لا يملكه الموصي

كوصية المرأة بالنظر في حق
أولادها الأصغر ونحو ذلك

ومن وُصي في شيء

لم يصر وصيا في غيره

وإن ظهر على الميت دين يستغرق بعد تفرقة الوصي

لم يضمن

وإن قال: ضع ثلثي حيث شئت

لم يحل

له

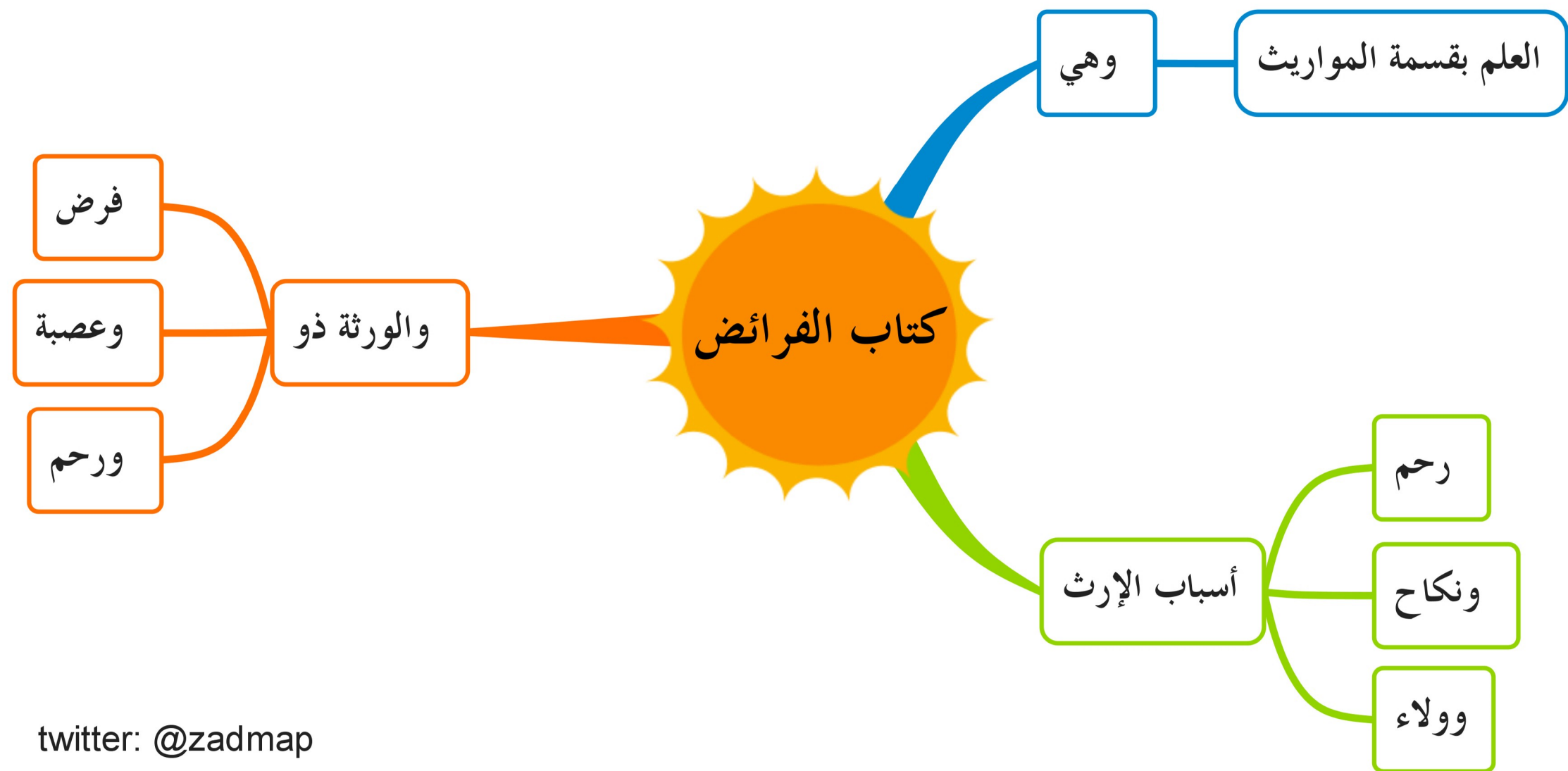
ولا لولده

ومن مات بمكان لا
حاكم به ولا وصي

حاز بعض من حضر من المسلمين تركته

وعمل الأصلح فيها من بيع وغيره

كتاب الفرائض



فدو الفرض عشرة

الزوجان

والأبوان

والجد

والجدة

والبنات

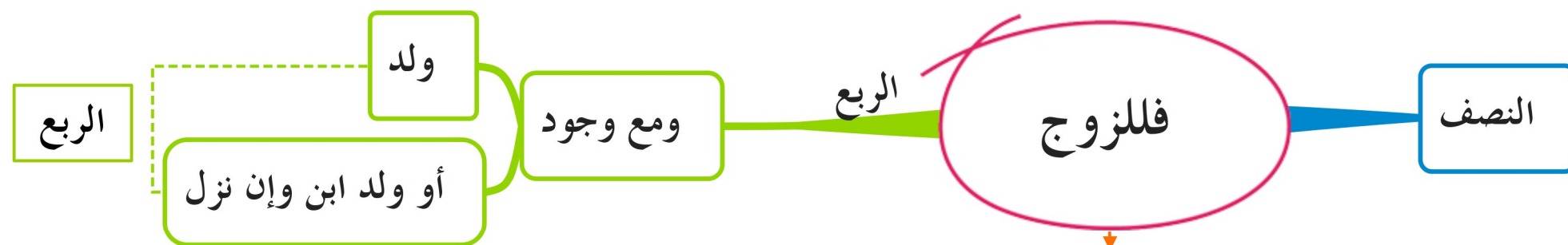
وبنات الابن

والأخوات

والإخوة من الأم

من كل جهة

twitter: @zadmap



وللزوجة فأكثر نصف حاله فيهما



ولكل من الأب والجد

السدس بالفرض مع

ذكور الولد

أو ولد الابن

ويرثان بالتعصيب مع عدم

الولد

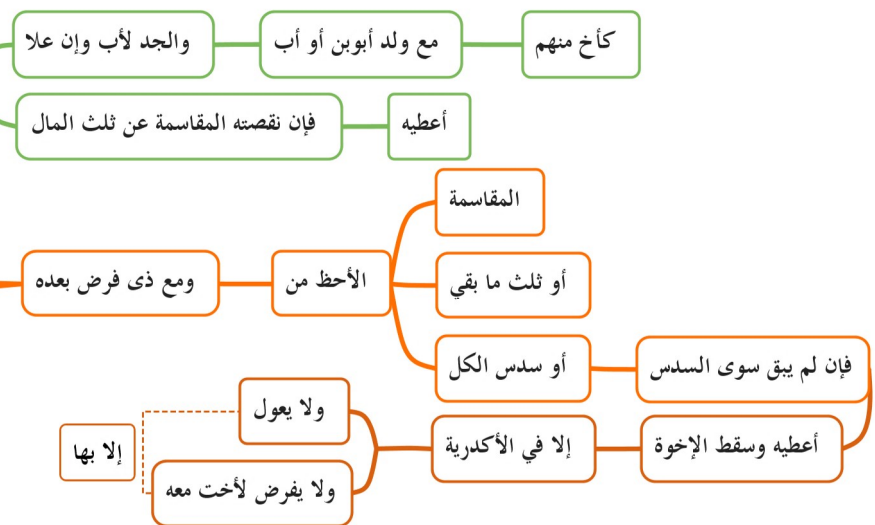
وولد الابن

وبالفرض والتعصيب

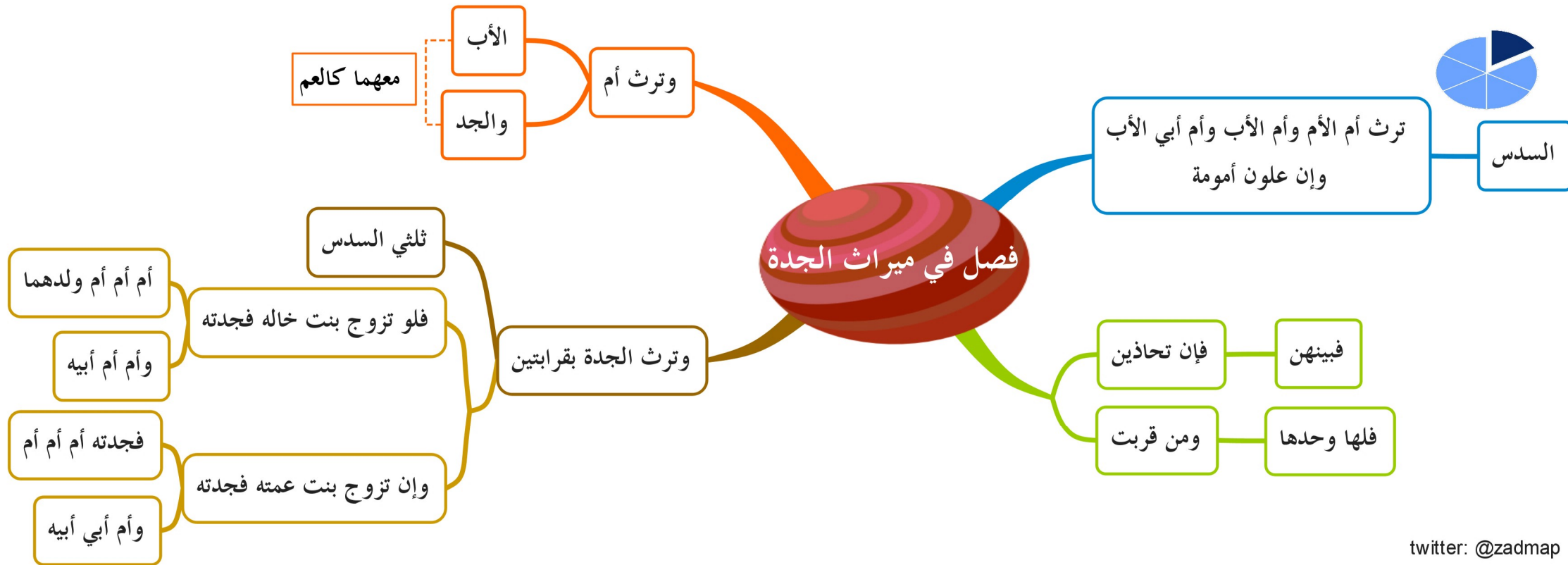
مع إناثهما

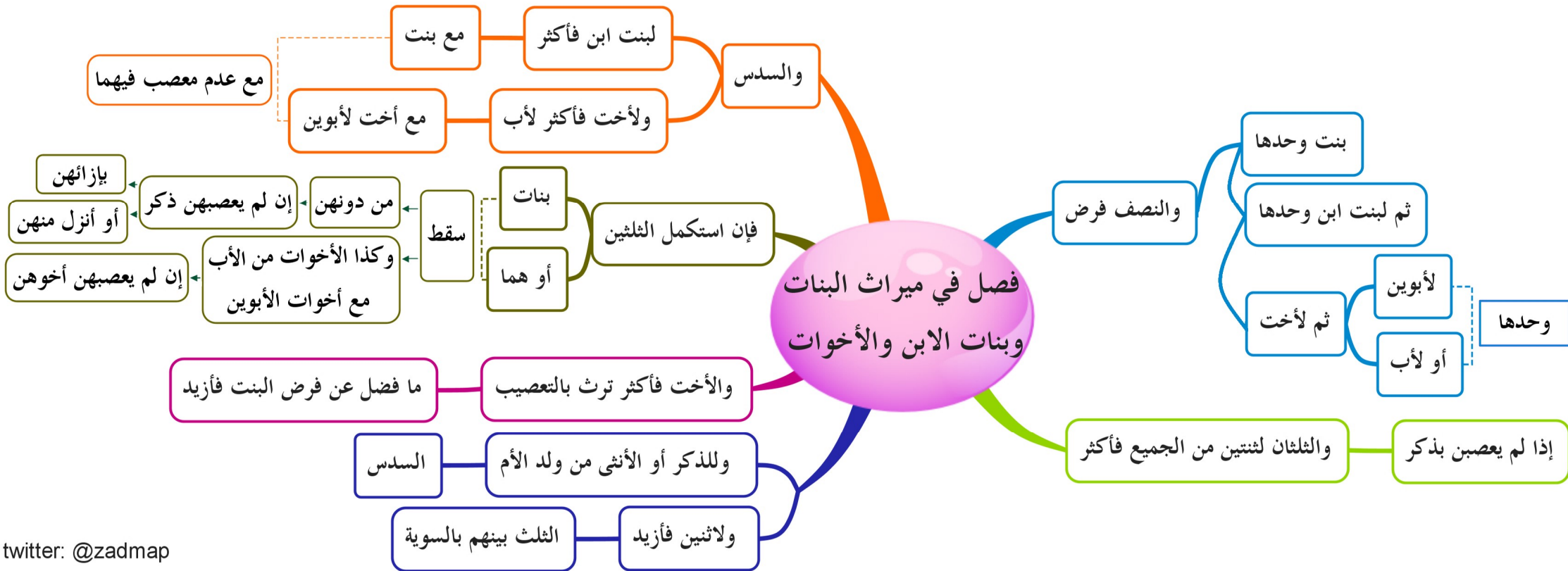
أي إناث الأولاد
أو إناث أولاد الابن

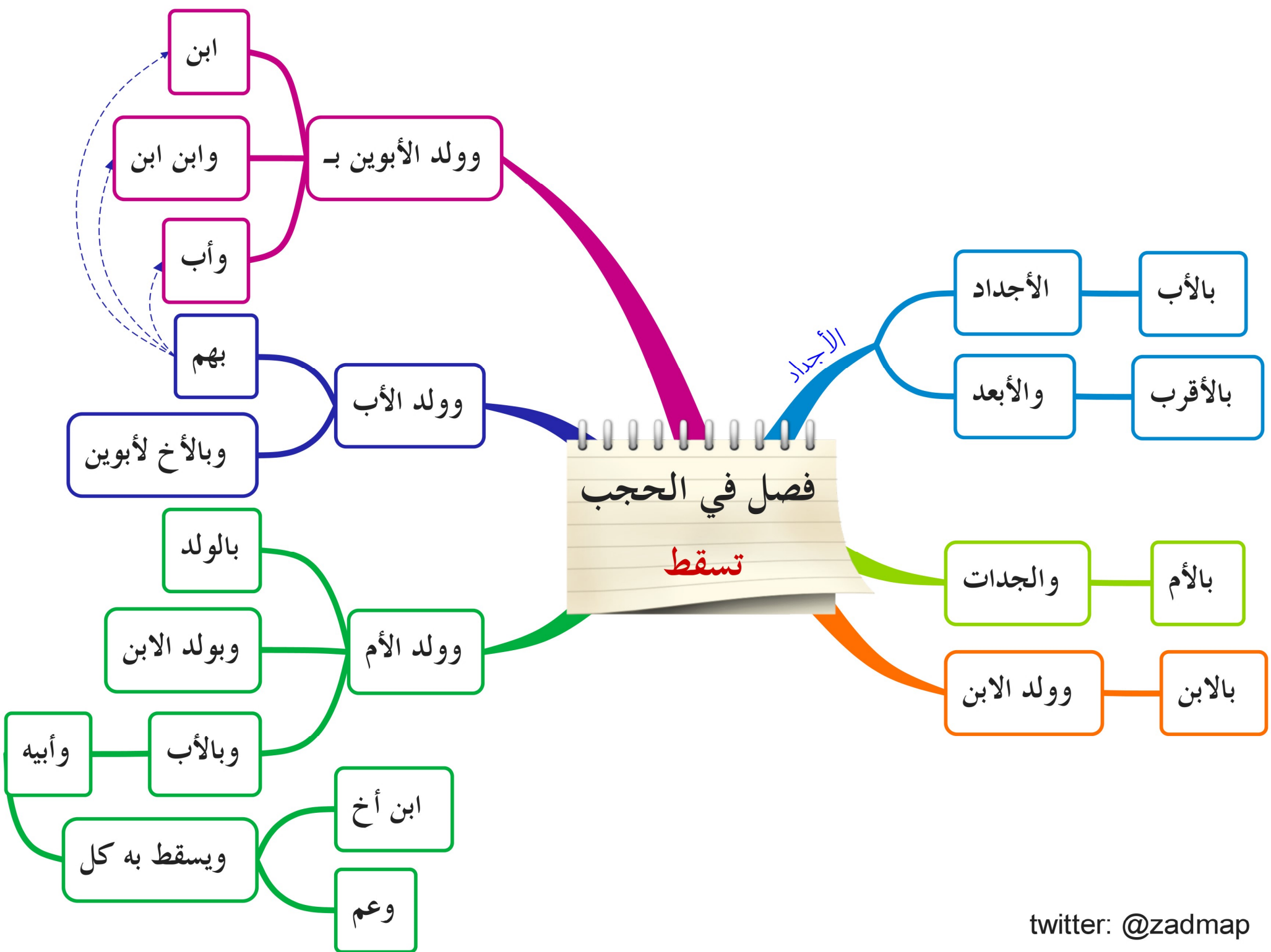
فصل في ميراث الجد مع الإخوة
أو الأخوات لأبوين أو لأب













فصل في العصة بالغير

يرث

الابن وابنه

والأخ لأبوين ثم لأب

مع أخته

مثليها

وكل عصة غيرهم

لا ترث أخته معه شيئاً

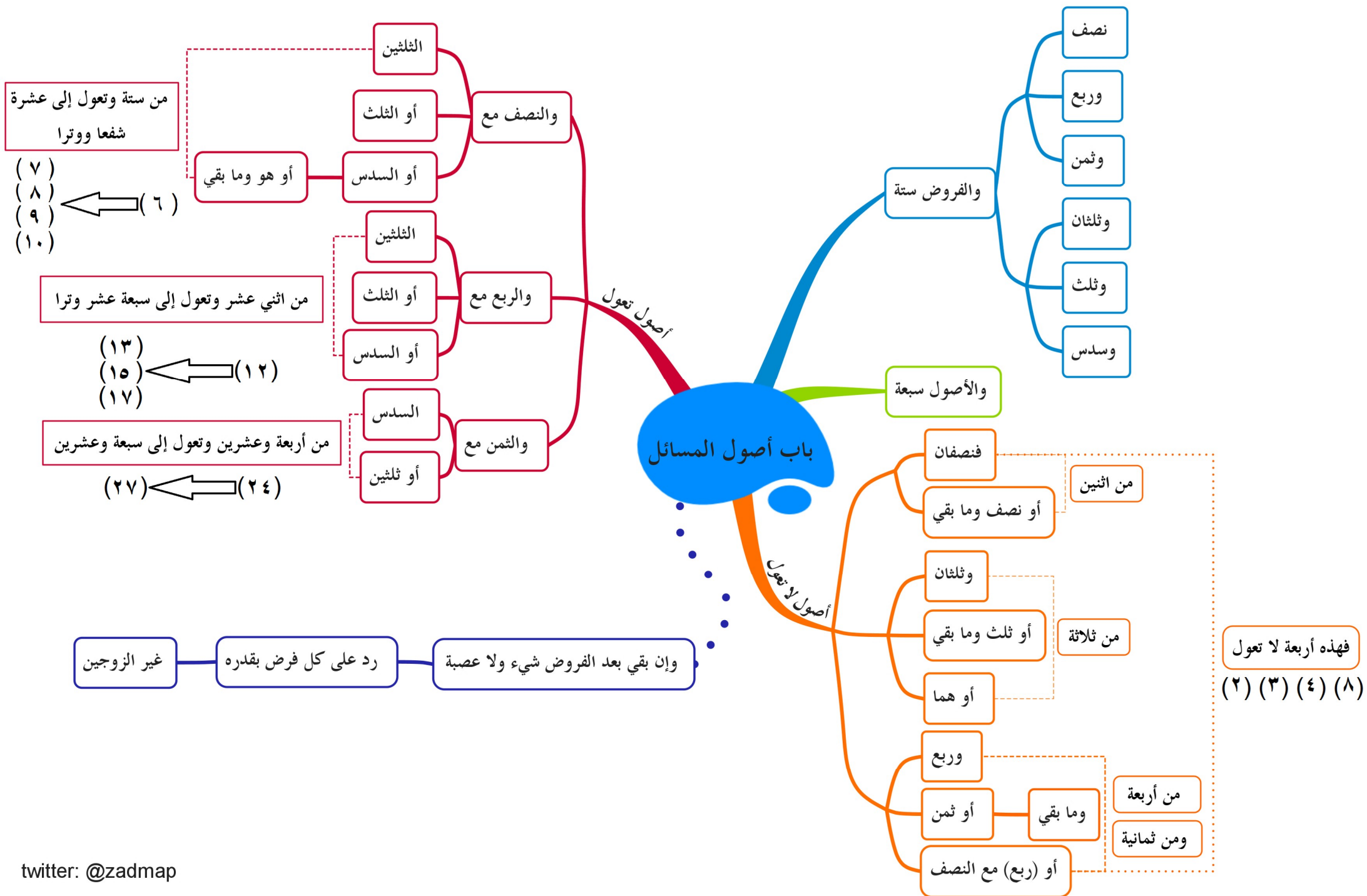
ويبدأ بالفروض

وما بقي للعصة

ويستقون في الحمارية

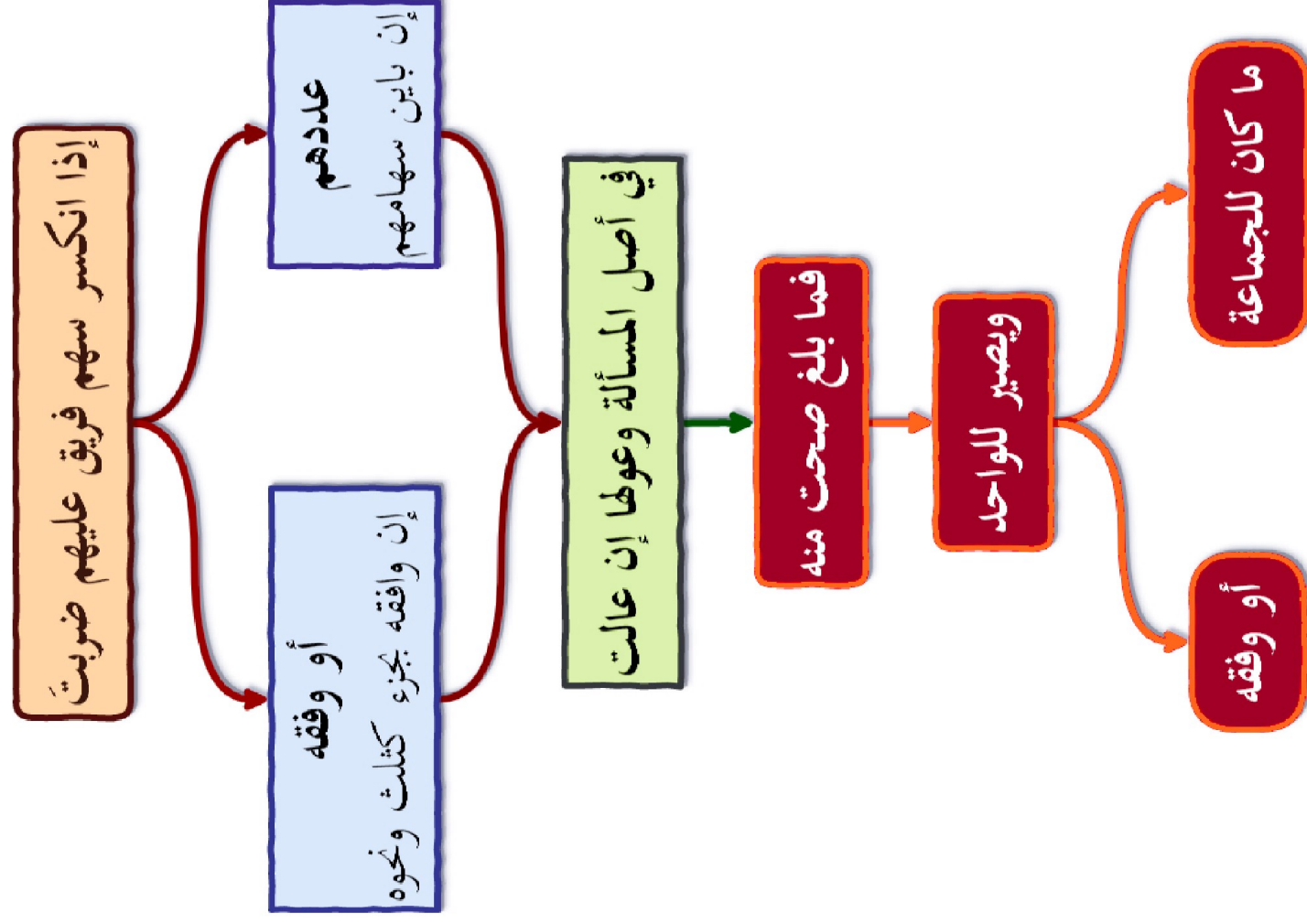
وابنا عم أحدهما أخ لأم أو زوج

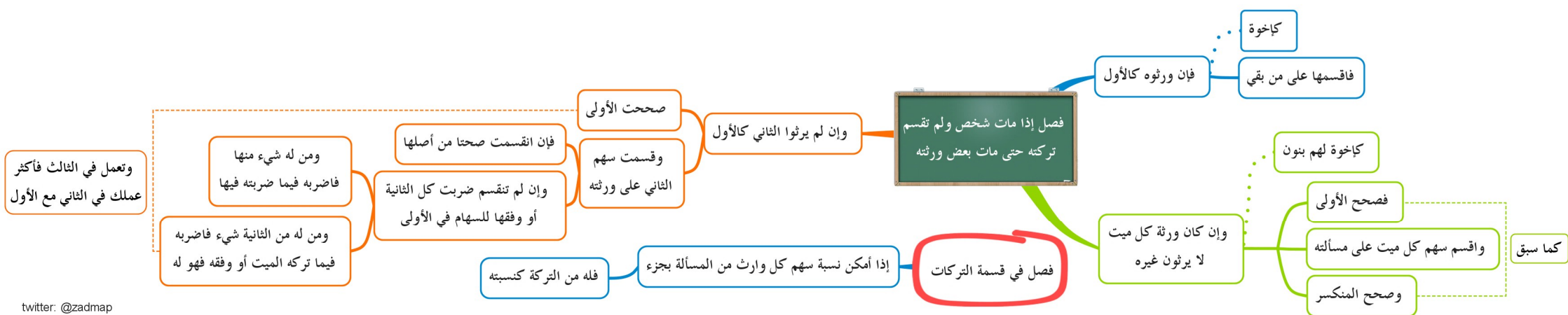
له فرضه والباقي لهما



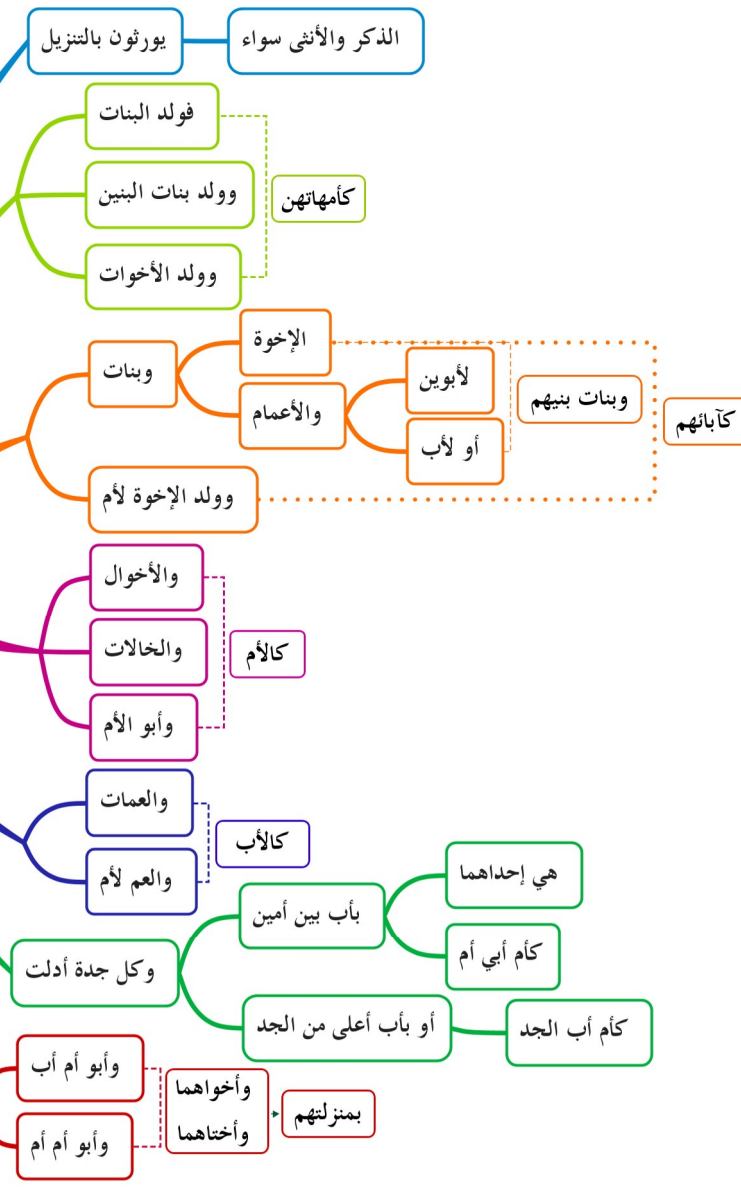
باب التصحيح والمناسخات

وقسمة التركات





باب ذوي الأرحام

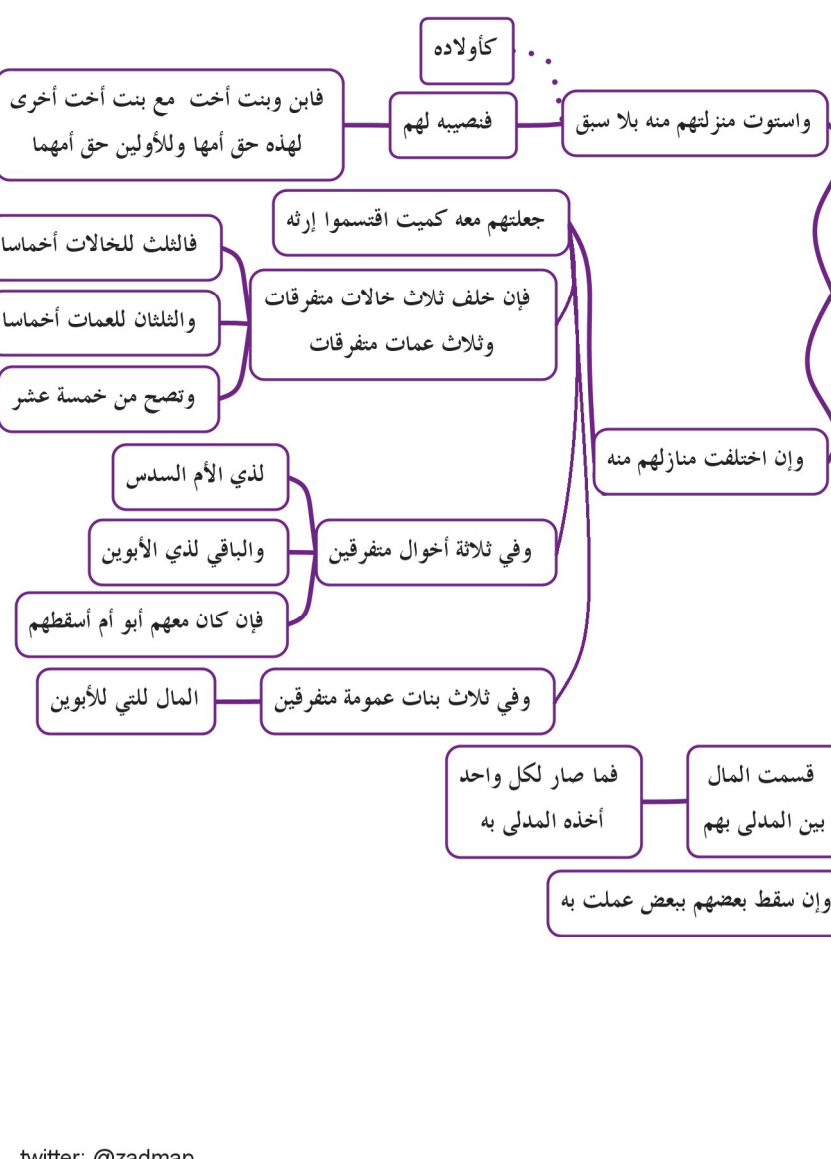


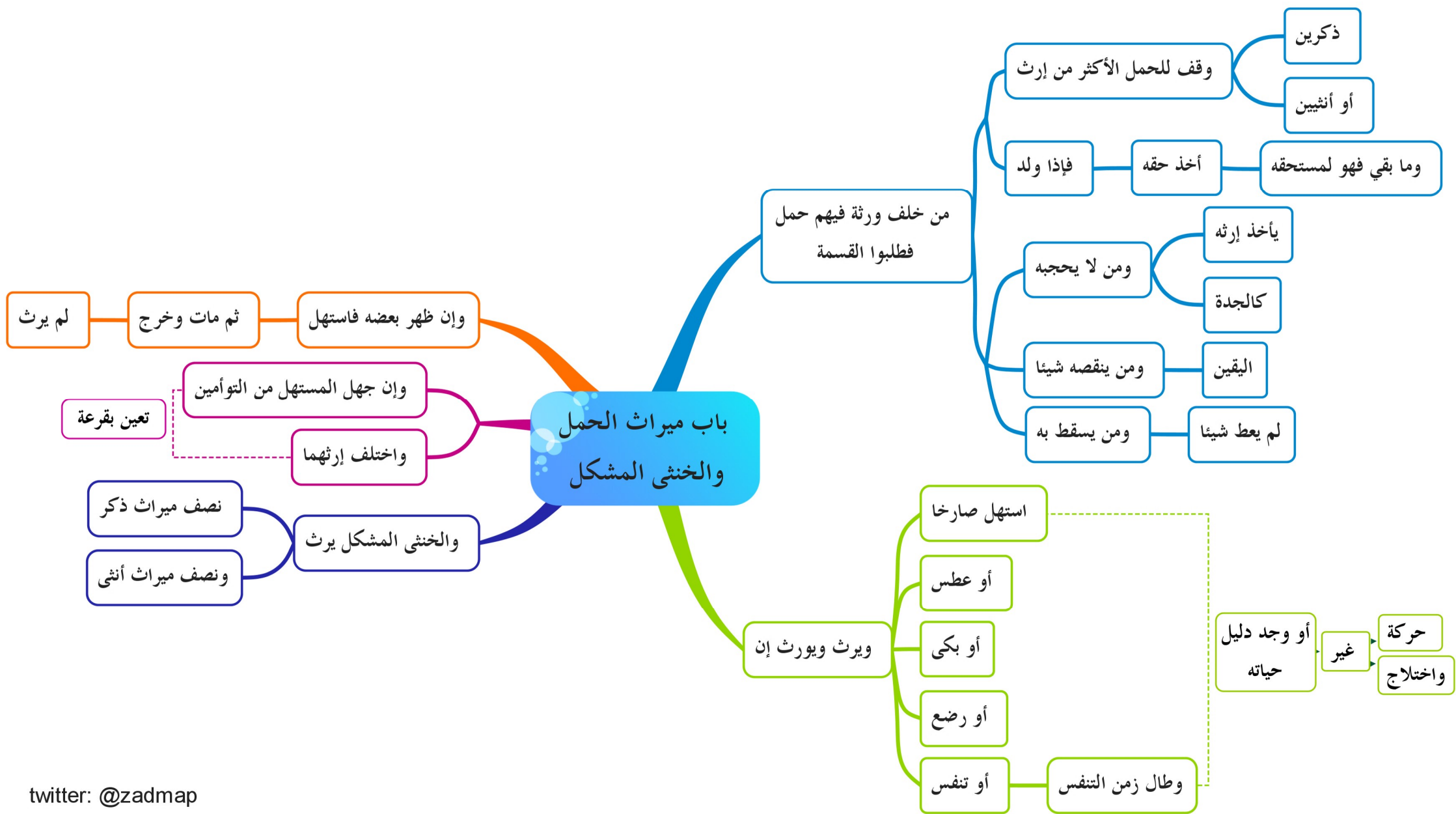
فيجعل حق كل وارث لمن أدلى به

فإن أدلى جماعة بوارث

وإن أدلى جماعة بجماعة

والجهات

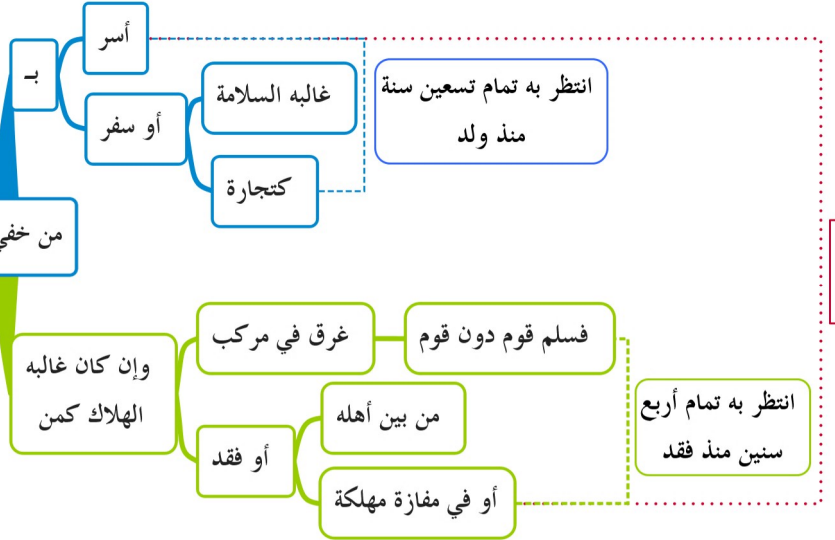




باب ميراث المفقود



من خفي خبره



ثم يقسم ماله فيهما

فإن مات مورثه في مدة التربص

أخذ كل وارث إذا اليقين

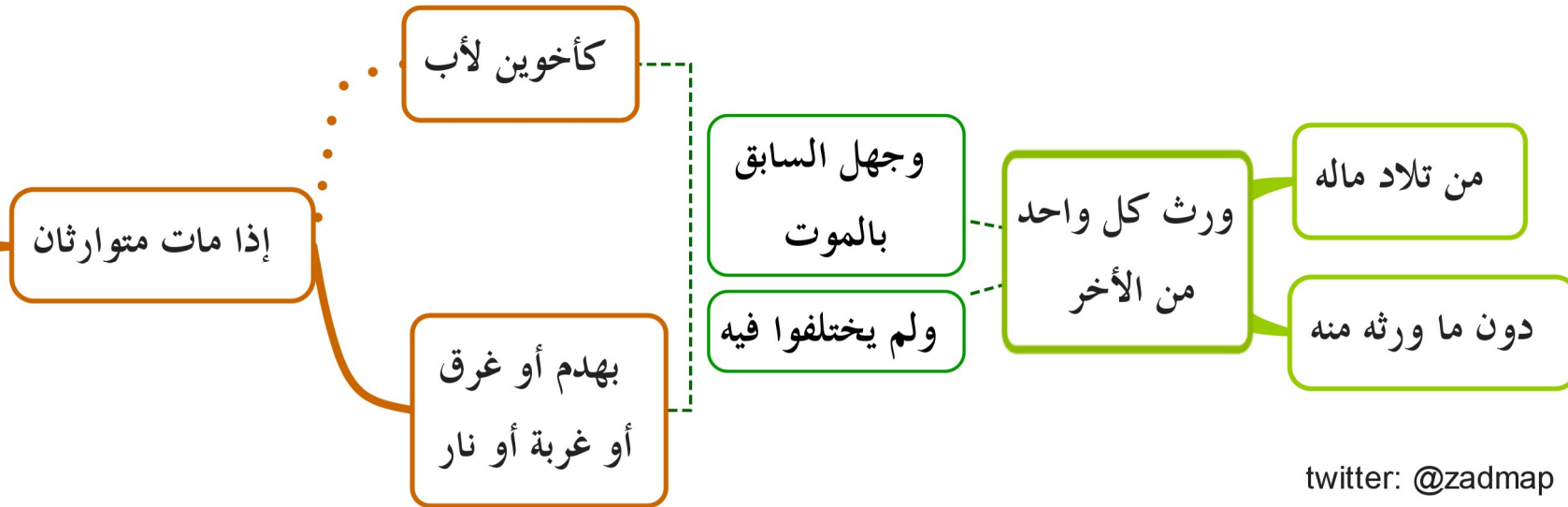
ووقف ما بقي

فإن قدم أخذ نصيبه

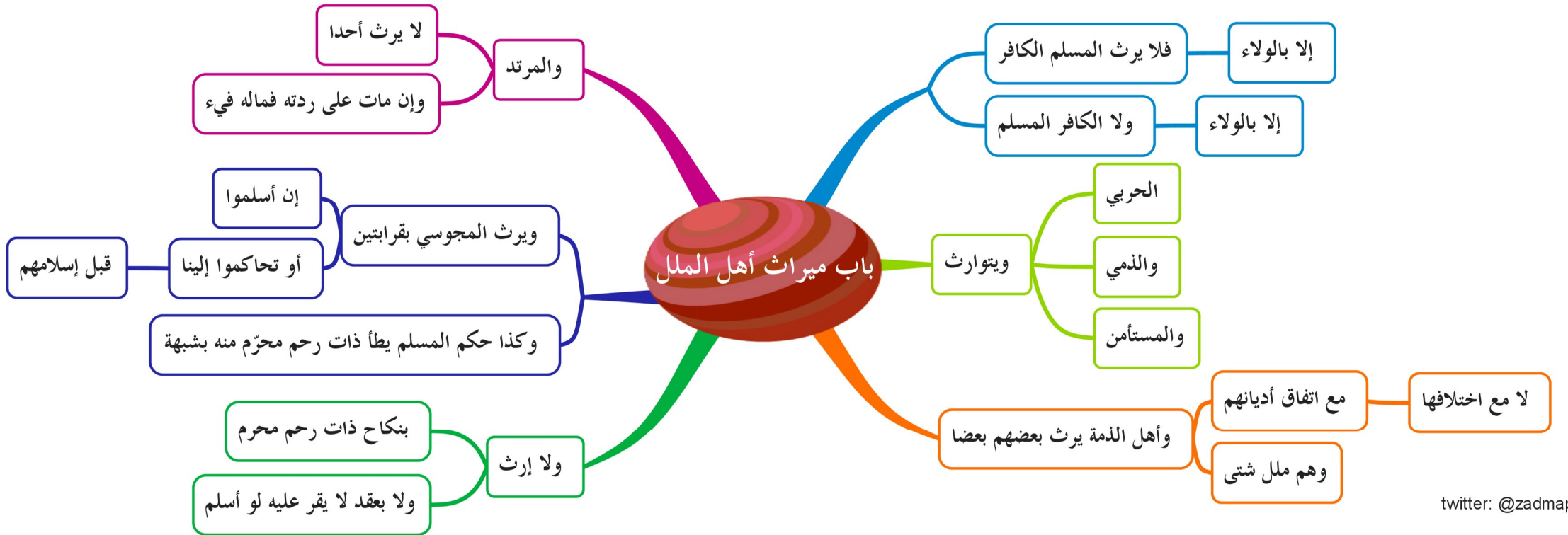
وإن لم يأت فحكمه حكم ماله

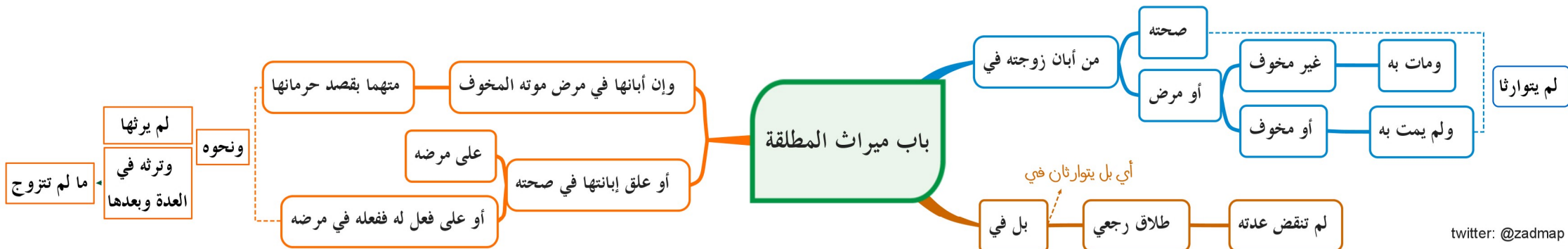
ولباقي الورثة أن يصطلحوا على ما زاد عن حق المفقود فيقتسموه

باب ميراث الغرقى



twitter: @zadmap





ثبت نسبه
وارثه

صغيرا
أو مجنونا

وصدق

أو كان

والمقر به مجهول النسب

إذا أقر كل الورثة ولو أنه واحد
بوارث للميت

باب الإقرار بمشارك
في الميراث

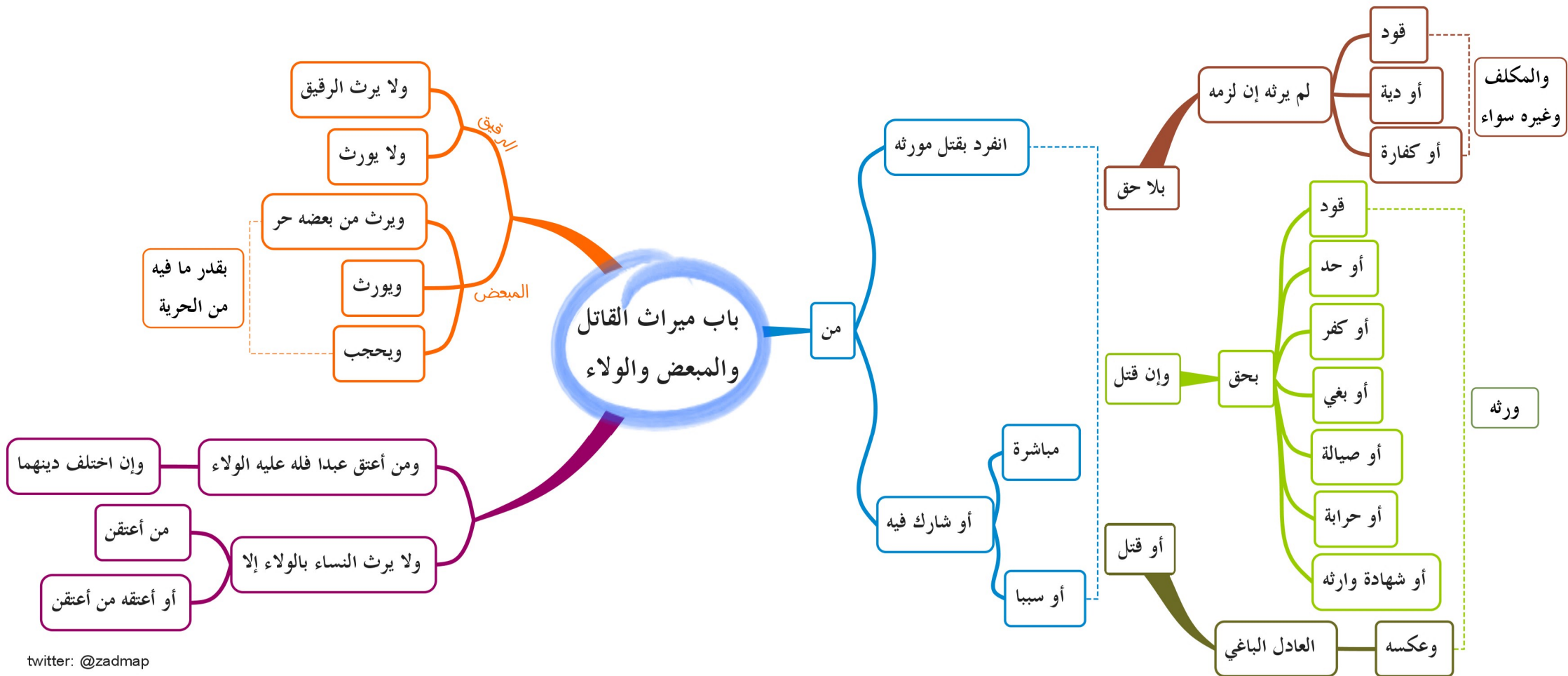
وإن أقر أحد ابنيه

بأخ مثله

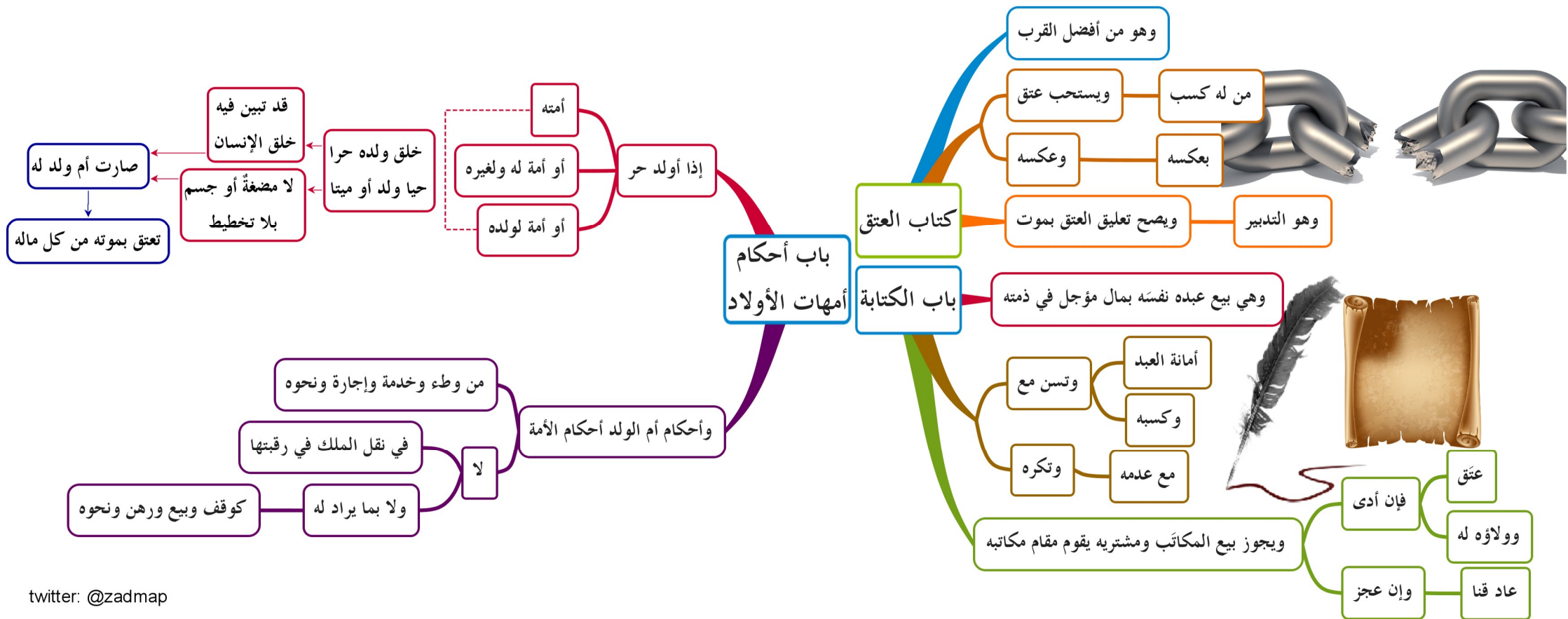
فله ثلث ما بيده

وإن أقر بأخت

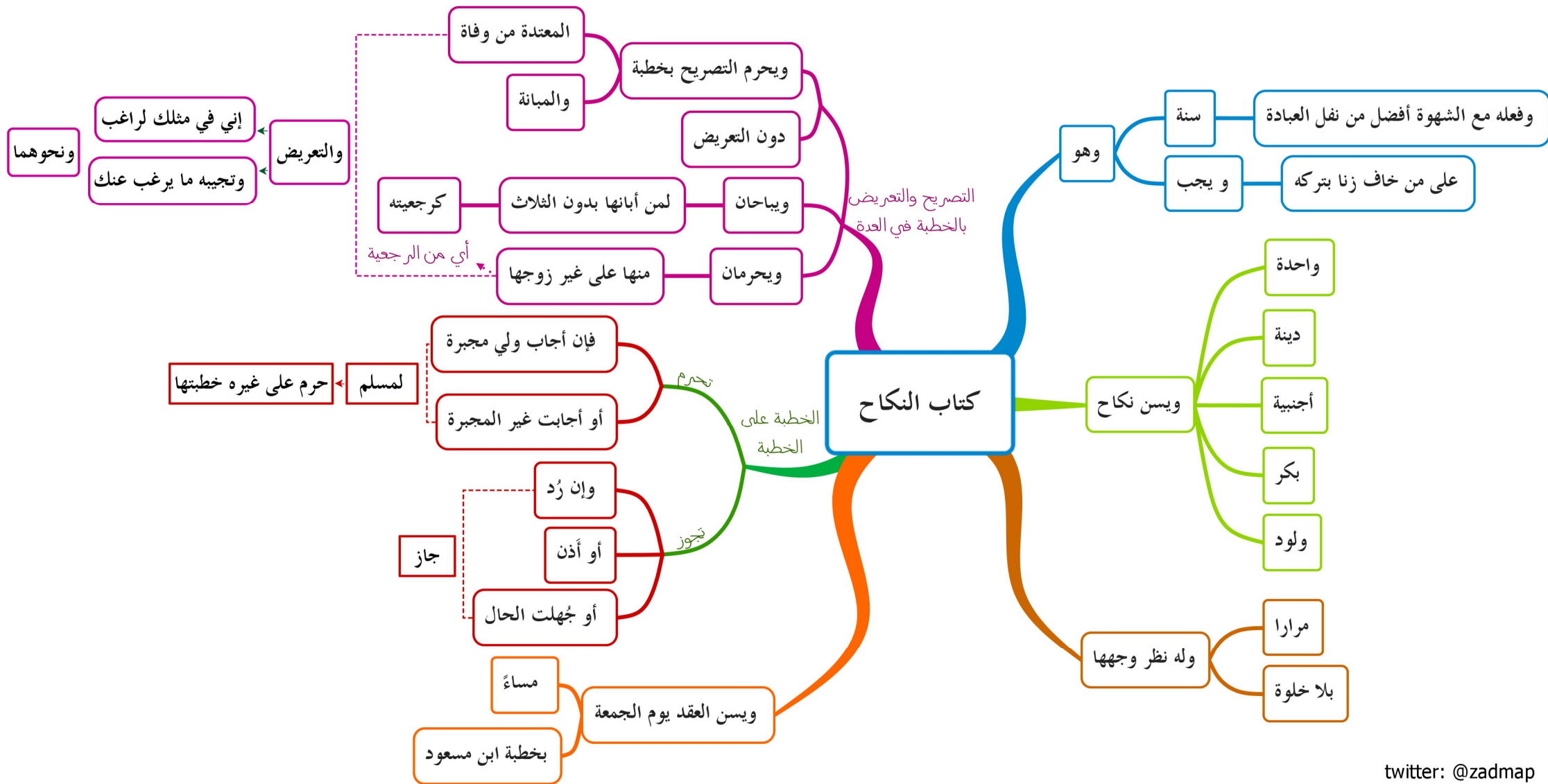
فلها خمسه

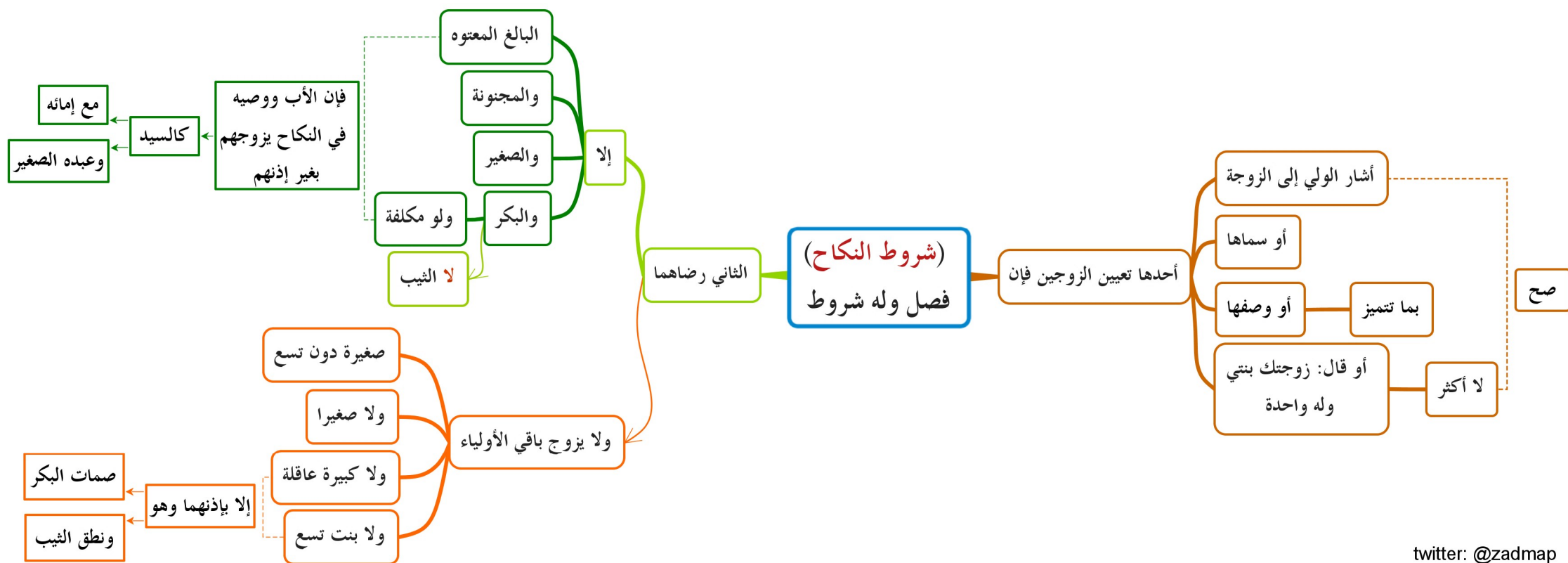


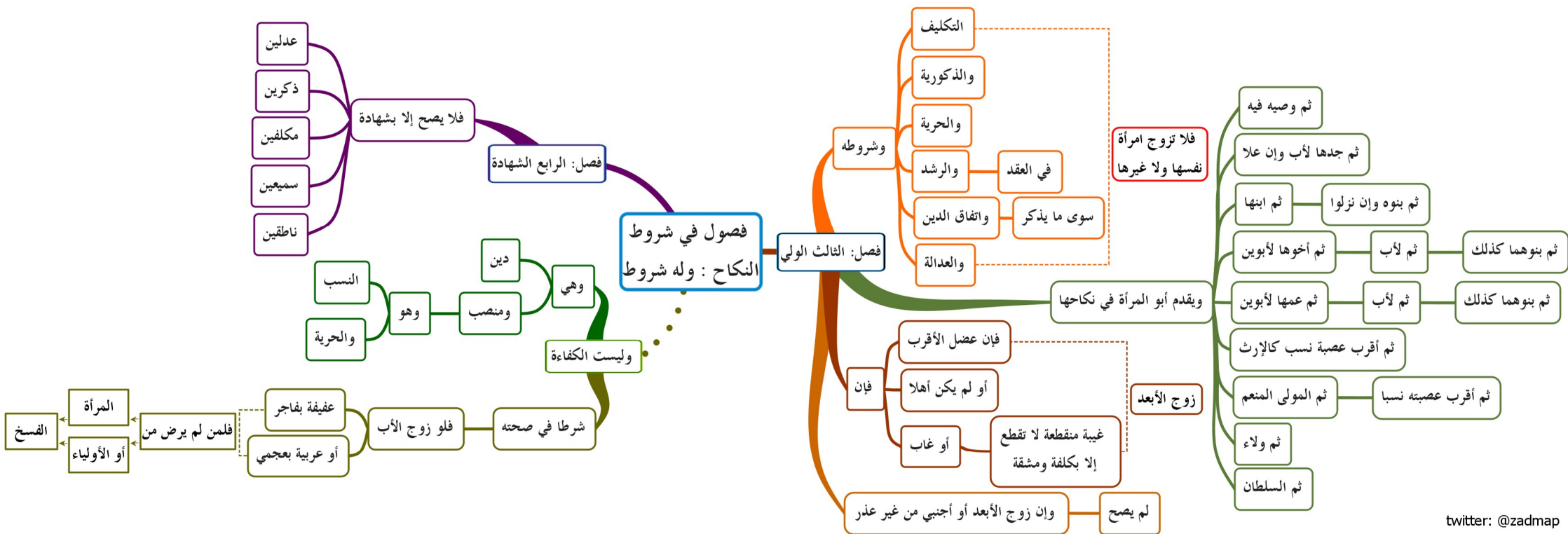
كتاب العتق

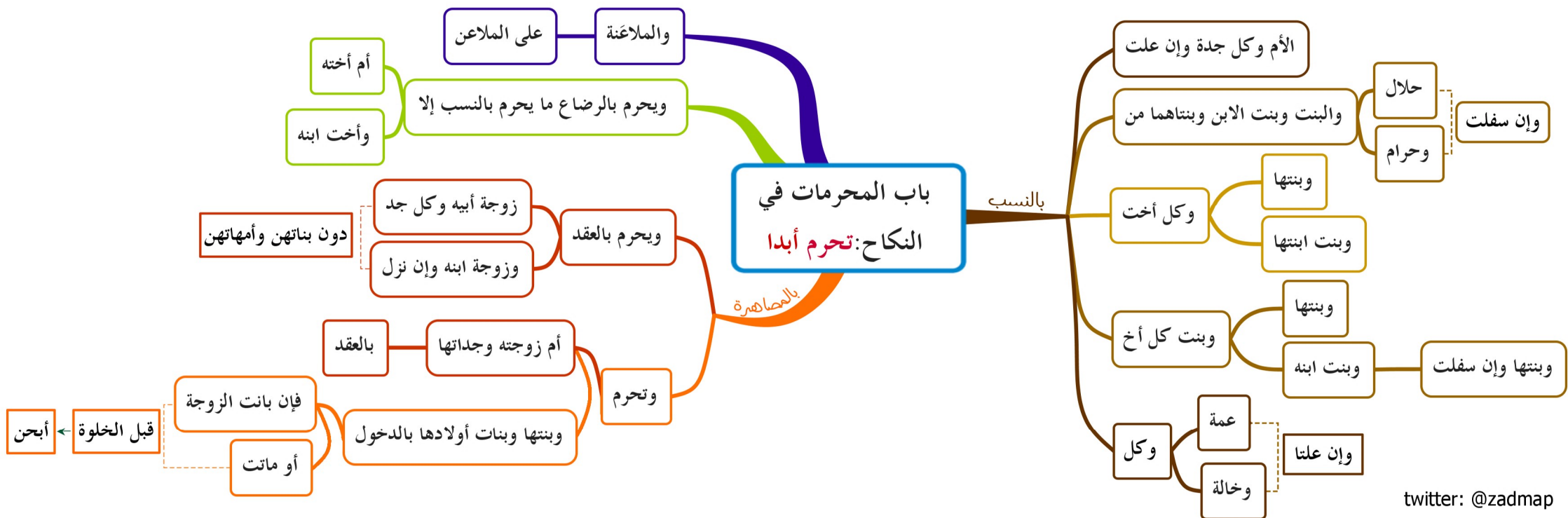


كتاب النكاح









فصل: ويحرم إلى أمد

من تحرم إلى أجل الجدة

أخت معتدته

وأخت زوجته

وينتاهما

وعمتاهما

وخالتاهما

أبحن → فإن طلقت وفرغت العدة

عقد

أو عقدين معا

فإن تزوجهما

فإن تأخر أحدهما

أو وقع في عدة الأخرى

وهي بائن أو رجعية

وتحرم المعتدة

والمستبرأة

من غيره

والزانية

حتى تنوب

وتنقضي عدتها

ومطلقاته ثلاثا

حتى يطأها زوج غيره

والمحرمة

حتى تحل

ولا ينكح

كافر مسلمة

ولا مسلم ولو عبدا كافرة

إلا حرة كتابية

ولا ينكح حر مسلم

أمة مسلمة

إلا أن

يخاف عنت العزوبة

طول حرة

ويعجز عن

وثن أمة

ولا ينكح

عبد سيده

ولا سيد أتمته

وللحر

نكاح أمة أبيه

دون أمة ابنه

وليس للحر

نكاح عبد ولدها

وإن اشترى أحد الزوجين

أو ولده الحر

أو مكاتبه

الزوج الآخر

أو بعضه

انفسخ نكاحهما

ومن حرم وطؤها بعقد حرم بملك يمين

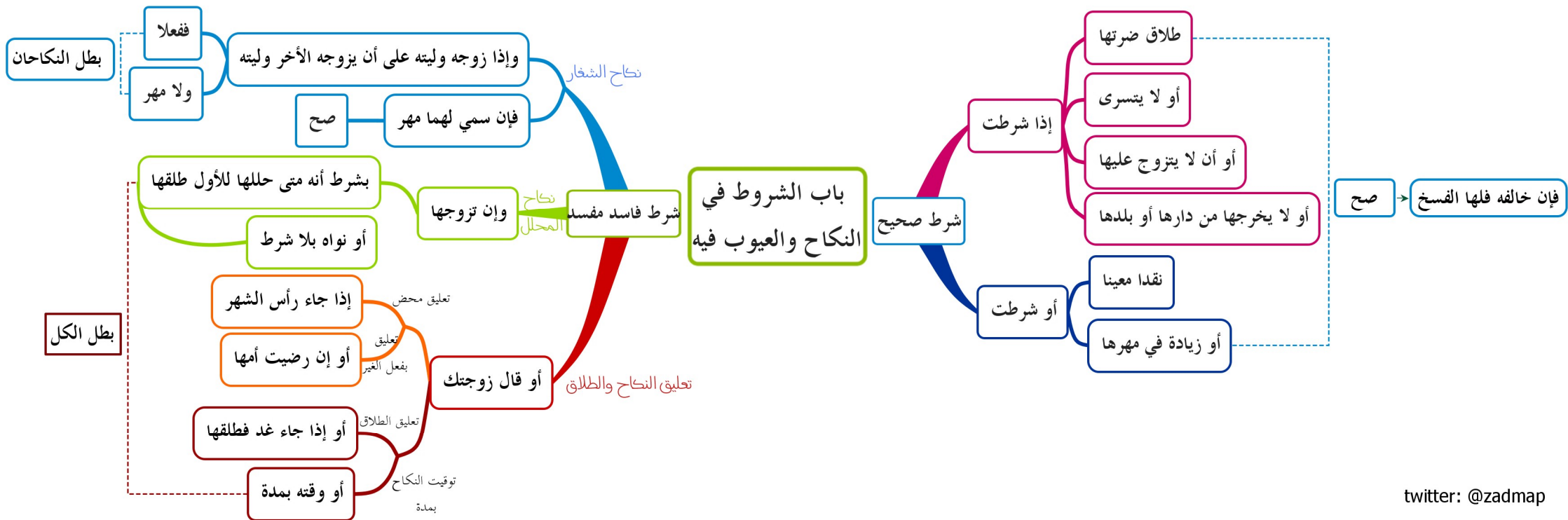
إلا أمة كتابية

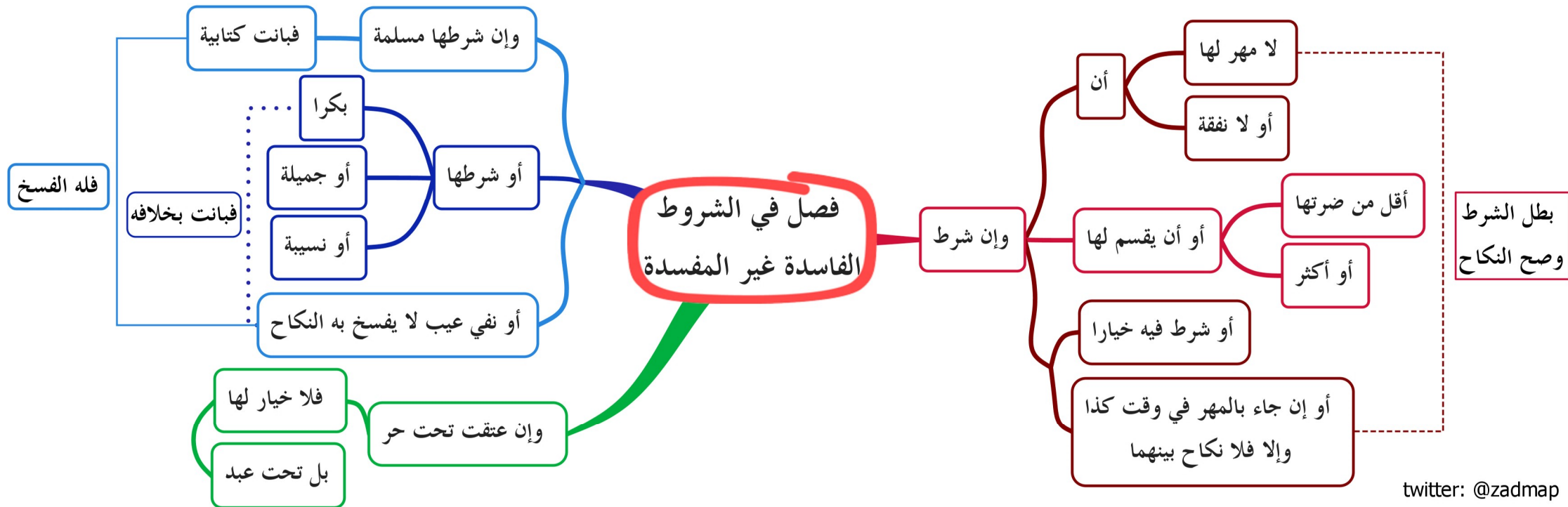
ومن جمع بين محللة ومحرمه في عقد

صح فيمن تحل

ولا يصح نكاح خنثى مشكل

قبل تبين أمره







باب نكاح الكفار

كنكاح المسلمين حكمه

ويقرون على فاسده إذا

اعتقدوا صحتهم في شرعهم

ولم يرتفعوا إلينا

فإن أتونا قبل عقده

عقدناه على حكمنا

وإن أتونا بعده

أقرا والمرأة تباح إذا

أو أسلم الزوجان

وإن كانت ممن لا يجوز ابتداء نكاحها

فرق بينهما

وإن وطئ حربي حربية فأسلما

وقد اعتقده نكاحا

أقرا

وإلا فسخ

ومتى كان المهر

وإن كان فاسدا

صحيحا أخذته

وقبضته

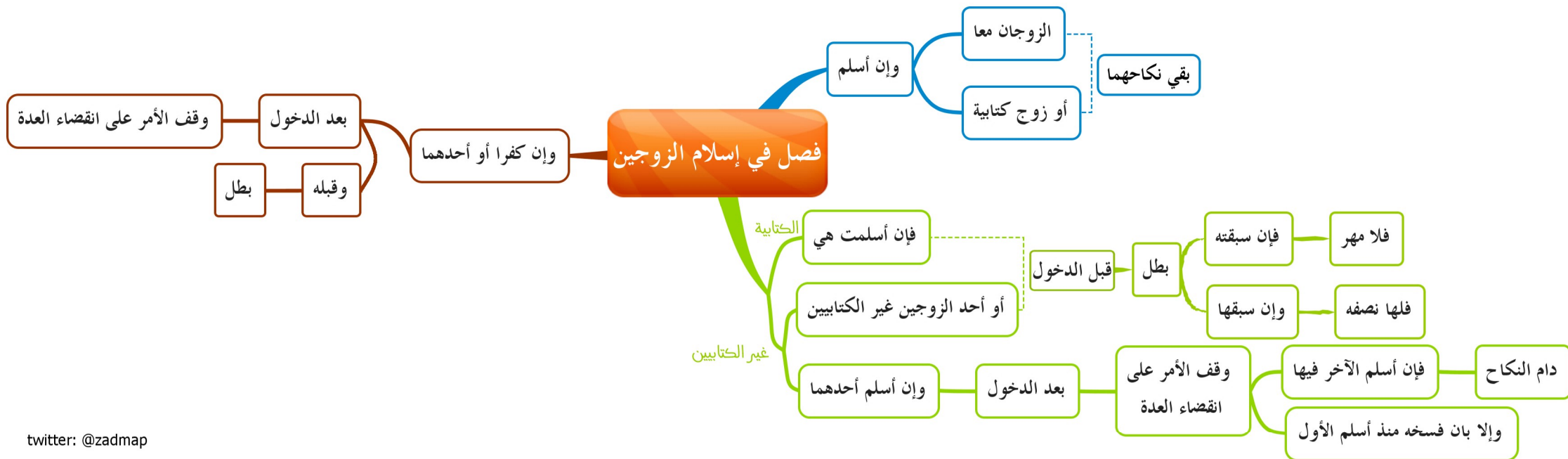
استقر

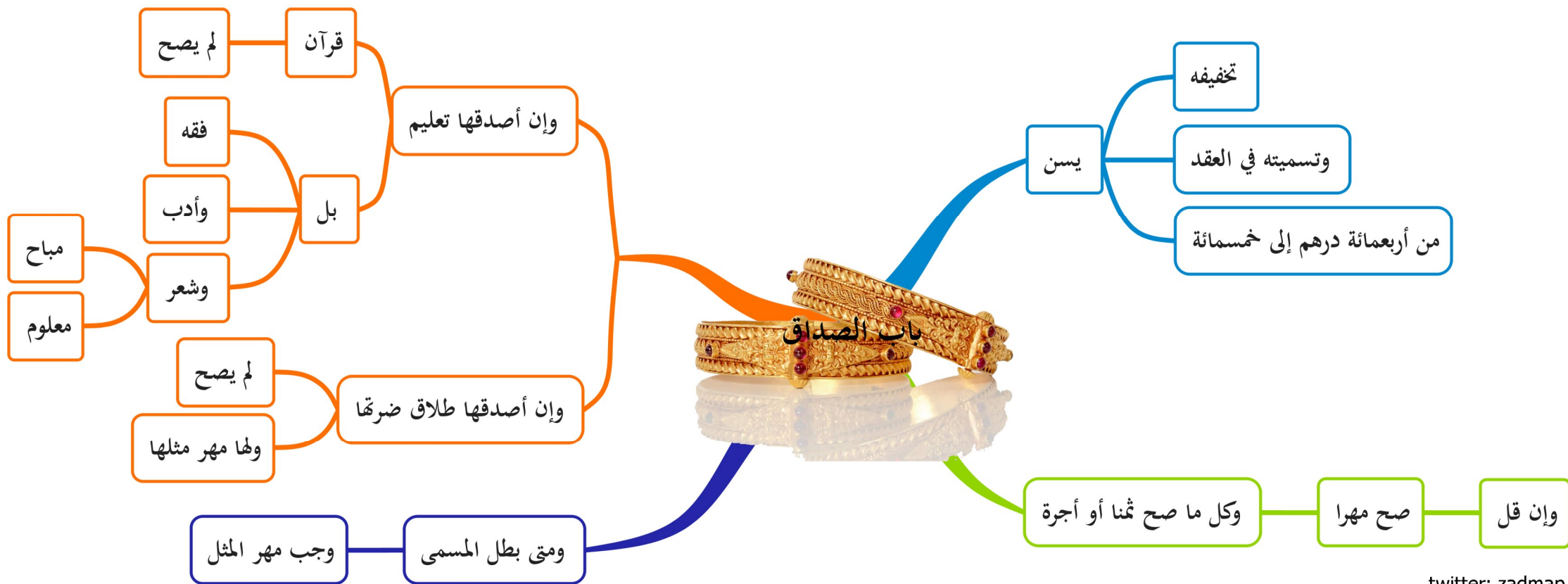
وإن لم تقبضه

ولم يسم

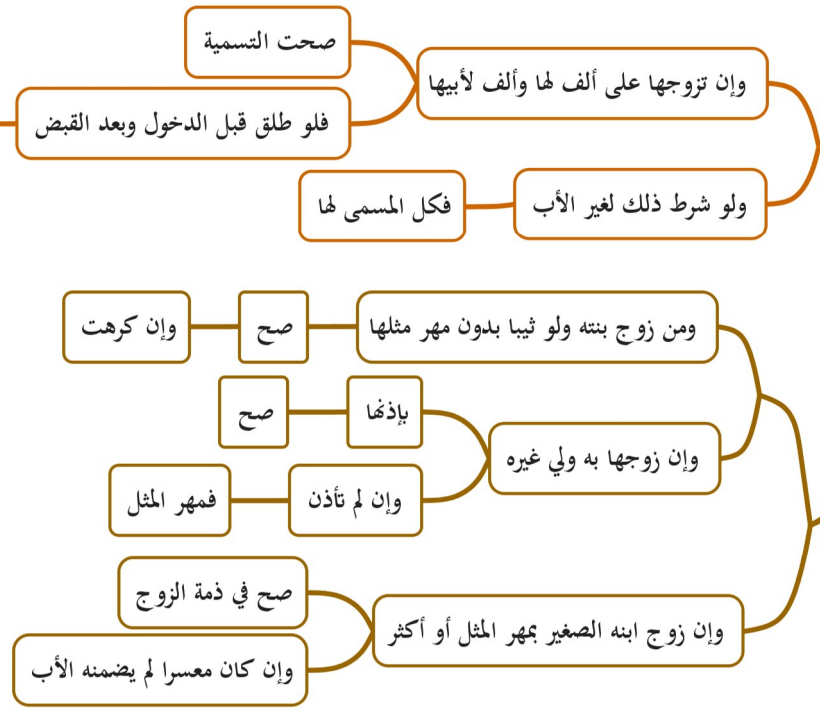
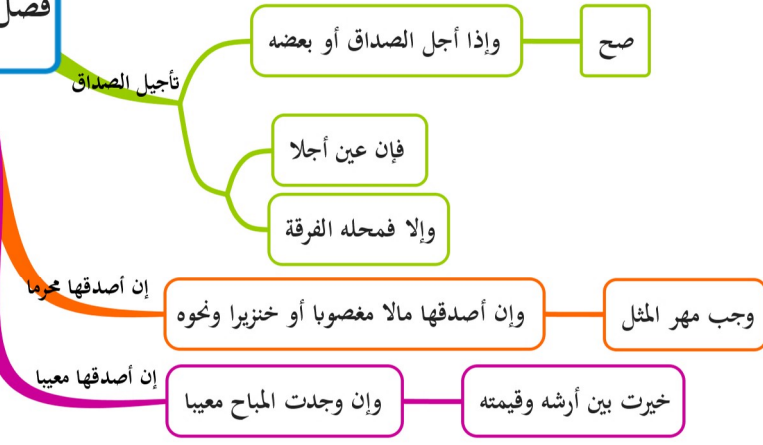
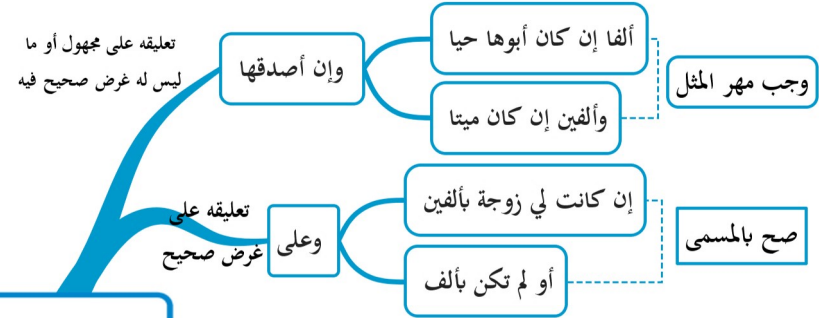
قال في الروض: وإن لم يسم

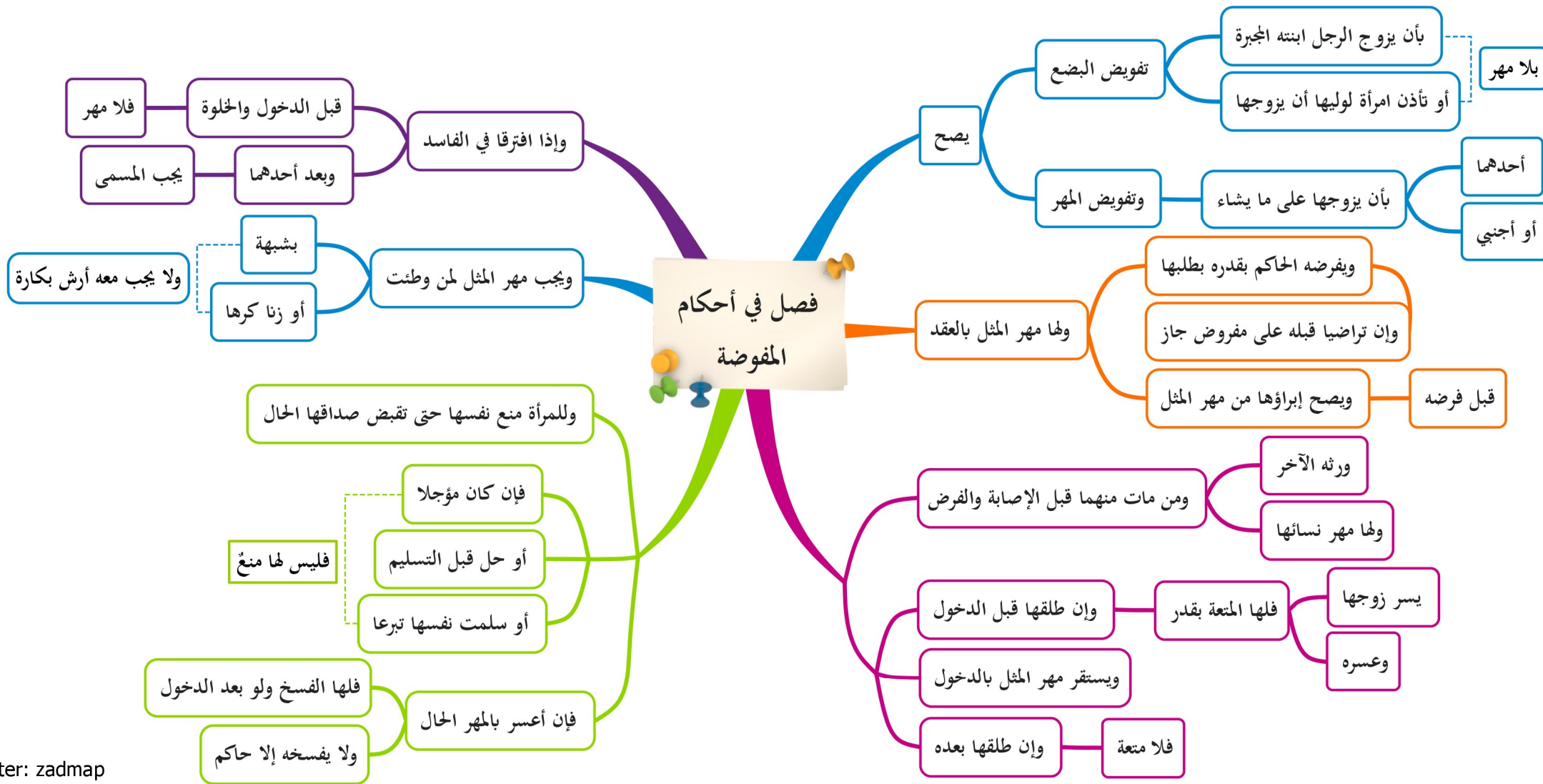
فرض لها مهر المثل





فصل وإن أصدقها ألفا





باب وليمة العرس



تسن

ولو بشاة فأقل

وتجب في أول مرة إجابة

مسلم

إليها

يحرم هجره

إن عينه

ولم يكن ثم منكر

حكم إجابة
الوليمة

فإن دعا الجفلى

أو في اليوم الثالث

أو دعاه ذمي

كرهت الإجابة

الآكل من العرس

ومن صومه واجب

دعا و انصرف

والمتنفل يفطر

إن جبر

ولا يجب الأكل

وإباحته متوقفة على

صريح إذن

أو قرينة

النثار

ويكره

النثار

والتقاطه

ومن أخذه أو وقع في حجره فله

ويسن

إعلان النكاح

والدف فيه للنساء

وإن علم أن ثم منكرا

يقدر على تغييره

حضر و غير

وإلا

أبى

ثم علم به

أزاله

فإن دام لعجزه عنه

انصرف

وإن حضر

وإن علم به ولم يره ولم يسمعه

خير

باب عشرة النساء

العشرة بالمعروف

يلزم الزوجين

مطل كل واحد بما يلزمه للآخر

ويحرم

والتكره لبذله

إن طلبه

لزم تسليم الحرة التي يوطأ مثلها في بيت الزوج

ولم تشترط دارها

أمهل العادة وجوبا

وإذا استمهل أحدهما

لا لعمل جهاز

وإذا تم العقد

ويجب تسليم الأمة ليلا فقط

ويباشرها ما لم

يضر بها

أو يشغلها عن فرض

وله السفر بالحره

ما لم تشترط ضده

ويحرم وطؤها في

الحيض

والدبر

وله إجبارها ولو ذمية على

غسل

حيض

ونجاسة

وأخذ ما تعافه النفس من شعر وغيره

ولا تجبر الذمية على غسل الجنابة

فصل في المبيت وما يتعلق به

المبيت

ليلة من أربع

ويلزمه أن يبيت عند الحرة

وينفرد إن أراد في الباقي

الوطء إن قدر كل ثلث سنة مرة

ويلزمه

فوق نصفها

وطلبت قدومه

وقدر

وإن سافر

لزمه

فإن أبي أحدهما
فرّق بينهما بطلبها

التسمية عند الوطء

وقول الوارد

وتسن

كثرة الكلام

والنزاع قبل فراغها

والوطء بمرأى أحد

والتحدث به

وتكره

الوطء

ويحرم

جمع زوجتيه في مسكن واحد

بغير رضاها

وله منعها

الخروج من منزله

ويستحب بإذنه

إن تمرض محرماً

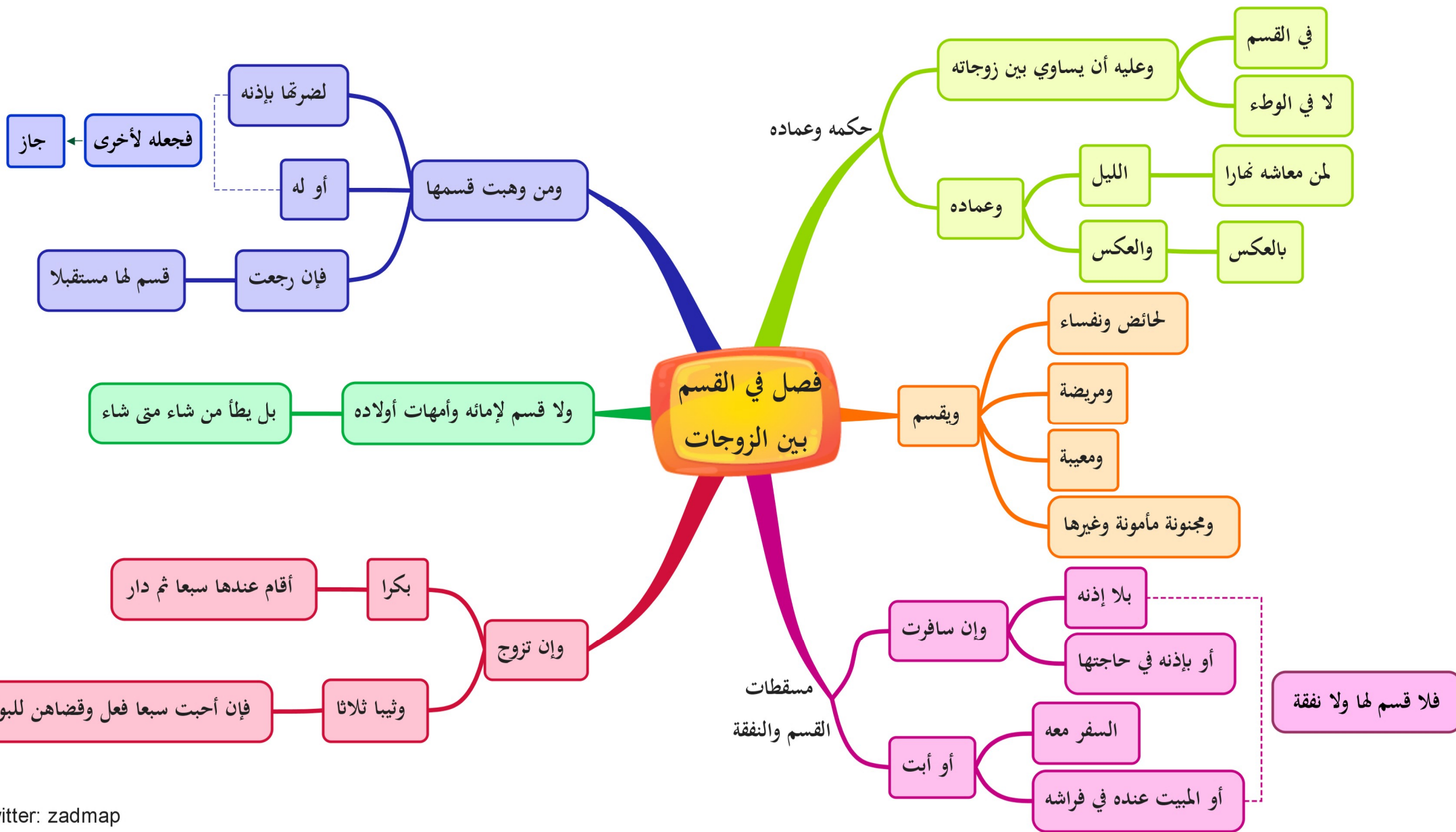
وتشهد جنازته

وله منعها

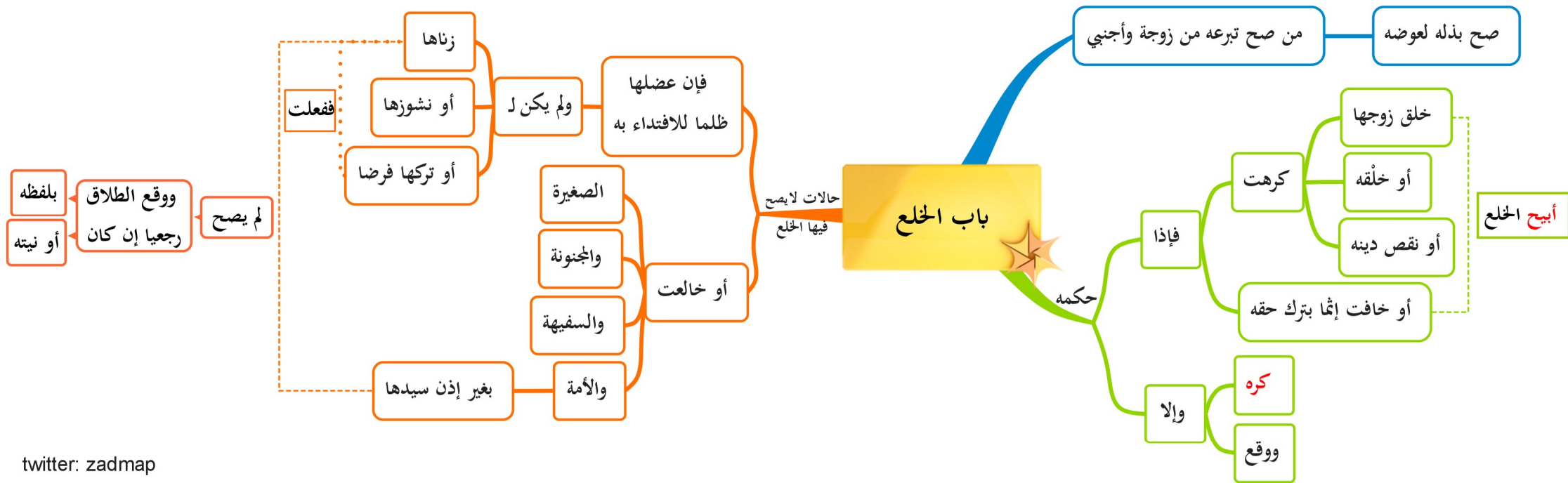
من إجارة نفسها

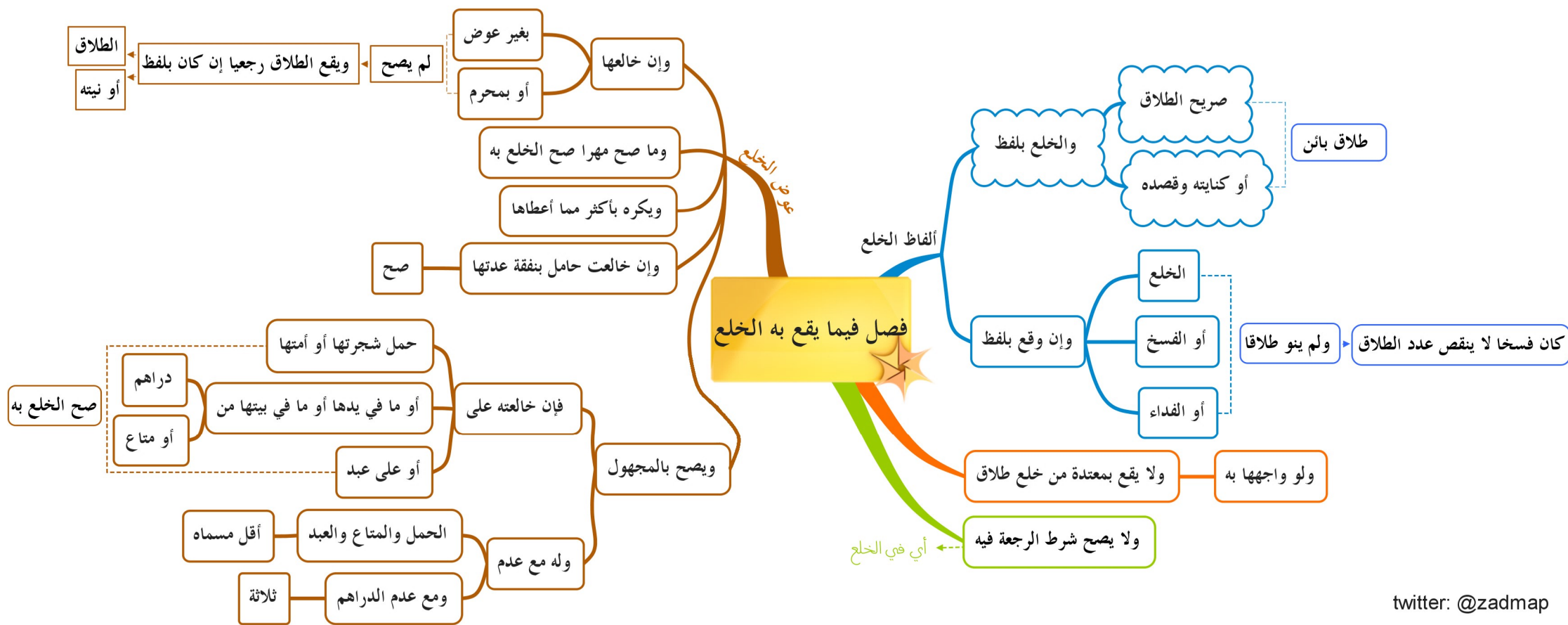
ومن إرضاع ولدها من غيره

إلا لضرورته

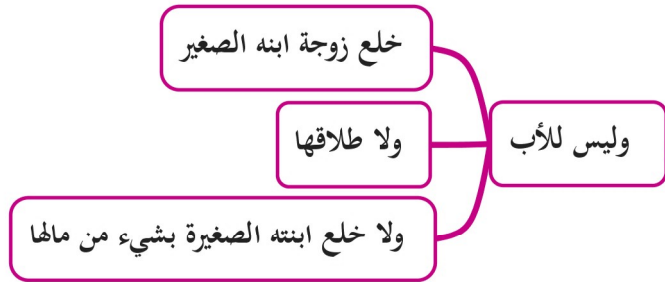
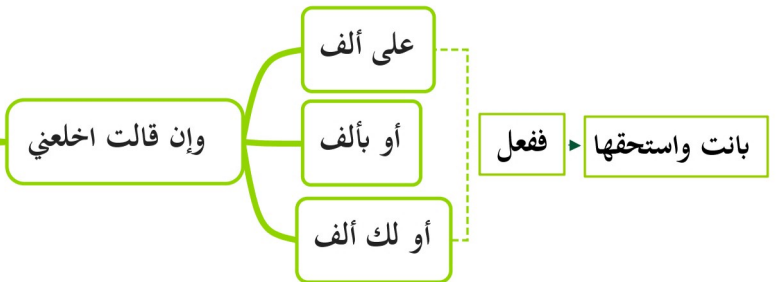
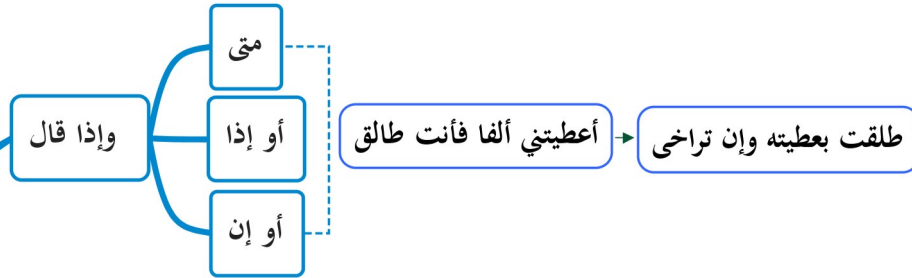








فصل في تعليق الخلع والطلاق



ولا يسقط الخلع غيره من الحقوق

وإن علق طلاقها بصفة ثم أبانها فوجدت ثم نكحها

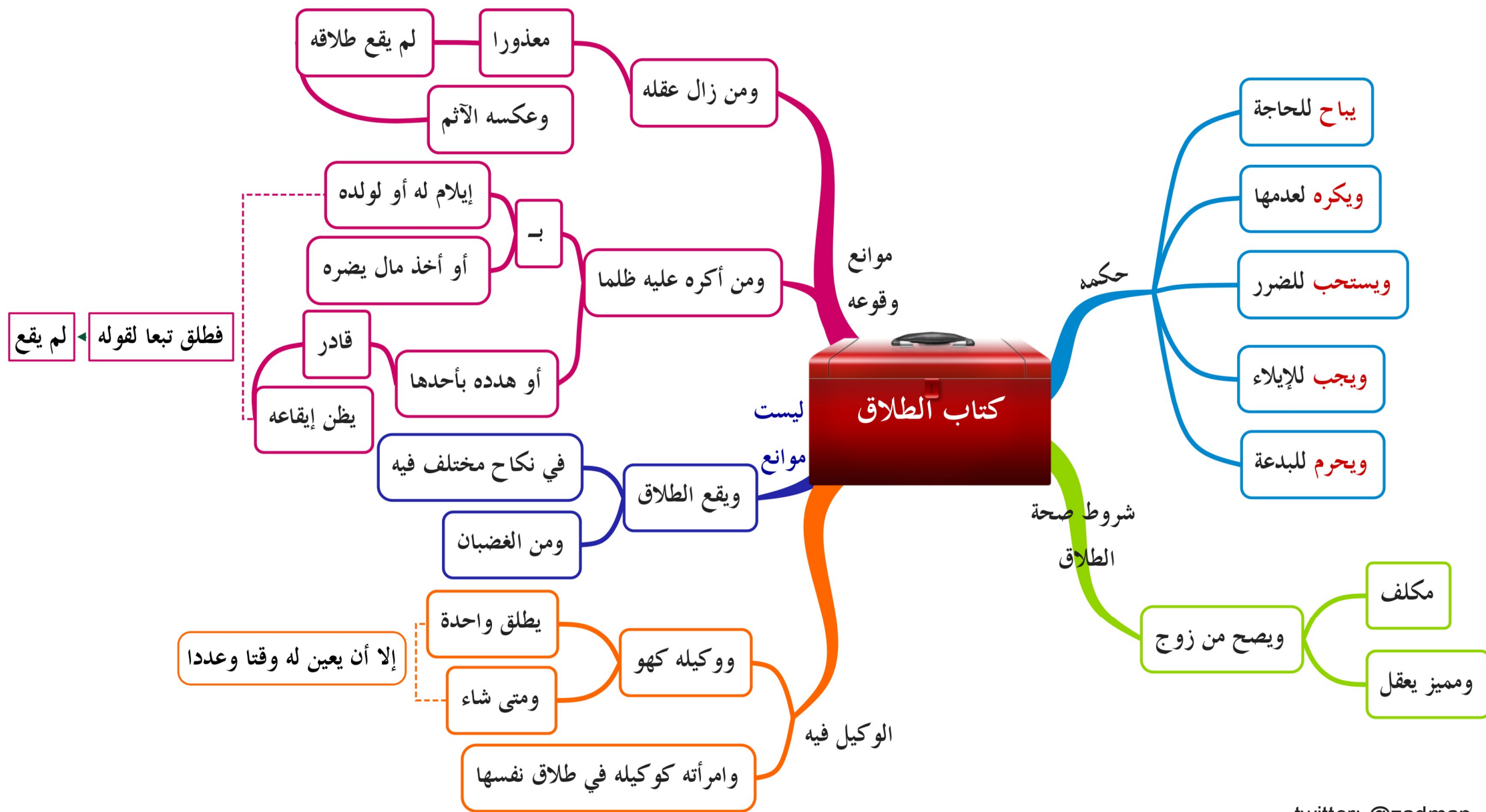
والا

فلا

فوجدت بعده

طلقت

كتاب الطلاق



فصل في سنة الطلاق وبدعته وصريحه

إذا طلقها

- مرة
- لم يجامع فيه
- في طهر
- وتركها حتى تنقضي عدتها

فهو سنة

وتحرم الثلاث إذا

- وإن طلق من دخل بها
- في حيض
- أو طهر وطئ فيه

وتسن رجعتها

فبدعة يقع

ولا سنة ولا بدعة لـ

- صغيرة
- وآيسة
- وغير مدخول بها
- ومن بان حملها

وصريحه

لفظ الطلاق

وما تصرف منه

أمر

ومضارع

غير

ومطابقة اسم فاعل

فيقع به
وإن لم ينوه
جاد وهازل

نوى بطلاق

من وثاق

أو في نكاح سابق
منه أو من غيره

لم يقبل حكما

فإن

أو أراد طاهرا فغلط

ولو سئل

أطلقت امرأتك فقال نعم

وقع

أو ألك امرأة فقال لا وأراد الكذب

فلا

فصل في كنايات الطلاق

وكناياته

الظاهرة نحو

أنت خلية وبرية وبائن وبتة وبتلة

وأنت حرة

وأنت الحرج

والخفية نحو

اخرجني واذهبي

وذوقي وتجري

واعتدي واستبرئي

واعترلي

ولست لي بامرأة

والحقي بأهلك

وما أشبه

ولا يقع بكناية
ولو ظاهرة طلاق

إلا بنية مقارنة للفظ

إلا في حال

خصومة

أو غضب

أو جواب سؤالها

فلو لم يرده أو أراد
غيره في هذه الأحوال

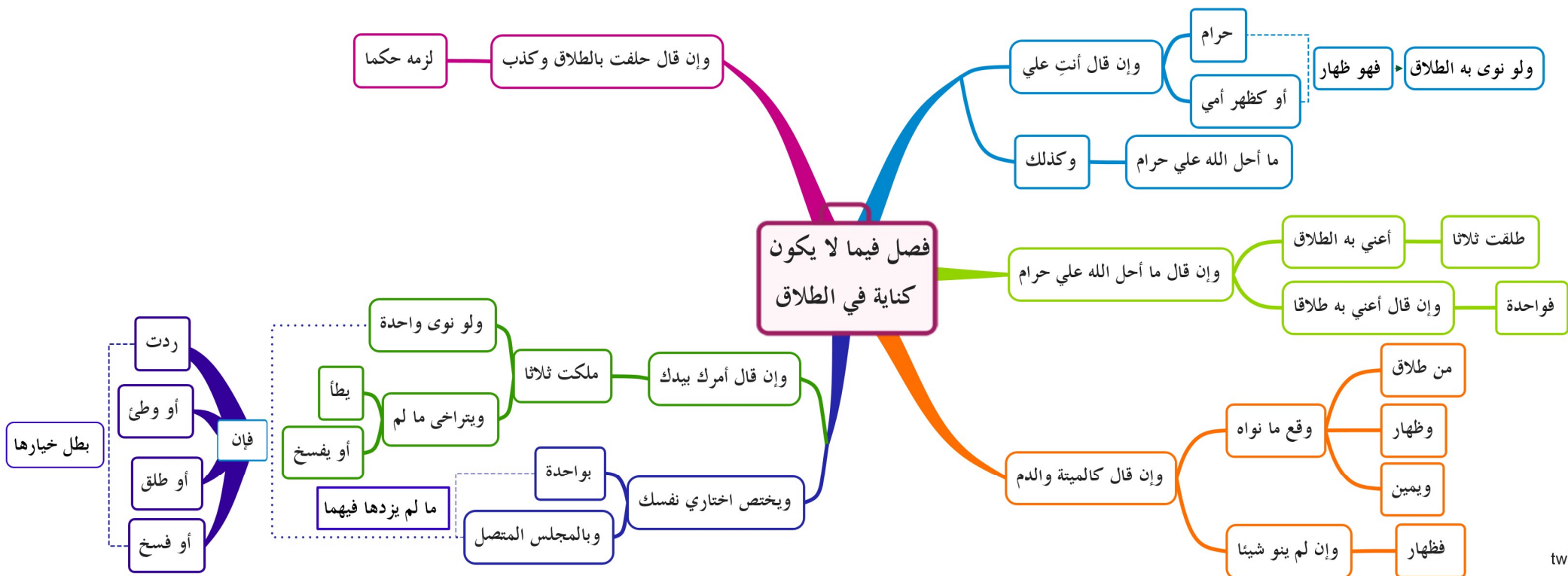
لم يقبل حكما

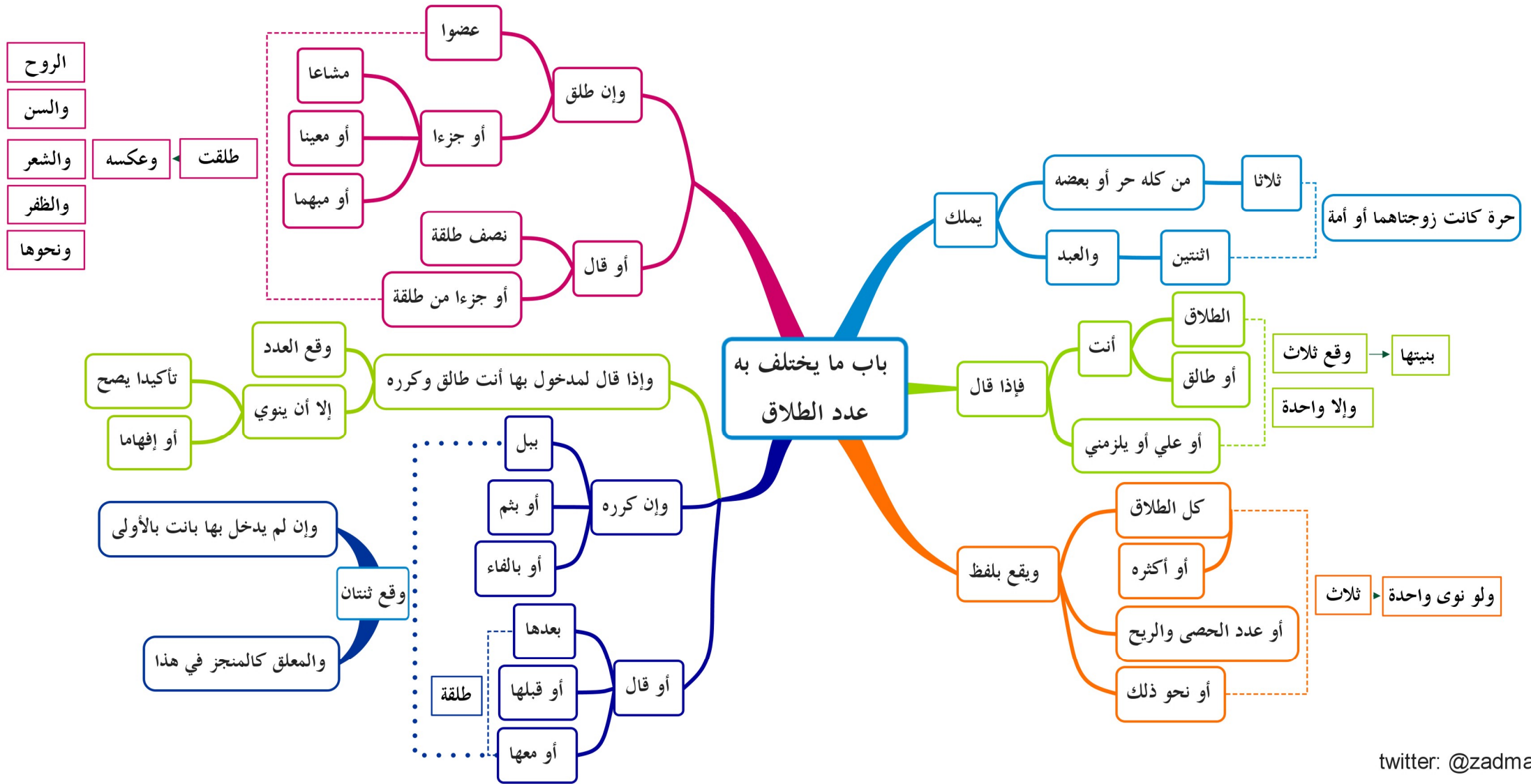
ويقع مع النية

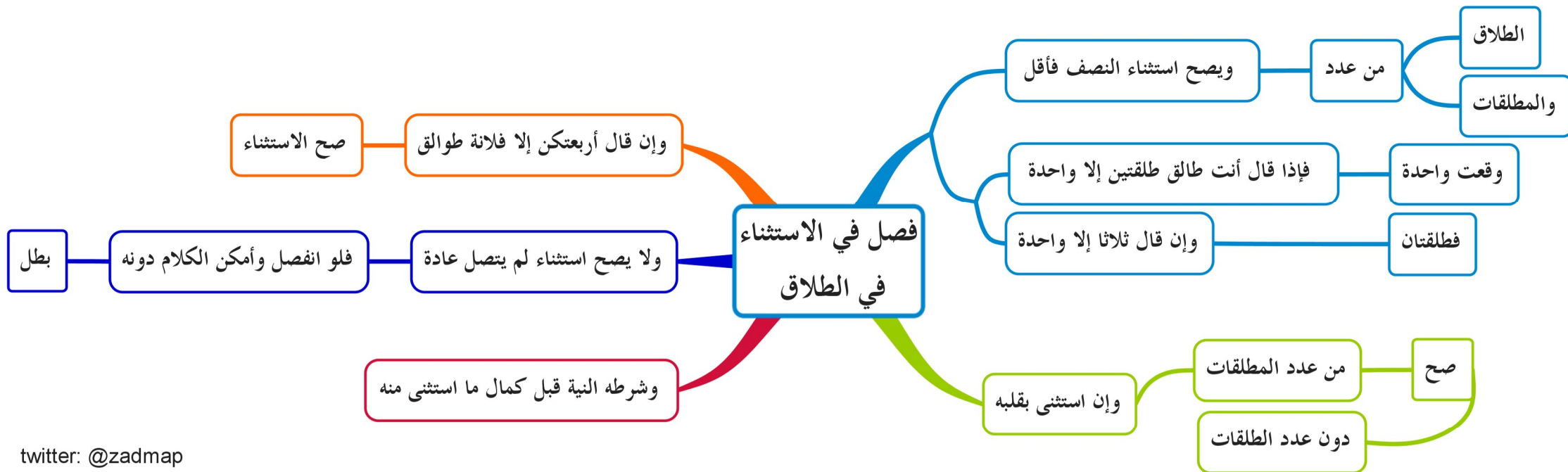
بالظاهرة ثلاث

وإن نوى واحدة

وبالخفية ما نواه

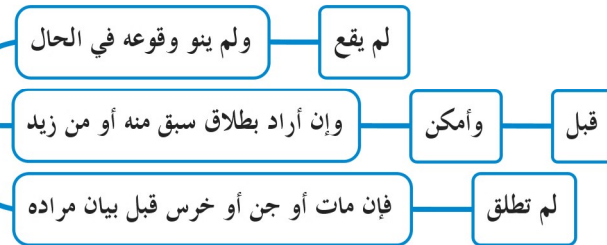






باب الطلاق في الماضي والمستقبل

إذا قال أنت طالق أمس
أو قبل أن أنكحك



وإن قال طالق ثلاثا
قبل قدوم زيد بشهر

فقدم

قبل مضيه
لم تطلق

وبعد شهر وجزء تطلق فيه
يقع

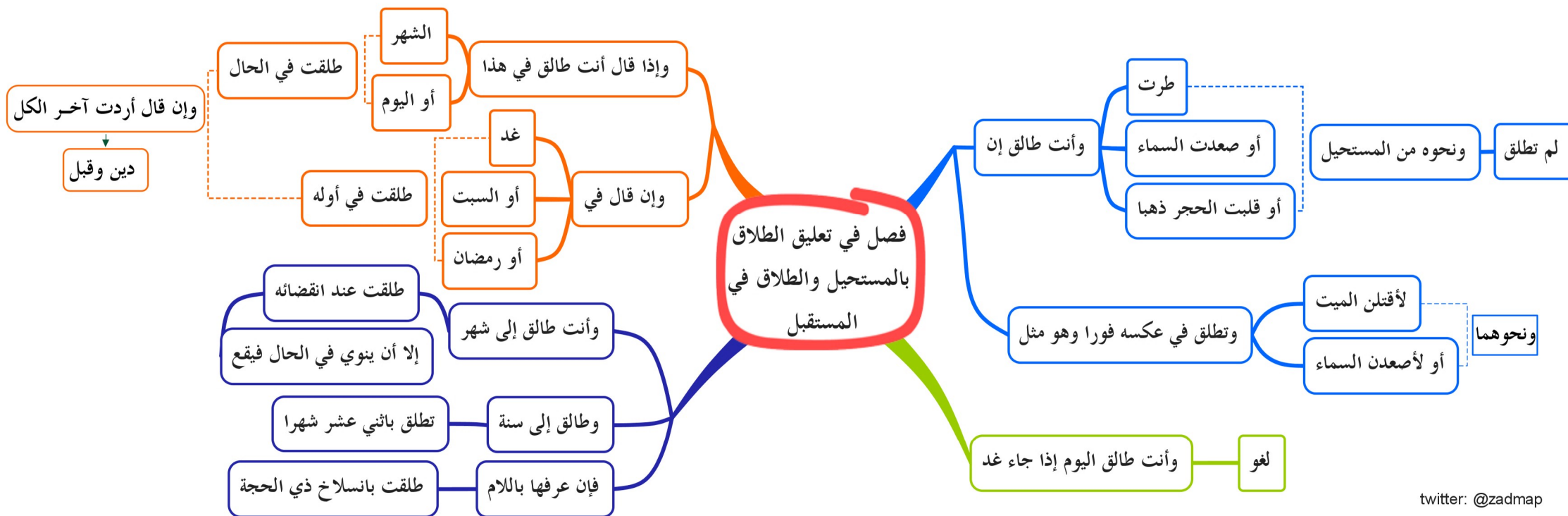
فإن خالعه

بعد اليمين بيوم وقدم بعد شهر ويومين

وعكسهما بعد شهر وساعة

وإن قال طالق قبل موتي
طلقت في الحال

وعكسه
معه أو بعده



باب تعليق الطلاق بالشروط

لا يصح إلا من زوج

ولو قال عجلته

فإذا علقه بشرط لم تطلق قبله

وقع في الحال

وإن قال سبق لساني بالشروط ولم أرده

لم يقبل حكما

وإن قال أنت طالق وقال أردت إن قمت

إن	←	وإذا	←	ومتى
وأي	←	ومن	←	وكلما

وأدوات الشرط

وهي وحدها للتكرار كلما

وكلها ومهما

- بلا لم
- أو نية فور
- أو قريبته

للتراخي

وإلا إن مع عدم

- نية فور
- أو قريبته

ما تفيد أدوات الشرط

فإذا قال إن قمت أو إذا أو متى أو أي وقت أو من قامت أو كلما قمت فأنت طالق

فمتى وجد طلقت

وإن تكرر الشرط لم يتكرر الحث

إلا في كلما

وإن لم أطلقك فأنت طالق

ولم ينو وقتا

ولم تقم قريبة بفور

ولم يطلقها

طلقت في آخر حياة أولهما موتا

ومتى لم

أو إذا لم

أو أي وقت لم

أطلقك فأنت طالق

ومضى زمن يمكن إيقاعه فيه

ولم يفعل

طلقت

وكلما لم أطلقك فأنت طالق

ومضى ما يمكن إيقاع ثلاث مرتبة فيه

ولم يطلقها

طلقت المدخول بها ثلاثا

وتبين غيرها بالأولى

وإن قمت

فقعدت

أو ثم قعدت

فأنت طالق

لم تطلق حتى تقوم ثم تقعد

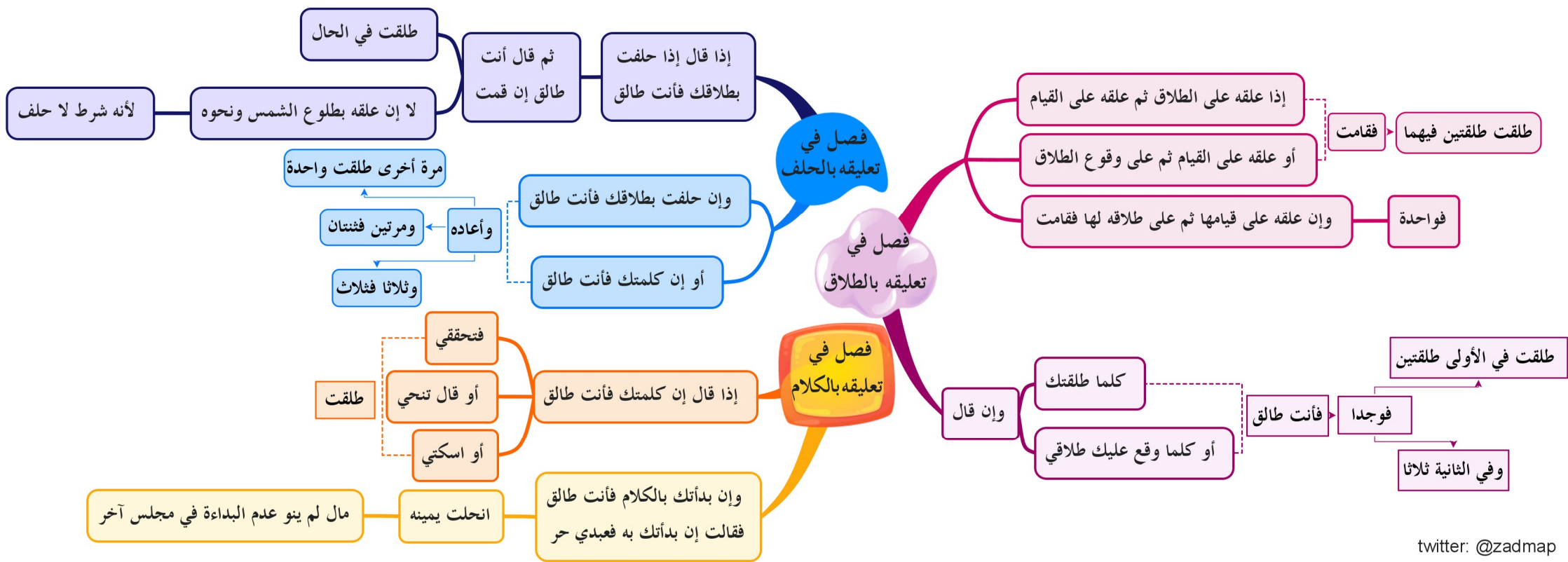
وبالواو تطلق بوجودهما

وبأو بوجود أحدهما

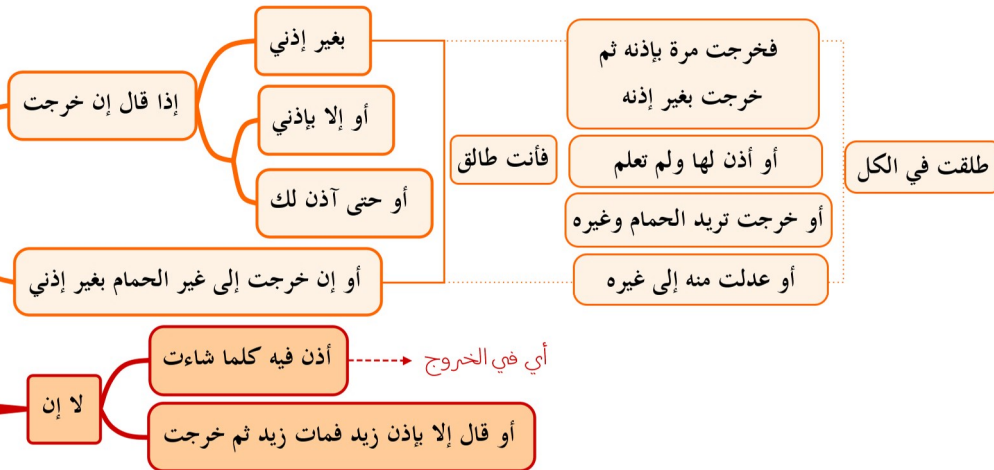
أو إن قعدت إذا قمت

أو إن قعدت إن قمت





فصل في تعليقه بالإذن



فصل في مسائل متفرقة

فصل في تعليقه بالمشيئة



البعض لا يكون كالآ

وإن حلف



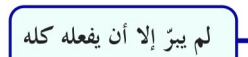
وإن فعل المحلوف عليه



وإن فعل بعضه



وإن حلف ليفعله

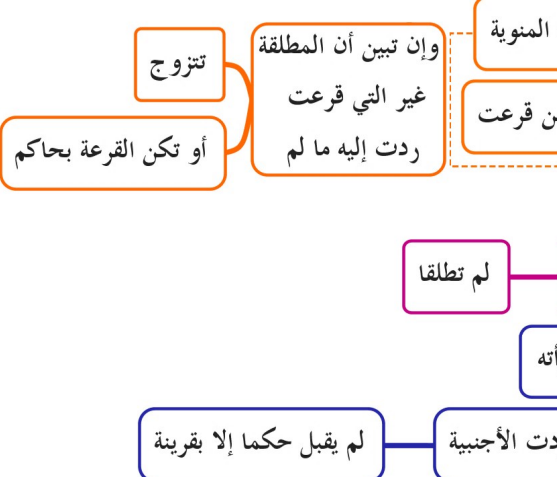


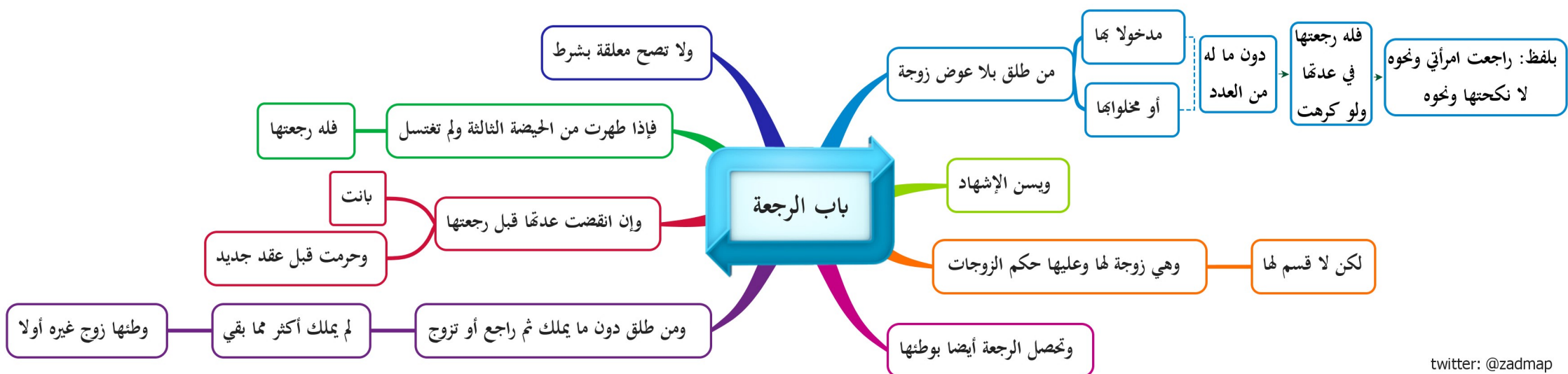
باب التأويل في الحلف

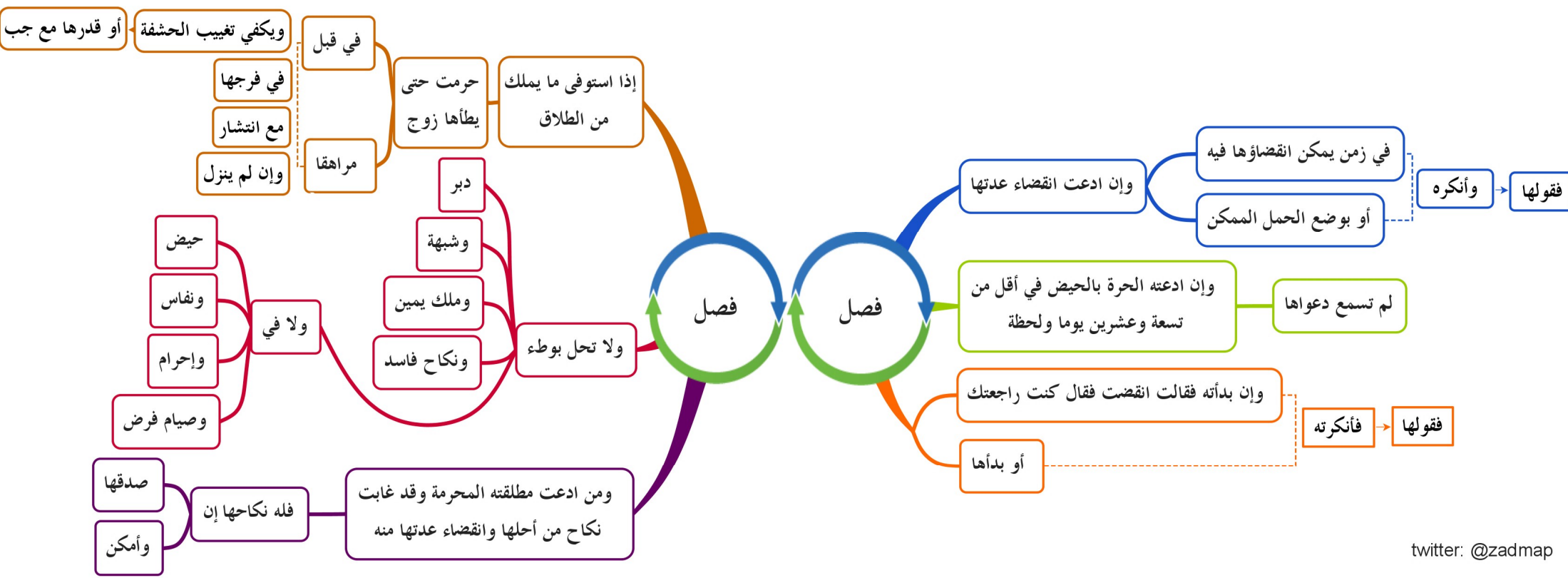


لم يحنث في الكل

باب الشك في الطلاق







كتاب الإيلاء

كتاب الإيلاء

وهو حلف زوج

بالله تعالى أو صفته

على ترك وطء زوجته

في قبلها

أكثر من أربعة أشهر

ويصبح من

كافر

وقن

ومميز

وغضبان

وسكران

ومريض مرجو برؤه

وممن لم يدخل بها

لا من

مجنون

ومغمى عليه

وعاجز عن وطء

لجب كامل

أو شلل

فإذا قال: والله لا وطئتك

أو حتى

أو عين مدة تزيد على أربعة أشهر

ينزل عيسى

أو يخرج الدجال

تشربي الخمر

أو تسقطي دينك

أو تهبي مالك ونحوه

فإذا مضى أربعة أشهر من يمينه ولو قنا

فإن وطئ

ولو بتغيب حشفة في الفرج

فقد فاء

وإلا أمره بالطلاق

فإن أبى

طلق حاكم عليه

واحدة

أو ثلاثا

أو فسخ

وإن وطئ

في الدبر

فما فاء

أو دون الفرج

وإن ادعى

بقاء المدة

صدق مع يمينه

وهي ثيب

أو أنه وطئها

وإن كانت بكرا

صدقت

أو ادعت البكارة

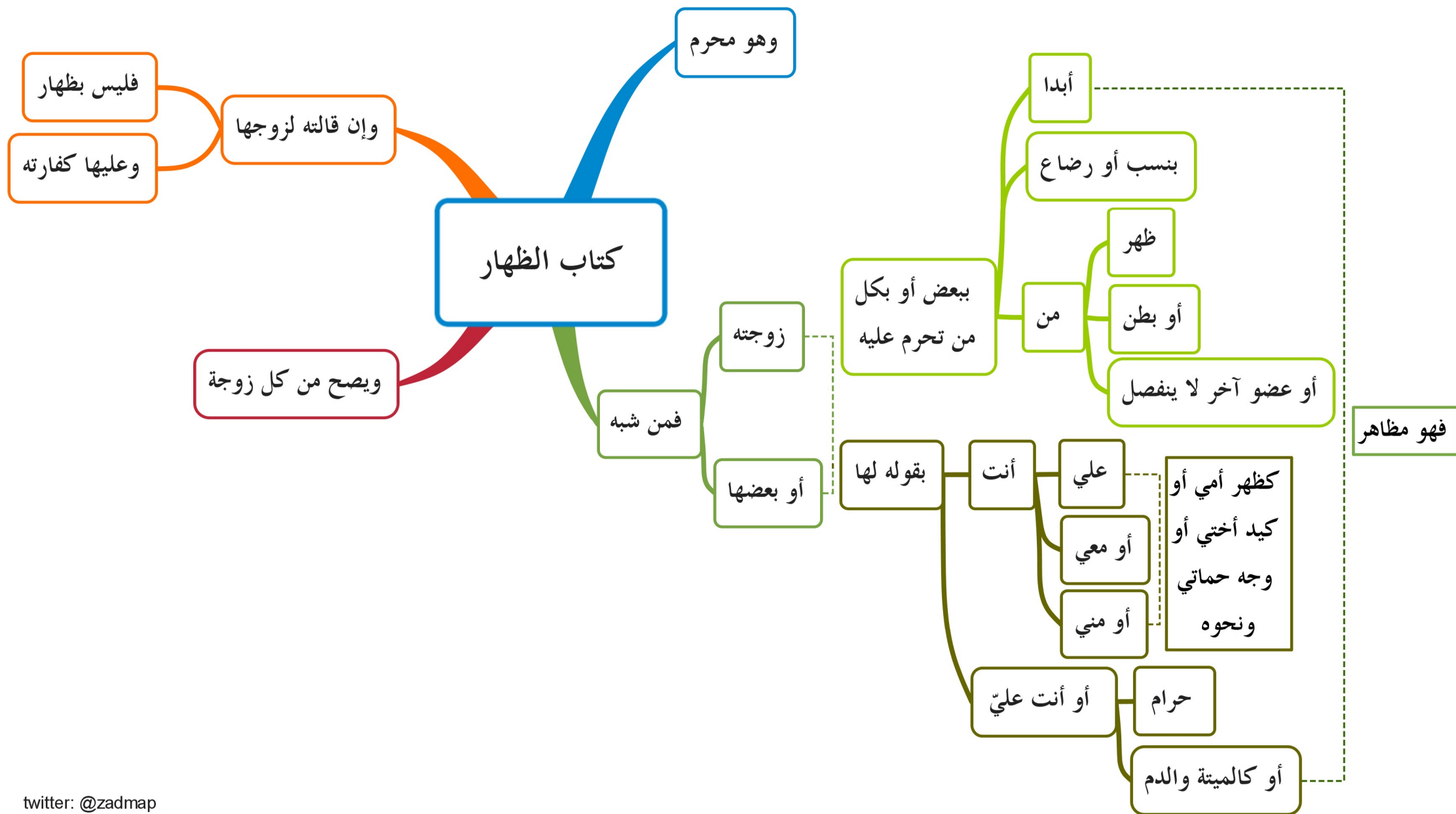
وشهد بذلك امرأة عدل

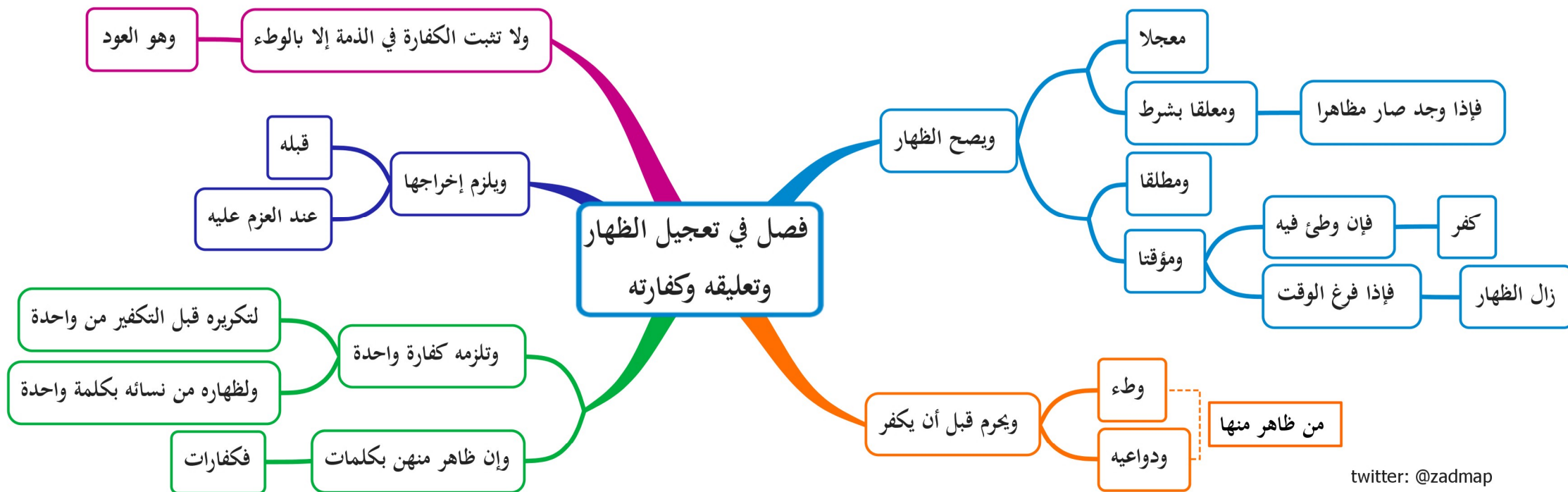
وإن ترك وطأها إضرارا بها بلا يمين ولا عذر

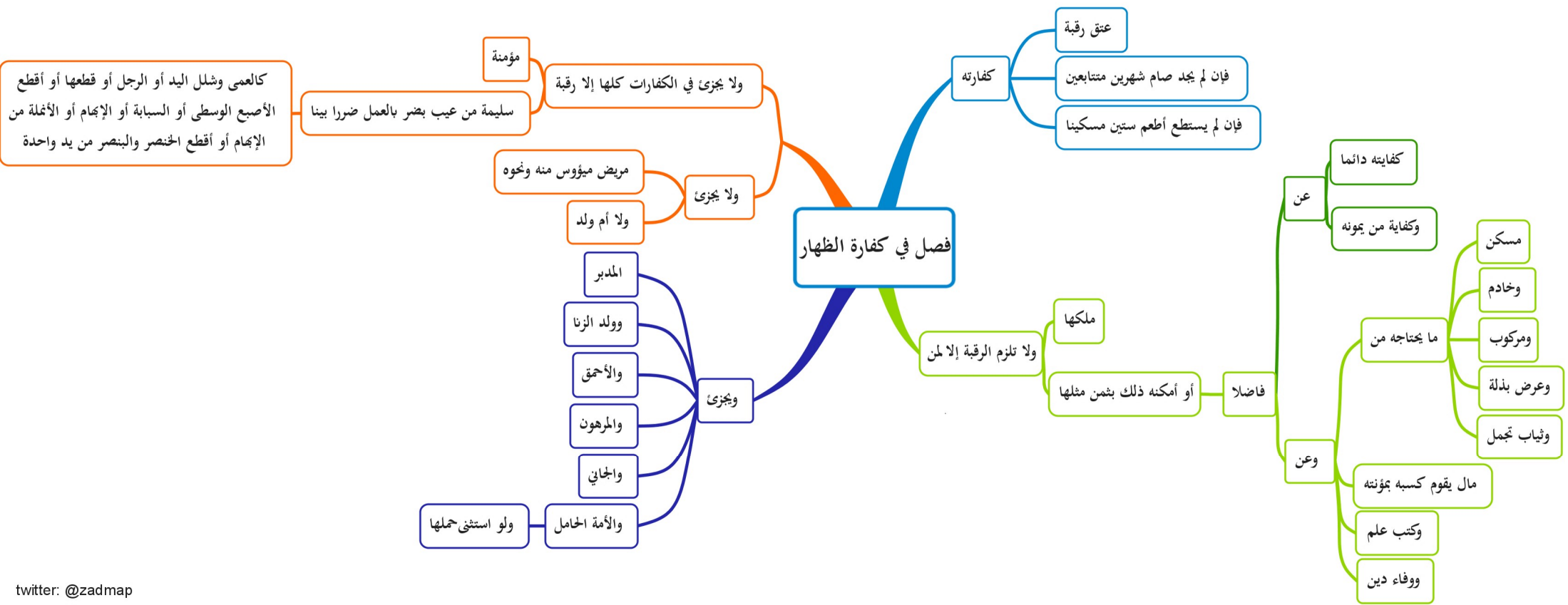
فكمول

فمول

كتاب الظهار







فصل في تتابع الصوم
وغيره في كفارة الظهار

يجب التتابع في الصوم

رمضان

أو فطر يجب كـ

أو أفطر

عيد

وأيام تشريق

وحيض

وجنون

ومرض مخوف

ناسيا

أو مكرها

أو لعذر يبيح الفطر

ونحوه

لم ينقطع

ويجزئ التكفير بما يجزئ في فطرة فقط

ولا يجزئ من البر أقل من مد

ولا من غيره أقل من مدين

وإن غدى المساكين أو عشاها
لم يجزئه

وتجب النية في التكفير من صوم وغيره

وإن أصاب المظاهر منها ليلا أو نهارا
انقطع التتابع

وإن أصاب غيرها ليلا
لم ينقطع

كتاب اللعان

فصل فيما يلحق من النسب

twitter: @zadmap

ومن اعترف بوطء أمته
في الفرج أو دونه

فولدت لنصف سنة
فأزيد لحقه ولدها

إلا أن

يدعي الاستبراء

ويحلف عليه

وإن قال وطئتها دون الفرج
أو فيه ولم أنزل أو عزلت

لحقه

وإن اعتقها أو باعها بعد اعترافه
بوطئها فأنت بولد لدون نصف سنة

لحقه

والبيع باطل

من ولدت زوجته
من أمكن أنه منه
لحقه

شروط الوفاق
الولد

بأن تلده

بعد نصف سنة
منذ أمكن وطؤه

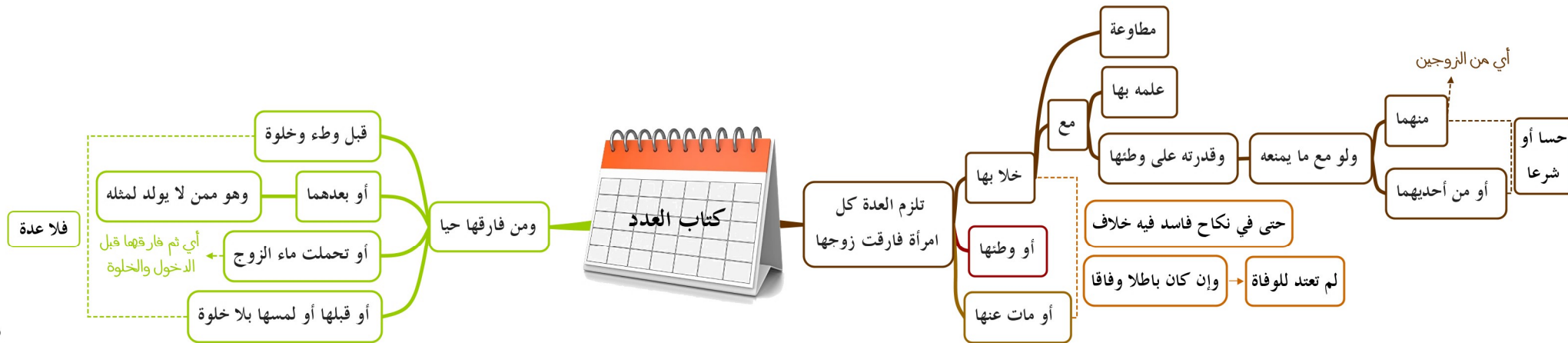
أو دون أربع
سنين منذ أبائها

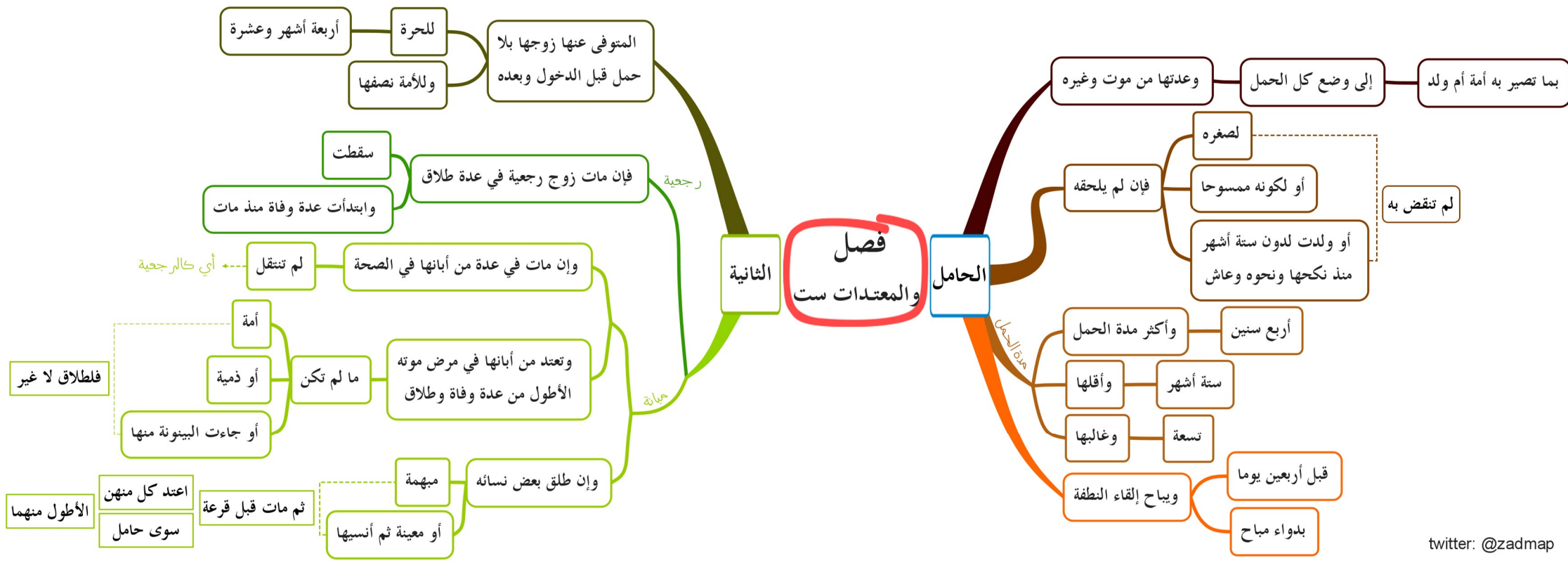
وهو ممن يولد لمثله

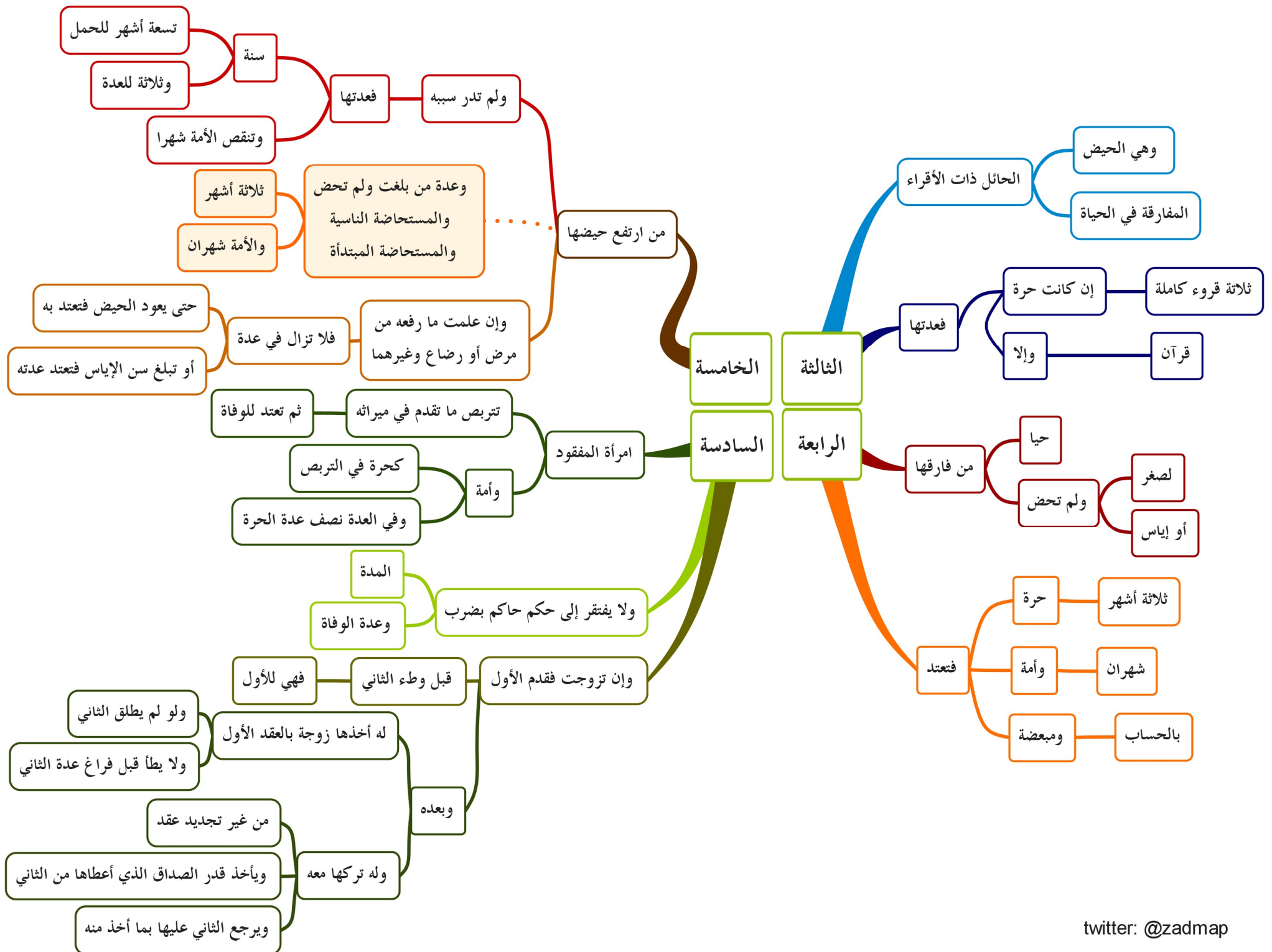
كأبن عشر

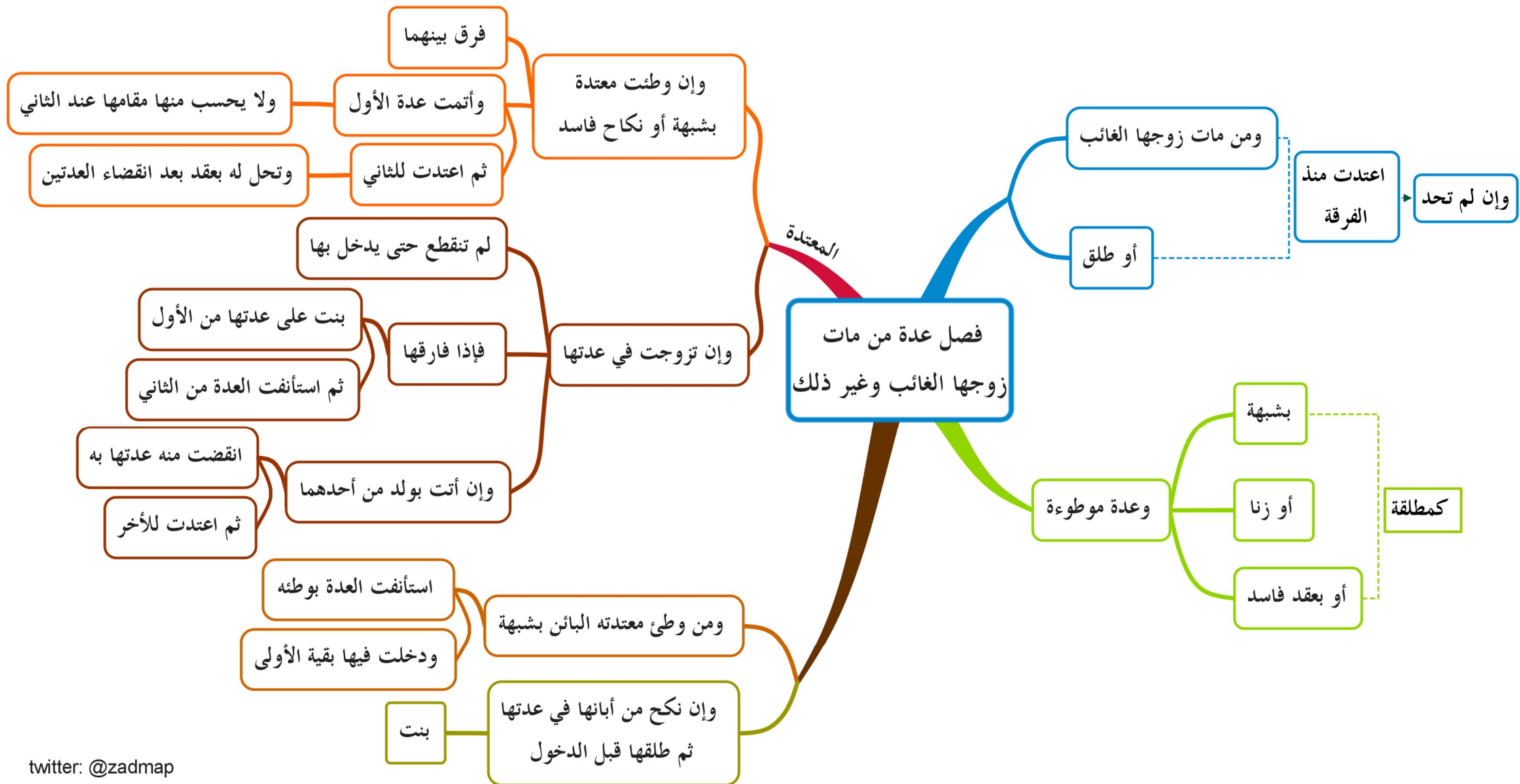
ولا يحكم ببلوغه إن شك فيه

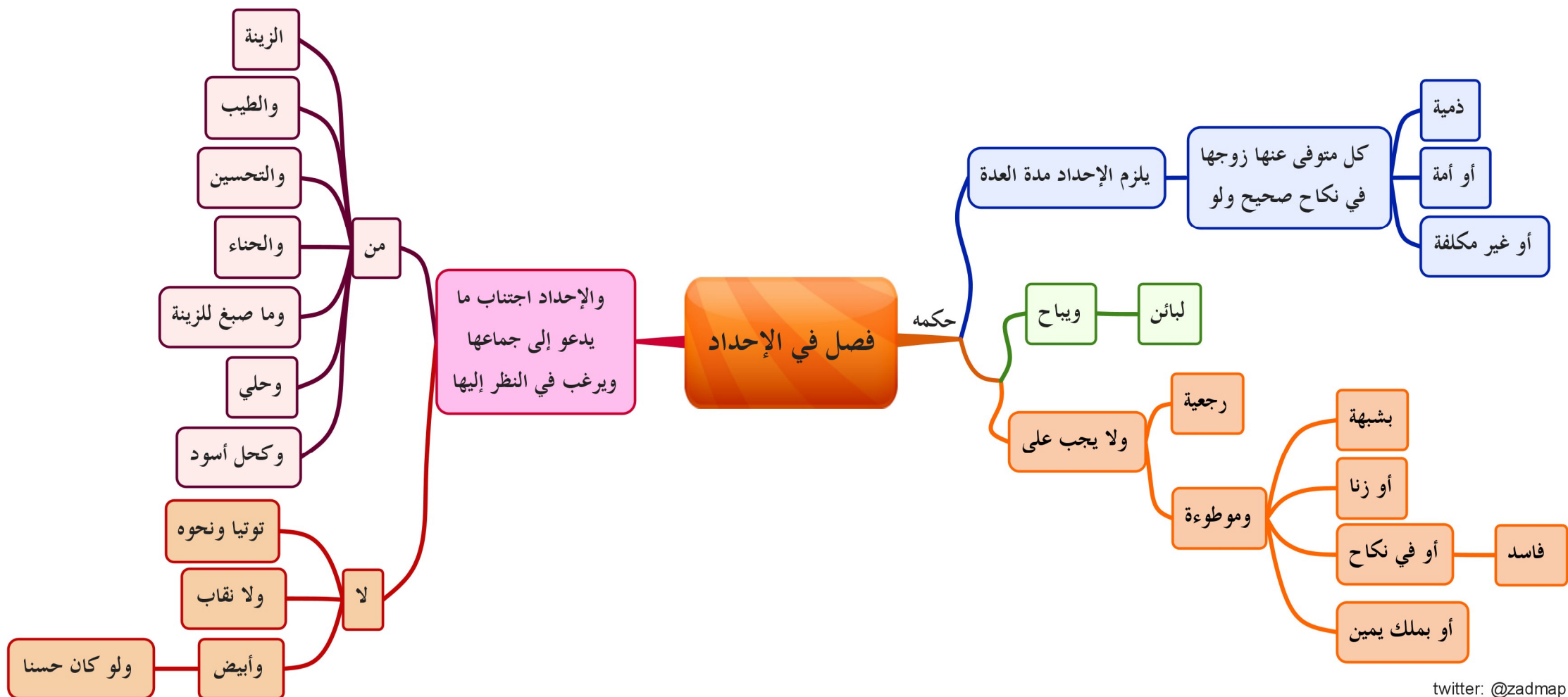
كتاب العدد



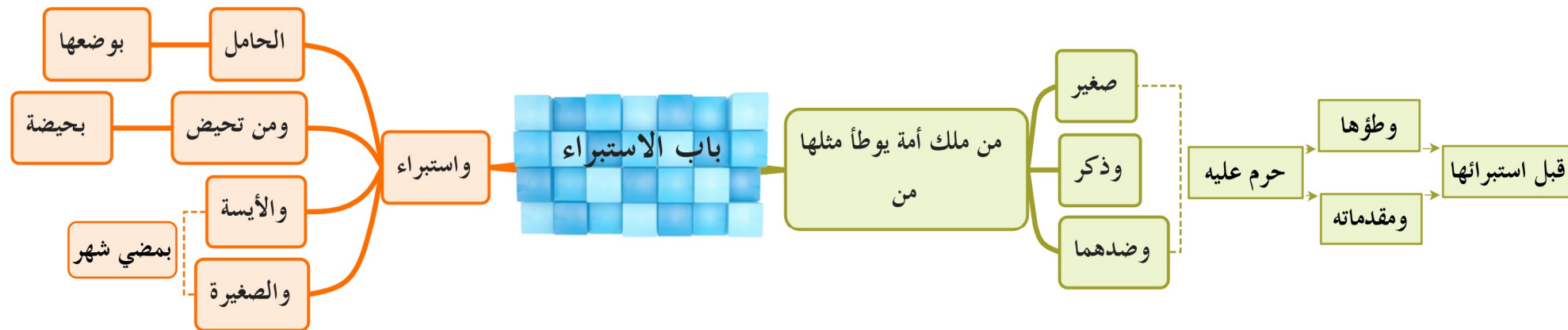








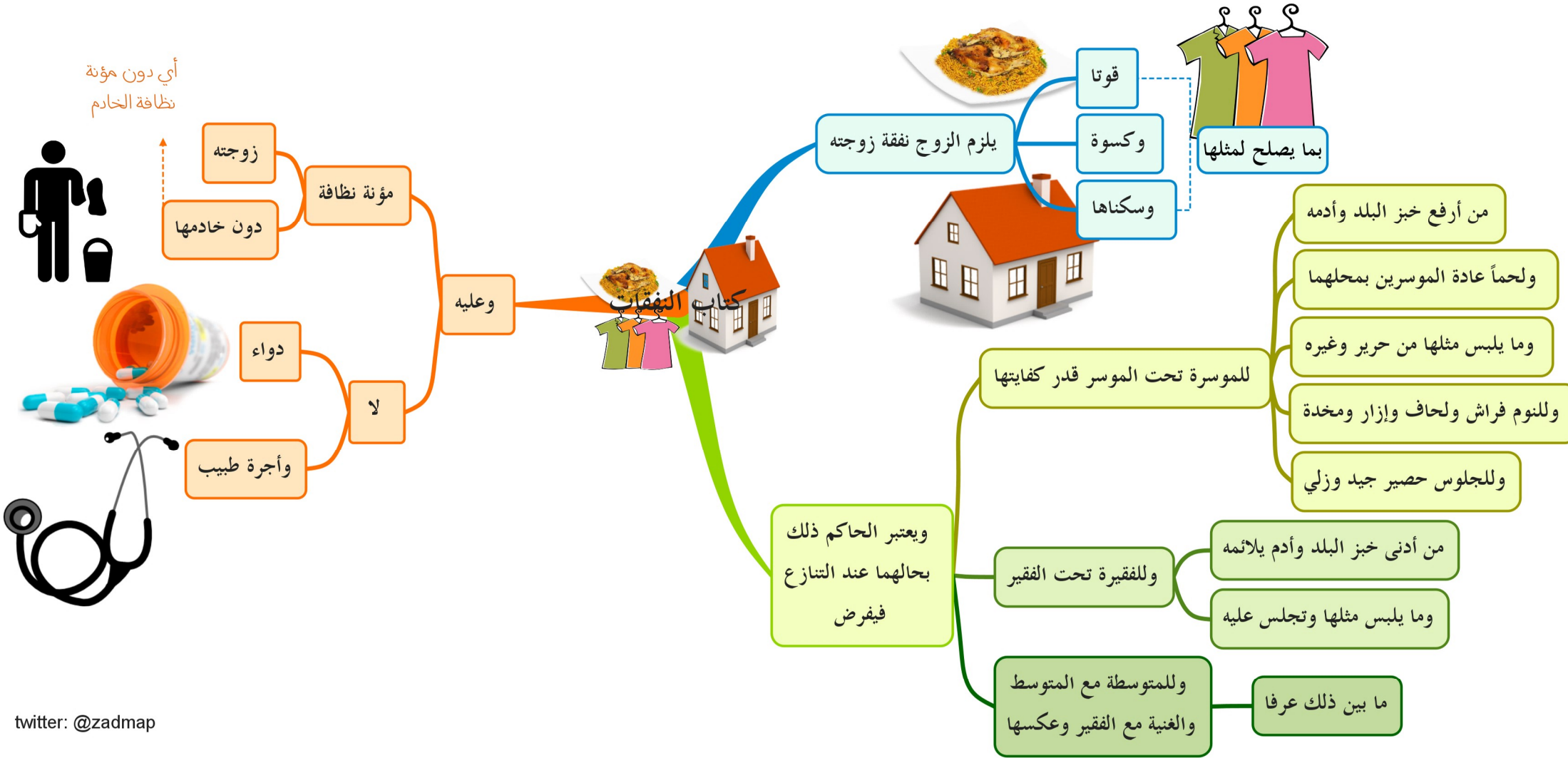




كتاب الرضاع



كتاب النفقات



فصل نفقة المعتدات ومسقطات النفقة

المعتدات

ونفقة المطلقة الرجعية وكسوتها وسكنائها

كالزوجة

ولا قسم لها

والنفقة للحمل

لا لها من أجله

والبائن بفسخ أو طلاق

لها ذلك إن كانت حاملا

ولو ظلما

ومن حبست

أو نشزت

أو تطوعت بلا إذنه بـ

صوم

أو حج

أو أحرمت بنذر

حج

أو صوم

أو صامت

عن كفارة

أو قضاء رمضان

مع سعة وقته

أو سافرت لحاجتها

ولو بإذنه

سقطت

مسقطات
النفقة

المعتدات

ولا نفقة ولا سكنى

لمتوفى عنها

ولها أخذ نفقة كل يوم في أوله

وليس لها

قيمتها

ولا عليها أخذها

فإن اتفقا

عليه

أي على أخذ القيمة

أو على تأخيرها أو تعجيلها

مدة طويلة أو قليلة

جاز

ولها الكسوة كل عام مرة

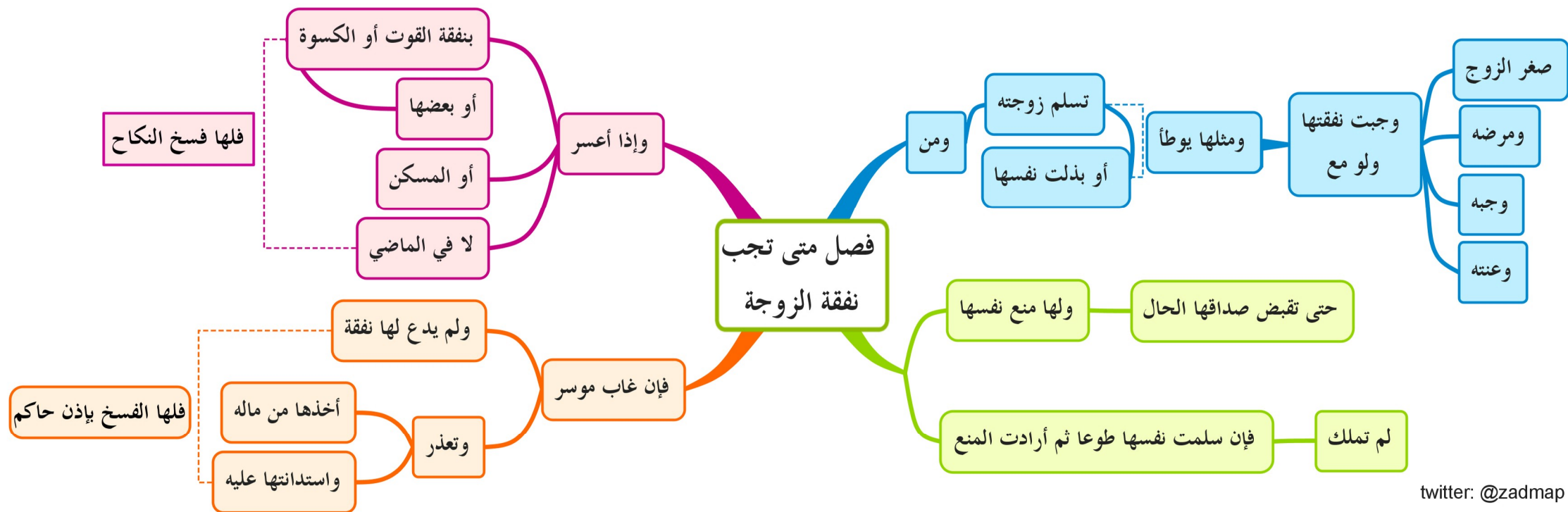
في أوله

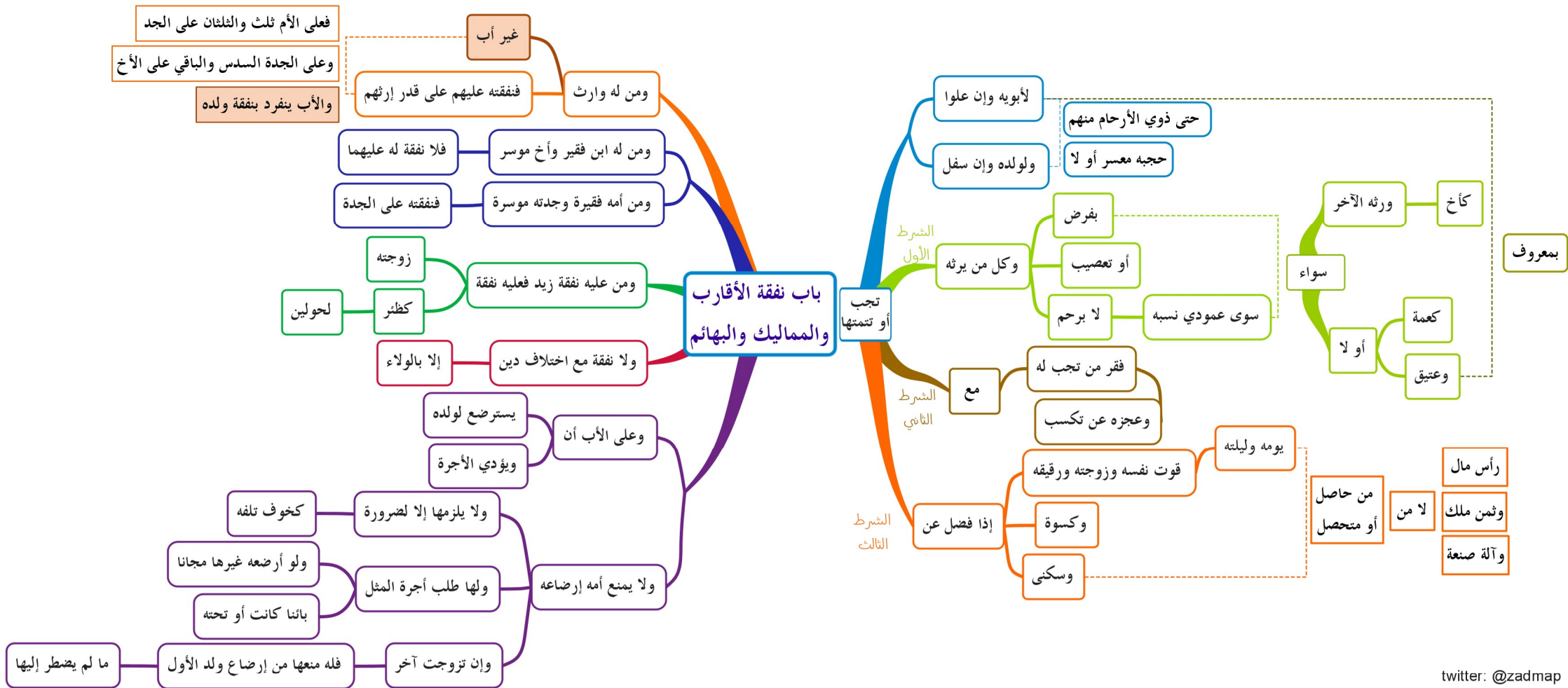
وإذا غاب ولم ينفق

لزمته نفقة ما مضى

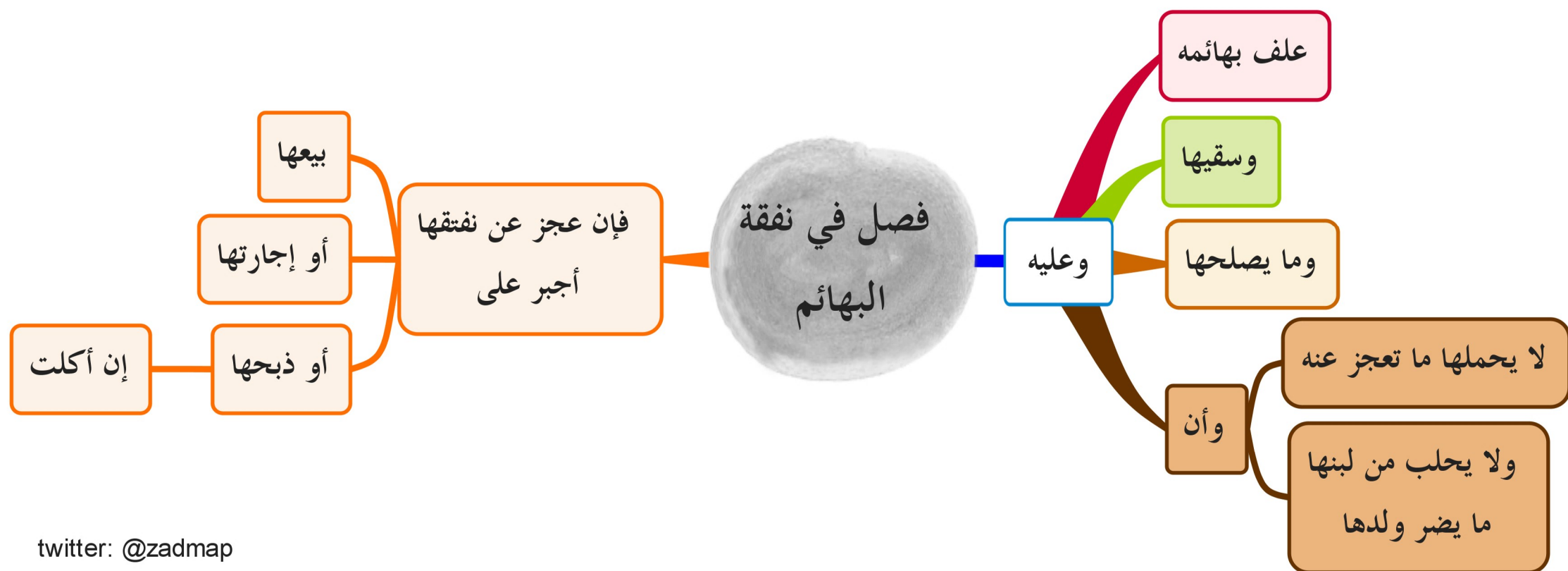
وإن أنفقت في غيبته من ماله فبان ميتا

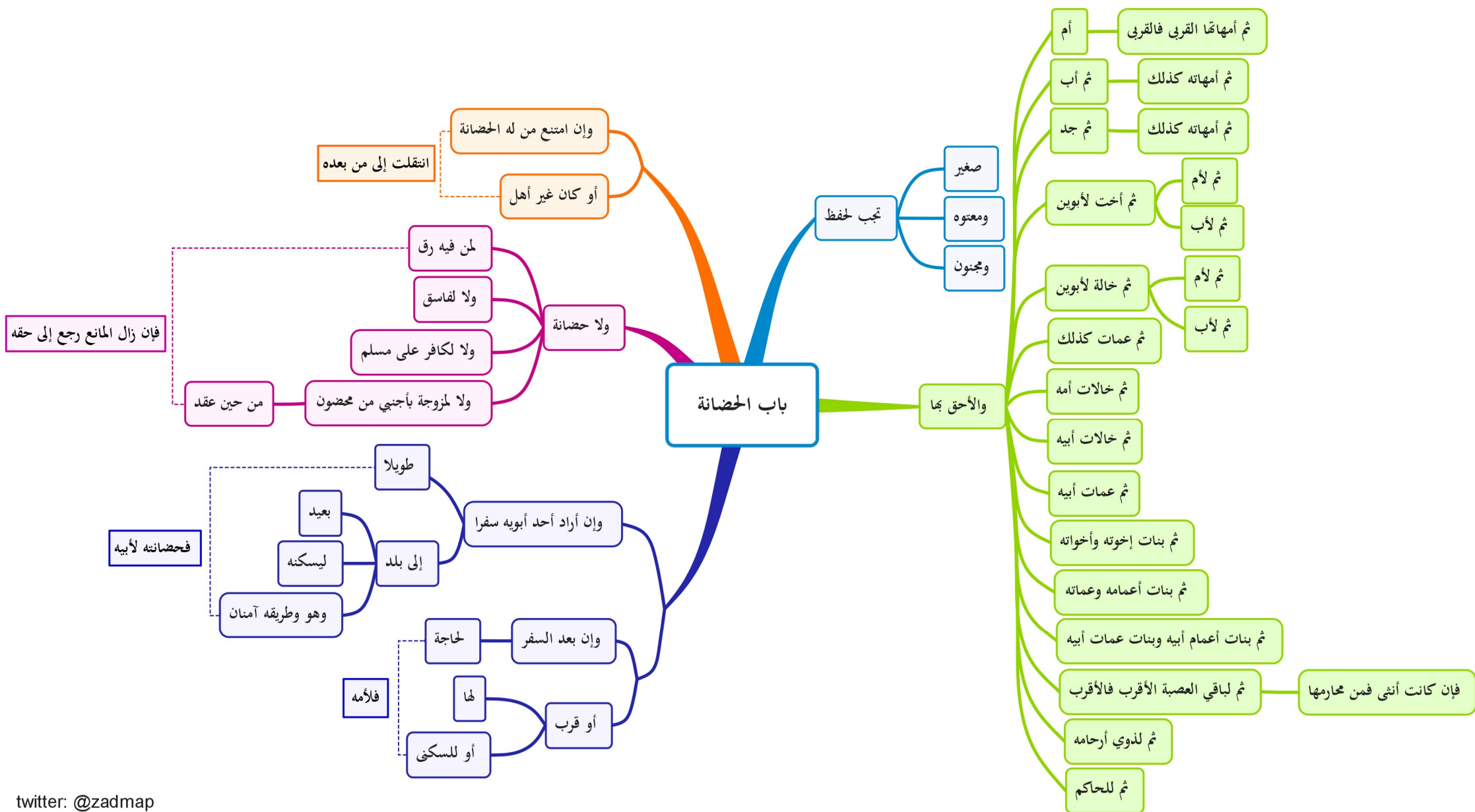
غرمها الوارث ما أنفقته بعد موته





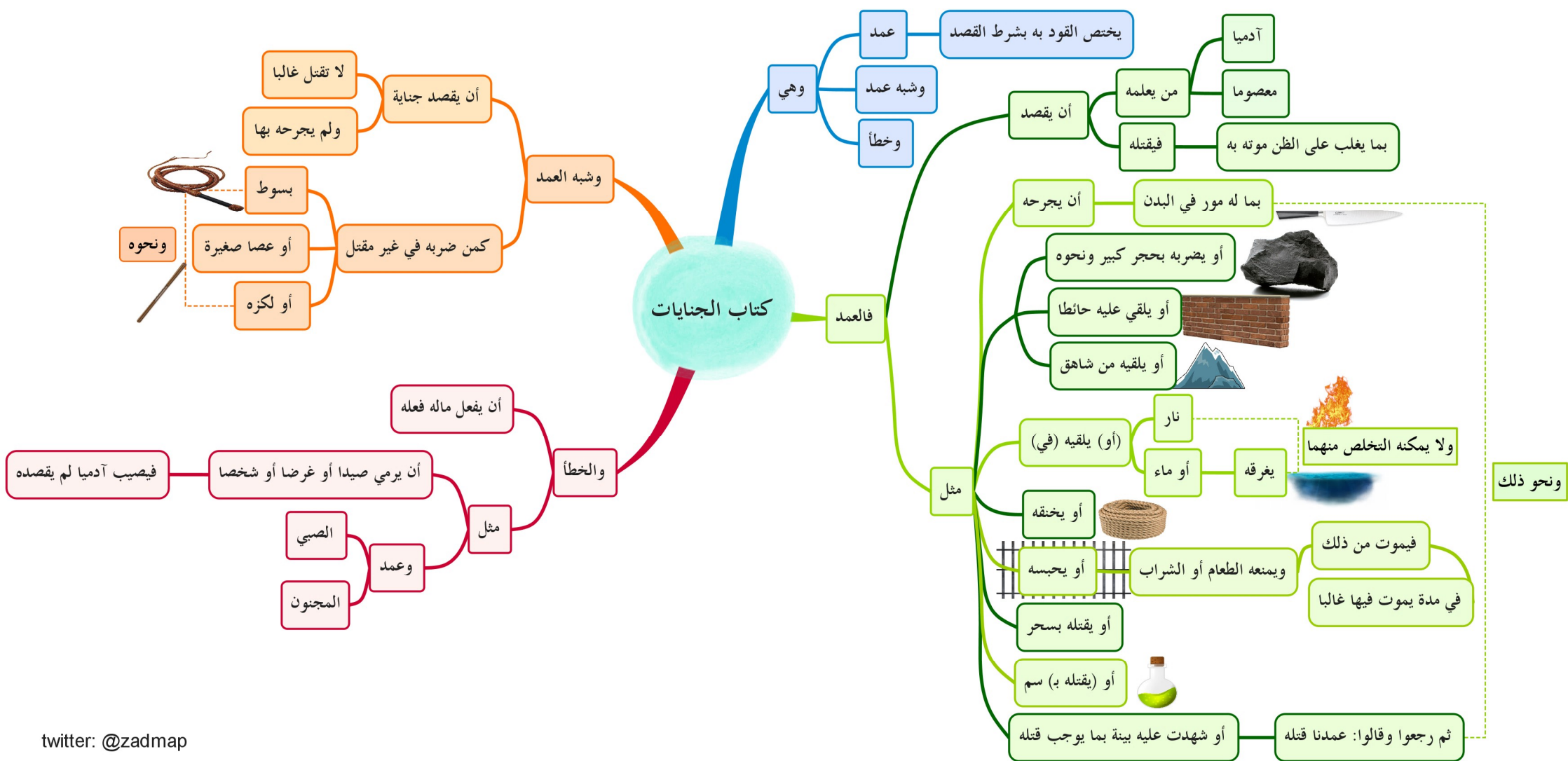


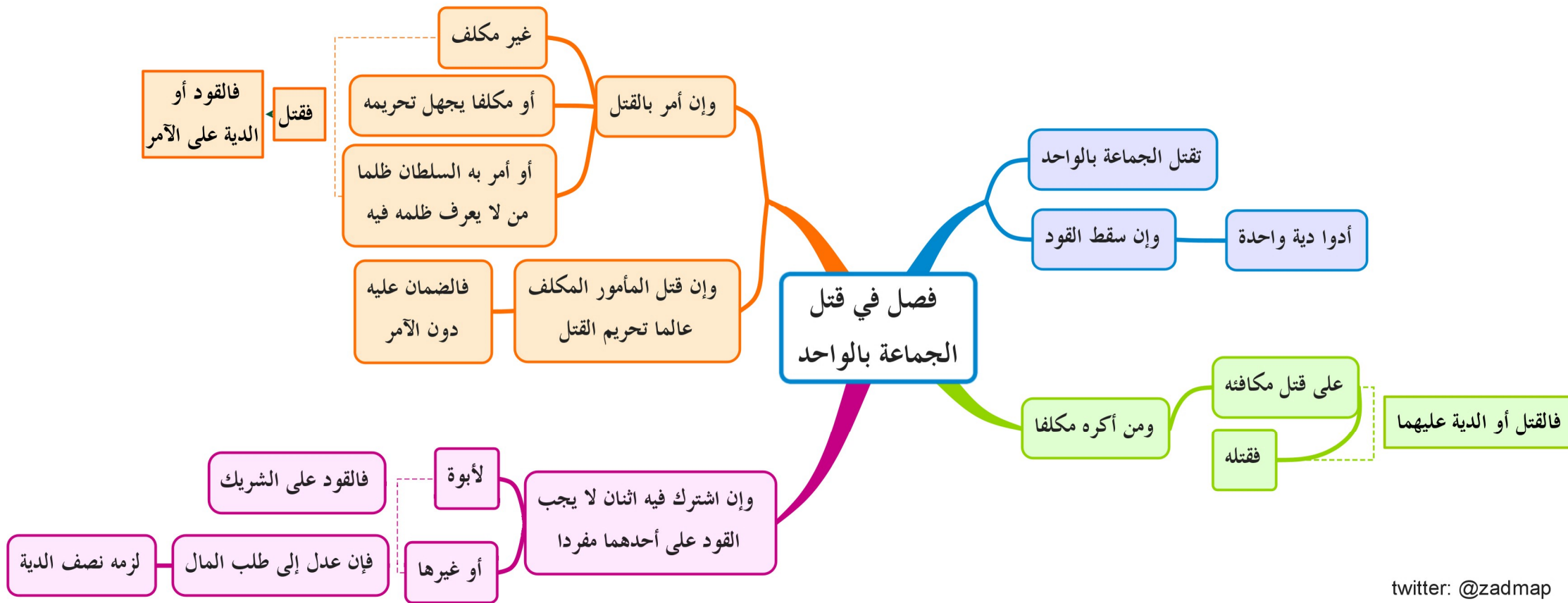


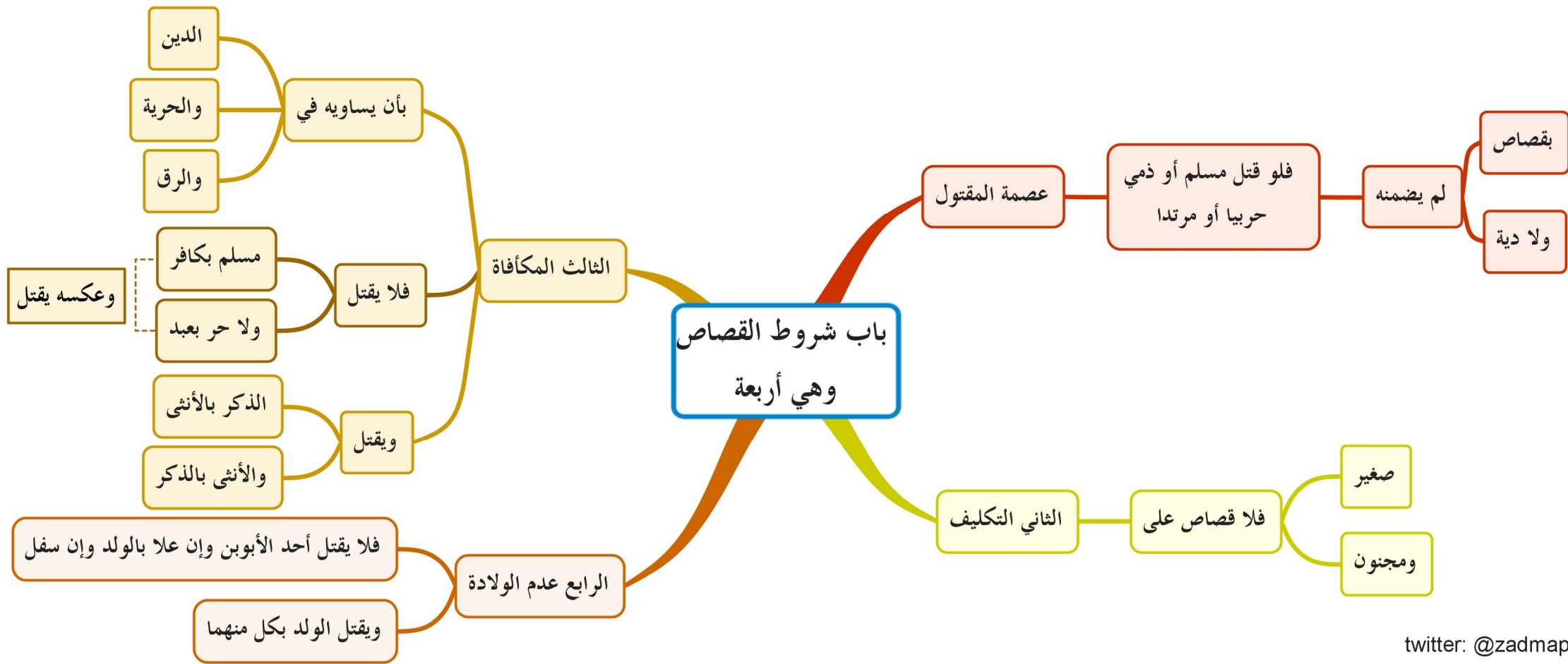


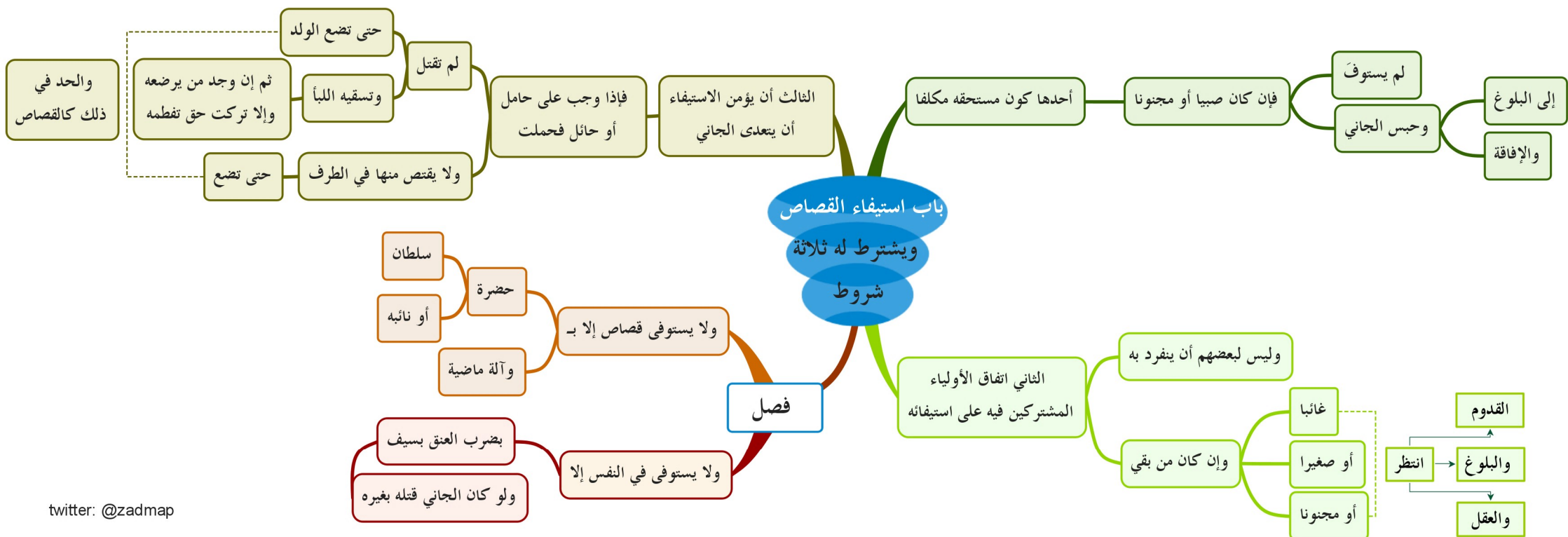


كتاب الجنایات









باب العفو عن القصاص

يجب بالعمد

- القود
- أو الدية

فيخير الولي بينهما

وعفوه مجانا

أفضل

فإن اختار القود

أو عفا عن الدية فقط

أخذها

والصلح على أكثر منها

فله

وإن اختارها

أو عفا مطلقا

أو هلك الجاني

فليس له غيرها

وإذا قطع إصبعاً عمداً فعفا عنها
ثم سرت إلى الكف أو النفس

والعفو على غير شيء

فهدر

وإن كان العفو على مال

فله تمام الدية

وإن وكل من يقتص ثم عفا
فاقتص وكيله ولم يعلم

فلا شيء عليهما

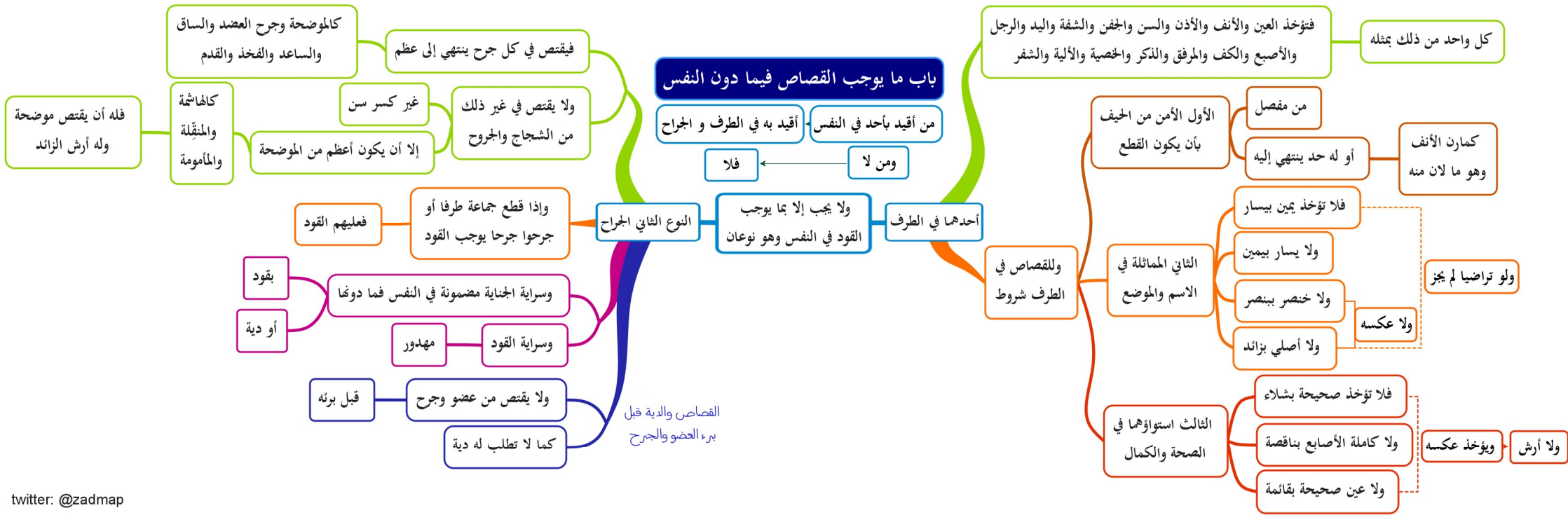
وإن وجب لرفيق

قود

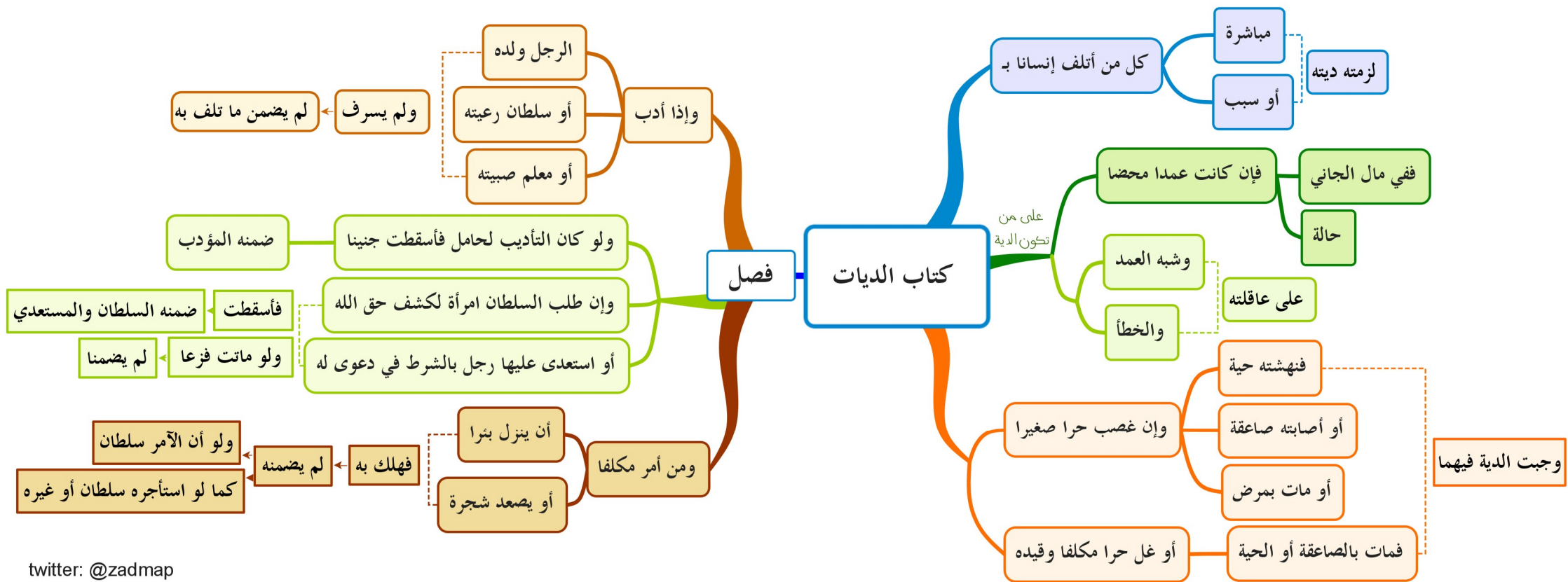
أو تعزير قذف

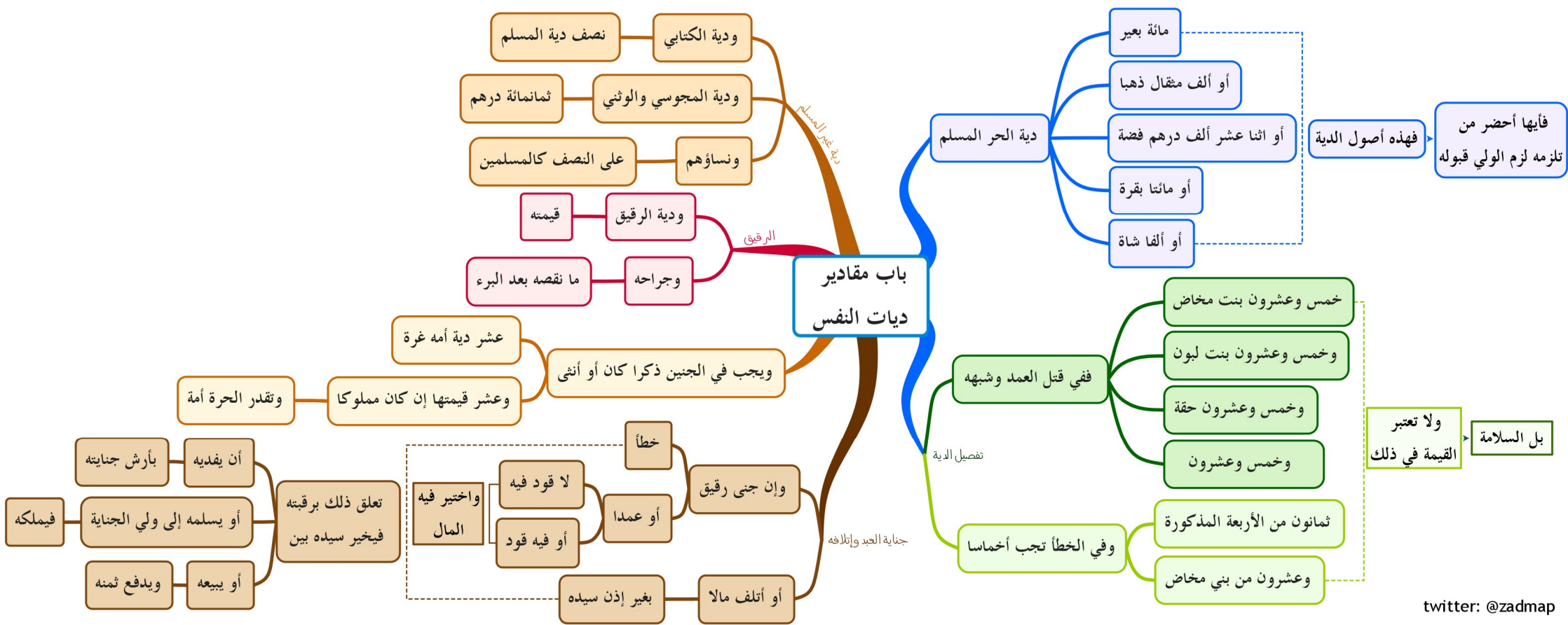
فطلبه و إسقاطه إليه

فإن مات فليسده



كتاب الدييات





باب ديات الأعضاء ومنافعها

من أتلف ما في الإنسان منه شيء واحد

كالأنف واللسان والذكر

ففيه دية النفس



كالعينين والأذنين والشفيتين واللحيين وثديي المرأة وتندؤتي
الرجل واليدين والرجلين والأليتين والأنثيين وإسكتي المرأة

ففيهما الدية

وفي أحدهما نصفها



وفي المنخرين

ثلثا الدية

وفي الحاجز بينهما

ثلثها



وفي الأجنان الأربعة

الدية

وفي كل جفن

ربعها

وفي أصابع اليدين

الدية

كأصابع الرجلين

وفي كل أصبع

عشر الدية

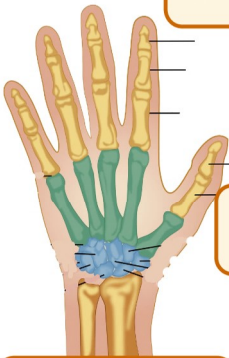
وفي كل أظفلة

ثلث عشر الدية

والإبهام مفصلا وفي كل مفصل

نصف عشر الدية

كدية السن



فصل في دية المنافع

وفي كل حاسة

دية كاملة

وهي

السمع

والبصر

والشم

والذوق

الكلام

والعقل

ومنفعة

وعدم استمساك
البول أو الغائط

المشي

والأكل

والنكاح

وكذا في

أي وكذا تجب
الدية كاملة في

وفي كل واحد من الشعور الأربعة

الدية

وهي شعر

الرأس

واللحية

والحاجبين

وأهداب العينين

فإن عاد فنبت
سقط موجه

وفي عين الأعور

الدية كاملة

وإن قلع الأعور عين الصحيح

المماثلة لعينه الصحيحة

عمدا

فعليه دية كاملة

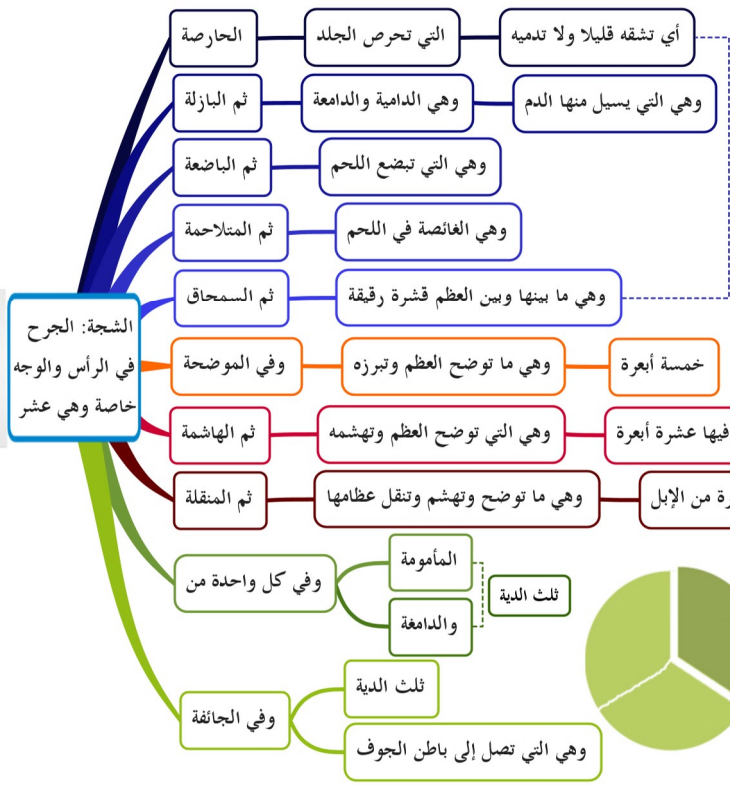
ولا قصاص

وفي قطع يد الأقطع

نصف الدية كغيره

فهذه الخمس لا مقدر فيها بل حكومة

٥١٥

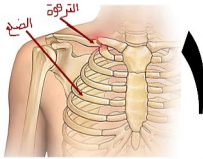


باب الشجاج وكسر العظام

وفي الضلع وكل واحدة من الترقوتين

وفي كسر الذراع والعضد والفخذ والساق

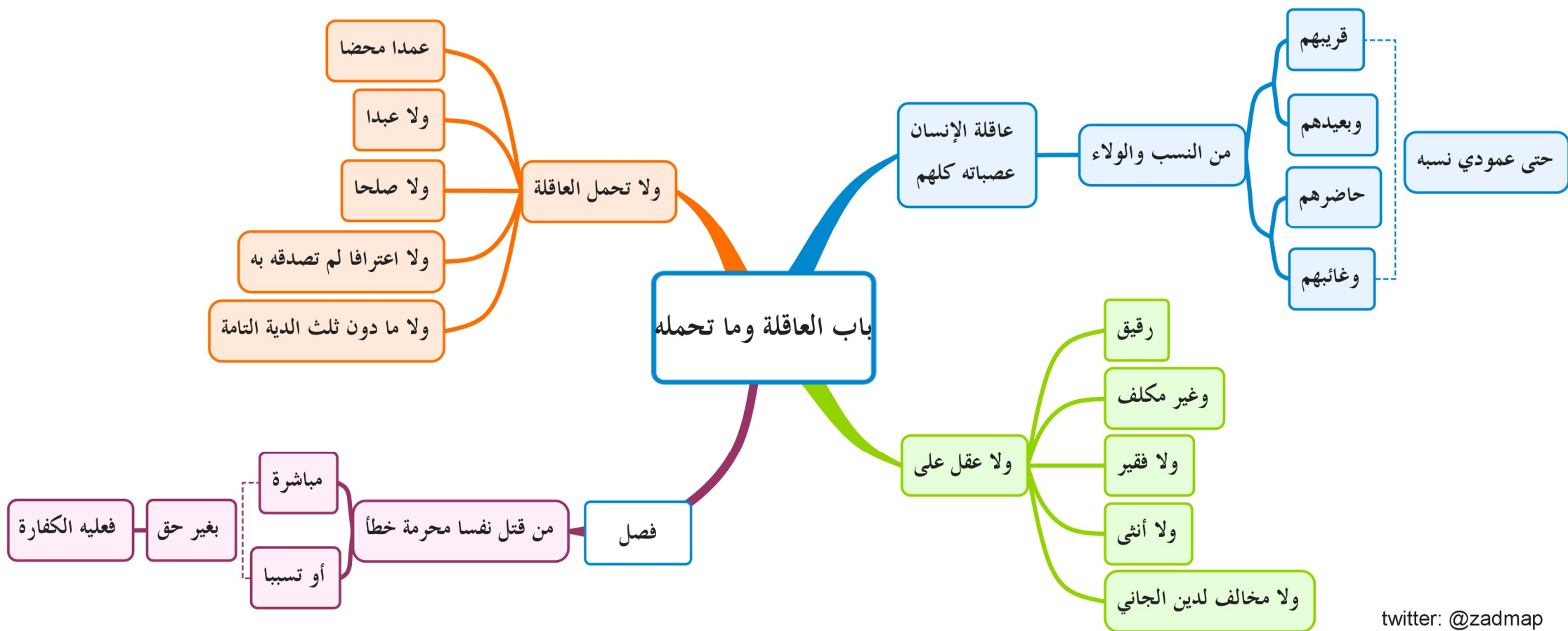
وما عدا ذلك من الجراح وكسر العظام



وإذا جبر ذلك مستقيما

والحكومة أن يقوم المجني عليه كأنه عبد لا جناية به ثم يقوم وهي به قد برأت

إلا أن تكون الحكومة في محل له مقدر فلا يبلغ بها المقدر



باب القسامة

وهي أيمان

مكررة

في دعوى

قتل

معصوم

وهو العداوة الظاهرة

كالقبائل التي يطلب بعضها بعضا بالثأر

من شرطها

اللوث

فمن ادعى عليه القتل من غير لوث

حلف يمينا واحدة وبرئ

صفتها

ويبدأ بأيمان الرجال من ورثة الدم

فإن نكل الورثة

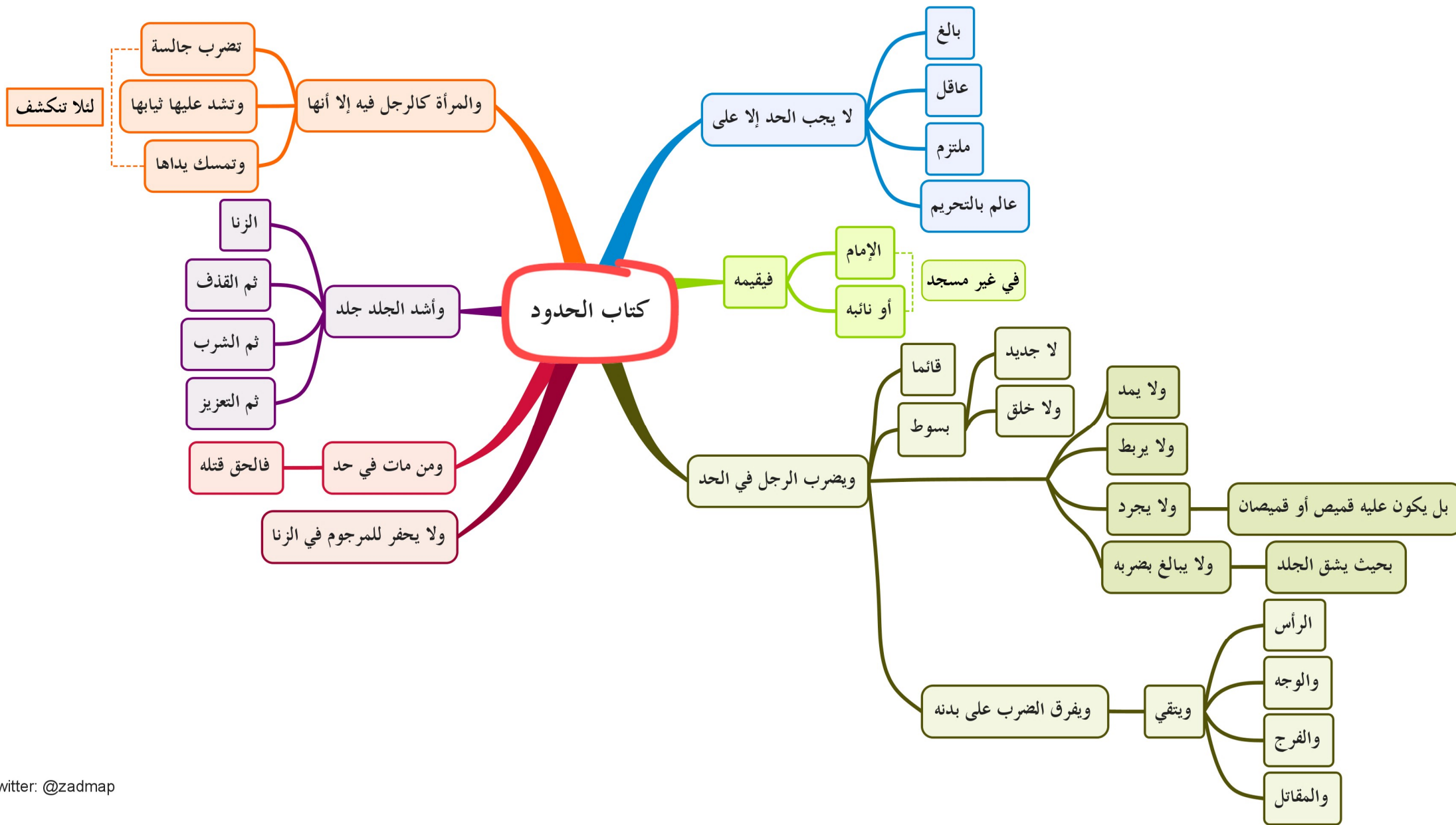
أو كانوا نساء

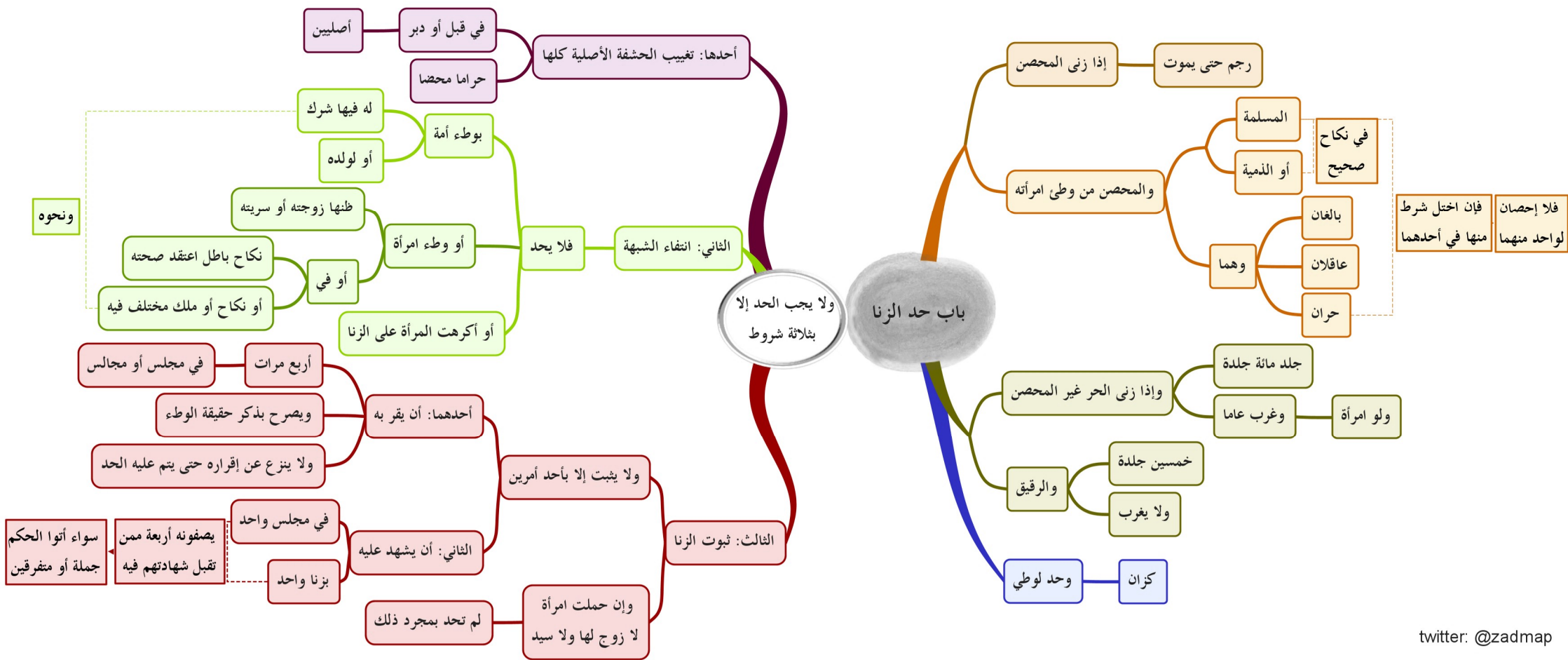
فإن

فيحلفون خمسين يمينا

حلف المدعى عليه خمسين يمينا وبرئ

كتاب الحدود





باب حد القذف

إذا قذف المكلف بالزنا محصنا

جلد ثمانين جلدة إن كان حرا

وإن عبدا أربعين

والمعتق بعضه بحسابه

وقذف غير المحصن

يوجب التعزير

وهو حق للمقذوف

والمحصن هنا

الحر

المسلم

العاقل

العفيف

الملتزم

الذي يجامع مثله

ولا يشترط بلوغه

ما يتفرع على كون
الحد حقا للمقذوف

ويسقط حد القذف بالعفو

ولا يستوفى بدون الطلب

وإن قذف

أهل بلد

أو جماعة لا يتصور منهم الزنا عادة

عزر

وصريح القذف

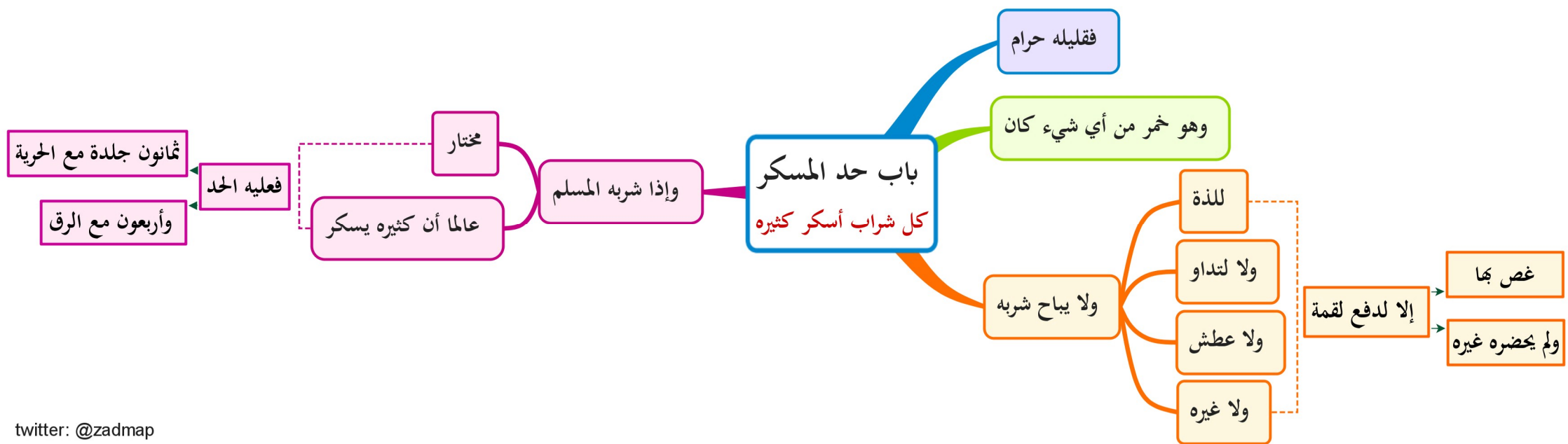
يا زاني يا لوطي ونحوه

وكنايته

يا قحبة يا فاجرة يا خبيثة فضحت زوجك
أو نكست رأسه أو جعلت له قرونا ونحوه

إن فسره بغير القذف

قبل



باب التعزير

وهو التأديب

وهو واجب في كل معصية

لا حد فيها

ولا كفارة

ولا يزداد في التعزير على

عشر جلدات

باب التعزير

استمتاع لا حد فيه

وسرقة لا قطع فيها

وجناية لا قود فيها

وإتيان المرأة المرأة

والقذف بغير الزنا

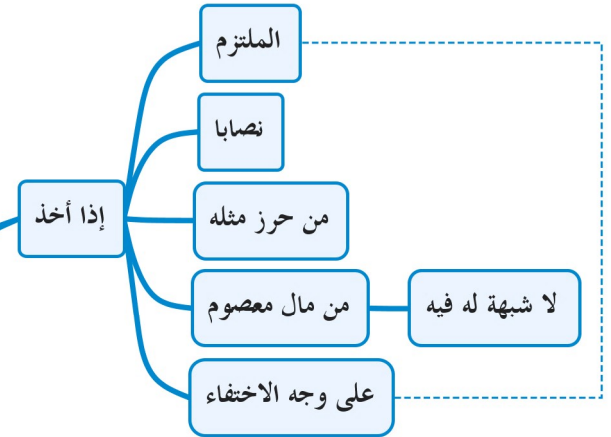
ونحوه

ك

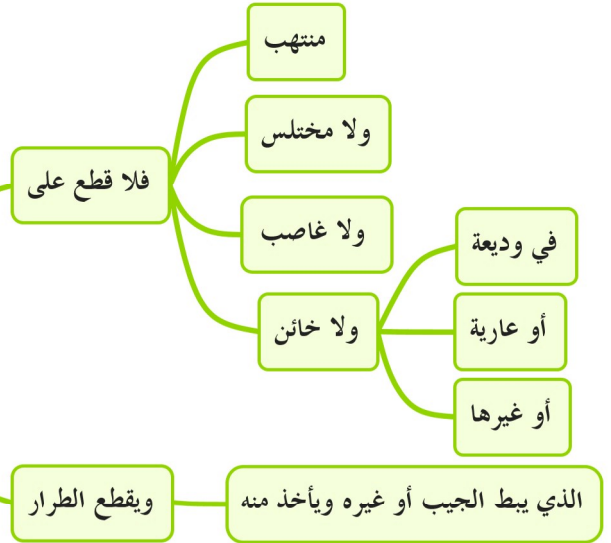
ومن استمنى بيده بغير حاجة

عزر

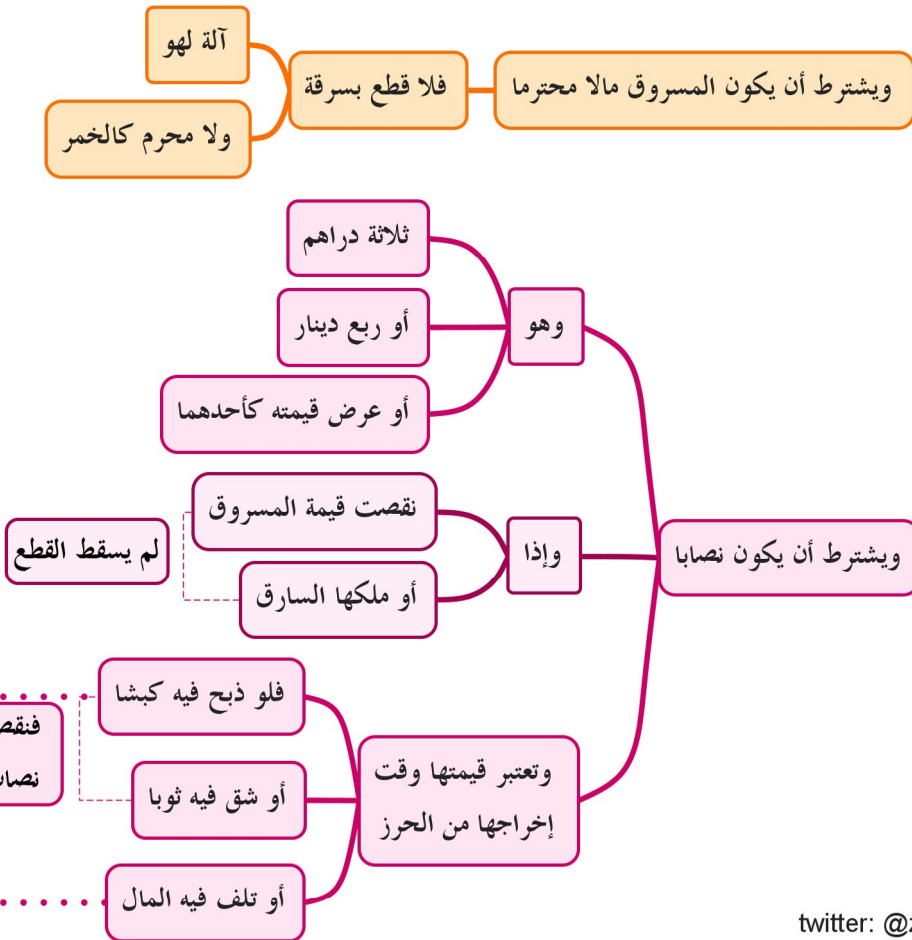
قطع



لا شبهة له فيه



twitter: @zadmap



لم يسقط القطع

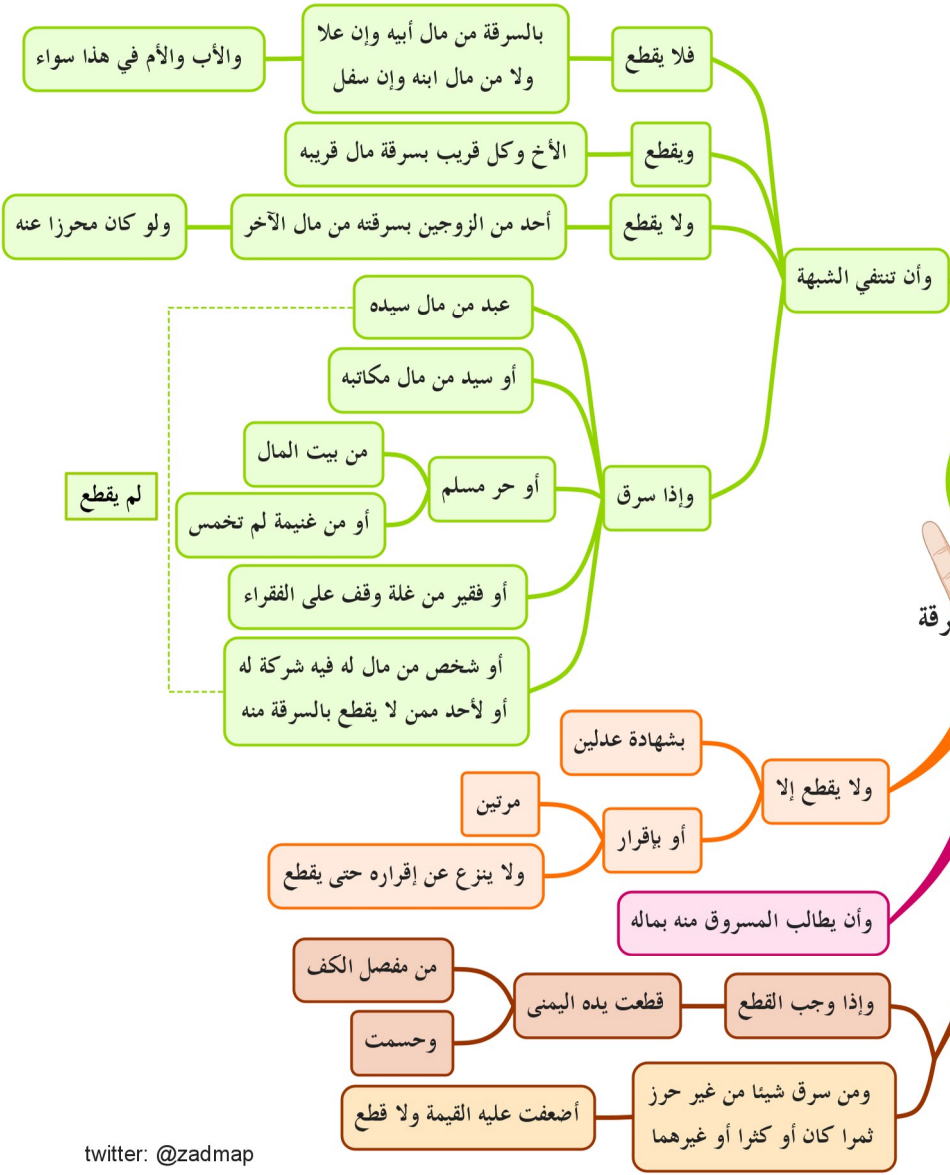
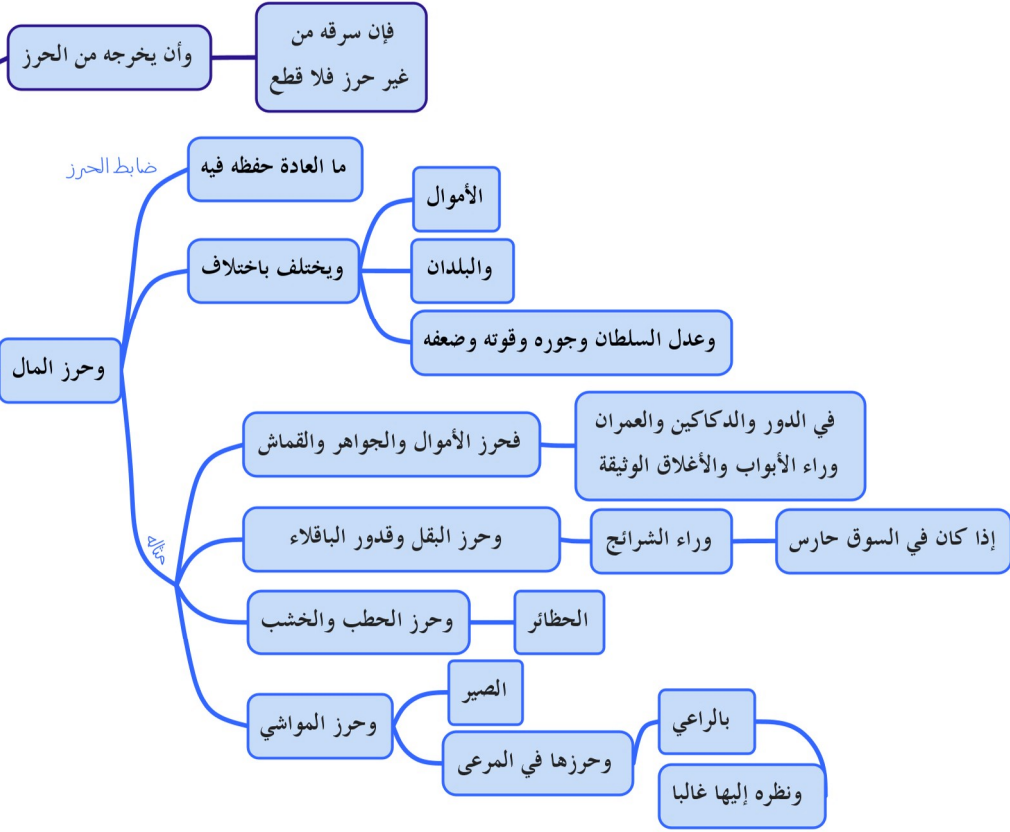
فنقصت قيمته عن نصاب ثم أخرجه

لم يقطع



باب القطع في السرقة

تتمة الباب



باب حد قطاع الطريق

وهم الذين

يعرضون للناس بالسلاح

في الصحراء أو البنيان

فيغصبونهم المال مجاهرة

لا سرقة

كالولد والعبد والذمي

قتل مكافئا أو غيره

ثم صلب حتى يشتهر

قتل

وأخذ المال

قتل حتما

وإن قتل ولم يأخذ المال

ولم يصلب

وإن جنوا بما يوجب قودا في الطرف

تحتتم استيفاؤه

وإن

أخذ كل واحد من المال

قدر ما يقطع بأخذه السارق

ولم يقتلوا

قطع من كل واحد يده اليمنى ورجله اليسرى

في مقام واحد

وحسمتا

ثم خلي

فإن لم يصيبوا نفسا ولا

مالا يبلغ نصاب السرقة

نفوا

بأن يشردوا فلا يتركون يأوون إلى بلد

ومن تاب منهم قبل أن يقدر عليه

سقط عنه ما كان لله من

نفي

وقطع

وصلب

وتحتتم قتل

وأخذ بما للآدميين من

نفس

وطرف

ومال

إلا أن يعفى له عنها

ومن صال على

نفسه

أو حرمة

أو ماله

آدمي

أو بهيمة

فله الدفع عن ذلك بأسهل ما

يغلب على ظنه دفعه به

فإن لم يدفع إلا بالقتل

وإن قتل فهو شهيد

فله ذلك

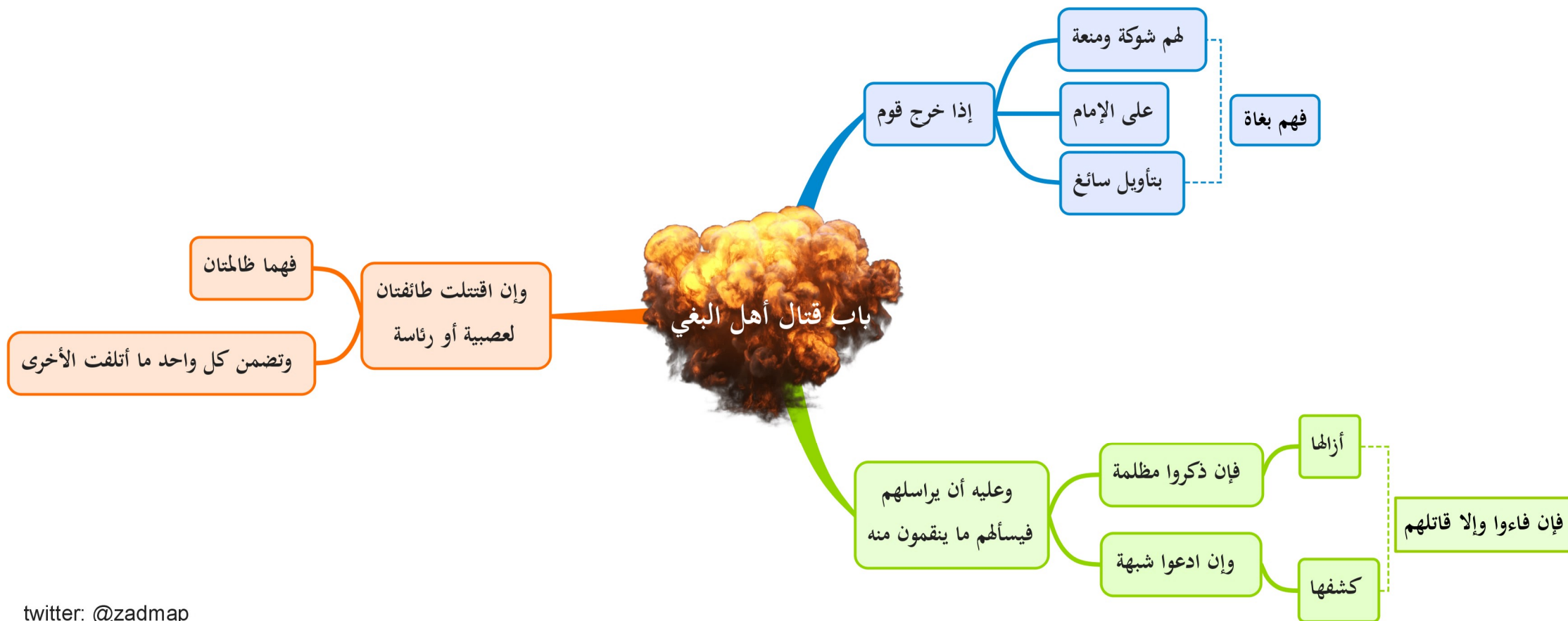
ولا ضمان عليه

ويلزمه الدفع عن

نفسه وحرمة

دون ماله

ومن دخل منزل رجل متلصصا فحكمه كذلك



باب حكم المرتد

وهو الذي يكفر بعد إسلامه

- فمن
 - أشرك بالله
 - ربوبيته
 - أو وحدانيته
 - أو صفة من صفاته
 - أو جحد
 - أو اتخذ لله صاحبة أو ولدا
 - أو جحد بعض كتبه أو رسله
 - أو سب الله أو رسوله

فقد كفر

ومن جحد

- تحريم الزنا
- أو شيئا من المحرمات

- الظاهرة
- الجمع عليها

عرف ذلك → بجهل
وإن كان مثله لا يجهله → كفر

فصل

فمن ارتد عن الإسلام وهو

- مكلف
- مختار
- رجل أو امرأة

دعي إليه ثلاثة أيام وضيق عليه

فإن لم يسلم قتل بالسيف

ولا تقبل توبة

- من سب
 - الله
 - أو رسوله
- ولا من تكررت رده

بل يقتل بكل حال

وتوبة المرتد وكل كافر

إسلامه

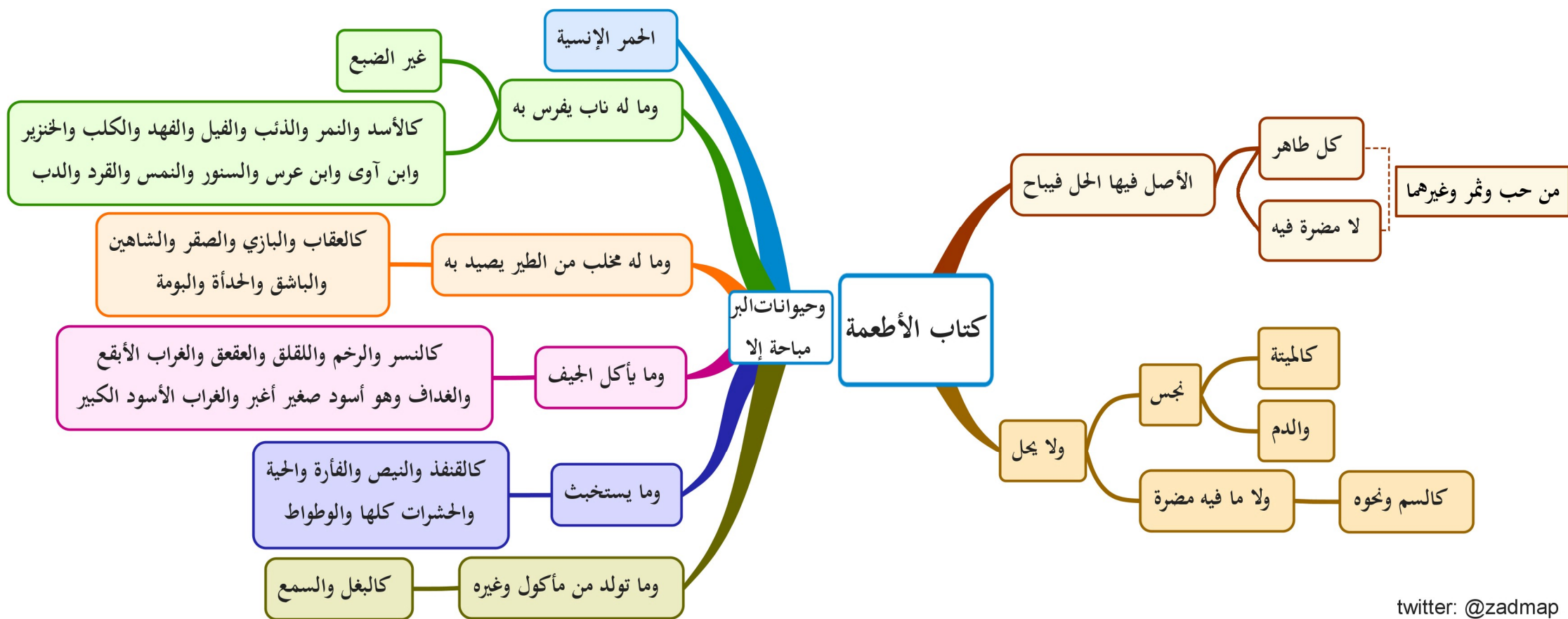
بأن يشهد أن لا اله إلا الله وأن محمدا رسول الله

ومن كان كفره بجحد فرض ونحوه فتوبته مع الشهادتين

إقراره بالجحود به

أو قوله: أنا بريء من كل دين يخالف دين الإسلام

كتاب الأُطعمة



فصل ما يحل من الأطعمة

المشار إليه ما ذكر في أول كتاب الأطعمة أنه حرام

وما عدا ذلك فحلال

كالخيل وبهيمة الأنعام والدجاج

والوحشي

من الحمر والبقر والظباء والنعامة والأرنب وسائر الوحش

ويباح حيوان البحر كله إلا

الضفدع

والتمساح

والحية

ومن اضطر إلى محرم

غير السم



حل له منه

ما يسد رمقه

ومن اضطر إلى نفع مال الغير مع بقاء عينه

لدفع برد أو استقاء ماء ونحوه

وجب بذله له مجانا

ومن مر بثمر بستان

في شجره

أو متساقط عنه

ولا حائط عليه

ولا ناظر

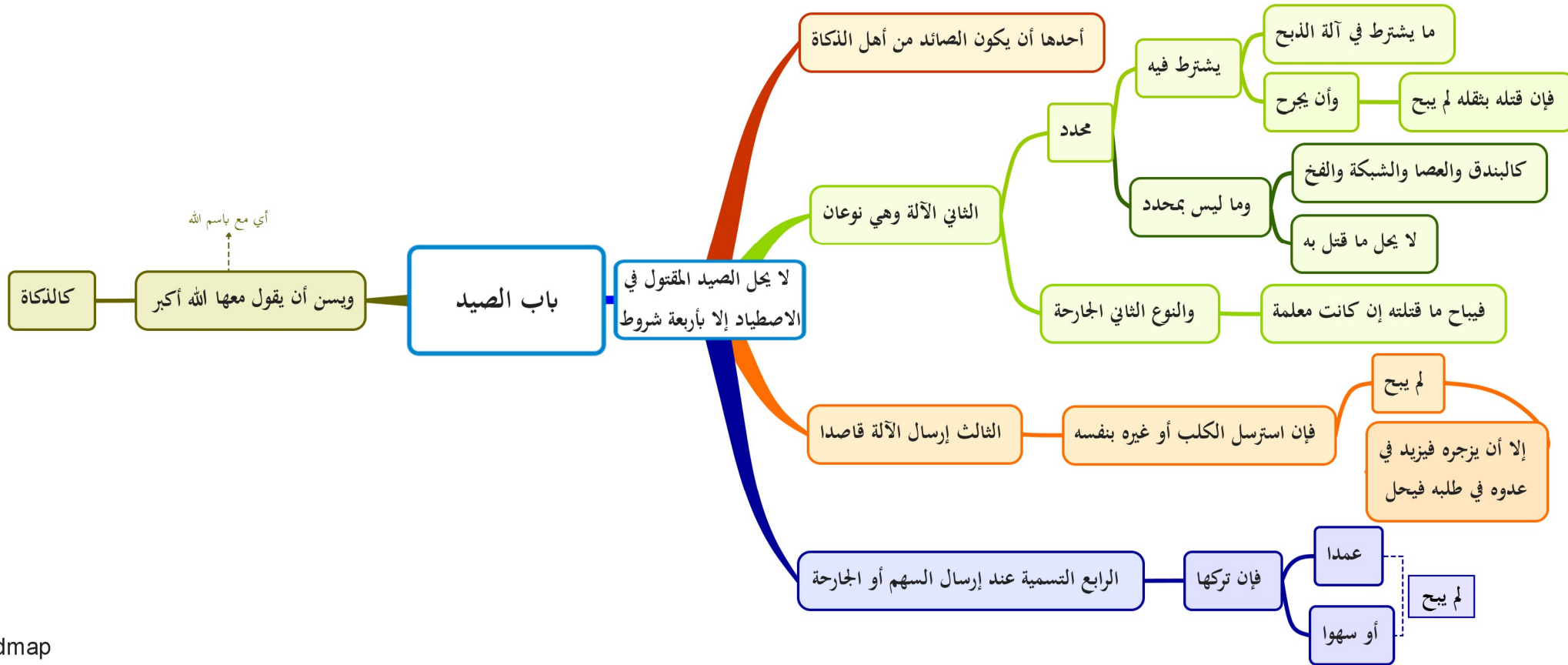
فله الأكل منه مجانا

من غير حمل

وتجب ضيافة المسلم المجتاز به

في القرى

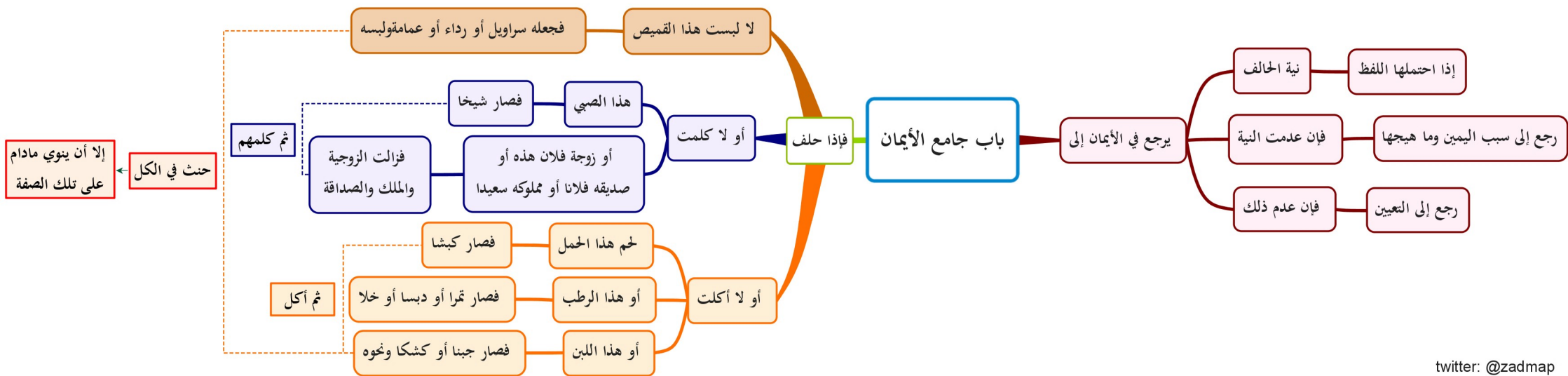
يوما وليلة



كتاب الأيمان







فصل الرجوع في اليمين إلى ما يتناوله الاسم

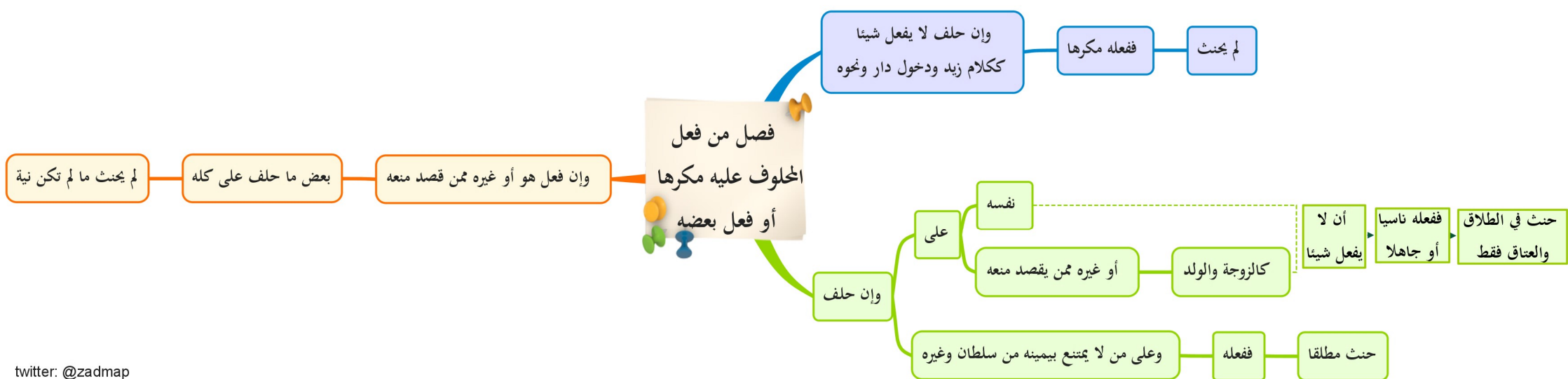


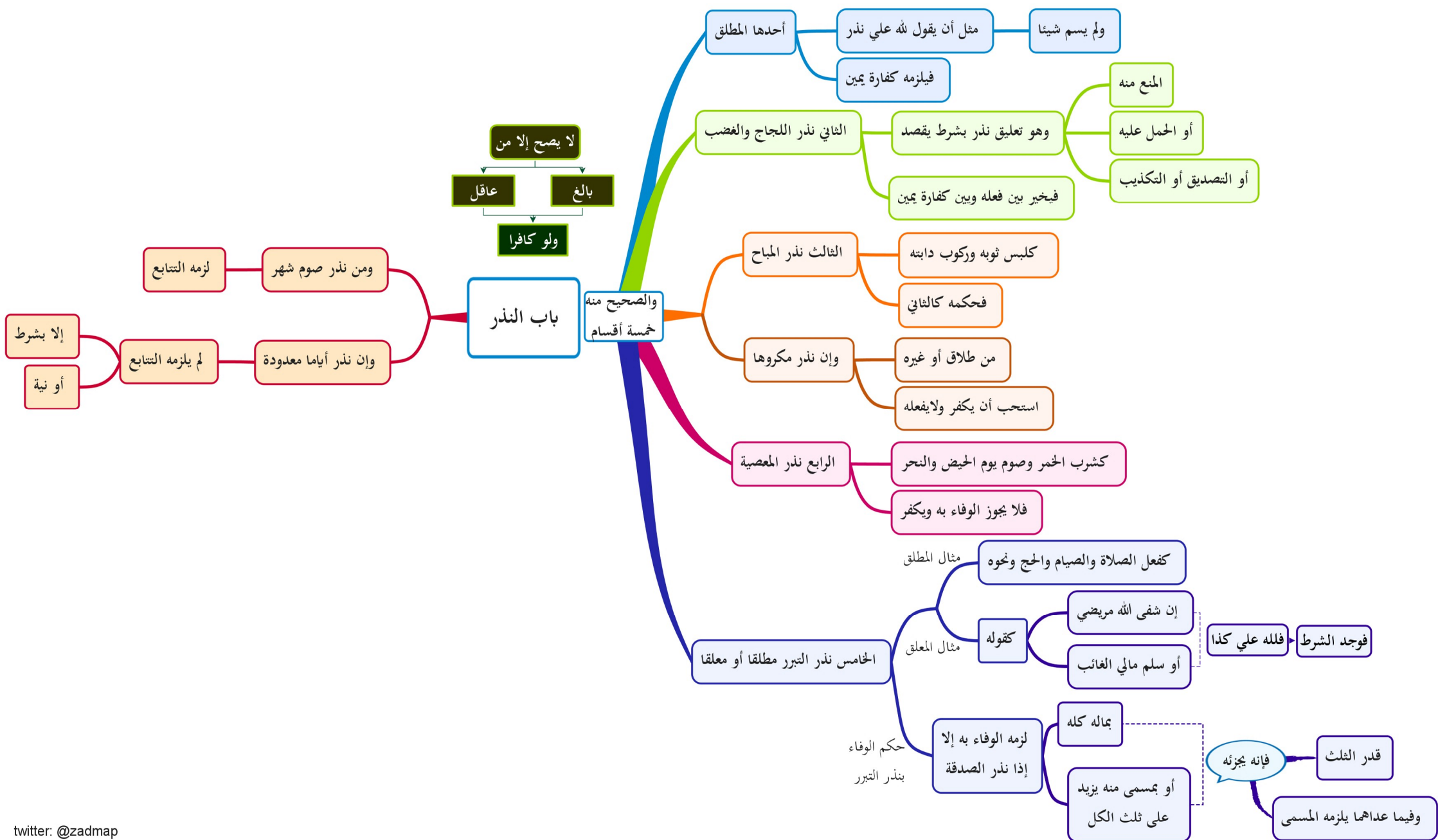
والحيثي



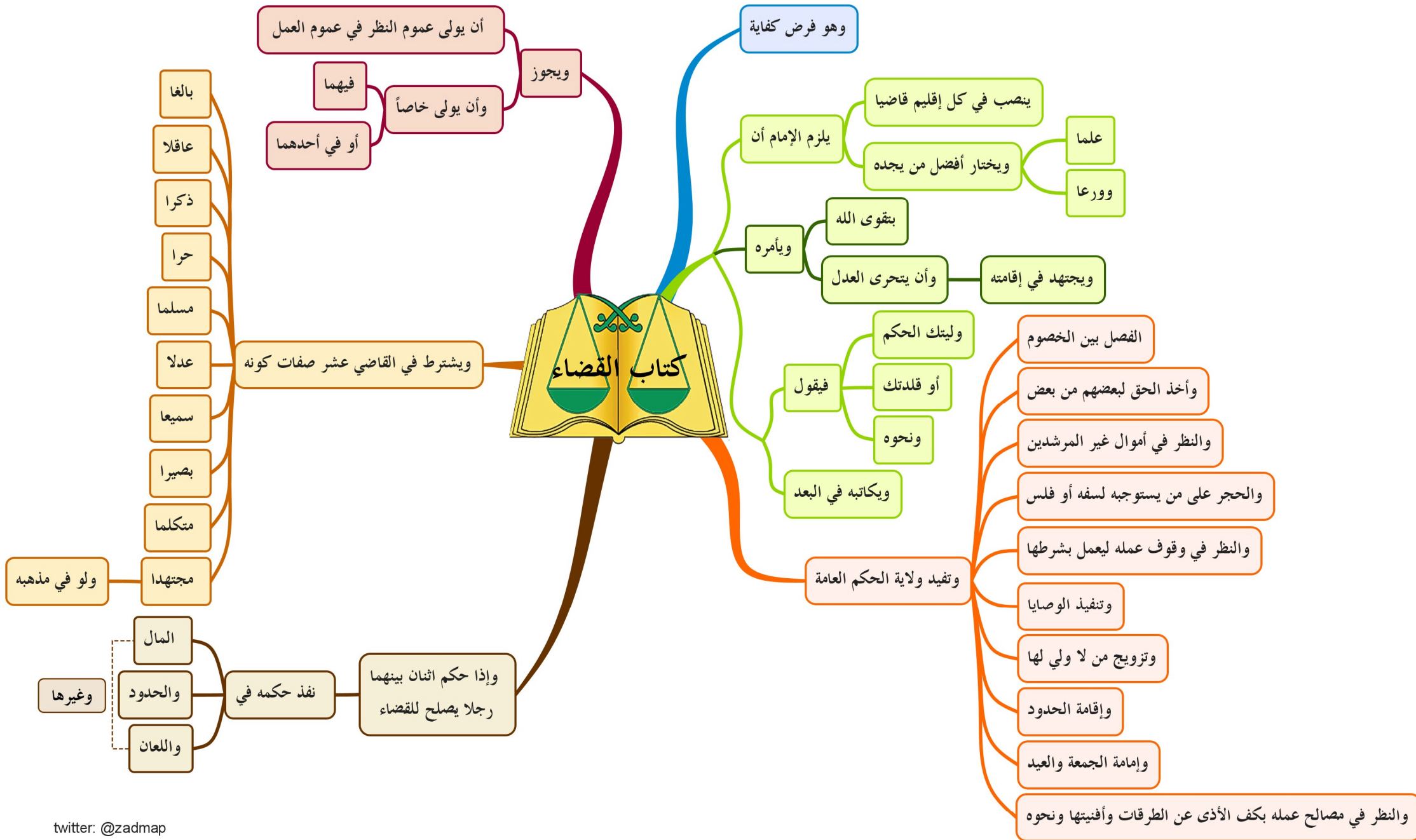
والعرفي

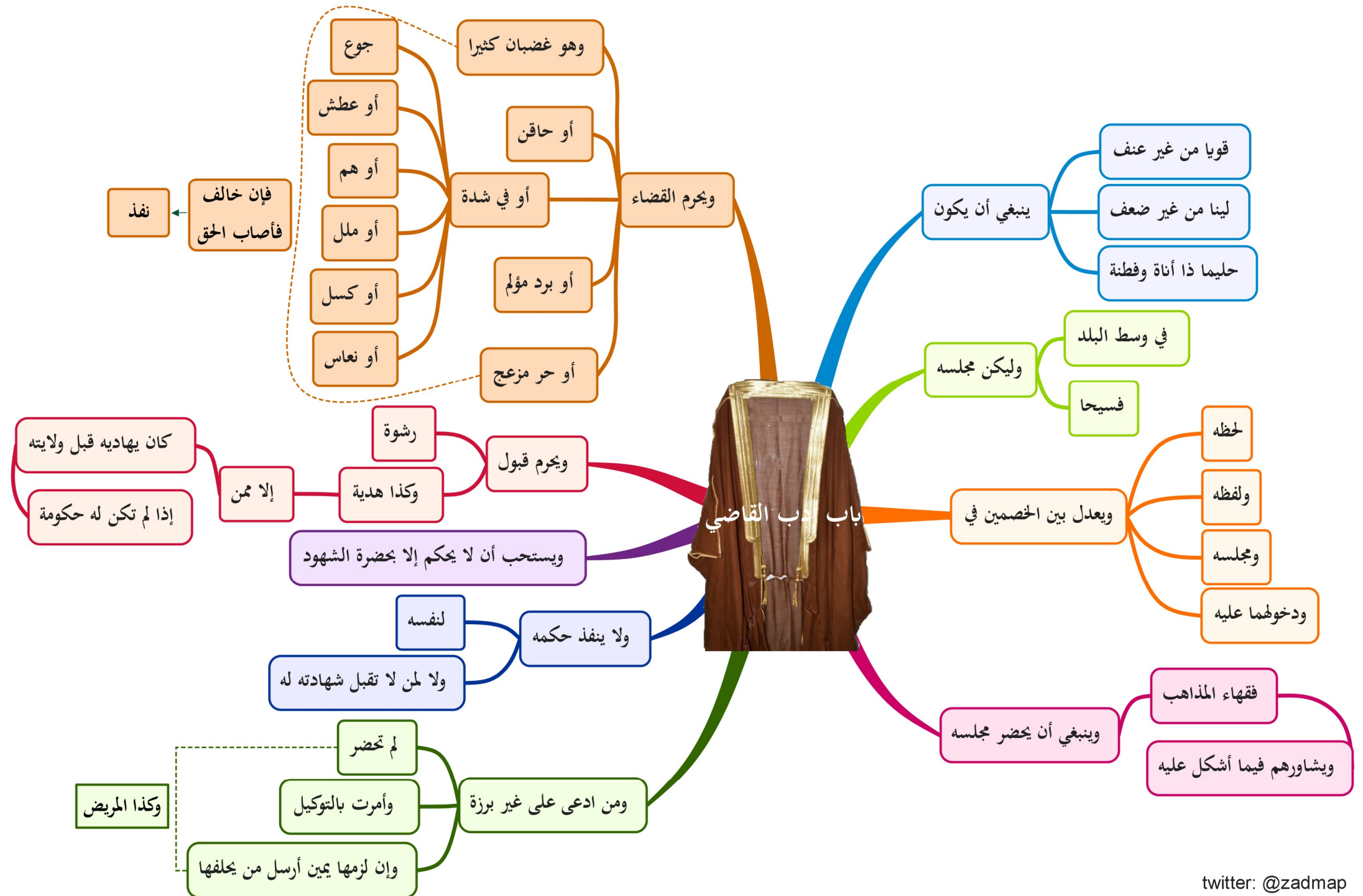






كتاب القضاء





باب طريق الحكم وصفته

إذا جلس إليه خصمان

فإن سكت حتى يبدأ جاز

قال : أيكما المدعي

فمن سبق بالدعوى قدمه

وإن أنكر

فإن أقر له

حكم له عليه

قال للمدعي إن كان لك
بينة فأحضرها إن شئت

وإن قال المدعي : مالي بينة

ولا يحكم بعلمه

فإن أحضرها

سمعها وحكم بها

أعلمه الحاكم أن له اليمين
على خصمه على صفة جوابه

فإن سأله إحلافه أحلفه

وإن نكل

ولا يعتد بيمينه قبل مسألة المدعي

وخلى سبيله

بعد تخليفه إياه

قضي عليه فيقول إن حلفت وإلا
قضيت عليك فإن لم يحلف قضي عليه

فإن حلف المنكر ثم
أحضر المدعي بينته

حكم بها ولم تكن
اليمين مزيلة للحق

باب طريق الحكم وصفته

إذا جلس إليه خصمان

فان سكت حتى يبدأ جاز

قال : أيكما المدعي

فمن سبق بالدعوى قدمه

وإن أنكر

قال للمدعي إن كان لك
بينة فأحضرها إن شئت

وإن قال المدعي : مالي بينة

أعلمه الحاكم أن له اليمين
على خصمه على صفة جوابه

فإن سألته إحلافه أحلفه

وإن نكل

قضي عليه فيقول إن حلفت وإلا
قضيت عليك فإن لم يحلف قضي عليه

فإن حلف المنكر ثم
أحضر المدعي بينته

حكم بها ولم تكن
اليمين مزيلة للحق

ولا يحكم بعلمه

فإن أحضرها

سمعها وحكم بها

وخلى سبيله

بعد تحليفه إياه

فإن أقر له

حكم له عليه



باب حكم كتاب القاضي إلى القاضي

يقبل كتاب القاضي إلى القاضي في كل حق

حتى القذف

لا في حدود الله

كحد الزنا ونحوه

ويقبل فيما حكم به

لينفذه

وإن كان في بلد واحد

ولا يقبل فيما ثبت عنده ليحكم به

إلا أن يكون بينهما مسافة القصر

إلى قاض معين

ويجوز أن يكتب

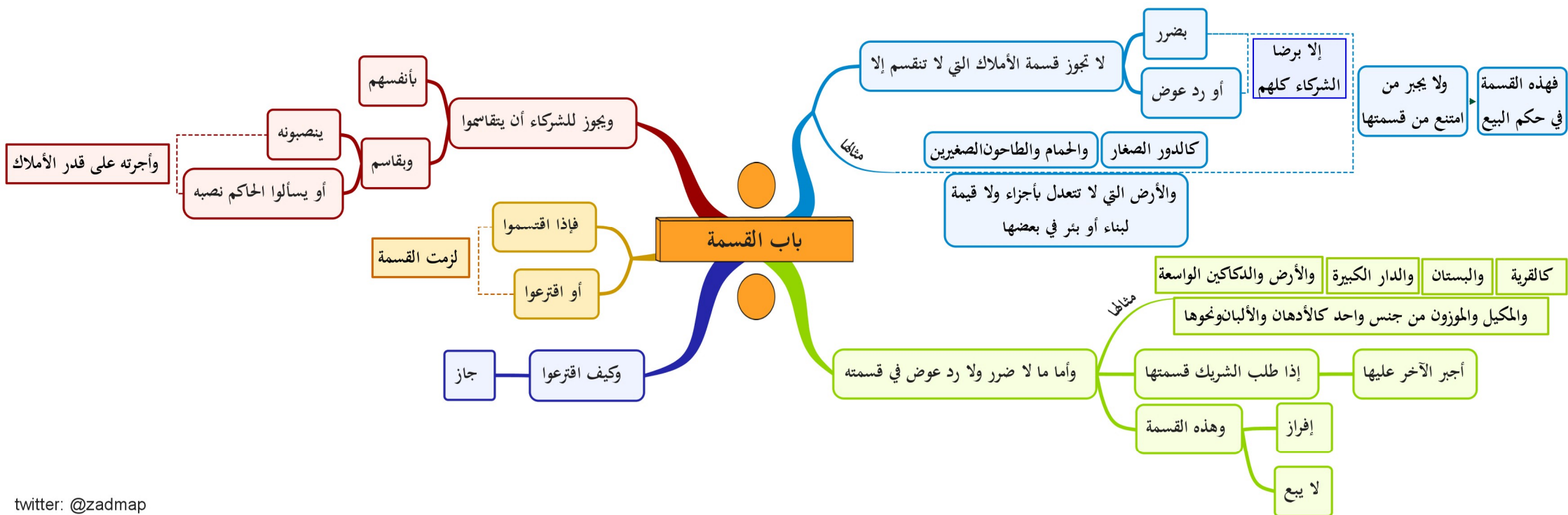
والى كل من يصل إليه كتابه من قضاة المسلمين

ولا يقبل إلا أن يشهد به
القاضي الكاتب شاهدين

يحضرهما
فيقرأ عليهما

ثم يقول: اشهدا أن هذا
كتابي الى فلان ابن فلان

ويدفعه إليهما





كتاب الشهادات

كتاب الشهادات

تحمل الشهادات في غير حق الله

- فرض كفاية
- وإن لم يوجد إلا من يكفي
- تعين عليه

فرض عين على من تحملها

- وأداؤها
- متى دعي إليه
- وقدر
- بلا ضرر في بدنه أو عرضه أو ماله أو أهله

ولا يحل

- كتماؤها
- ولا أن يشهد إلا بما يعلمه
- برؤية
- أو سماع
- أو استفاضة
- فيما يعتذر علمه بدونها
- كنسب
- وموت
- وملك مطلق
- ونكاح
- ووقف
- ونحوها

ومن شهد بنكاح أو غيره من العقود

- فلا بد من ذكر شروطه

وإن شهد

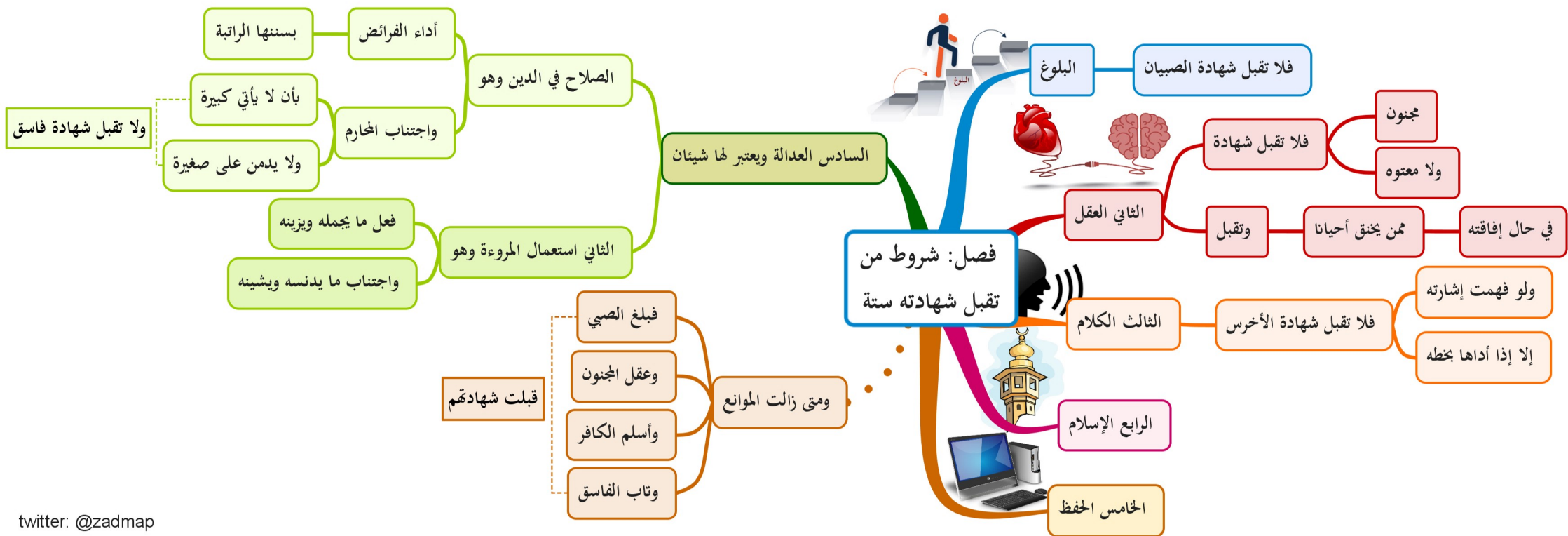
- برضاع
- أو سرقة
- أو شرب
- أو قذف
- فإنه يصفه

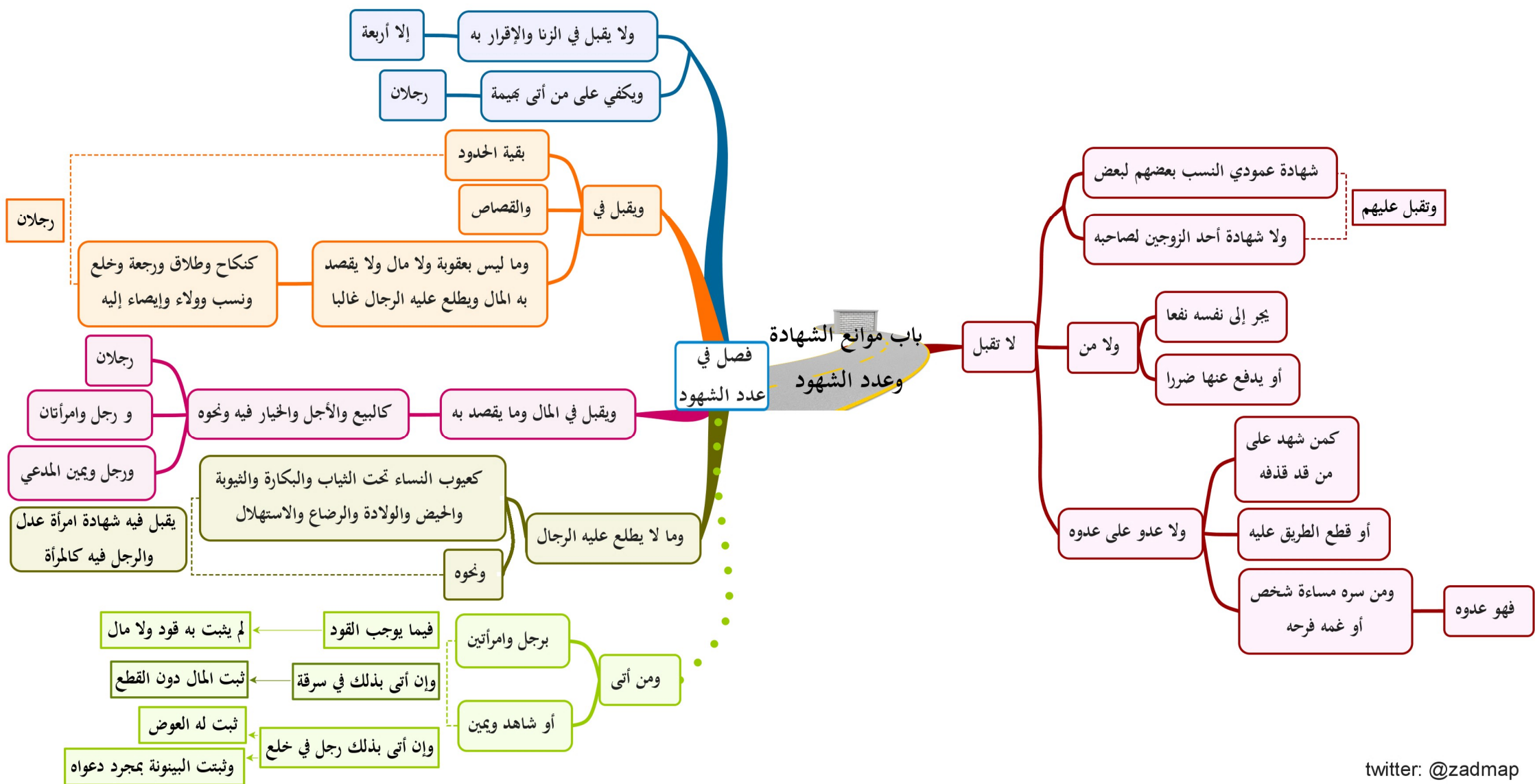
ويصف الزنا بذكر

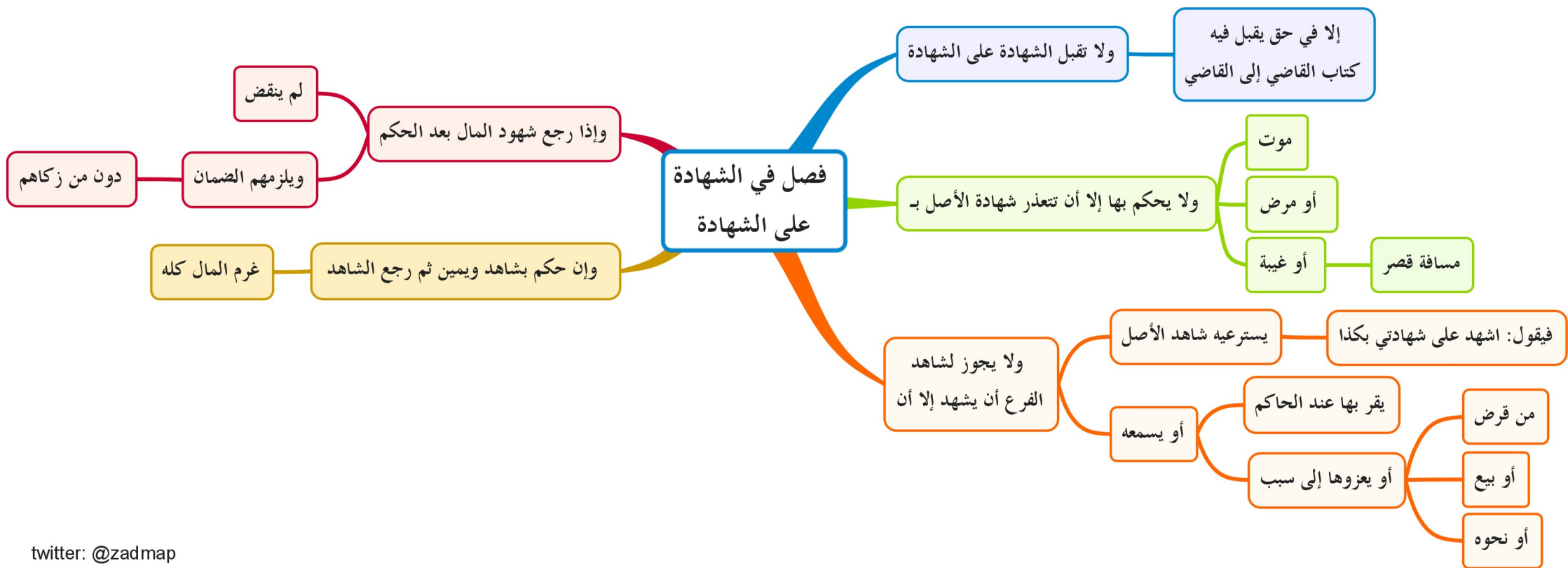
- الزمان والمكان
- والحرني بما

ويذكر

- ما يعتبر للحكم
- ويختلف به
- في الكل







باب اليمين في الدعاوى

لا يستحلف

في العبادات

ولا في حدود الله

واليمين المشروعة

اليمين بالله

ويستحلف المنكر في كل حق لآدمي إلا

النكاح

والطلاق

والرجعة

والإيلاء

وأصل الرق

والولاء

والاستيلاء

والنسب

والقود

والقذف

ولا تغلظ

إلا فيما له خطر

كتاب الإقرار

كتاب الإقرار

يصح من

مكلف

مختار

غير محجور عليه

ولا يصح من مكره

صح وإن أكره على وزن مال فباع ملكه لذلك

وإن أقر في مرضه بشيء

فكإقراره في صحته إلا في إقراره بالمال لو ارث فلا يقبل

وإن أقر لامرأته بالصداق

فلها مهر المثل بالزوجة لا بإقراره

ولو أقر أنه كان أباً لها في صحته

لم يسقط إرثها لم يلزم إقراره لا أنه باطل

وإن أقر لو ارث

فصار عند الموت أجنبياً

وإن أقر لغير وارث أو أعطاه

صح وإن صار عند الموت وارثاً

إقرار المريض

وإن أقرت امرأة

على نفسها بنكاح ولم يدعه اثنان قبل

وإن أقر

وليها المجبر بالنكاح أو الذي أذنت له صح

وإن أقر بنسب

صغير أو مجنون مجهول النسب أنه ابنه

ثبت نسبه منه فإن كان ميتاً ورثه

وإن ادعى على شخص بشيء فصدقه صح

فصل فيمن وصل
بإقراره ما يغيره

لزمه الألف

مثل أن يقول له علي ألف لا يلزمني ونحوه

إذا وصل بإقراره ما يسقطه

تكن بينة

أو يعترف بسبب الحق

فقلوله مع يمينه مالم

وإن قال كان له علي وقضيته

جيدة

حالة

لزمه مائة

ثم سكت سكوتا يمكنه الكلام فيه

وإن قال له علي مائة

ثم قال زيوفاً أو مؤجلة

فقول المقر مع يمينه

فأنكر المقر له الأجل

وإن أقر بدين مؤجل

وإن أقر أنه وهب أو رهن وأقبض

أو أقر بقبض ثمن أو غيره

ثم أنكر القبض

ولم يجحد الإقرار

وسأل إحلاف

فله ذلك

لم يقبل قوله

ولم ينفسخ البيع ولا غيره

وإن باع شيئاً أو وهبه أو أعتقه
ثم أقر أن ذلك كان لغيره

ولزمته غرامته للمقر له

وإن قال لم يكن ملكي ثم ملكته بعد

وأقام بينة

قبلت إلا أن يكون قد أقر

أنه ملكه

أو أنه قبض ثمن ملكه

لم يقبل

